



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز البحوث والمعلومات

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ريم سنوية ★ علمية ★ محكمة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. / هدى صقر

رئيس الأكاديمية

رئيس التحرير

أ.د. / عبدالمطلب عبدالحاميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

السنة الثالثة والعشرون - العدد الأول - يناير ٢٠٠٥



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحَكَّمة
السنة الثالثة ولعشرون
العدد الأول - يناير ٢٠٠٥

رئيس مجلس الإدارة

أ. د / هدى صقر

رئيس الأكاديمية

رئيس التحرير

أ. د / عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية:

الدول العربية والأجنبية:

الإعلانات:

عنوان المراسلات:

الأفراد

٦٠ جنيهاً مصرياً

٤٠ دولاراً

المؤسسات

١٥٠ جنيهاً مصرياً

١٠٠ دولار

يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

تشكيل مجلس البحوث

والمعلومات

برئاسة

أ.د / عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

وعضوية كل من

• أ.د / محمد حسن العزاوي

أستاذ متفرغ والمشرّف على قسم الإدارة العامة والمحلية

• أ.د / محمد زكي عيد

أستاذ وعميد المعهد القومي للإدارة العليا

• أ.د / أحمد فهمي أبو القمصان

أستاذ مساعد وعميد مركز التدريب

• أ.د / صفوت علي محمد حميدة

أستاذ ومشرّف على فرع الأكاديمية

ببورسعيد

• فريد شوشة

أستاذ وقائم بعمل رئيس قسم إدارة الأعمال

• د / مجدي محمد حسن أبو العلا

أستاذ مساعد ومدير تنفيذي لوحدة تكنولوجيا

المعلومات

مستشارو التحرير

١- أ.د / علي لطفي

٢- أ.د / سيد عبد الوهّاب

٣- أ.د / علي عبد المجيد عبده

٤- أ.د / عبد المنعم راضي

٥- أ.د / مصطفى محمد علي

٦- أ.د / سميحة القليوبي

٧- أ.د / عمرو غنّيم

٨- أ.د / محمد حسن العزاوي

٩- أ.د. / هدى صقر

١٠- أ.د / حسن حسني

١١- أ.د / سيد محمود الهوّاري

١٢- أ.د / علي عبد الوهّاب

١٣- أ.د / فريد راغب النجار

١٤- أ.د / حامد طلبة

١٥- أ.د / مصطفى بهجت عبد المتعال

١٦- أ.د / محمود سمير طوبار

١٧- أ.د / مصطفى السعيد

١٨- أ.د / شوقي حسين

١٩- أ.د / أحمد فرغلي

٢٠- أ.د / إجلال عبد المنعم حافظ

٢١- أ.د / نجد خميس

٢٢- أ.د / مصطفى علوي

٢٣- أ.د / محمد كمال أبو هند

٢٤- أ.د / عالية المهدي

٢٥- أ.د / محمد الحناوي

٢٦- أ.د / سعيد عبد الفتاح

٢٧- أ.د / محمد محمد إبراهيم

٢٨- أ.د / يسري خضر إسماعيل

٢٩- أ.د / محمود النّاعي

٣٠- أ.د / محمد كامل عمران

في هذا العدد

م	الموضوع	الصفحة
أولا	افتتاحية العدد:	
*	دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٧
*	أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي	٩
ثانيا	بحوث مُحَكَّمة:	
*	رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي في ظل تجربة الاتحاد الأوروبي	١٢
*	معوقات التأمين بالاتحاد الكويتي لكرة القدم	٤٦
*	الإصلاح الإداري وبيئة الإدارة في النظرية والتطبيق: حالة الجزائر	٧٢
*	استراتيجيات التنمية البشرية في ظل التغيرات العالمية الجديدة	٩١
*	Population Growth, Subsidies and their Impact on Egypt's Environmental Crisis	١٢٢
ثالثا	بحوث مرجعية:	
*	الاتجاهات الحديثة في تخصصة المرافق العامة	١٣٠
رابعا	ملخصات الرسائل:	
*	دراسة تحليلية للسياسة التجارية في تنمية الصناعات المصرية	١٦٠
*	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول	١٦٦
خامسا	أحدث الفتاوى والأحكام الإدارية:	
*	قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٤	١٧٣

	المؤتمرات والندوات:	سادسا
١٨٢	(١) "منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر" (المشاكل والحلول المقترحة) ٢٠٠٤/٨/١٠ ، ٢٠٠٤/٧/٣١	*
١٨٥	(٢) مشكلات تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي (والحلول المقترحة (٢٠٠٤/٩/١٩ م))	*
١٨٨	إطلالة على الجديد في النشاط العلمي بالأكاديمية	سابعا
	شخصية العدد:	ثامنا
١٩٥	الأستاذ الدكتور / كمال السيد أبو هند	*

دور التنمية البشرية

في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أ.د/هدى صقر

رئيس أكاديمية السادات

الأموال الضخمة والتي تتيح لها القدرة على خفض تكاليف الإنتاج كما تتيح لها القدرة على النفاذ إلى الأسواق سواء المحلية أو العالمية.

ولكن على الرغم من ذلك فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لم تقوض فرصتها بعد ، حيث إن الصناعات الكبيرة تحتاج لها عن طريق مدها ببعض مستلزمات الإنتاج التي تدخل في إنتاج الصناعات الكبيرة والتي يكون إنتاجها غير ذي جدوى اقتصادية بالنسبة لها ؛ الأمر الذي يؤكد استمرار أهمية المشروعات الصغيرة وتنامي دورها في المستقبل.

تطلب الصناعات الصغيرة دورا حيويا في دعم الاقتصاد القومي للحديد من الدول النامية والمتقدمة ؛ من خلال المشاركة في التنمية الاقتصادية مع تقديم بعض المنتجات النهائية التي تتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية أو بالتكامل مع الصناعات التصديرية كصناعات تجميعية أو كصناعات مخزنة.

تتميز المشروعات الصغيرة بخصائص عديدة ، منها: محدودية رأس المال المستثمر فيها ، والاعتماد في الغالب على خامات محلية متوفرة بما يضمن استمرارها، وأيضاً سهولة الانتشار لهذه المشروعات لتغطي مناطق مختلفة وتكون في متناول أعداد كبيرة من السكان، كما يغلب عليها نمط الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص ، ومن ثم فإنها تكون أكثر ملاءمة لصغار المستثمرين.

تتسم كذلك بعدم الحاجة إلى مستويات عالية للإدارة والتنظيم ؛ بسبب صغر حجم المنشآت ، وانخفاض القدرة

للشخص هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع ؛ لذلك يجب أن نركز أي تنمية حول خلق المناخ المناسب الذي يستطيع أن يحيا الإنسان فيه بحياة كريمة حيث إن التنمية البشرية تعتبر عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس والممتدة من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الخلق والإبداع وصمان حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته وهو ما أسماه آدم سميث "بالقدرة على مخالطة الآخرين دون الشعور بالخجل".

تعددت الأسباب التي أدت إلى شيوع مفهوم التنمية البشرية ، ومنها:

١- المشاكل الاجتماعية التي واجهت الدول الغربية.

٢- انتشار عدد من المشاكل في الدول الصناعية مثل:

المخدرات ، وانحيار العلاقات الأسرية.

٣- الأزمة الاقتصادية في الثمانينات وبدء برامج التكيف الهيكلي في الدول النامية ، وما ترتب عليها من تحجيم لجهود التنمية البشرية فيها.

٤- الاهتمام الواسع بمشكلة تلوث البيئة منذ السبعينيات وشيوع مفاهيم جديدة ، مثل: التنمية المستدامة ، والتنمية المتوازنة.

يمكن قياس كفاءة التنمية البشرية في مصر بواسطة مكونات عديدة ، وهي : طول العمر ، المعرفة ، مستوى المعيشة.

تقوم التنمية البشرية بدور هام في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة ، حيث يعيش العالم حالياً عصر الكيانات الكبيرة التي تقوم على الإنتاج الكبير ورؤوس



الذاتية على القيام بالبحوث والتطوير، نظرا لعدم توافر موارد مالية كافية لهذه المشروعات،. وايضا تتمتع بالانخفاض النسبي للطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج ، مما يترتب عليه انخفاض وفورات الحجم.

تحتل المشروعات الصغيرة بأهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث تساهم بحوالي ٢٥ - ٣٥ ٪ من مجموع صادرات المنتجات المصنعة. كما تتبع أهميتها كذلك من قدرتها على معالجة ظاهرة الفقر والبطالة، ومعالجة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في البلدان التي تطبق هذه البرامج وخاصة الدول العربية.

نرجع الأهمية الكبرى للمشروعات الصغيرة في الاقتصاديات العربية في قدرتها على التأثير على المتغيرات الكلية للاقتصاد القومي في الدول العربية.

تساهم المشروعات الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على الإنتاج المحلي، من حيث زيادة الكفاءة الإنتاجية ، نتيجة استغلال الموارد المحلية المتاحة الاستغلال الأمثل.

إن الاهتمام بالتنمية البشرية قد يؤدي إلى دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة العناصر الرئيسية في التنمية البشرية والتي تتمثل في: التعليم والصحة ومتوسط دخل الفرد.

حيث إن التعليم هو المسئول عن إعداد القوى البشرية التي يحتاج إليها التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ولقد كان وراء التقدم السريع الذي حققته جمهورية كوريا الجنوبية في مجال التنمية البشرية نموا متزايدا في التعليم وفي فرص العمل .

أما الصحة فإن الاهتمام بأسس التغذية السليمة والوقاية من الأمراض والأوبئة يزيدان من إنتاجية الفرد، وبالتالي تحسين كفاءة الأيدي العاملة وإنتاجيتها من خلال تأثيرها على رأس المال البشري.

إن ارتفاع متوسط الدخل للأفراد يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع على الإنفاق، وبالتالي سوف يؤدي إلى حدوث رواج الأمر الذي سوف ينعكس على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي

أ.د. عبد المطلب عبد الحميد

أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث والمعلومات

الهامة، وهي الاستثمار، والإمكانيات المتاحة؛ البشرية والطبيعية والمادية والمالية والعلمية والتقنية والتكنولوجية، وتحقيق مختلف الأهداف المنشودة، بحيث تكون على أحسن وجه.

إن الإدارة هي أداة "لوصل والوساطة" بين الأهداف من جهة، والإمكانيات من جهة. ويتوقف على متساوئها وفعاليتها، مدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة باستغلال الإمكانيات المتاحة أو إهمالها. خاصة وأن الإمكانيات هي دائماً أقل من الطموحات والأهداف التي تشهدها الجماعات البشرية المختلفة.. فإذا كانت الإدارة رشيدة كفؤ، يكون المردود جيداً، والعكس صحيح، إذ تؤدي بنا الإدارة الضعيفة، إلى عدم بلوغ الأهداف مع هدر في الجهد البشري والإمكانيات وإسبابة في الوقت!

وبرغم أهمية دور الإدارة وخطورته، فهي ما تزال تشكو نقطي ضعف، هما:

أ - الجهل والظلم: لأن ممارستها في الدول النامية لم يتعلموها، فهي "مظلمة" بين أيديهم. ولهم عذو ما يجعل، واسترقاق أدامه الأخطاء. وهل هناك مهنة أو اختصاص يمارس دون سابق معرفة؟، فلماذا نمسكت الإدارة؟ ألا يعتبر ممارس للطلب الذي لا يحمل شهادة معترفاً بها، دجالاً ويسجن؟ فلا جدور بنا أن نخضع ممارسي الإدارة لمتل ذلك ولن ندرهم؟

ب - حيزتها بين المتعلمين والممارسين: فالأكاديميون يتحدثون بلغة تجريدية غير واضحة للممارسين؛ لأنها معرفة في التنظير أو منقولة حرفياً عن الآخرين دون مراعاة البيئة!

إن التنمية الإدارية مدخل أساسي للتنمية الشاملة؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. حيث لا نجاح للإصلاح الاقتصادي إلا بوجود إصلاح إداري ومن ثم لابد من إدراك العلاقات الوثيقة الداخلية بين تلك المكونات، وسنبرر ما نذهب إليه بالحديث عن دور الإدارة والتنمية الإدارية وصفاتها ومتطلباتها؛ وعن التوجهات السليمة حولها؛ ومحتوى التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي؛ وعن قضايا اقتصادية يتطلب حلها تدابير إدارية؛ مع نظرة إلى زوايا في الواقع الإداري تقتضي المواجهة؛ لتتقدم بعد ذلك بمحاور تمثل خطوات إصلاحية إدارية ملحة على المدى القصير، وأخرى جذرية على المدى الطويل.. ومن ثم، إلى تكوين "إدارة تنموية رشيدة" تدرك العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي.

أولاً : مفهوم الإدارة ودورها

إن مفهوم كلمة "الإدارة" ودورها ما زالا غامضين غير واضحين أو موحدين لدى الكثيرين.. حيث إن الإدارة ما تزال مهنة "مظلمة" في الدول النامية والمختلفة- ونحن منها- ونمارس دون سابق تحضير، برغم أهمية هذا التحضير لأنها ورثت عبثة الاستقلال السياسي لجهاز إدارية ضعيفة، نوعاً وكماً.. ولم تعمل على تدارك هذا الضعف وتقوية إدارتها، لدى وضع خطط التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها الطموحة في اللحاق بركب الحضارة المعاصرة، فلم تؤت تلك الخطط ثمارها كما يجب. ينضم المفهوم العلم لدور الإدارة بعض العناصر

٢ - رفع مستوى الوظائف العامة للإدارة: كالتنظيم، والتخطيط، واتخاذ القرارات، والتخزين، والتدريب، والإحصاء، والمتابعة.. من حيث تأهيل العاملين لممارستها ابتداءً واستمراراً، أو من حيث توفير الأساليب الحديثة والأدوات المادية اللازمة لها.

٣ - رفع مستوى المهام الإدارية التقليدية، وذلك في الوظائف العامة: كالدراسات والأبحاث، والشؤون القانونية، والديوانية، والشخصية، والاتصالات، والبريد، والحفظ والأرشفة..

تتميز التنمية الإدارية بمجموعة من الصفات، منها : الشمولية، وأن تكون المساهمة فيها جماعية، الاستمرارية والتجديد، والارتباط الوثيق والجدلي، مع أنشطة التنمية الشاملة في سائر الأصعدة والمجالات.

تتطلب التنمية البشرية وجود مرجع مختص بها ومنفرد ودائم على الصعيد المركزي، ونشر علم الإدارة في مناهج المراحل الدراسية والتعليمية كافة، كما تحتاج إلى التوسع والإلزام في تدريب العاملين على الإدارة ليشمل الجميع، بدءاً من المستويات العليا، و إيجاد وسائل التثوير والتثقيف الإداري، كالصحف والدوريات المتخصصة.

وكذلك الدمج في الإجراءات وفي التطعيم والتدريب والتثقيف، بين النظرية والتطبيق، بين التعلم والممارسة، لتحقيق الاستفادة من المتعلمين والأكاديميين من جهة، ومن الممارسين الواعين من جهة ثانية، و"التبكير" في التصدي لهذه المهام والبدء ببناء قاعدة انطلاقها في أسرع وقت، وأولاً وأخيراً، فإن التنمية الإدارية تتطلب للقاعة والإيمان بها وبأهميتها وضورتها وفولدها، مما عرضناه وغيره ومن ثمّ ثانياً، توفر المعرفة والجهد والصبر والدأب والإخلاص.. في العناصر التي سنختار للنهوض بأعبائها. كما يجب أن تعطى الوقت الكافي ولكن دون تواكل" للبحث والدرس والتنظيم والتخطيط والبرمجة.. كي تكون خطواتها وإجراءاتها جاذبة موزونة وعملية.

إن الإصلاح الإداري يتقدم على الإصلاح الاقتصادي في عملية التطور والتنمية التي تقوم بها الدولة من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات

والممارسون بعيدون عن علم الإدارة لأنهم لم يؤهلوا له، ولا يكفون أنفسهم مشقة تعلمه لاعتقادهم بإمكانية اكتسابه بالتجربة فقط! ولا أحد يعلمهم!

تتسم الإدارة بمجموعة من السمات، وهي الحتمية، باعتبار أن الإنسان اجتماعي بطبعه، يعيش وينتظم في جماعات متنوعة، والضرورية، بسبب تقسيم العمل والاختصاصات والأنشطة وتنوعها في الجماعات والتجمعات البشرية.. واختلاف إمكانياتها ومواردها. ولا بد من "التنسيق" فيما بينها للحصول على أفضل النتائج، وكونها قسماً مشتركاً، يشارك كل نشاط بشري فاعليته ويساعده على بلوغ أهدافه.. إذا كان "مزهلاً"، والعكس صحيح.. لذا يصح قولنا: فنش عن الإدارة ؛ لأنها وراء النجاح أو الإخفاق.

وبالتالي، تعتبر اختصاصات الجميع في كل الأصعدة والقطاعات والأنشطة.. مما يفرض على الجميع أن يتقن علم الإدارة إلى جانب إتقانه اختصاصه، ليتمكن من ممارسة أعماله بكفاءة ورشد، وهي مهنة جماعية، إذ يتوقف نجاح التجمع على الجهد الذي يقمعه كل أعضائه.. كأي كيان متكامل. وبرغم أهمية دور العاملين في المستويات العليا، فإنه غير كاف.. والبد الواحدة لا تصفق.. وعلى القياديين التصرف على أساس أن رؤوسهم أعوان، وليسوا أتباعاً.

وكذلك الإدارة مهنة محلية، تنشط في ظروف بيئتها وخصوصياتها المتنوعة: الحضارية والثقافية والتقليدية والاجتماعية والعلمية والأخلاقية والتقاليد والأعراف والعادات.. وكذلك تعمل لتحقيق أهدافها وطموحاتها في ضوء إمكانياتها ومواردها المتاحة.

تتضمن التنمية الإدارية العمليات الإدارية التي تستهدف تطوير الإدارة وترشيدها لتكون فعالة في تحقيق أهدافها وواجباتها، باستثمار الإمكانيات المتاحة لها بأحسن وجه. وتتركز محاورها في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

١ - العناية بالمركزات الأساسية للإدارة: الإنسان؛ والهيكل التنظيمي؛ والقوانين والأنظمة؛ والأدوات؛ وعلى التوالي فيما بينها، مع أفضلية للإنسان، إذ هو هدف الإدارة وعادها الأساس.

ثانياً : التنمية الاقتصادية الشاملة

لقد بدأ يرمخ في الاقتصاديات المختلفة ونحن في الألفية الثالثة مفهوم تبنته منظمة الأمم المتحدة وهو مفهوم التنمية الشاملة بل والمستدامة ، وعندما نتحدث عن هذا المفهوم فإنه يجب أن يأخذ هذه الصورة :

التنمية الشاملة = التنمية الاقتصادية + التنمية البشرية

مع إدراك أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أصبحت على النحو التالي :

- رأس المال المادي : الذي ينطوي على كل أصل منتج وينتج سلماً أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة سواء زراعية أو صناعية أو خدمية ، وتتخذ الصورة الغنية في الأسس .
- رأس المال البشري: ويصير رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى محددة للنمو الاقتصادي في ظل مفهوم للتنمية الشاملة ومن أهمها بدء توفير الموارد الطبيعية والتخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج والتقدم الفني والتكنولوجي.

ولذلك تحول مفهوم التنمية إلى ضرورة إحداث التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والميسابية والاجتماعية والتنظيمية ؛ من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع لتحسين المفهوم الشامل للتنمية على أنه على النحو التالي:

التنمية الشاملة = التنمية الاقتصادية + التنمية البشرية

ثالثاً : محاور أساسية لعملية الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي:

في ضوء ما سبق من تحليل فإننا يمكن أن نشير في تركيز شديد أن المرحلة القادمة وفي إطار البحث في أفق التنمية الإدارية والإصلاح الإداري والألفية الثالثة فإننا يمكن طرح عدد من المحاور الأساسية التي تعمل على الربط للتمام

بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري

والإصلاح الاقتصادي لعل من أهمها :

(١) ضرورة إدراك أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية.

(٢) تفعيل المشاركة في التنمية وإطلاق القطاع الخاص وقوى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مع تحرير قطاع الأعمال العام من القيود التي تكبله.

(٣) أن تحقيق الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري يتطلب الحد من الفروق والاختلافات التنموية بين كافة محافظات الجمهورية

(٤) إن التنمية الإدارية كجزء من التنمية البشرية بما تنطوي عليه من توسيع قاعدة الخيارات أمام الإنسان تتطلب أحداثاً تقدم على طريق التحضر الاجتماعي وسيادة المستهلك وضمان حقوق الإنسان ودعم الممارسة الديمقراطية.

(٥) أن للتنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بالإنسان ومن أجل الإنسان فهي منه وإليه.

(٦) تحتاج مصر في الألفية الثالثة إلى برنامج إصلاح إداري واضح ومحدود وله فترة زمنية معروفة وأهداف استراتيجية متوافقة مع مرحله الإصلاح الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد المصري.

(٧) لا بد أن يتضمن برنامج الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية مشروعا قومياً لتنمية الموارد البشرية ويرتبط ذلك بالإصلاح الجذري للتعليم.

(٨) لا بد من العمل على كون الإصلاح الإداري للجهاز الحكومي للدول هو أساس إصلاح للنظام الاقتصادي.

والعمل بمبدأ أن الحكومة إذا صلحت صلح النسل تلقائياً.

(٩) أن الإصلاح الإداري لا يتم إلا بتنفيذ الجذري للفكر والأحلاف والقوانين والتحديث والتطوير والابتكار الإداري.

(١٠) إن الإصلاح الإداري والاقتصادي يحتاجان في فترة التحول إلى البحوث الإدارية كسلس لنحل مشاكل لتطبيق التي تحدث.



رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي في ظل تجربة الاتحاد الأوروبي

دكتور / عمرو التقي

أستاذ الاقتصاد المساعد

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمة :

التمتية العربية المشتركة.

وفي عصرنا الحاضر أصبح القطاع الخاص في غالبية دول العربية هو قائد التنمية فيسهم بنحو ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي وبنفس الأهمية في التجارة الخارجية، كما تحولت معظم لدول العربية إلى اقتصاديات السوق الحر، خاصة في مجالات تحرير سعر الصرف والتجارة والأسعار كما انضم حتى الآن إحدى عشرة دولة عربية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية "كويت - البحرين - قطر - الامارات - عمان - الأردن - جيبوتي - موريتانيا - المغرب - تونس - مصر" وهناك ثلاثة دول بصفة مراقب هي السعودية والجزائر والسودان، ووقعت أربعة دول اتفاقيات شراكة مع السوق الأوروبية (المغرب - تونس - الأردن - مصر).

وهناك دول أخرى مستضم في السنوات القليلة القادمة (سوريا - لبنان - الجزائر، وغيرها)، كما اشدت عود التكتلات الاقتصادية فقد اكتملت مراحل السوق الأوروبية المشتركة وتسمى إلى التوسع شرقاً لضم دول أوروبا الشرقية سابقاً وجنوباً لضم دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وتشكلت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" والتي تضم المكسيك والولايات المتحدة وكندا، وظهر تجمع الدول الآسيوية وتوسعت عضويته، وظهر تجمع دول المحيط الهادي "الآبيك" ونجحت تكتلات أمريكا اللاتينية في تجمع المركبور، وغير ذلك من التجمعات.

هذا فضلاً عن التقدم المذهل في عالم الاتصالات والالكترونيات والذي جعل من العالم قرية صغيرة، وتستلزم هذه الظروف والتغيرات فكاراً عربياً جديداً في مجال العمل الاقتصادي يتناسب مع متغيرات العصر فضلاً عن حاجته

إلى التتمية والتقدم للعالم العربي لضيحت من أهم التحديات، فالعالم اليوم يسير بخطى واسعة من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وتسمى الدول المتقدمة إلى زيادة حجم الأسواق لمنتجاتها وذلك من خلال الدخول في تكتلات اقتصادية أو تجمعات كبرى تضمن لها أوضاعاً متميزة في السوق العالمي، كما تسمى الشركات العالمية الكبرى إلى الاندماج مع غيرها، أو التوسع في أعمالها رأسياً وأفقياً لأحكام السيطرة على الأسواق، ولا مكان اليوم في عالم الاقتصاد والتجارة لدول صغيرة أو شركات صغيرة، فالتكتل والاندماج أصبح الطريق الوحيد لتعزيز القدرة التنافسية والنجاة من تيارات العولمة.

إن الوطن العربي يقف الآن عند مفترق طرق، ثلثي أو ثفرتق عند مسارات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي من ناحية، ومسارات المستحبات الدولية والإقليمية من ناحية أخرى، وليس أمام الوطن العربي خيار فهو أما أن يتحرك ويواكب التطورات، ويلعب فيها دور الشريك الفاعل، ويمثل على تعظيم إيجابياتها وتحجيم سلبياتها في ضوء مصالحه، وأما أن يجرفه طوفان المتغيرات المتلاحقة ويفقد موطئه اقدمه وتساقل مصالحه ويفقد مكانه ودوره بل بقاءه في عالم الغد الذي تتشكل ملامحه اليوم.

وخلال الخمسين سنة الماضية تعرض للعمل العربي المشترك أحياناً للانعاش وفي كثير من الأحيان إلى الانكسار، وكانت السمة الغالبة خلال هذه الفترة هي اتباع منهج لا يتغير بتغير الظروف رغم أهميته وهو الإصرار على مدخل التجارة من خلال الاتفاقيات الحكومية دون الأخذ في الاعتبار مؤهلات نجاح هذا المنهج، فضلاً عن إهمال

كما زادت الفجوة التكنولوجية والمعرفية في نفس العلم بين الدول العربية والعالم بصفة علم والعالم المتقدم بصفة خاصة، إذ أن الدول العربية مجتمعة تنفق فقط ٠,٢% من ناتجها المحلي على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بينما تصل هذه النسبة إلى ١,٤% على مستوى العالم.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى عدة أهداف هي :

- ١- تقويم تجربة التكامل الاقتصادي العربي في ضوء نموذج الاتحاد الأوروبي.
 - ٢- التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي وسبل مواجهتها.
 - ٣- وضع رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي.
- فروض الدراسة :**
- ١- الاتحاد الأوروبي نموذج يحتذى به لإقامة التكامل الاقتصادي العربي.
 - ٢- أن التحديات الداخلية والعالمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي لها أثر ملببة على التكامل العربي.

منهج الدراسة :

منهج تحليلي وصفي في يعتمد على وصف الظاهرة وتحليل البيانات الاحصائية لاستخراج النتائج التي تحقق أهداف الدراسة.

خطة للدراسة :

تتكون الدراسة من أربعة فصول والخلاصة والنتائج في ختام هذه الدراسة وذلك كما يلي :

الفصل الأول: يوضح بعض الجوانب النظرية والتاريخية لآليات التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الثاني: سيتناول تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج لإقامة كتك اقتصادي عربي.

الفصل الثالث: يتناول التحديات الداخلية والعالمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الرابع: يتناول مقترحات لمواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي ثم يعرض رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي.

والخلاصة والنتائج في ختام الدراسة.

لآليات جديدة قادرة فنياً ومالياً على ترجمة هذا الفكر إلى برامج تنفيذية ومتابعتها.

وفي ضوء ذلك تعرض الورقة المقترحة رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي وتتكون هذه للدراسة من أربعة فصول والنتائج والتوصيات.

الفصل الأول يعرض بعض الجوانب النظرية والتاريخية لآليات التكامل الاقتصادي العربي.

والفصل الثاني يتناول تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج لإقامة كتك اقتصادي عربي.

والفصل الثالث يتناول التحديات لداخالية والعالمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي.

والفصل الرابع يتناول مقترحات لمواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي ثم يعرض رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي.

مشكلة الدراسة :

لست في حاجة إلى تقديم الأدلة على الحالة السلبية الراهنة للتكامل الاقتصادي العربي، فيكتفي عرض الموقف الحقيقي بالمعايير الموضوعية لمسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

فقد انخفضت المكانة الاقتصادية للدول العربية في العالم سواء من حيث مساهمتها في الناتج العالمي الإجمالي أو في التجارة الدولية، إذ انخفضت مساهمة الدول العربية في الناتج العالمي من ٣,٢% في أوائل التسعينات إلى ٢,١% في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ * حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي ٦٢١ مليار دولار والعالم ٢٨,٣ ترليون دولار)، كما انخفضت مساهمة التجارة الخارجية العربية في نظيرتها العالمية ٣,٤% عام ١٩٩٢م إلى ٢,٩% عام ١٩٩٩، كما استقرت التجارة البينية العربية عند مستوى لم يتجاوز ٨% ومن الملاحظ أن نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي في انخفاض مستمر إذ وصل نحو ٢٢٦٩ دولار.

كما زاد حجم البطالة إلى أن بلغ ١١% من حجم القوة العاملة العربية والبالغة نحو ٩٨ مليون نسمة أي أن هناك عشرة ملايين نسمة لا يعملون، ٦٠% منهم بطالة متعلمين، وزادت الفجوة الغذائية إلى أن بلغت ١٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩.



الفصل الأول : بعض الجوانب النظرية والتاريخية

آليات التكامل الاقتصادي العربي

لمبحث الأول : الجوانب التاريخية لآليات التكامل الاقتصادي العربي

يستمد العمل الاقتصادي العربي المشترك مرجعيته^(١) من مجموعة المبادئ والمعاهدات والاتفاقيات والقرارات التي أقرتها مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية العربية منذ قيام جامعة الدول العربية وصدر ميثاقها في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥م الذي يعتبر الأساس في إرساء قواعد النظام الإقليمي العربي للفائت حتى الآن.

ولقد أقر واضعوا الميثاق أن الغرض من إنشاء الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها، وأن هذا التعاون المشترك يتم حسب النظام في كل منها وأحوالها وذلك فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والصحية.

ونص الميثاق أيضاً في مادته الرابعة على تشكيل عدد من اللجان من بينها اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية التي تضع قواعد هذا التعاون في شكل مشروعات اتفاقية تعرض على مجلس الجامعة تمهيداً لعرضها على الدول الأعضاء وتعتبر لجنة الشؤون الاقتصادية الأولى لآليات التكامل الاقتصادي العربي وفي ١٣/٤/١٩٥٠م قلعت للدول العربية بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بينهم والتي كانت من نصوصها إنشاء المجلس الاقتصادي العربي الذي عقد أول اجتماع له في ديسمبر ١٩٩٣م وأتم بتسهيل تبادل الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وإنشاء مؤسسة مالية مشتركة لتمويل المشروعات العربية وإنشاء شركة ملاحية عربية ومشروع استغلال أملاح البحر الميت وفي ٢٩/٥/١٩٥٧م تم إعداد مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين الدول العربية وتمت الموافقة عليه وإجلائه للجنة السياسية للبيت فيه من الناحية السياسية غير أن مجلس الجامعة لم يوافق عليه حتى اليوم.

وفي ١٣/٨/١٩٦٥م أقر مجلس الوحدة الاقتصادية إنشاء السوق العربية المشتركة وتضمن للقرار أهداف السوق المشتركة التي تنحصر في حرية انتقال الأشخاص ورؤوس

الأموال وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والمرافق والمقارن المدنية ولتحقيق هذه الأهداف نصت المادة الثامنة بأن تعمل لدول العربية على :

- إنشاء اتحاد جمركي بتوحيد التعريفات الجمركية الموحدة.
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير.
- توحيد أنظمة النقل والتراخيص.
- تنسيق السياسة الزراعية للصناعة والتجارة.

وقد بدأ تطبيق السوق اعتباراً من عام ١٩٦٥م حيث باشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مهامه في العمل على تنفيذ أحكام الاتفاقية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية في فبراير ١٩٧٠م اتخذ المجلس القرار رقم ٤١١ بتوحيد التعريفات الجمركية من الدول العربية ثم اتخذ المجلس في مايو ١٩٧٠م القرار رقم ٥١٨ بتأجيل تنفيذ التعريفات للجمركية الموحدة لدول السوق العربية المشتركة في ميعاد يحدد فيما بعد، وظل التركيز منصّباً على التبادل التجاري الملحق أما الأهداف الأخرى ظلت حبراً على ورق.

وتوقف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٧١م إزاء تواضع النتائج التي تحققت على صعيد اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة للتعرف على الصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء عند تطبيق الاتفاقية والسوق العربية المشتركة وفي عام ١٩٨٠م ساهم حوالي ٥٠ خبير في إعداد التصور للخاص باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي كان أهم مدخلاتها :

١- المدخل التخطيطي القومي كبديل من المشروعات المنفرقة وحلولات المشتتة التي تفقر إلى الترابط العضوي والتطور الشامل.

٢- المدخل الإنمائي للتكامل الإنتاجي عن طريق التركيز على المشروعات والبرامج الإنتاجية للتكاملية بما يحقق الارتباط الوثيق بين هياكل الاقتصادات العربية وصدر عن قمة عمان عام ١٩٨٠م أربع وثلاثين توصية هامة هي :

- ١- استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- ب- ميثاق العمل الاقتصادي القومي.
- ج- عقد التنمية العربية المشتركة.
- د- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وتم التصديق على الوثيقة الأخيرة فقط أما الباقي فلم يتم

التصديق عليهم حتى اليوم.

وفي ١٩٨١/٢/٢٧م تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري^(٢) بين جميع البلاد العربية ماعدا مصر بسبب مقاطعتها لأعمال الجامعة العربية وقد استهدفت الاتفاقية تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها غير أن تجربة تطبيق الاتفاقية عبر أربعة عشرة سنة قد أسفرت عن ضرورة تطوير أساليب تطبيقها في ضوء النتائج المتواضعة التي حققها، هذا بالإضافة إلى ضرورة تحقيق التوافق بينها وبين قواعد منظمة التجارة العالمية.

وفي عام ١٩٩٦م اتفق مؤتمر القمة العربية بالقاهرة والذي قرر تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما وفي ١٩٩٧/٢/١٩م أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم ١٣١٧ بشأن الإعلان^(٣) عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة عام ١٩٨١ وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

المبحث الثاني : الجوانب النظرية لأليات التكامل الاقتصادي العربي

أولاً: أهمية وأنواع التكامل الاقتصادي :

استحوذ التكامل الاقتصادي على اهتمامات العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والميسامية. وأصبحت اليوم ظاهرة التكتلات الاقتصادية من الطواهر المميزة للعقد الأخير من القرن العشرين والتي تستعد بها الدول والشركات أيضاً لدخول القرن القادم كقوى اقتصادية قادرة على المنافسة والصمود في ظل اقتصاد السوق والتطورات التي تحدث في العالم.

ويعتبر التكامل الاقتصادي تطبيق لمسياسات الحرية والحماية، فدول التكامل تطبق فيما بينها سياسات الحرية والتي تمثل اتجاه متزايد نحو تحرير التجارة على المستوى العالمي، ولكن في نفس الوقت تطبق الدول الاعضاء في التكامل بعض من سياسات الحماية تجاه الدول غير الاعضاء.

ويهدف التكامل الاقتصادي إلى إزالة العقبات المفروضة

على التجارة السلعية وحركة عوامل الإنتاج بين الدول الاعضاء في التكامل، وقد يتطلب التكامل أيضاً إقامة مؤسسات وفتح سياسات مشتركة.

وإذا شئنا أن نحدد المقصود بالتكامل الاقتصادي فيمكننا تحديد المفهوم من خلال الهدف من التكامل الاقتصادي وهو إلغاء القيود التي تعوق حركة التجارة بين الدول الاعضاء في منطقة للتكامل الاقتصادي، مع العمل على تحبئة الموارد الانتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى تصبح وكأنها اقتصاد واحد تتوفر فيه حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال وينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات.

وينظر إلى التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول على أنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادياتها ودرجات تتراوح تصاعداً بين صور التعاون الاقتصادي البسيط والتي تصل في أرقى درجاتها إلى الاندماج الاقتصادي الكامل الذي يتميز بتحقيق درجة عالية من الترابط العضوي بين هذه الاقتصاديات على نحو يجعل العلاقات الاقتصادية بينها مماثلة للعلاقات التي تقوم داخل اقتصاد وطني واحد، بما في ذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية^(٤).

وفي ضوء ذلك فإن مفهوم التكامل الاقتصادي يختلف عن التدويل والتعاون الاقتصادي والنتيجة الاقتصادية فالتكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق تغيرات وإثر هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الاعضاء في عملية التكامل، وللتغيرات والأثر تكون عادة على درجة من التعقيد والشمول وبعيدة المدى في العلاقات الاقتصادية والميسامية بين هذه الدول.

وفي ظل التعاون الاقتصادي تنلزم الأطراف المتعامدة بسيادة الشركاء في تحديد مصالحها الخاصة وبالعمل معاً تشجيع المصالح التي تتحدد على هذا النحو وفي ظل التعاون الاقتصادي يكون السعي نحو تقليل التمييز بين الدول^(٥) في حين أن التكامل الاقتصادي يتضمن الإجراءات التي تؤدي لإلغاء صور التمييز^(٦).

أما التدويل فهو اتجاه شامل للتطور العالمي يتم عضوياً بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية^(٧) ، بينما تعني التبعية الاقتصادية علاقة ارتباط من جانب واحد بين الدول الأكثر تقدماً وتلك الأقل تقدماً لصالح الأولى في حين أن التكامل يفترض إقامة علاقات متكافئة لمنفعة كل



١- إلغاء الضرائب الجمركية والقيود غير التعريفية فيما بين

الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

٢- تطبيق تعريفية موحدة تجاه العالم الخارجي تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة عضو وللتبادل الحر للسلع داخل منطقة الاتحاد الجمركي ينطبق أيضاً على السلع المستوردة من باقي دول العالم غير المنضمة إلى الاتحاد الجمركي إذا ما استوردتها إحدى الدول الأعضاء " وقد تحقق الاتحاد الجمركي للجماعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة من (١٩٥٨ - ١٩٦٨).

(د) السوق المشتركة :

وهو يتشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يمثل درجة أعلى من الاتحاد الجمركي وذلك لأنه في حالة السوق المشتركة لا تخضع القيود على انتقال السلع بين الدول الأعضاء بل تخفى القيود على حركات عوامل الإنتاج أيضاً.

(هـ) الوحدة الاقتصادية :

وهي مرحلة أكثر تقدماً من السوق المشتركة حيث بجانب إلغاء القيود على التجارة وحركة عوامل الإنتاج تنتهج الدول الأعضاء نهجاً يؤدي إلى تسويق السياسات الاقتصادية في المجالات التجارية والزراعية والصناعية والمالية والنقدية وغير ذلك من الجوانب الاقتصادية للدول الأعضاء.

(و) التكامل التام :

وهو أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث بجانب التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء تتضمن تلك المرحلة أيضاً توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، ففي هذه المرحلة تصبح الدول الأعضاء كإنها اقتصاد واحد، ويتطلب هذا الأمر إنشاء سلطة عليا تكون لها الصلاحية في اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون ملزمة لجميع الأطراف. (١٠)

وإذا نظرنا إلى الواقع سوف نجد العديد من النماذج التي تمثل التكتلات الاقتصادية في عالم اليوم فهناك التكتل الاقتصادي بين دول جنوب شرق آسيا والتكتل الاقتصادي بين أمريكا وكندا والتكتل الاقتصادي بين الدول الأوروبية أو ما يسمى بالاتحاد الأوربي والتكتل الاقتصادي الجديد بين مصر ودول الكوميسا الإفريقية.

الأطراف المشاركة.

وإذا كان التكامل الاقتصادي أو التكتلات الاقتصادية هي الموجة السائدة الآن والتي أصبحت تسيطر على معظم دول العالم كوسيلة لتحقيق الرفاهية التي ترجوها فإن الشركات أيضاً فطنت لذلك واتجهت إلى إقامة التكتلات بينها كوسيلة لزيادة قدرتها على التنافس وتحمل المنافسة الشرسية بينها الحالية والمحتملة في المستقبل وقد ظهر ذلك بوضوح في مجال صناعة السيارات حيث يظهر للعلن كل يوم ثناء انداج شركات كبيرة معاً لتصبح قوة أكبر قادرة على إيجاد مكان لها في السوق.

ثانياً: أشكال ودرجات التكامل الاقتصادي :

التكامل الاقتصادي لا يمكن تحقيقه دفعة واحدة وإنما لابد من تحقيقه من خلال عدد من المراحل (٦) هي:

(أ) النظام التفضيلي أو المعاملة التفضيلية :

ويقصد بالنظام التفضيلي مجموعة التدابير التجارية التي تمنحها دول معينة لدول أخرى للتخفيف من القيود الموقعة لحركة التبادل التجاري وذلك من خلال الاتفاقيات التي تعقدها الدول بهدف إلغاء القيود الحصصية التي تخضع لها المبادلات التجارية فيما بينها وكذلك منح مزايا جمركية متبادلة فيما بينها يترتب عليها حصولها على تخفيضات جمركية بنسب معينة على صادراتها من الدول المشتركة (٨) مثال ذلك منح الجماعة الاقتصادية الأوروبية تفضيلات لمجموعة الدول المنتمية ومجموعة للدول الإفريقية. (٩)

هناك شك بين عدد كبير من الاقتصاديين بشأن اعتبار النظام التفضيلي شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي لبساطة وتواضع الترتيبات التكميلية التي تختارها مجموعة الدول الأعضاء في النظام التفضيلي.

(ب) منطقة التجارة الحرة :

وهي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي وفيه تلتزم الدول المشتركة في منطقة التجارة الحرة بإلغاء الضرائب الجمركية والقيود التعريفية المفروضة على السلع المتبادلة فيما بينها وذلك على أن تحتفظ كل من هذه الدول بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في المنطقة.

(ج) الاتحاد الجمركي :

والاتحاد الجمركي يتشكل من أشكال التكامل الاقتصادي وكخطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي التام يتضمن الآتي :

الفصل الثاني: الاتحاد الأوروبي، نموذج لإقامة كتلة

اقتصادي، عربي

مقدمة :

تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي في إقامة تحدها من أنجح التجارب العالمية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين والسؤال المثير للاهتمام هنا هو لماذا نجحت تجربة التكامل والوحدة الأوروبية ؟ ولماذا فشلت التجربة العربية في التكامل والوحدة على الرغم مما يتوفر لها من مقومات وأسس مشتركة كثيرة.

وللإجابة عن هذا السؤال يجب تتبع تجربة الوحدة الأوروبية والبحث في مقوماتها وتطوراتها وإنجازاتها والتحديات التي واجهتها وتطلبت عليها كما يقتضى الأمر متابعة تجربة التكامل والوحدة العربية والبحث في مقوماتها وتطوراتها والأسباب التي أدت إلى عدم نجاحها حتى الآن وهكذا يمكن من خلال استعراض التجريبتين العربية والأوروبية إبراز مواطن الخلل والضعف في التجربة العربية لتجنبها في المستقبل.

المبحث الأول : تجربة التكامل والوحدة الأوروبية

أولاً: الملامح الرئيسية لتجربة الاتحاد الأوروبي :

أ- بدأت تجربة الاتحاد والوحدة الأوروبية من خلال وضع مجموعة من أهداف والسعى إلى تحقيقها وهي: (١) (٢)

(١) إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء وقد تحقق هذا الهدف بسرعة كبيرة حيث تم إلغاء كافة هذه الرسوم.

(٢) إلغاء القيود الجمركية على الصادرات والواردات بين دول السوق وتم تحقيق هذا الهدف.

(٣) وضع تعريف جمركية موحدة على الواردات إلى دول الوحدة من غير الدول الأعضاء وقد تم تطبيق هذه التعريف منذ عام ١٩٦٨.

(٤) إلغاء القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال وتنسيق سياسات الصرف للدول الأعضاء.

(٥) اتباع سياسة زراعية مشتركة تتمثل في تنمية الكفاية الانتاجية للزراعة الأوروبية وضمان مستوى معيشي معين للمواطنين فيها.

(٦) اتباع سياسة المنافسة الحرة في السوق المشتركة بحيث

يحظر على الدول الأعضاء التحيز ضد منتجات بعضها البعض.

(٧) تنسيق السياسات النقدية ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات ودعم الثقة في صلاتها.

(٨) تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المختلفة ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء البنك الأوروبي للاستثمار.

(٩) وضع سياسات اقتصادية مشتركة للدول الأعضاء من خلال التنسيق الواضح للسياسات الاقتصادية لهذه الدول.

ب- قامت المجموعة الأوروبية بإنشاء ثلاث منظمات لتحقيق التعاون الدولي بينها وهي: (١١)

(١) المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (O.E.C.E) ونشئت عام ١٩٤٨ هدفها إدارة وتوجيه المساعدات الأمريكية المتمثلة في مشروع مارشال.

(٢) المجلس الأوروبي (C.O) وتم إنشاؤه ١٩٤٩ وهذه منظمة كبيرة تتكون من ثلاث وعشرون دولة هدفها المحافظة على التراث الأوروبي القائم على هيمة القانون واحترام القيم الفردية.

(٣) اتحاد أوروبا الغربية (U.E.O) عام ١٩٥٤م وهو عبارة عن تحالف دفاعي يضم كلا من فرنسا وبريطانيا ودول البنولوكس " هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج)

وفي ١٨ أبريل عام ١٩٥١ تم التوقيع في باريس على معاهدة لاتحاد الصلب والكربون بين دول أوروبا فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا سميت بالمجموعة الأوروبية للصلب والكربون وأشارت هذه المعاهدة إلى حرية انتقال الكربون والحديد والصلب بين الدول الست بإلغاء الحواجز الجمركية بينها ثم قررت إنشاء أربعة مؤسسات أوروبية مشتركة لتنفيذ أهداف المعاهدة وهي:

١- السلطة العليا: ومركزها لوكسمبورج ومكونة من تسعة أعضاء وقراراتها إلزامية على الدول الأعضاء.

٢- البرلمان الأوروبي: ومكون من سبعين عضواً مختارين من قبل برلماناتهم الوطنية بدوره استشاري ألا أنه يمكنه أن يجبر السلطة العليا على الاستقالة.

٣- مجلس الوزراء: ويتكون من ممثلي الدول الست ويسهر على تنفيذ قرارات المجموعة.



والتربية والتعليم والثقافة والصحة والمواصلات وتوسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي ويلاحظ أن أهم ما جاء بمعاودة ماستريخت النص على تحقيق الوحدة النقدية والميسية للوحدة الأوروبية وهذا تحقق فعلاً في عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م.

ثانياً: التحديات الاقتصادية التي تواجه الاتحاد الأوروبي (١١)

• اختلاف مستوى الازدهار والتقدم بين دول الاتحاد، فهناك دول ما زالت تعتبر نامية بحاجة إلى دعم في العديد من القطاعات خاصة الصناعية.

• بالرغم من تحديد جدول زمني للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وإزالة جميع الموانع إلا أن العقبات تظهر من حين إلى آخر وتحقيق التقدم في عملية التكامل.

• تخوف الدول الأوروبية من سيطرة الاقتصاد القوي ببعض الدول على القطاعات الأخرى أو تسرب رؤوس الأموال من هذه الدول بعد إزالة القيود أو إغراق أسواقها بالملع.

• للتفاوت في حجم المكاسب التي تجنيها كل دولة من دول الاتحاد.

• العلاقات غير المستقرة القائمة بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٩٩م في المجال الاقتصادي نتيجة للتنافس والتعارض في بعض السياسات خاصة السياسات الزراعية في أوروبا.

• وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهت الوحدة الأوروبية إلا أن للتكامل الأوروبي حق الكثير من الانجازات فيعد أقل من نصف قرن من خطوات التكامل التدريجية استطاعت أوروبا تحقيق معظم أهدافها حيث استطاعت تحويل منطقة أوروبا الغربية من منطقة صراع إلى منطقة للتعاون السلمي واستطاعت أوروبا تجاوز ما يحوق للتكامل بين دولها بفضل إيجاد المؤسسات المختلفة وتحقيق الاستقرار وإزالة المخاوف المتبادلة بين دول أوروبا الغربية ومع زيادة أعضائها من سنة أعضاء عام ١٩٥٧ إلى ١٨ عضو حالياً وتطلع مختلف دول أوروبا للانضمام إليها وذلك يدل على نجاح تجربة التكامل الأوروبي حيث استطاعت دول الاتحاد الأوروبي تحقيق مستوى عالٍ من الانتعاش الاقتصادي وتنمية الشعور بالولاء المشترك للاتحاد الأوروبي.

• ومن ناحية أخرى استطاعت دول الاتحاد الأوروبي إظهار

٤- **محكمة العدل الأوروبية:** ومكونة من سبعة قضاة ومحامين يختارون لمدة ست سنوات من قبل الحكومات وقراراتها تطبق على كل الدول الأعضاء.

في ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ وقعت لدول الستة معاهدة جديدة للدفاع المشترك إلا أن هذه المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ ثم وقعت لدول الستة الأعضاء عام ١٩٥٧ في روما معاهدة تهدف إلى تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي من أهدافها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجياً خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ سنة ويمكن أن تمتد إلى ١٥ سنة وتهدف هذه المعاهدة تحقيق الوحدة الجمركية من طرق عمل اتحاد جمركي بين دول المجموعة الأوروبية مع العالم الخارجي ونصت هذه المعاهدة إلى إنشاء عدة مؤسسات هي:

• مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة.

• اللجنة الأوروبية المشتركة.

• البرلمان الأوروبي.

• المحكمة الأوروبية.

(جـ) استطاعت المجموعة الأوروبية أن تضم أعضاء جدد ففي عام ١٩٧٠م انضمت بريطانيا والنمرك وليرلندا ثم في عام ١٩٧٤ ظهر ما يسمى بالقة الأوروبية "المجلس الأوروبي" ثم في عام ١٩٨١م انضمت اليونان لتتكون المجموعة الأوروبية من عشرة أعضاء واثني عشر في عام ١٩٨٥ بعد قبول انضمام أسبانيا والبرتغال.

ثم جاءت الخطوة الأخرى عن طريق التكامل الأوروبي عام ١٩٨٥ ١٩٨٦ بإقرار وثيقة العمل الأوروبي الموحد الذي بمقتضاها تم تحويل معاهدة باعتماد مبدأ الأغلبية بدلاً من الإجماع أسلوباً للتصويت وتحويل البرلمان الأوروبي صلاحيات واسعة وسلطات عملية وفاعلة في مجال التشريع ومن القوانين كما أقرت هذه الوثيقة إلغاء الحدود الفاصلة بين الدول الإثني عشر من خلال إنشاء مجال أوروبي خالٍ من الحدود.

وفي عام ١٩٩٢ أقرت معاهدة ماستريخت كمرحلة جديدة من مراحل التكامل الأوروبي من خلال تأكيد هذه المعاهدة على الأهداف المشتركة للوحدة الأوروبية كما اتفق في هذه المعاهدة على مواضيع المواطنة الأوروبية وما ترتبه من حقوق وعلى إقامة الاتحاد النقدي من خلال اعتماد عملة موحدة ولقيام بأعمال مشتركة في مجال السياسة الخارجية والتعاون في مجال القضاء والسياسات الأمنية الداخلية والأرهاب والمخدرات



وسوريا لبنان، العراق، الأردن، السعودية، اليمن على قرر تأسيس الجامعة العربية وعلى ميثاقها.

وعلى العكس من التجربة الأوروبية التي بدأت بتشكيل مؤسسات اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية نجد أن التجربة العربية ومن خلال إنشاء الجامعة العربية جاءت الأهداف سياسية وأملت موضوع ورموز التكامل الاقتصادي وذلك على الرغم من إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥١م، حيث تم إنشاء المجلس الاقتصادي وقد عمل هذا المجلس على إصدار العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتكظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تيسير انتقال رؤوس الأموال.

هذا بالإضافة إلى قيامه بإعداد السياسات والمواقف الاقتصادية العربية للجامعة حيث أقر عام ١٩٥٧م اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية تم التصديق عليها عام ١٩٦٣م حيث أقر فيه إقامة سوق عربية مشتركة يتم في نطاقها تحرير كامل للتجارة على سبع مراحل سنوية إلا أنه لم يتم تبني القرارات والمبادئ التي تم الاتفاق عليها لأسباب كثيرة من أهمها :

- ١- عدم إطلاق العضوية بين المجلس الاقتصادي وبين السوق العربية المشتركة.
- ٢- عدم انضمام كل الدول العربية إلى اتفاق الوحدة.
- ٣- عدم قيام أعضاء السوق العربية بإقامة اتحاد حمركى بهدف توحيد التعريف للجمركية.
- ٤- عدم وجود مشروع مترابط لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وعلى كل حال، يمكن القول بأن الجامعة العربية حاولت رغم تبليين المصالح والتقى بين أعضائها أن تسعى جاهدة إلى إنشاء بعض المؤسسات التي من الممكن أن تساعد في الوصول إلى الحد الأدنى من العمل العربي المشترك.

٢- المرحلة الثانية :

ترتبط بقيام التكتلات الإقليمية العربية نتيجة لإخفاق الجامعة العربية في تحقيق التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية حيث نشئ ما يعرف بمجالس التعاون العربية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م، ومجلس التعاون العربي ومجلس للتعاون المغاربي الذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٩م وتضم هذه المجالس الثلاثة ١٥ قطراً

أوروبا ككيان منسجم أمام العالم الخارجي وحولت المواطنة من مواطنة لدول منفردة إلى مواطنة أوروبية مع منح كل ما يترتب على هذه المواطنة من حقوق وحريات كالتنقل والاقامة والترشيح والانتخاب بالإضافة إلى إنهاء العبود الاقتصادية والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.

المبحث الثاني: مقارنة تجربة الوحدة والتكامل العربية بالتجربة الأوروبية (١)، (٢)

أصبحت الوحدة والتكامل العربي ضرورة لتقدم وتطور الدول العربية خاصة بعد أن أصبح منطق التكتلات والتجمعات الإقليمية يمثل أهمية خاصة لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي ولمواجهة المنافسة العالمية ومما يزيد من أهمية تحقيق الوحدة والتكامل العربي نجاح بعض التجارب التكميلية مثل تجربة الاتحاد الأوروبي.

فالمجموعة الأوروبية كما وضحا استطاعت بالرغم من تبليين واختلاف المصالح بين دولها قطع خطوات ملموسة وثابتة نحو التكامل والوحدة الأوروبية، في حين أنه رغم توفر المقومات التكميلية الموضوعية في العالم العربي ولعل أبرزها وحدة الأصل والمنشأ، فالأمة العربية تتحد من أصل واحد عبر تاريخ طويل ولغة واحدة ودين واحد هذا فضلاً عن الاتصال الجغرافي فالوطن العربي يقع على بقعة جغرافية متصلة مترابطة لا يوجد حائل بين أجزائها ووحدة ثقافية أساسها وحدة الفكر ووحدة للتقاربات الفكرية والثقافية القائمة في الوطن العربي هذا بالإضافة إلى توفر الموارد البشرية والموارد المالية والموارد الزراعية والموارد البترولية والمعدنية إلا أنه بالرغم من توفر كل هذه المقومات لم يحقق العرب الوحدة أو التكتل الاقتصادي العربي الناجح مثل التجربة الناجحة للاتحاد والتكامل الأوروبي.

تعتبر تجربة الوحدة العربية من أقدم التجارب الإقليمية وهي تسبق تجربة التكامل الأوروبي حيث أنشئت الجامعة العربية عام ١٩٤٥ في حين أن التجربة الأوروبية بدأت العمل المؤسسي بعد إقرار مشروع مارشال عام ١٩٤٧م ويمكن القول بأن تجربة الوحدة العربية مرت بمرحلتين هما:

١- المرحلة الأولى:

ترتبط هذه المرحلة بتأسيس جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٤م حيث وقع ممثلوا سبع دول عربية هي مصر

عربية وتشمل أكثر من ثلثي سكان الوطن العربي وتتصرف بـ ٩٠% من موارد الطاقة التقليدية وثلاثة أرباع الموارد الزراعية والمائية ومعظم الموارد المعدنية وتستأثر بأعلى نسبة من القدرات والكفاءات العلمية والفنية وتمتلك بمقايير الحوضين العربي والشرقي للبحر المتوسط وبمعايير البحر الأحمر والخليج العربي.

ويرى العديد من الباحثين أن هذه التكتلات تقوى أثر التجربة الأوروبية في التكامل إلا أن الملاحظ على هذه التكتلات عدم نجاحها لأن دوافع إنشاء هذه التكتلات مختلفة من تكتل إلى الآخر، فهي دوافع أمنية فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي أما الاتحاد المغاربي فقد أنشئ لدعم المركز القافوضي للشمال الأفريقي في مواجهة المشروع الأوروبي أما مجلس التعاون العربي فقد كان لكل دولة من أعضائه هدفه الخاص به.

إن مقارنة التجربة العربية في الوحدة والتكامل مع تجربة التكامل والوحدة الأوروبية يؤكد على أن التجربة العربية لم ترق إلى أي مستوى من المستويات التي وصلت إليها التجربة الأوروبية وأن فشل عملية التوحيد والتكامل العربية لم يكن بسبب غياب الصيغ القانونية والدستورية أو التصورات النظرية المتعلقة بمفهوم دولة الوحدة ومؤسساتها فالنصوص الدستورية والقانونية وشكل القباء المؤسسي وما يتفرع عنه من منظمات ولجان متخصصة كل هذه الأمور تم انجازها في التجربة العربية للوحدة ألا أن مشاريع الوحدة العربية التعاون الاقتصادي العربي ظلت دون تفعيل ولم تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

إن إخفاق الوحدة والتكامل العربي يثير الكثير من التساؤلات حول أسباب نجاح الوحدة الأوروبية وفشل الوحدة العربية ويمكن توضيح أسباب فشل الوحدة العربية بالمقارنة بالوحدة الأوروبية كما يلي (٢)، (٣):

أولاً: الأسباب الخارجية :

١- ظهور مصلحة أمريكية لبناء أوروبا القوية لمواجهة الممسك الشرقي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وبالمقابل عمل النظام الدولي نفسه على تقفد الوطن العربي.

٢- قيام الاستعمار بتمزيق أوصال الوطن العربي وتحديد وتخطيط الحدود السياسية القائمة حالياً بين أقطاره.

٣- نجحت تجربة الوحدة الأوروبية بعد أن استطاعت أوروبا التغلب على مشكلة الأمن من خلال المظلة النووية التي وفرتها لها الولايات المتحدة الأمريكية وعندما أصبحت الدول الأوروبية أعضاء في حلف شمال الأطلسي وبذلك شكلت كتلة استراتيجية واحدة.

بينما الدول العربية لم تستطع أن تحقق هذه المظلة النووية ففشلت وحدتها الاقتصادية لأطماع للنظام العالمي في المنطقة العربية.

ثانياً: الأسباب الداخلية :

١- استوعبت الدول الأوروبية الثورة الصناعية مما جعلها أكثر كفاءة في التعاون الاقتصادي المتبادل بينما الدول العربية كفت معظمها في مرحلة لبناء الاقتصاد وبالتالي لم يصل معظم هذه الدول إلى مرحلة التكامل بين القطاعات المختلفة المكونة لاقتصادياتها ولذلك لم تستطع تحقيق التعاون والوحدة الاقتصادية.

٢- أن التكامل الأوروبي سبقه الاستقرار السياسي والديمقراطي للممثل في الأحزاب والثقافات والجمعيات وسيادة القانون في حين ما زالت الدول العربية في مرحلة بناء للدولة وعدم الاستقرار السياسي والديمقراطي بها فضلاً عن التباين في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- غياب الإرادة السياسية الفاعلة فالوحدة اختيار سياسي والتزام قومي وأي مشروع تكامل هو في جوهره عمل سياسي تحكمه الإرادة السياسية ومن ثم فإن عدم نجاح الدول العربية في تحقيق درجة من درجات التكامل والتعاون الاقتصادي بينهم يدل على غياب الإرادة السياسية العربية.

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي

العربي في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي

مقدمة :

يواجه التكامل الاقتصادي بين الدول العربية اليوم أخطر أزماته وأحرج مساراته ومن ثم يجب على الاقتصاديين والمفكرين العرب بذل الجهد لتحليل الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة وطرح مقترحات كافية بمعالجتها



وتصبح مسارات العمل للتكامل وتزيرها. (١٧)

وتتمثل المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول العربية في تحقيق تنمية حقيقية يتضح ذلك جلياً في أن التكامل الاقتصادي بين هذه الدول لا يمكن فصله عن الدور الذي يجب أن يلعبه في تحقيق هذه التنمية وفي ضمان نجاحها واستمراريتها.

نذلك أن الربط بين التكامل الاقتصادي العربي وبين إحداث تنمية حقيقية على مستوى الوطن العربي بشكل جلياً رئيسياً لا يمكن تجاهله في دراسة جهود الوحدة الاقتصادية وفي تقويمها والحكم عليها إذ أريد لها أن تكون ذات دلالة بالنسبة للوطن العربي. (١٨)

ولقد واجه العمل الاقتصادي العربي المشترك جملة من التحديات واصطدم بعقبات التجزئة والقطرية التي كانت تقوده وتعد من مآذ ومن سرعته واتسمت الاتفاقيات الجماعية بعدم اشتراك عدد من البلدان العربية فيها وتحفظ البعض الآخر على كثير من بنودها وأحكامها، كذلك فإن بعض الدول التي وضعت أو صاغت على هذه الاتفاقيات لم تضمنها موضع التنفيذ الفعلي.

وكان لاختلاف هذه الطموحات الكبيرة في مجال التعاون الاقتصادي العربي يرجع إلى العديد من التحديات الدلالية والعالمية التي سنقوم بتوضيحها في هذا الفصل.

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه التكامل الاقتصادي والعربي

أولاً: ضعف التجارة البينية بين الدول العربية خلال الفترة ٨٥ - ٢٠٠٠ (١٩)

أ- تطور قيمة التجارة العربية بالنسبة للتجارة العالمية.

يتضح من الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي ما يلي :

• أن حجم الصادرات العربية زاد من ١٠٦ مليار دولار عام ٨٥ إلى ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ واستمر في التزايد حتى بلغ ١٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ ثم بلغ ١٣٤ مليار عام ١٩٩٨ ثم زادت إلى ١٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بسبب تزايد أسعار البترول.

بينما زاد حجم الواردات العربية من ٩٤ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٠١ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم زادت إلى ١٣٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ واستمر في التزايد حتى وصل ١٥١ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

وبمقارنة حجم الصادرات العربية بحجم الواردات العربية نلاحظ تزايد حجم الصادرات العربية عن حجم الواردات العربية بقر طفيف في الفترة محل للدراسة (حوالي ١٢ مليار دولار).

• وزن الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية انخفض من ٣,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٢,٩% عام ٢٠٠٠. بينما بلغ وزن الواردات العربية إلى الواردات العالمية حوالي ٢,٦% عام ٩٦ واستمر في الثبات تقريباً حتى عام ٢٠٠٠/٩٩.

ويتضح من الجدول رقم (٢) وشكل رقم (١) بالملحق الإحصائي ما يلي :

• حافظت التجارة الخارجية العربية على اتجاهاتها مع الشركاء التجاريين التقليديين حيث تبين التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩/م/٢٠٠٠ أن الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي قد اتجهت بدرجة طفيفة نحو الزيادة لتبلغ ٢٧,٢% عام ١٩٩٩ مقارنة بنسبة ٢٦,٨% عام ١٩٩٦ من إجمالي الصادرات العربية.

• زادت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة من ٩,١% عام ١٩٩٦ إلى ١٠% عام ١٩٩٩ وزادت أيضاً إلى اليابان لتبلغ ١٨,٤% عام ١٩٩٩ مقارنة بنسبة ١٨,١% عام ١٩٩٦، وزادت أيضاً إلى دول جنوب شرق آسيا من ١١,٢% عام ١٩٩٦ إلى ١٢,١% عام ١٩٩٩/م/٢٠٠٠.

• أما الواردات العربية فزادت من الولايات المتحدة من ١٣% عام ١٩٩٦ إلى ١٣,٢% عام ١٩٩٩، وزادت بدرجة كبيرة من اليابان من ٦,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٨,٢% عام ١٩٩٩/م/٢٠٠٠.

• وزادت من دول جنوب شرق آسيا من ٥,٤% عام ١٩٩٦ إلى ٥,٧% عام ١٩٩٩ وانخفضت إلى الاتحاد الأوروبي من ٤١,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٣٩% عام ١٩٩٩/م/٢٠٠٠.

• وبمقارنة الصادرات بالواردات العربية عام ٢٠٠٠/٩٩ مقارنة بعام ٩٦ يتضح وجود عجز في الميزان التجاري للدول العربية مقارنة بالولايات المتحدة حوالي ٣,٢% والاتحاد الأوروبي حوالي ١٢% بينما يوجد فائض في الميزان التجاري للدول العربية مقارنة باليابان حوالي



والانخفاض بمعدلات صغيرة.

ثانياً: بالنسبة للواردات البينية:

أما بالنسبة للواردات البينية فقد حققت زيادة ملموسة خلال عام ١٩٩٥م حيث بلغت ١١,٠٧ مليار دولار مقابل ٨,٧٨ مليار دولار عام ١٩٩٠م أي زادت بنسبة قدرها ٢٦% ولكن خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ لم تشهد الواردات البينية تغيرات ملموسة بل كانت شبه مستقرة وبلغت تلك الواردات ١٢,٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٨م وبترجع قدره ٠,٣ مليار دولار مقارنة بعام ٩٧ ثم زادت عام ٩٩ إلى ١٢,٩ مليار دولار.

وقد تمكنت التطورات مألقة الذكر على التجارة الخارجية البينية حيث شهدت طفرة في عام ١٩٩٠م حيث بلغ إجمالي لتجارة الخارجية ٢٢,٦٨ مليار دولار مقابل ١٥,٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٥م بنسبة زيادة قدرها ٤٩% أما لفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ فقد زالت لتجارة الخارجية البينية زيادات سنوية غير كبيرة ونتيجة لتراجع كل من الصادرات البينية والواردات البينية عام ١٩٩٩م فقد تراجعت التجارة الخارجية البينية بنسبة قدرها ٤,٤% لتصل إلى ٢٧,١ مليار دولار.

ثالثاً: بالنسبة للوزن النسبي للتجارة العربية البينية في التجارة الخارجية:

يتضح من الجدول رقم (٥) بالمملق الإحصائي ما يلي: زاد الوزن النسبي للتجارة العربية البينية حيث بلغ ٩,٤% عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٥ الذي بلغ فيه الوزن النسبي ٧,٦% فقط، أما خلال الأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ فقد تراجع الوزن النسبي للتجارة العربية البينية مقارنة بعام ١٩٩٠م، ولكن خلال عام ١٩٩٨م ارتفع الوزن النسبي للتجارة البينية ليصل إلى ٩,٧% ثم عاد وانخفض عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٨,٦% ويرجع ذلك إلى الزيادة الضخمة في قيمة الصادرات الاجمالية وبمعدل أعلى من الزيادة في قيمة الصادرات البينية.

ومن ذلك نتوصل إلى أن نسبة التجارة العربية البينية إلى الحجم الكلي للتبادل التجاري للبلدان العربية مجتمعة كانت دوماً دون ١٠% ووصلت إلى ٨,٦% عام ٢٠٠٠/٩٩م وهذه بدون شك نسبة تعكس واقعاً متدياً للتعاون الاقتصادي العربي، الأمر الذي يستلزم البحث في هذه القضية الهامة في

١٠,٢% ودول جنوب شرق آسيا حوالي ٦,٢%.

- ويتضح من جدول رقم ٣ والشكل رقم (٢) بالمملق الإحصائي:

أن نصيب البترول من الصادرات العربية بلغ حوالي ٦٨% عام ٢٠٠٠/٩٩ من إجمالي الصادرات العربية وهي نسبة كبيرة جداً بينما بلغت نسبة صناعات الأغذية والمشروبات والمواد الخام والمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل والمصنوعات ٣٦% عام ١٩٩٩م/٢٠٠٠ وهي نسبة ضعيفة توضح أن الدول العربية لا يوجد عندها قاعدة تكنولوجية زراعية صناعية الأمر الذي يجعلها أقل قدرة على زيادة الصادرات للصناعة والزراعة أما الواردات العربية الصناعية والزراعية زادت بدرجة كبيرة جداً حيث زالت واردات الأغذية والمشروبات بنسبة ١٥% من إجمالي الواردات العربية وزالت واردات الآلات ومعدات النقل حيث بلغت ٣٤% والمصنوعات بلغت حوالي ٣٠% من إجمالي الواردات العربية وذلك عام ٢٠٠٠/٩٩ وهذا يؤكد على أهمية قيام قاعدة تكنولوجية صناعية زراعية تقدر على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات العربية حتى تكون الدول العربية قادرة على مواجهة تحديات العولمة ومواجهة أحداث ما بعد ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) التجارة العربية البينية:

يتضح من الجدول لرقام ٦,٥، ٧ بالمملق الإحصائي ما يلي:

أولاً: بالنسبة للصادرات البينية:

يلاحظ زيادة الصادرات البينية من ٧,٠١ مليار دولار عام ١٩٨٥ لتصل إلى ١٣,٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ أي بنسبة قدرها ٩٨,٣% إلا أن عام ١٩٩٥م شهد تراجعاً في الصادرات البينية بلغت نسبته ٥,٣% وذلك بالمقارنة بعام ١٩٩٠م وخلال عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ حققت الصادرات البينية معدل نمو سنوي بلغ ١٣,٧% ٤,٢٠% على التوالي ثم عادت الصادرات البينية لتتراجع مرة أخرى عامي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ حيث بلغت ١٤,٦ مليار دولار، ١٤,٢ مليار دولار، أي بنسبة ترجع قدرها ١,٢%.

وعليه يمكن القول أن الصادرات البينية شهدت طفرة ملموسة خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠م كما استمرت لفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩م بتذبذب الصادرات البينية ما بين الارتفاع



٢,٩% إلى ٤,١%.

٣- كما أن هناك مجموعة من الدول تراجعت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها وذلك عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٣ وذلك بدرجة ملحوظة ومن بينها الدول التالية : الإمارات من ٧,٧% إلى ٥,٦% وتونس من ١٠,١% إلى ٥,٨% والعراق من ٨٥,٤% إلى ٣,٢% ومصر من ١٧,١% إلى ١٤,٥%.

٤- وبالإضافة إلى الملاحظات السابقة فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية ينقسم بدرجة تركزة في عدد محدود من الشركاء التجاريين، حيث تتركز الواردات البينية لمعظم البلدان العربية في أسواق ثلاثة بلدان عربية على الأكثر وعلى سبيل المثال فإن عمان تستورد نحو ٩٥% من وارداتها البينية من ثلاثة بلدان عربية هي الإمارات ٨٠% والسعودية ١٣% والبحرين ٢% كذلك مصر التي تستورد نحو ٩١,٢% من وارداتها البينية من ثلاثة بلدان عربية هي السعودية ٨٤% والبحرين ٥,١% والأردن ٢,١% والأكثر من ذلك هناك بعض البلدان مثل البحرين التي تستورد معظم وارداتها نحو ٩٦,٦% من وارداتها من بلد واحد فقط هو السعودية. وأخيراً يلاحظ أن العلاقات السياسية الثنائية بين البلدان العربية تلعب دوراً هاماً في اتجاه بل في حجم التجارة العربية البينية فكلما كانت هذه العلاقات جيدة كلما أثر ذلك إيجابياً في اتجاه وحجم التبادل التجاري والعكس بالعكس صحيح.

٥- تأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبي ل وارداتها إلى إجمالي العربية البينية، حيث بلغت نسبتها ١٥,١١%، في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ م ويأتي بعدها عمان في المركز الثاني حيث بلغت نسبتها ١١,٨% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ م، ويأتي في المركز الثالث الإمارات بوزن نسبي قدره ١١,٥% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ م.

٦- هناك بعض الدول ارتفع الوزن النسبي ل وارداتها البينية بصورة ملحوظة خلال الفترة محل الدراسة منها مصر إذ ارتفع وزنها النسبي من ٢,٧% عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٤,٤% عام ١٩٩٨ وكذا اليمن حيث ارتفع وزنها النسبي من ١,٧% عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٥,١% عام ١٩٩٨ م.

محولة للتوصل إلى صيغة أو إطار يحوى عدداً من المتطلبات أو المحاور التي يمكن من خلالها تدعيم وتنشيط ذلك الجانب من التعاون الا وهو التجارة العربية البينية.

رابعاً: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية :

يتضح من الجدول رقم (٨) بالملاحق الإحصائي ما يلي: بالنسبة للهيكل السلعي للصادرات البينية فقد استمر ترتيب البند السلعي على نفس نسقه في العام السابق على الرغم من اختلاف حصص البند السلعي عن مستوياتها في ذلك العام فقد تأتي بند المواد الخام والوقود المعدني في المقدمة بحصة مقدارها ٥٥ % من إجمالي الصادرات البينية يليه في المرتبة الثانية بند المواد الكيماوية بنسبة ١٦ % ثم الأغذية والمشروبات بنسبة ١٣%.

وبالنسبة ل هيكل الواردات البينية عام ١٩٩٨، احتفظ أيضاً بالترتيب نفسه لعام ١٩٩٧م فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى من حيث حصتها في الواردات البينية بنسبة ٥٣%، يليها الكيماويات بنسبة ١٦,٩ %، ثم الأغذية والمشروبات بنسبة ١٣,٩% وتجدر الإشارة إلى زيادة تشابه هيكل الصادرات البينية مع هيكل الواردات البينية الذي كان يختلف بصورة ملحوظة في الأعوام السابقة ويحزى ذلك إلى تزايد توفير البيانات التفصيلية عن الصادرات والواردات البينية بالنسبة للعديد من الدول العربية في الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

خامساً: التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية :

من واقع البيانات المعروضة بالجدول أرقام (٩)، (١٠) بالملاحق الإحصائي يتضح ما يلي :

١- تعد السوق العربية الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية ومن بين هذه الدول الصومال والتي يبلغ متوسط نسبة صادراتها إلى باقي الدول عامة ٦٦% من إجمالي صادراتها، وكذلك العراق بنسبة قدرها ٦٣,٣% ولبنان بنسبة ٥٥,٣% والأردن بنسبة ٤٥,٣%.

٢- هناك مجموعة من الدول العربية زللت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها وذلك عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٣ ومنها على سبيل المثال السعودية من ٨,٩% إلى ١٥,٤% والصومال من ٥٦,٢% إلى ٧٥,٨% وعمان من ١١% إلى ٢٠,١% ولوكويت من

بطلقت إنتاجية متدنية ومن ثم ارتفاع التكلفة وانخفاض الكفاءة الإنتاجية وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة الخارجية بالإضافة إلى تمتع هذه السلع الإنتاجية بحماية جمركية كبيرة مما يضعف من قيام سوق كبيرة مشتركة لهذه الدول.

وقد اقتضت الدعوة على المستوى الدولي لاتخاذ سياسة تحرير للتجارة الخارجية ومن ثم عملت الدول العربية على تشجيع الصادرات من أجل فتح المجال للأسواق العالمية وذلك دون التخلي عن سياسة إحلال الواردات.

إلا أن هذه الدول عملت على إقامة صناعات حديثة ذات تكلفة رأسمالية كبيرة وتكنولوجية عالية ولكن في سلع أولية تدخل في تشكيل مدخلات ضرورية لصناعات الدول المتقدمة وكان التركيز على صناعة البتروكيماويات وخام الحديد والفوسفات والقطن خاصة في النصف الأول من السبعينات بعد حدوث الطفرة السعرية لأسعار البترول الخام عقب حرب أكتوبر المبيدة وقد شكلت هذه السلع الأولية حوالي ٩٥% من الصادرات العربية الخارجية في هذه الفترة^(١٥).

كما يلاحظ ضعف علاقات التشابك والتوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة وعدم الاستفادة من تكاملها داخل الدول العربية وارتباطها المباشر بالقطاعات الاستهلاكية الوسيطة أو النهائية في الدول الأجنبية المتقدمة.

ومن ثم أصبح تدفق هذه السلع للخارج بدلاً من الداخل، وذلك لغياب فكرة التعاون والتكامل الإنتاجي داخل سوق عربية موحدة.

إن المشكلة الأساسية تتمثل بالمشكلة التنموية ومن ثم فإن الطريق الطبيعي لعلاج هذه المشكلة هو التخطيط الإنمائي والتكامل الإنتاجي وبذلك يزيد من الانتاج ويزيد الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة لتوفير الفائض الإنتاجي للتبادل.

ولكن بكل أسف فإن التجربة العربية السابقة كانت عكس ذلك، حيث عملت هذه الدول على اختيار الحرية لا التخطيط والتنسيق والتربط في إطار خطة قومية تضم جميع الدول العربية، كما سار العمل على نمط تحرير التجارة فيما بينها رغم تخلف القاعدة الإنتاجية وخطورة الخلل الهيكلي في اقتصاداتها التنموية ولهذا فقد أسفرت هذه التجربة عن عدم نجاح مبدأ الحرية العشوائية كمدخل لتنمية هذه الدول، وكان الأفضل اتخاذ أسلوب للتنسيق والتخطيط الشامل لأنه الضمان

٧- كما أن هناك بعض الدول تراجع الوزن النسبي لواردها البينية بشكل ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة ومنها صان حيث تراجع وزنها النسبي من ١٤,٢% عام ١٩٩٣ لتبلغ ١١,٤% عام ١٩٩٨ وأيضاً المغرب التي تراجع وزنها النسبي من ٨,٢% عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٦,٣% عام ١٩٩٨.

٨- تمثل الواردات البينية لكل من الصومال وموريتانيا أدنى أوزان نسبية حيث بلغت ٠,٣% في المتوسط لكل منها خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨.

ثانياً: ضعف القاعدة الإنتاجية لدى الدول العربية (١٦):

إن ضعف التركيب القطاعي لإيصال الإنتاج في الدول العربية هو العامل الرئيسي لضعف التجارة البينية بين هذه الدول، كذلك غياب التنسيق القومي من أجل إقامة هيكل إنتاج متكامل رأسياً على مستوى العالم العربي، وتكامل مراحلها وحلقاتها في الصناعات والأنشطة المختلفة وذلك في إطار تقسيم العمل والتكامل الإنمائي.

لهذا نجد أن سياسات الانتاج والتنمية لدى العالم العربي قد اتخذت اتجاهات مختلفة من دولة لأخرى ومن ثم لم يحدث تنمية حقيقية لهذه الدول حيث تعددت الأسواق القطرية المختلفة رغم ضيقها وانخفاض الانتاج.

وقد اتبعت هذه الدول سياسة إحلال الواردات في البداية من أجل تخفيض عجز ميزان المدفوعات وإقامة قاعدة صناعية قطرية من أجل الحد من الاعتماد على الأسواق الخارجية وتقليل الواردات من السلع الاستهلاكية.

ولقد اتبعت هذه الدول سياسة إنتاجية منفردة لكل منها دون وجود أي تنسيق مع باقي الدول الأخرى ووضعت كل منها حواجز جمركية، ومن ثم فقد أنشأت لسوق ضيقة وضعيفة مختلفة على نفسها.

وقد ركزت هذه الدول على الصناعات الاستهلاكية والمعمرة والتي تستخدمها فئة محدودة من أفراد المجتمع. ولهذا أصبح هناك عائق أمام نمو الانتاج الصناعي الوطني لكل دولة وحوادث خلل هيكلي في القاعدة الإنتاجية وذلك لإهمال الصناعات الرأسمالية الإنتاجية والتي تشكل القاعدة الرئيسية والضرورية للتنمية والصناعة بل زاد من سوء الحال إنشاء صناعات متماثلة لدى هذه الدول تعمل



توجيه حركة الاقتصاد كلما استلزم الأمر ذلك مع منح القطاع الخاص قدرًا من الحرية في الحركة.

وقد تنتج عن اتباع هذه الأنظمة الاقتصادية الثلاثة أنها اتبعت سياسات اقتصادية مختلفة سواء في النواحي الصناعية أو الزراعية أو الخدمية ومن ثم التفاوت الكبير في سياسات الاستيراد أو التصدير ولتولد بالسوق العالمي أو لشباع حاجات السوق المحلي.

ولهذا أصبحت كل دولة منطقة على نفسها وتسل على إنتاج بعض ما تحتاجه من سلع غذائية وتستورد من الخارج ما تحتاج من سلع صناعية وغذائية أخرى، ولألم لم تستد هذه الدول بما لديها من إمكانيات من المواد الأولية الصناعية أو ما لديها من ميزات نسبية في الصناعات المختلفة أو لاسلح الزراعية، ومن ثم عدم إيجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل في حالة ما إذا كان هناك تنسيق وتخطيط بين هذه الدول في ضوء إقامة سياسة اقتصادية وتناجيه موحدة تجمع هذه الدول من أجل زيادة الإنتاج والقيمة.

مما سبق تبين أن الدول العربية والإسلامية منذ استقلالها السياسي قد أخذت نمطاً تنموياً انفرادياً قسرياً يغيث عنه للتنسيق والتكامل مع بعضها البعض ومن ثم فقد نتج عن ذلك تعميق التبعية والتجزئة القطرية وقد برز ذلك الاتجاه وزدهر فترة السبعينات وقت الازدهار البترولوي حيث أدى ذلك إلى زيادة الارتباط بالسوق الرسامالية العالمية في مجالات التجارة والاستثمار والإنتاج والتكنولوجيا ومن ثم فإن هذه الدول تتكامل اقتصادياً ولكن مع العالم الأجنبي الصناعي المتقدم خاصة في مجال القطاع الإنتاجي وبالذات قطاع البترول.

وهو قطاع يتميز بالكثافة الرسامالية والتقنية المتقدمة، وهو المجال الكبير في ممارسة الشركات المتعدية للجنسية لنشاطاتها.

وفي مجال المشروعات العربية المشتركة فقد قامت هذه المشروعات دون وجود مخطط إقليمي لتحرر عناصر الإنتاج في المنطقة للعربية ووضع نظام للأفضليات في التجارة، بالإضافة إلى عدم قيامها بنشاطها في إطار أو تصور عام للتنمية الاقتصادية العربية على الصعيد القومي مما أدى إلى بثره جهودها وإمكاناتها وعدم تحقيق تقسيم للعمل لما يتناسب مع الظروف الخاصة بالمواد الطبيعية والمالية والبشرية لكل بلد.

والوسيلة المفضلة لتنمية حقيقية وتكامل فعال لهذه الدول ومن المعروف أن التجارة الخارجية انعكاس للتركيب القطاعي الهيكلي للإنتاج وأنه قد توجد مقومات التصنيع ولكنها لا تحقق بالضرورة التنمية الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد. ولهذا كل من الأفضل أن يكون هناك ^(١٦) ارتباط ما بين الإنتاج والتجارة في إطار تنسيق محكم بين هذه الدول بدلاً من تقليد تجارب الدول المتقدمة صناعياً والتي يصلح فيها إقامة السوق الأوروبية المشتركة ويضمن لها النجاح لأنه أقيمت بين دول متقدمة ومقاربة في أنظمتها الاقتصادية ومستويات نموها ولكن هذه الصورة لا تصلح لدل ساعة للنمو لا تملك الجهاز الإنتاجي المتطور والمتنوع والاقتصاد المتوازن.

ثلاثاً: اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول العربية :

اعتنقت الدول العربية سياسات اقتصادية مختلفة وأصبح لكل دولة سياستها وأهدافها فبعضها يتبع نظام اقتصادي مغلق يقوم على التخطيط المركزي وتملك الدولة لكل وسائل الإنتاج المختلفة في ضوء تأميم جميع المشروعات الإنتاجية واعتماد الدولة على أن تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تملكها بكل الأدوار المختلفة بواسطة ما سمي بالقطاع العام ومن ثم إقامة سياسة التسمير الجبري وسياسة حماية المنتج الوطني بغرض رسوم جمركية وضريبية باهظة على استيراد السلع الأجنبية وتحديد حصص سواء للتصاريح أو الواردات ودعم السلع الاستهلاكية وهذه السياسات تتعارض مع سياسة السوق المفتوحة.

ولكن هذه السياسات المنغلقة بذلت في التقصير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي ومن ثم اكتشاف حقيقة فضل هذا النظام الذي حمل الدول المعاناة الكثيرة من قيام القطاع العام وعجزه عن إشباع حاجات السوق وتحمل الكثير من الخسائر المادية والتي تتحملها ميزانيات الدول التي تبنته. كما اعتنقت بعض الدول العربية نظام الاقتصاد الحر أي نظام السوق ومن ثم حرية الاستيراد والتصدير والاعتماد على القطاع الخاص في معظم مجالات الإنتاج والخدمات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

واعتنقت بعض هذه الدول نظام الاقتصاد المختلط والذي يجمع بين نظام السوق والنظام المغلق وذلك بمشاركة الدولة في بعض لوجه الإنتاج والنشاطات والخدمات والتدخل في



الكثير من دول العالم العربي والإسلامي واشتاق هذا العالم على نفسه خاصة خلال السنوات الأخيرة ومنها ما حدث من مقاطعة عربية لمصر فترة اتفاقية السلام مع إسرائيل وما حدث من حرب إيران والعراق والفتنة الطائفية ببلدان، ثم حرب الخليج الثانية بغزو العراق للكويت، ولا ننسى ما يحدث الآن من فتن وحروب داخلية خاصة في أفغانستان والصومال والسودان والجزائر، ثم الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين الأمر الذي أدى إلى عدم وجود استقرار سياسي حقيقي في الدول العربية.

ولا شك أن الخلافات السياسية بين الحكومات العربية والإسلامية تلعب دورها السلبي في مجالات العلاقات الاقتصادية عموماً ونظراً لاستمرار ضعف هذه العلاقات ستظل هذه الخلافات قائمة وتؤثر طالما أنها مرتبطة بالقرارات السياسية ومن ثم يجب الفصل بين القرارات السياسية والقرارات الاقتصادية حيث أنه من المعروف لدى الدول المتقدمة أن القرارات السياسية تعمل في خدمة القرارات الاقتصادية ولكن في الدول العربية والإسلامية نجد أن ذلك لا يعمل به، بل أن القرارات الاقتصادية تتأثر كثيراً بالحالة السياسية بين الدول.

رابعاً: ضعف الإدارة في المشروعات العربية المشتركة :

لقد أسهم عدم حسن اختيار قيادات بعض مؤسسات العمل العربي المشترك وضعف الرقابة والمتابعة والمحاسبة في إيجاد مؤسسات غير ناجحة وقد أدى ذلك إلى إضعاف الثقة بهذه المؤسسات واستغلال فشلها كنزيرة لإحباط أي تجربة جدية وكما أن اتفاقيات هذه المشروعات تتضمن الربط بين الملكية والإدارة.

كما أن البعض منها تشترط أن عضوية مجلس الإدارة ترتبط بقدر محدد من الأسهم "مثل مشروعات مجلس الوحدة الاقتصادية"، وقد ترقب على ذلك حرمان عدد من المساهمين في التمثيل بمجلس إدارة المشروع مع أنه لا يشترط أن تجتمع القدرة المالية مع القدرة الإدارة وهذه قضية واضحة في الأقطار العربية.

كما أن هذه الظاهرة ستؤدي إلى سيطرة مجموعة مالية قليلة العدد وليست على مستوى الكفاءة الإدارية والفنية على معظم المشروعات مما يعرضها للخطر.

كما لوحظ أن قيام هذه المشروعات قد ترك لأليات السوق ولم تتضمن مع إنشائها قدراً من التنسيق بين خطط التنمية للأطراف في هذه المشروعات بالإضافة إلى أن تجارب التكتلات

لها، وقد نتج عن ذلك عدم الاقتناع الكامل لدى أصحاب القرار السياسي بجديتها وجوهرها، كما نتج عن ذلك أيضاً أن بعض الدول العربية من خلال العمل داخل الجامعة العربية أن تبنت بعض المشروعات والاتفاقيات العربية بسبب الحرج السياسي دون الاقتناع الموضوعي، وعند عودة مندوبين الدول من هذه الاجتماعات لا يتم التصديق النهائي عليها من حكومتهم. وعلى سبيل المثال ما حدث للسوق العربية المشتركة أن وافق عليها خمس دول عام ١٩٦٥ ثم انضم إليها دولتين وأصبحت تشكل من سبع دول في حين أن عدد الدول العربية بالجامعة اثنين وعشرون دولة، وفي الوقت نفسه فإن معدل التبادل بين هذه الدول " للتجارة البينية " لا تزيد عن ٩% من جملة تجارتها الخارجية ونظراً لعدم الجدية في الإدارة السياسية فقد غلب عليها النظرة الآنية على النظرة الاستراتيجية طويلة المدى كما تطفئ المصالح للعاجلة على المنافع الأجلة ويرجع ذلك لضعف التنسيق بين هذه الدول وعدم وجود هيئة مركزية عربية تهتم بالعمل المشترك بالإضافة إلى البيروقراطية الإدارية.

ومن أبرز مظاهر ضعف الإرادة السياسية غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف والتركيز والاهتمام بالمشاكل القطرية دون الأعمال القومية وتنافس الأجهزة القطرية مع الأجهزة القومية، وإسباغ الطابع الدولي على العلاقات القومية وعدم وجود التنسيق بين الأجهزة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات والهيئات.

لهذا فقد جانب التوفيق المشروعات المشتركة العربية في السنين لأن القاعين عليها كلفت تؤثر فيها اعتبارات سياسية ولم تكن تحكم سياساتها اعتبارات اقتصادية أو روح للتكامل الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى توقيع تعاقبات مشروعات لم تكن من الصعب في ظروفها أن يكتشف ابتقاء المصلحة الاقتصادية لدى بعض الأعضاء وضعف الإمكانيات التمويلية لدى البعض الآخر، هذا بالإضافة إلى التخوف الذي كان مسيطراً على جميع الأطراف من المستقبل الاقتصادي والسياسي.

هذا بالإضافة إلى الخلافات السياسية الكبيرة التي انتابت



سليمان: القيود الجمركية والإدارية بين الدول العربية : (١٩)

لا شك أن تسهيل التجارة والسمك بين الدول العربية دون المعوقات والقيود الجمركية أو القيود والإجراءات الإدارية سوف يؤدي إلى لتقلص هذه التجارة وزيدتها خاصة في التجارة البينية لهذه الدول، ولكن الملاحظ وجود الكثير من القيود الجمركية والتقييدات الإدارية التي تعوق حركة التجارة بين هذه الدول ومن هذه القيود ما تؤدي إلى ترك بعض السلع لعدة أيام بالموانئ البحرية مما يعرضها للتلف وأن بعض الإجراءات الإدارية تتطلب موافقة عدة جهات حكومية قبل دخول السلع للسوق المحلية لأى دولة من هذه الدول ومن المعوقات أيضاً كثرة ما يطلب من أوراق وشهادات مختلفة سواء منها الشهادات الصناعية أو الصحية أو شهادات المنشأ أو اعتمادات بعض الجهات الخرجية لهذه الأوراق والشهادات وكلها أمور إدارية السلع تعوق حركة البضائع والسلعة والتجارة عامة، مما يكبل المصدر أو المستورد الكثير من الوقت والمال وفي النهاية خسارة كبيرة له حيث تتعرض السلع المصدرة أو المستوردة للتأخير لعدة أيام مما قد يعرضها لخسائر مادية كبيرة لاختلاف الأسعار والضرائب الجمركية من وقت لآخر وكذا تعرض هذه السلع للعوامل الجوية المختلفة ما يساعد على تلف البعض منها.

سليمان: عدم توافر وسائل ومواصلات ونقل :

تفتقر الدول العربية إلى وجود بصفة منتظمة بين الدول العربية وسائل نقل ومواصلات تجمع بينها في شبكات للطرق البرية والبحرية والجوية والسكك الحديدية وذلك لنقل السلع المختلفة بين هذه الدول، خاصة وأن وجود الطرق البرية الممهدة في شبكة تربط هذه الدول بعضها ببعض خاصة وأنها دول متجاورة ويتلاقص معظمها مما يساعد على سرعة النقل بوسائل النقل بالسيارات أو السكك الحديدية وهي من أرخص أسعار النقل وبليها شبكة مواصلات بحرية بوجود السفن المختلفة مع إيجاد وإنشاء الموانئ المائية لدى هذه الدول. وعدم وجود هذه الشبكات المختلفة لوسائل النقل والمواصلات سيؤدي إلى حدوث عواقب مختلفة في حسن سير التجارة البينية بين هذه الدول أو مع التجارة للخارجية. كما يلاحظ أيضاً أنه رغم وجود أسطول للنقل البحري العربي إلا أنه غير قادر على تلبية احتياجات العالم العربي

وكان الأجدى أن يتم الفصل ما بين الملكية وإدارة المشروع حتى يحقق النجاح المطلوب.

حيث أن وضع سلطة إصدار القرارات اليومية اللازمة لتشغيل المشروع في أيدي عناصر غير مؤهلة لهذا العمل ينتج عنه نتائج وخيمة على المشروع وغالباً ما تعتمد هذه العناصر على المستشارين الأجانب وفي بعض الأحيان يتم التعاقد مع شركة أجنبية لإدارة المشروع بالكامل في الفترة الأولى، وقد قدرت المبالغ التي تدفع للشركات الاستثمارية الأجنبية في العالم العربي في تلك الأونة بحوالى ١,٨ بليون دولار في السنة (١٨).

وحيث تعمل هذه المؤسسات أو المنظمات في الحصول على القيادات الرائدة وذات الكفاءة الفنية والإدارية والخبرة والمؤهلات البارزة فإنها لا تلتفت من قبضة التحكم في مسير فعاليتها وواد صانديها، إذ تتم محاصرتها عن طريق تحفيض موارد الميراثيات أو منح الصلاحيات أو إقرار البرامج، وكثيراً ما كانت هذه المعوقات عاملاً مهماً في تقاعس وإخفاق هذه المؤسسة في جذب العناصر القومية ذات الكفاءة العالية لدعم أجهزتها الإدارية والفنية. (١٧)

خامساً: عدم مساهمة التقدم التكنولوجي :

لا شك أن الدول العربية مختلفة كثيراً عن الدول المتقدمة في مجال التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة في مجال إنتاج السلع الصناعية والزراعية والفنلر للكثير منها للمواصفات القياسية العالمية والكفاءة الانتاجية مما يؤدي في النهاية إلى ضعف القدرة التنافسية في الأسواق المختلفة.

هذا رغم وجود الكثير من مراكز الأبحاث والمعاهد العلمية والبحية لدى بعض لدول العربية والإسلامية.

لهذا أرى أن تهتم هذه الدول بالعمل على تطوير الانتاج والأخذ بالأساليب المتقدمة تكنولوجياً والعمل على تطوير هذه المراكز والمعاهد لأجل إيجاد تكنولوجيا متطورة للعمل بها داخل العالم العربي والإسلامي ويمكن الاستفادة بالدول المتقدمة في هذا المجال مع تطويع ما لديهم من تقدم تكنولوجيا وذلك طبقاً لظروف العالم العربي والإسلامي، حتى تستطيع هذه الدول أن تنافس وتواجه المنتجات السلعية المختلفة سواء داخل الدول العربية، الإسلامية أو الأسواق العالمية الأخرى.



يرجع جزء كبير منها إلى مشاكل إدارية ولأخرى تنسب إلى القيود الحكومية والبيروقراطية هذا إلى جانب صعوبات شديدة في التمويل يرجع بعضها إلى برامج التفتش المالي وإلى أحجام البنوك التجارية عن الأراضي الصناعية.

تليها: ضيق لائق أصحاب المصالح: (٢١)

وفي الواقع أن تحقيق المصلحة العربية المشتركة قد يقف أمامه بعض المصالح الإقليمية الضيقة وغير الحقيقية، ذلك أن الدعوة لقيام صناعة قطرية مستقلة لها بريق خاص وإلى جانب النزعة الوطنية التي قد تدعم هذا التوجه فإن هناك مصالح حقيقية لفئات واسعة من المستفيدين من هذه المشروعات سواء حققت هذه الصناعات إضافة حقيقية للنتائج المحلى الإجمالى أم لا ومن هؤلاء مسئولو جهات الترخيص الصناعى ومرجوا المشروع وممثلو الشركات الأجنبية المصدرة للألات والمعدات والمعرفة الفنية.

وأخيراً المستثمرون المحليون الذين يحصلون على صور مختلفة من الدعم أو الإعفاء الضريبى وسواء نشأت الصناعة الجديدة فى ظل السوق الحرة أو الملكية العامة فإنها تتيح مرتبات خيالية ومزايا كبيرة للأعضاء فريق الإدارة.

هذا إلى جانب الأرباح الكبيرة للمستثمرين فى سوق محكوم ومحمى بسياسات جمركية عالية توفر الطلب الحكومى المسمى وبصورة متعددة من الدعم بصفلى ذلك سياسات تثبيت الأجور وتقييد المنافسة مما يولد فئات كبيرة من نوى المصالح فى إقامة الصناعة القطرية.

ومن الطبيعى أن تقاوم هذه الفئات مشاريع الاندماج الاقتصادى وحتى بفرض حسن النية فإن الضغوط المناوئة للاندماج الاقتصادى تمتد فى أحيان كثيرة على حسابات خاطئة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاندماج وهى لا تأخذ فى الاعتبار الأثر الطويل الأجل للتكامل الاقتصادى وفى الأمد الطويل ينتج عن اتساع حجم السوق منافع كثيرة مثل ترشيد الصناعة وانخفاض تكاليف الإنتاج منافع تنفق بكثير ما قد يفقده بعض المنتجين فى عملية التكامل الاقتصادى وعلى ذلك يصبح من الممكن تعويض الخاسرين بشكل يمكنهم من تحويل عملياتهم إلى نشاط آخر.

وهكذا يتضح أن هناك الكثير من المواقف أمام جهودنا للتكامل الاقتصادى العربى وهو ما يتطلب أن

فى هذا المجال، بالإضافة إلى أنه رغم وجود بعض الموانئ البحرية لدى بعض الدول العربية والإسلامية إلا أن هذه الموانئ تعاني الكثير من صعوبات الشحن والتفريغ بالأجهزة الآلية الحديثة هذا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير فى رسوم الموانئ لدى الدول العربية والإسلامية فبعض هذه الدول رسومها منخفضة والبعض الآخر " وهم كثرة " ترتفع فيها الرسوم حيث أنها تعتبر من أهم الموارء المالية والتي تعتمد عليها هذه الدول فى دخلها مما يزيد من تكاليف النقل.

ولا ننسى أن النقل الجوى يقف عقبة كبيرة نحو التصدير للخارج خاصة السلع الزراعية السريعة التلف وذلك نظراً لارتفاع تكلفة النقل بالطائرات وفيه رغم وجود الفاقد الزراعى لبعض السلع الغذائية الصالحة للتصدير أرخص تكلفتها إلا أن ارتفاع أسعار النقل تحول دون المنافسة الأجنبية.

ثامناً: برامج التنمية العربية (٢٢)

اتجاه كل دولة عربية إلى تبنى برنامج طموح للتنمية يقوم على فريضة التنمية المستقلة والاكتفاء الذاتى وإلى جانب استحالة تحقيق طموحات الاكتفاء الذاتى حتى فى الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق كان لهذه البرامج أخطاء واضحة إذ تكشف قوائم المشروعات العربية الكبرى التى تمت على المستوى القطرى درجة عالية من التكرار والتضارب ويشمل ذلك مشروعات الأسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب والأمينيوم وهكذا يتأكد الانفصال السياسى بالفصل اقتصادى.

وقد انعكس هذا فى تبنى حجم التجارة العربية البينية إلى أقل من ٨% من مجموع التجارة العربية مع العالم الخارجى. ونتج عن غياب التنسيق بين السياسات الصناعية العربية وعن فقر التخطيط فى تلك الدول أن تكررت كثير من المشروعات بشكل أثر بالسلب فى حجم استغلال الطاقات الانتاجية الجديدة وأرباعها ولدى تراجع أسعار النفط ابتداء من عام ١٩٨٢ وما تبعه من انخفاض الاتفاق العلم والخاص فى معظم الدول العربية النفطية إلى زيادة هذه الخسائر كما أثرت أزمة الاحتلال العراقى للكويت بشكل عنيف فى مستقبل الصناعة فى دولة الخليج وبالأدنى فى الكويت والعراق.

وفى الدول العربية ذات الخبرة الصناعية الأطول مثل مصر والمغرب وسوريا تعاني الصناعة من مشاكل متفاوتة



الاقتصادية للأسواق العالمية للنجاعة عن انخفاض في مستوى التكوين الرأسمالي.

• الحوافز والموانع أمام حركة الشعب العربي بين الأقطار العربية مما أدى إلى ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعي على كافة المستويات والمجالات فشأت بين الأقطار العربية مسافات شاسعة.

• لا زالت التجزئة للوطن العربي تتسحق يوماً بعد يوم بسبب تعمق الفكر القطري واختلاف مستويات النمو وللتطور للأقطار العربية وهذا الوضع يصعب معه أحداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

• إن هناك تناقضاً ظاهرياً بين مفهوم التكامل والوحدة بحيث يصعب الجمع بينهما في إطار قضية واحدة.

فالتكامل يتطرق باستقلال الأجزاء والوحدة تتطرق بتنويع الأجزاء في إطار الجماعة وعلى الرغم من ذلك فالتوفيق ممكن إذا كان التكامل هو أحد طرق التوحيد وهنا يصبح التكامل العربي وسيلة وليس هدفاً نهائياً في حد ذاته ولا بد للعمل العربي المشترك من حسم هذه المسألة بوضوح.

• ما زالت للتنظيمات فوق القطرية وضرورتها تحقيق القطرية والتوحيد لا تواجه بصراحة وفاعلية على مستوى بلدان الوطن العربي شأنها في ذلك شأن كل دول العالم النامي، وقد قطعت بعض التكتلات شوطاً بعيداً في هذا المضمار بحيث صار له برلمان ينتخب انتخاباً مباشراً وحقق النجاح الذي يطيب للبعض أن يستشهد به يوماً.

لما نحن في التجربة العربية فما زالت قرارات الجامعة العربية مأزومة لمن يوافق عليها فقط وما زالت توصيات المجلس الاقتصادي خاضعة للقاعدة نفسها حتى بعد تسميتها بقرارات.

لذلك نلاحظ ظاهرة جديدة على صعيد الوطن العربي (١٣) وهو سعي مجموعات إقليمية من الأقطار العربية للتعاون الجماعي فيما بينها، ويسمى هذا النوع من التعاون إلى الصعود بأقطار المجموعة كافة إلى مستويات أعلى فأعلى من الاكتفاء الذاتي الجماعي وهذا يعطى الأقطار المتعاونة إمكانية تلاقى نواصص بعضها بعضاً عن طريق تبادل الإمدادات وهي بذلك تحقق لنفسها مزيداً في مضمار التكامل الانتاجي والتسويقي معاً.

بمبقه إعادة تنظيم البيت العربي والتعامل مع المتغيرات السلبية التي ألمت بالوطن العربي قبل أن يبدأ الانطلاق في طريق الوحدة الاقتصادية أو حتى التعاون الاقتصادي.

عائشاً : تحديات أخرى : (١٤)

هناك العديد من التحديات الأخرى التي تواجه للتكامل الاقتصادي العربي والتي من أهمها :

- افتقار نصوص الاتفاقيات بين الأقطار العربية إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة لتحقيقه إذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مشحونة بالعبارات الانشائية كذلك تضمنت نصوصاً تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات.
- ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص الزامية.
- عدم وجود فلسفة واضحة للتعاون الاقتصادي العربي.
- ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكادر الفني فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية.
- عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوءها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمة.
- الممانعة من النزوع إلى المحلية والولايات السياسية في عمل المؤسسات العربية مما أدى إلى ترسيخ التجزئة والحد من نشوء الولاء القومي.
- ضعف قابلية الأقطار العربية في تقديم الاستشارات وتبادلها فيما بينها.
- ضعف بنية البحوث الأساسية والتطبيقية وفعاليتها تلك البحوث التي تخدم فروع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة.
- التناقضات التي تسود أساليب التنمية العربية.
- التباين بين الأقطار العربية في بنية السياسات الاقتصادية والحماية والسياسات الاقتصادية الأخرى.
- انخفاض قابلية الأقطار العربية النغطية في تقديم الإعانات والقروض الميسرة للأقطار العربية الفقيرة مما أدى إلى زيادة مشكلة مديونية هذه الأقطار وبالتالي إلى زيادة اعتمادها على الدول الرأسمالية مما ينضج عنه ضعف الإيمان بالعمل العربي المشترك.
- سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية والتعبية

العالمي ونفس الحال في الولايات المتحدة واليابان إلا أن هذه الدول ظلت مع ذلك محافظة على اقتصادات وطنية حيث تصل كل دولة على تماسك مؤسساتها الوطنية لتعظيم الاستفادة من موقعها القومي في بناء الاقتصاد العالمي من جانب آخر فإن العولمة لم تجعل من السوق الأوروبية المشتركة دولة فوق وطنية بل إننا نجد إحدى دولها وهي بريطانيا تتقل بالعولمة ولكن ليس لصالح البناء الأوروبي الموحد وإنما لصالح المصلحة الوطنية البريطانية عندما تفتتح بريطانيا على ثورة المعلومات اليابانية وترفض ثورة المعلومات الأوروبية.

ولعل أهم تحد يواجه الاقتصادات العربية في ظل العولمة هو ذلك الرصيد الضعيف للأداء العربي وغياب التنسيق الاقتصادي العربي، فبينما تتفاوض دول الاتحاد الأوروبي مثلاً كتكتل له موقف موحد مع دول المنطقة العربية في إطار المشاركة الأوروبية تتفاوض دول المنطقة العربية فرادى، كما أن منظمات القطاع الخاص العربي في غالبيتها غير متكيفة مع المنهج الذي ينبغي أن تتبناه لتحقيق الجودة التنافسية ورفع الكفاءة وتخفيض التكلفة والتوجه بالأسواق.

وعلى الرغم أيضاً من أن العولمة قضت على أهمية الجغرافيا كما كان موجوداً من قبل الآن ^(١٤) الحدود السياسية في منطقتنا العربية باعتبارها حدوداً جغرافية ما زالت تشكل إحدى بؤر الخلاف بين دول العربية وبالطبع فإن استمرار هذه الخلافات الحدودية سيحيق التعاون الاقتصادي بين هذه الدول الذي أصبح حتماً لأن العولمة لا تتأذى فيها فقط الحدود السياسية والجغرافية والأيدلوجية وإنما أيضاً أثرت على مركز القرار الاقتصادي وعناصره التي كانت فيما قبل موجودة كلها داخل الدول العربية الواحدة أما الآن فإن مركز القرار لم يعد داخل الدولة وإنما يتخذ القرار على مستوى العالم بواسطة شركات متعددة الجنسيات التي لا تتحرك في إطار لها شركة أمريكية أو فرنسية أو يابانية إنما تتحرك في إطار لها شركة عالمية تخذ قراراتها فيما يتعلق بالبحث العلمي وبما يتعلق بحجم الإنتاج وبما يتعلق بتوزيع مراكز الإنتاج تبيناً لما يتفق مع مصالحها ولذا فإن أية دولة عربية في الوقت الحاضر تعجز عن أن تستقل بسياساتها النقدية أو المالية أو الاستثمارية فحين هنا في مصر نتحدث عن جنب الاستثمارات ولكن ينبغي في ذلك كل دول العالم ولن تأتي الاستثمارات لمصر في إطار سياسة ضريبية أو نقدية أو سياسية عملة نقرها نحن

إلا أنه من الطبيعي أن تتعرض تجارب التعاون الإقليمي لا سيما التعاون العربي المشترك إلى مجموعة من الضغوط إن لم تكن التحديات فمن ناحية أولى هناك مجموعة من المعوقات النابعة من البيئة الداخلية ومنها العوامل المرتبطة بطبيعة السياسات الاقتصادية وغياب التخطيط طويل الأجل وعدم الاستقرار في نهج خطط التنمية مما يقلل من إمكانيات التنسيق بين الدول العربية في جهود التنمية القطرية بالنظر إلى التنمية العربية الشاملة فضلاً عن تنوع العلاقات العربية بالعالم الخارجي، وكذلك القيود القائمة أما التبادل التجاري العربي وتباين نظم الإنتاج والتسويق والأسعار وضغط شبكات النقل والمواصلات البينية العربية وهناك أيضاً عوامل إدارية تؤدي إلى محدودية التنفيذ الكفء لخطط التنمية وتباين معايير وضع الأولويات في التنمية الشاملة وضعف القدرة المؤسسة في مجال العمل العربي المشترك وبالتالي ضعف قدرتها على زيادة العمل العربي المشترك، وهناك أيضاً العوامل الاجتماعية وتتمثل في غياب الاهتمام بالعامل البشري في التنمية بوجه عام أو على الأقل محدودية وحداثة الاهتمام بهذا العامل وهو ما يحتاج إلى وقت طويل لتحقيق تقدم ملموس في تنمية الموارد البشرية.

المبحث الثاني: التحديات العالمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي

مقدمة :

تواجه الاقتصادات العربية حالياً وفي المستقبل المتطور تحديات إقليمية ودولية لعل أهمها العولمة وما تمثله من تهديد للعالم الثالث لتسلب كل مكاسبه ومزاياه النسبية في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد غير متكافئ لو متوازن. ^(١٥)

والعولمة هي ظاهرة طبيعية لثورة الاتصالات والتكنولوجيا وهي عملياً لا يمكن إلا التكيف معها والتصدى الذي تواجهه الدول العربية هو هل يمكن تحقيق التوافق بين متطلبات العولمة والاستقلال الذاتي العربي أم يجب قبول ذوبان خصائص الاقتصاد الذي العربي مع اقتصاد أصبح عالمياً ؟.

في الواقع أن العولمة حتى في مجال التكيف الاقتصادي العربي معها لن تقضى على الذاتية الاقتصادية العربية فإذا كانت الجماهير في أوروبا وافقت على مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي إلى مرحلة الاقتصاد

على النطاق العالمي للنمو الاقتصادي العربي، هناك حالياً ثمان دول عربية موقعة على اتفاقيات مراكز هي مصر والجزائر وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والبحرين ومن المتوقع أن تنضم إليها الإمارات وسلطنة عمان، هناك إذن تحديثات جديدة ستواجه الاقتصاد العربي سواء انضمت جميع الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية أم لم تنضم، ولذلك فإن مواجهة هذا الوضع لا بد أن يتم من خلال توجه الدول العربية نحو للتكامل الاقتصادي كخيار وحيد للتعامل مع اتفاقية الجات التي تجيز إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تغطي من خلالها مزايا للدول الأعضاء في التكتل دون غيرها، كما أجازت الاتفاقية موضوع تجارة الخدمات في إطار تكتل متعدد الأطراف لفائدة الدول المشاركة في التكتل دون غيرها وبالتالي فإن تكتل تجاري عربي يمكن البلدان العربية الوالية من فرائض الجات دون أن ينفذها ذلك من الاستفادة من مزاياها.

- إن مواجهة التحديات التي تفرضها اتفاقيات الجات تتطلب اتباع سياسات وقائية من جانب الدول العربية للتعامل مع الجوانب الزراعية والصناعية والخدمية وهي نفس السياسات التي يجب أن تتخذها لكي تتمكن من تحقيق تنمية حقيقية في البلاد العربية وفي مملكتها إزالة القيود الجمركية والإدارية والمعرفية الأخرى بين الأسواق العربية وتوفير البنية التحتية الأساسية المناسبة لتسهيل نقل البضائع والخدمات وتطوير آليات التمويل وفتح منافذ التسويق لمنتجات العربية.

- وهذه السياسات ضرورية للتعامل مع مختلف المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية الدولية

٢- الشرق أوسطية :

إذا كانت مختلف مناطق العالم تشهد اليوم قيام تكتلات اقتصادية وتجارية هامة كالاتحاد الأوروبي ومناطق تجارة حرة في أمريكا الشمالية " نافتا " ومنتهى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ " أبيك " ومجموعة الآسيان وغيرها فإن المنطقة العربية هي وحدها رغم ما يتوافر لها من مقومات التكامل لم تشهد حتى اليوم تكتلاتها الاقتصادية التي تواجه به عولمة الاقتصاد والتكتلات الإقليمية.

ومن جهة أخرى^(٢٨) يلاحظ أن تحديثات أخطر تواجهها البلدان العربية تتمثل في مشروعات الشرق أوسطية

فقط ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار مسلمات الدول المنفصلة حتى نقرر هي الميزات الإضافية التي يمكن أن نقدمها ولا نقدمها للدول المنفصلة.

وفيما يلي شرح لأهم التحديات العالمية للتكامل الاقتصادي العربي :

(١) منظمة التجارة العالمية (الجات) WTO :

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة ومستجدات متتالية أبرزها الواقع الاقتصادي العالمي الجديد لا سيما بعد توقيع اتفاقيات الجات بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤م في مدينة مراكز التي تعتبر أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ لازالة الحواجز أمام الصادرات وتعزيز الازدهار للاقتصاديات القادرة على المنافسة واكتساح الأسواق وذلك من خلال خفض الرسوم الجمركية عموماً بنسبة ٤٠% ومن المتوقع أن ينجم عن تطبيق هذه الاتفاقيات إضافة إلى الدخل العالمي مقداره ما بين ٢١٣ مليار دولار و ٢٧٤ مليار دولار سنوياً في غضون عشر سنوات ولن تزداد عنها تجارة العالم بأكثر من ٧٥٠ مليار دولار سنوياً أي بأكثر من ١٢% من أعلى معدل حققته خلال السنوات العشر الماضية.^(٢٩)

- لقد تم إنشاء منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الجات لتصبح الدعامة الثالثة في العلاقات الاقتصادية العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتضمن اتفاقيات مراكز مسائل مرتبطة بالاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية إلى جانب المسائل المرتبطة بتحرير الخدمات "الاتصالات والخدمات المصرفية والتأمين".

وتتطوّر هذه الجوانب على بعض^(٣٠) الانعكاسات السلبية إذ من المتوقع أن تحقق الدول العربية خسائر صافية في مجالات استيراد الغذاء وتصدير الفلز والمنسوجات والملابس كما تقلد الزيادة في قيمة الفجوة الخدافية بنسبة ٢٥% نتيجة لزيادة أسعار الغذاء المستورد.

وحتى الدول العربية المصدرة للبتروال أعضاء منظمة أوبك ستواجه اتهامات من قبل " الجات " بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري تجاري يهدف إلى رفع الأسعار وهو ما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية وبالتالي تعرض هذه الدول لإجراءات الانتقامية بحجة حرقتها قواعد التجارة الحرة، إلا أن الانضمام إلى اتفاقيات الجات قد يتيح للدول العربية الاستفادة من المزايا التي ستوفرها للتجارة الحرة

التجربة العربية حتى الوقت الحاضر وهي مستمرة من تجربة السوق الأوربية المشتركة لم تصل إلى نتيجة إيجابية حيث أنه بعد مرور أكثر من ٣٠ عام على نشوء مجلس الوحدة الاقتصادية وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة نجد أنه زاد الاعتماد على الجهود القطرية وتقلصت المبادرات القومية وتضاعفت المديونية للخارجية أدى أغلب البلدان العربية وقد أكد مؤتمر القمة الحادى عشر في نوفمبر سنة ١٩٨٠ على أهمية المدخل الانتاجى.

هذا بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على أهمية الإصلاح الهيكلى للقوى البشرية باعتبارها عنصراً لازماً لنجاح برنامج الإصلاح الهيكلى للاقتصاد العربى فى القرن القادم حيث ولكب الإدارة الحرة للاقتصاد فى الدول التى سعت إلى التقدم منذ بدء الثورة الصناعية وهي تلك التى حققت قدراً مرموقاً فى شرق آسيا جهداً منظماً ومتعاطلاً لتشكيل قدرات الإنسان، وقد ساهمت هذه القدرات بشكل واضح فى تحقيق الانتاجية المرتفعة للاستثمار وفى تعامل القيمة المضافة وبالتالي فى تحقيق معدلات عالية التنمية.

كما يلاحظ أن العمل الاقتصادى العربى المشترك ليس ضرورة تنمية فحسب وإنما أصبح ضرورة مصيرية فالعالم كله ينفذ عن نفسه غيار للنشاط الاقتصادى القطرى المفرد والعلاقات الثنائية أو الثلاثية المحدودة ولذا فإن التعامل فى بدايات القرن المقبل سيكون بين التكتلات العملاقة أو القارات الكاملة الولايات المتحدة لا تثن لمجرد توحيد سوق قارة أمريكا الشمالية بل تعمل على جعل الأمريكيتين منطقة تجارة حرة وتدعو للتنسيق فى إطار العالم الغربى بأكمله الأمر الذى يعنى أن هناك مسؤولية أساسية تقع على عاتق البلدان العربية فى المرحلة القادمة تتعدد عناصرها فى :

- تحييد العمل الاقتصادى بعيداً عن الخلافات والهزات السياسية الطارئة
- والالتزام بأولوية العلاقات العربية ومعاملاتها الخارجية
- كفالة مبدأ التعامل التفضيلى للمنتجات والخدمات العربية والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية أى معاملة العمل ورأس المال العربى بما لا يقل عن مثيله القطرى
- وتحقيق التوازن فى الحقوق والامتيازات والتسهيلات التى تمنح لعناصر الانتاج
- تحرير تقل الأيدى العاملة العربية

والمستوية وإعادة ترتيب المنطقة العربية باتجاه يتحقق فيه لدول الجوار الجغرافى وخاصة إسرائيل الهيمنة على الاقتصاد العربى لتصبح فيه القادة للتفاعلات الاقتصادية وغير الاقتصادية الإقليمية والمنفردة بمكانة القوة الإقليمية المهمة تنفوقها السكرى وسلحها النووى.

ويرجع ذلك إلى قيام وكالة التنمية الدولية الأمريكية بإصدار وثيقة هامة عام ١٩٧٩م تحت عنوان "وثيقة التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط" دعت فيها للدول العربية إلى إنهاء العمل بالتعاون الاقليمى العربى على أسس قومية وبصبح نظام التعاون الاقليمى غير قائم على أسس قومية يتعاون نول وادى النيل والمغرب العربى ودول الخليج مع إسرائيل فى تعاون إقليمى فى الشرق الأوسط. (٢٩)

ومن الواضح أن هذه المشروعات وغيرها تستهدف أولاً وقبل كل شئ الهيمنة على موارد المنطقة وأسواقها وطمس الهوية القومية وإنهاء أى تجمع قائم على أساس العروبة مثل جامعة الدول العربية ومؤسساتها الهيكلية واستبدالها بمشروعات بديلة تكون لإسرائيل وحدها محوراً وفى القلب فيها ذلك أن المشروع الصهيونى يتجاوز هدف إقامة نظام إقليمى جديد فى مواجهة النظام العربى وهو يحاول القفز على الثوابت الجغرافية والقومية والتعكز على العامل الاقتصادى فى تقديم مشروع استراتيجى عمل يحمل دلالة سياسية. (٣٠)

وعلى الرغم من أن التعاون الاقليمى أياً كان شكله يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقبام وفاق وحسن حوال بين الدول فإن استحقاقات هذا التعاون لم تتوافر بعد طالما ظلت حالة الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية قائمة وطالما ظلت حقوق الشعب العربى الفلسطينى فى أرضه وموارده سليمة وليس أمام العرب من خيار فى مواجهة هذا التحدى الا باستعادة التضامن وتحقيق المصالحة العربية وإقامة السوق العربية المشتركة.

الفصل الرابع: مقترحات ورؤية جديدة لمواجهة التحديات

لتى تواجه التكامل الاقتصادى العربى

يجب أن يكون المدخل الانتاجى العمود الفقري الذى يستند إليه معالية العمل الاقتصادى العربى المشترك حيث أن المداخل التقليدية المتمثلة فى تحرير التجارة وتصدير عناصر الانتاج والمشروعات المشتركة وهي المداخل التى استعملتها



٢- تحرير التجارة العربية البينية خلال فترة زمنية محددة :

يعد تحرير التجارة من كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية هو الممثل الرئيسي لاقامة منطقة تجارة حرة ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع جدول زمني دقيق لاتمام تحرير التجارة خلال فترة انتقالية تشمل على مراحل متدرجة أو تحريرها دفعة واحدة مع الإبقاء على استثناءات محددة يتم التخلص منها على مراحل متدرجة.

ويمكن أن تبدأ إقامة منطقة تجارة حرة عربية ثنائية أو بين عدد قليل من الدول في بادئ الأمر تضم الدول المتقاربة اقتصادياً مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر في شمال أفريقيا كمناطق أولى ودول الخليج العربي كمناطق ثانية وسوريا والأردن والعراق كمناطق ثالثة على أن توسع الخطوط الرئيسية لانضمام المناطق الحرة بعضها لبعض عبر فترة زمنية معينة ويطلب ذلك وضع خطة عمل محددة المعالم تشمل على دعم تحرير التجارة بتدابير وأحكام مساندة لضمان حرية المنافسة مثل منع الاحتكار والإغراق والدعم وقواعد مفصلة للنشأ وأسس للتقويم الجمركي وتوحيد النماذج والإجراءات الجمركية ومعالجة القيود الفنية والموصفات ومعايير الجودة للتوعية، كما يتطلب التحرير تدابير لأوضاع الدول العربية الأعضاء الأكل نمواً بحيث تكون التزاماتها في إطار أكثر مرونة وهذه الصيغة هي أبسط الصيغ وأولى المراحل في أي مشروع للتكامل الاقتصادي.

٣- التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول المنطقة : (٣١)

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة الحرة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية وتنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية.

٤- تفعيل دور المشروعات العربية المشتركة : (٣٢)

إن المشاريع العربية المشتركة تمثل بديلها حالة تضافر بين موارد عربية " ملكيتها العامة أو الخاصة أو المختلطة ". وأمام كثافة القطاع الخاص وتميزه في إدارة المشروعات بالمقارنة بالقطاع العام، تنجح أغلب الدول العربية نحو اتباع سياسة الخصخصة لذا يجب تمكين القطاع الخاص بأن يكون شريكاً مساهماً بشئ من المال ومشاركاً في إدارة مشاريع

- العمل على التقليل السريع الفعال للقوة التنموية والدخالية فيما بين الأقطار العربية ودخل كل قطر
- اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع المشتركة وتحرير التبادل التجاري المباشر بين الدول العربية ومنح المشروعات المشتركة معاملة تفضيلية
- ووضع سياسة للتخزين الاستراتيجي للسلع الأساسية
- وضع المصالح الاقتصادية العربية في خدمة للقضايا القومية فإذا ما تحدثت عناصر تلك المسئولية العربية فغنه يمكن أن يسهم الغرب في تشكيل البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة وأخيراً فلبننا نؤكد على أهمية النظرة الموضوعية العلمية للتكامل الاقتصادي العربي ولعل غياب هذه النظرة هو الذي أدى إلى عجز الجامعة العربية عن تنفيذ أكثر من ١٢٢ اتفاقية دارت في مجموعها حول العمل العربي المشترك.
- وفيما يلي بعض المقترحات لمواجهة التحديات الداخلية والعالمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي :

المبحث الأول : مقترحات لمواجهة التحديات الداخلية والعالمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي

أولاً: مقترحات لمواجهة التحديات الداخلية والعالمية التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي :

سوف نعرض في هذا السياق عدد من المقترحات اللازمة لنجاح عملية التكامل الاقتصادي العربي وضمين في الاعتبار الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب الاندماج العربي السابقة وما يحيط بالدول العربية من متغيرات على المستويات المختلفة بأمل الوصول إلى صيغة ناجحة لهذا التكامل. (٣١)

١- الإرادة السياسية العربية :

تعتبر الإرادة السياسية للدول العربية أهم عوامل نجاح إقامة تكامل اقتصادي عربي فلو نظرنا إلى تجارب الاندماج العربي السابقة نجد أنها تبدأ باتفاق الإرادة السياسية وتفضل باختلاف الإرادة السياسية بلاحظ أن تحقيق استراتيجية عربية لتنمية التجارة البينية من أجل إقامة تكامل اقتصادي عربي تتطلب إرادة سياسية عربية للتنفيذ والالتزم فالتكامل الاقتصادي عملية اقتصادية سياسية وتوفير الدعم السياسي لتحقيق هذه الاستراتيجية يعتبر أساسياً، فهو يمثل الاداة الأولى لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي في عصر لا مكان فيه إلا للتكتلات العملاقة.



وهي القبول بالجديد إلى جانب القديم والسماح بالتقليدي إلى جوار المتطور الذي يقو وهذه حقيقة مسلم بها حتى في المجتمعات الصناعية المتقدمة ولا شك أن هذا النوع من الإدارة يساعد على تغيير للمناهج التقليدية في التفكير والعمل للعبور إلى القرن الحادي والعشرين.

٨- التعاون في البنية الأساسية :

يشكل التعاون في البنية الأساسية القاعدة الضرورية لجذب أشكال أخرى من التعاون في المستقبل لذلك يدأ أحد أهم عوامل نجاح إنشاء منطقة تجارة حرة عربية.

٩- تعزيز المؤسسات المالية العربية :

تلعب المؤسسات المالية دوراً هاماً في ربط الاقتصادات العربية وعلى رأسها البنك التي تمثل شرايين الاقتصادات العربية بشبكات مراسليها في كافة أنحاء الوطن العربي، ويمكن تعزيزها من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف حتى يتسنى لها الترويج للمشاريع التنموية الجارية من خلال توجيه المنحدرات العربية المودعة بها للاستثمار المباشر في هذه المشاريع أو من خلال صناديق الاستثمار المتداولة في أسواق المال.

١٠- الانضمام بالبنية المعلوماتية :

إن سهولة تبادل المعلومات ودقتها إلى الشفافية تعد أداة هامة لجذب الاستثمارات العربية نحو المشروعات المشتركة داخل الدول العربية وهذا يتطلب تعزيز دور مراكز المعلومات على المستوى القومي وتعزيز روابطها مع أجهزة ومراكز المعلومات الإقليمية والدولية ومراكز المعلومات المعنية بمؤسسات الأمم المتحدة ويمكن أن تلعب المحميات التجارية والمفارات العربية بالخارج دوراً هاماً في دراسة أسواق عالمية مستهدفة ومن الشركات المصدرة للمعلومات اللازمة عبر المتغيرات البيئية السليمانية والاقتصادية والثقافية واللغوية، والسوقية لتصميم استراتيجياتها التسويقية التنافسية.

وتمثل هذه العوامل بالإضافة إلى الآليات السابق ذكرها إطاراً ضرورياً لإقامة عملية تكامل اقتصادي ناجحة بين الدول العربية قادرة على مواجهة التحديات والمعوقات الداخلية وذلك كضرورة لمواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية والعبور إلى القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: عناصر تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المتكامل: (٣٣)

توجد عدة عناصر لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

مشتركة تمدها الدول بالموارد العلمية وتزخرها بمقومات النجاح وتمحيها من العثرات، وتد هذه المساهمة الفعالة من قبل القطاع الخاص علماً أساسياً لربط أوصال الوطن العربي وتحقيق الوحدة الاقتصادية.

٥- إرساء إطار قانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية :

إن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧م بما تحتويه من مواد وأحكام تمثل إطاراً قانونياً ملائماً ليس فقط كم منطقة تبادل حرو إنما يرقى بها إلى منطقة اتحاد جمركي إلا أن الأمر يحتاج إلى ضرورة تفعيل هذه الاتفاقية من خلال تنفيذها مما يتلوق بها من شوائب، مثال ما جاء في المادة ٢٠ منها والتي تنص على التزام الدول الأعضاء بقواعد وقرارات المقاطعة العربية الأمر الذي يمثل عبء تحول دون انضمام مصر للاتفاقية بالإضافة إلى ضرورة مواصلة أحكام الاتفاقية مع أحكام اتفاقية الجات والتي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية.

٦- سياسة صناعية إقليمية :

تقوم هذه السياسة على تحقيق تيسير صناعي وإنتاجي بين البلدان العربية لإيجاد صناعات متكاملة منتجة بين الدول العربية على أساس التخصص القائم على المزايا النسبية فإذا تشابهت أكثر من دولة في تلك المزايا يتم اختيار أقلها تكلفة في تنفيذ المشروع على أن تساهم باقي الدول في المشروع.

ويجب مراعاة ألا يتضرر قطاع إنتاجي معين له أهمية نسبية في سلعة معينة نتيجة التوسع في نشاط آخر وهو ما يشبه عملية إعادة توزيع داخل القطر الواحد ويمكن إنشاء مجالس سلعية متخصصة في مجالات السلع الزراعية والمواد الخام حيث تضم جميع منتجي ومصدري ومستوردي السلع الرئيسية بهدف تنسيق إنتاجها وتسويقها.

٧- تطبيق فكرة إدارة مراكز التمييز :

إن هذه الفكرة تعد في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والاقتصاد والتعبير البديل العلمي لفكرة المشروع القومي التي كانت مقبولة في عهد التخطيط المركزي لئلا وأصبح منتظرا اليوم قبولها اللهم إلا في مجالات التنمية البشرية كالتهذيب والصحة والرعاية وفكرة إدارة مركز التمييز تعبر عن فلسفة واقعية كشفت عنها دراسات التنمية



المتكامل أهمها :

١- القضاء على أسباب التوتر السياسي والاجتماعي :

يجب العمل على خلق قاعدة عريضة من الوفاق الاجتماعي وإزالة الآثار السلبية الناتجة على ثقوب الدخول وعدم وصول منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جزء كبير من المجتمع، أما في المناطق الشؤانية في المدن أو المناطق الريفية البعيدة عن سمع وبصر العاصمة فيجب على الشعب أن يشارك بكافة طبقاته وفاقته في عملية التنمية الاقتصادية ويعنى هذا مشاركة الأفراد ووضع أهداف هذه التنمية ثم وجود فرصة عمل أو مشاركة عادلة دون احتكار أو استبعاد لفئات أو مناطق ناتية من هذه المشاركة وأخيراً ضمان أن يتم توزيع منافع التنمية على الجميع.

٢- معالجة البطالة :

تحتاج قضية البطالة بين الشباب إلى علاج جذري وخصوصاً لتفاتها في كافة أنحاء الوطن العربي ويحتاج علاج هذه الظاهرة إلى مراعاة توجيه موارد التنمية إلى المشروعات عالية الاستخدام للعمل ومنها المشروعات الصغيرة ذات التكنولوجيا المتواضعة والبسيطة وكذلك التوسع في التنمية في المناطق الريفية والدائنة.

٣- الاهتمام الكبير بالإصلاح الاقتصادي الداخلي :

قطعت الدول العربية شوطاً كبيراً في علاج الاختلالات الاقتصادية العديدة الناتجة عن سياسات الاتفاق المفرط والاستدانة في السبعينات وأوائل الثمانينات وعلى الدول العربية أن تستكمل مسيرة الإصلاح الاقتصادي إذ رغم نجاح التحول لاقتصاديات السوق في مصر والمغرب وتونس إلا أن مسيرة الإصلاح زالت بطينة في سوريا والجزائر وليبيا بينما يعاني السودان والصومال والعراق من صعوبات اقتصادية هائلة بعضها خارج عن قدرتها والبعض الآخر بسبب عدم الاستقرار السياسي وتضبط السياسة الاقتصادية ومع استقرار الأحوال الاقتصادية ووضع سياسات انمائية ذات كفاءة يمكن استكمال بناء قواعد التكامل العربي.

٤- الإصلاح السياسي والاجتماعي :

استقر في الفكر التنموي أهمية توسيع مشاركة-السياسية لضمان تحقيق الأهداف التنموية فالهدف النهائي لأي مجهود في التنمية لا بد أن يكون الإنسان وهو يما يتطلب مساهمته في اختيار أولويات برامج التنمية حتى يتحقق الالتزام الفتح عن المشاركة ولقد دلت الكثير من دول المنطقة في توسيع المشاركة

السياسية والاجتماعية وزيادة مساهمة التعددية السياسية.

ولقد نتج عن ذلك تحسن الأوضاع المالية في الكثير من هذه الدول وانخفاض مقدار عجز الموازنة في معظم الدول الحرة منصوباً إلى الناتج المحلي الاجتماعي في منتصف التسعينيات مع ذلك ما زالت بعض الدول النفطية تعاني من اختلال كبير في الإجراءات لاستمرار تكدي أسعار البترول مع استمرار تأثير فقورة حرب الخليج.

٥- التعامل مع قواعد للنظام الاقتصادي العالمي الجديد :

فرضت تطورات للنظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام قطبية سياسية أحادية تدور حول الولايات المتحدة وزيادة دور المؤسسات المالية العالمية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التجارة العالمية الجديد" وزيادة للتسوق بينهما تحديثات صعبة للدول النامية.

وأصبح على الكثير من هذه الدول قبول برامج للإصلاح الاقتصادي تتشابه في مكوناتها إلى حد كبير حيث يقترب عدد البرامج في أفريقيا مثلاً من خمسين برنامجاً وتتضمن هذه البرامج إلى جانب سياسات ترشيد الانفاق العام والخصخصة وتخفيض حجم الطلب الكلي دفعة قوية تجاه الانفتاح الاقتصادي الخارجي بخفض التعريفات الجمركية ولغاء حصص الاستيراد والتصدير وتحرير المعاملات النقدية ويعنى كل هذا أن على الصناعة قوطنية أن تتعامل مع مناخ شديد المنافسة وهو ما يتطلب تصحيح السياسات الداخلية المعتمدة على الدعم إلى سياسات تسعى إلى تحسين الكفاءة الانتاجية وتحسين الأداء، ويتطلب هذا المناخ الجديد تغييراً كبيراً في برامج ومناهج العمل وأساليب الإدارة.

٦- إزالة أسباب الخلافات العربية :

تفرض التحديثات العالمية الجديدة ضرورة تكاتف الدول العربية ووقوفها مآ صفاً ولحداً ويعنى هذا العمل بكل جهد على إزالة أسباب الخلافات العربية القائمة وهناك الكثير من نقاط التماس الحرة بين الدول العربية التي تحتاج إلى تخفيض حرارتها فهي لا مترب ما زال الخلاف بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء قلماً وكذلك أدى التوتر بين السودان ومصر والإطاحة بكثير من صور التعاون بين البلدين وبذلك بعد الاستيلاء على المؤسسات التنظيمية المصرية في السودان وإلغاء الخط الملاحي من وادي حلفا والاستغناء عن الكثير من مهندسي الرى والخبراء المصريين.

كذلك ما زال العراق معزولاً عن باقي الأمة العربية

انتقال العمالة والسياسة ومن الواجب استمرار هذه التكتلات.

المبحث الثاني: رؤية جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي

انطلاقاً من هدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في مختلف أرجاء الوطن العربي والسعي من أجل الوصول إلى أفضل صيغ للتعاون الاقتصادي العربي لا بد من وضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك التي تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى وأبرز نقاط هذه الرؤية الجديدة هو ما يلي:

- ١- المعلومات الاستراتيجية والامس التنظيمية (٣٦)
- العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لنطلق إلى منطقة تجارة حرة تضم كل الدول العربية.
- أهمية استكمال عضوية باقي الدول العربية في منظمة التجارة العالمية.
- التأكيد على أهمية تحويل " اجتماع الخبراء لدراسة آثار النظام العالمي الجديد على الاقتصادات العربية " والذي انعقد بالجامعة العربية إلى " لجنة عرضية "، حتى يتسنى تنفيذ المسائل الأساسية التي ينبثق عنها تعاون عربي جماعي تجاه هذا النظام الجديد.
- التأكيد على أهمية تسريع إنشاء " لجنة الاتصال العربية " والتي تتكون من الممثلين الدائمين للدول العربية الأعضاء في الجات في صنيف.
- ٢- المعلومات الفنية (٣٦)
- قيام ما تضمه منظومة العمل العربي المشترك من فعاليات سواء كانت منظمات عربية متخصصة أو منظمات عربية غير حكومية أو اتحادات عربية نوعية أو مهنية أو شركات عربية مشتركة ... الخ باعتبارها بيوت خبرة فنية كل في مجاله في تصيق للبحث حول آثار الاتفاقيات الدولية الاقتصادية الجديدة على الدول العربية منفردة ومجموعة وعلى مستقبل التعاون العربي والاستفادة من ثمار جهودها في هذا الشأن من خلال الآلية التي تنتقرر لاستمرار بحث هذا الموضوع في نطاق الجامعة العربية مع مراعاة أن تؤخذ في الاعتبار الضوابط التالية:
- التولم بالتوصيف الدقيق للقطاعات المعنية.
- التعريف بالإيجابيات القائمة والمحتملة وكيفية تنظيمها

وخلافاته مع بعض دول الخليج قائمة وفي جنوب الجزيرة العربية هناك محاولة لتسوية أزمة الحدود بين اليمن والسعودية وفي الخليج ما زال جرح غزو العربا للكويت قائماً بينما تظهر بين الحين والآخر بنور من الخلاف بين قطر والبحرين وحتى بين الامارات والسعودية ولقد شرعت الجامعة العربية في إنشاء محكمة عربية للحل للتعامل مع هذه النزاعات والعمل على تسويتها قبل أن تصل إلى نقطة الانفجار.

٧- أهمية التلاحم على المستوى الشعبي:

مما لا شك فيه أن قضية التكامل العربي هي قضية شعوب بالدرجة الأولى وبالتالي يجب العمل على تشجيع فرص التكامل والتلاحم على المستوى الشعبي ويعني هذا العمل على توسيع قنوات الاتصال الشعبي ليس فقط طن طريق فتح السبل وتسهيل انتقال العمالة العربية والزيادات وتداول الجرائد والمجلات والأفلام وبرامج التلفزيون العربية وتشجيع البرامج الاعلامية المشتركة.. الخ وتشجيع عمل الجمعيات الأهلية غير الحكومية في المجالات ذات الاهتمام المشترك ويشار في هذا المجال إلى مجهودات الاتحادات النقابية العملية في تقريب وجهات النظر وتشجيع المواقف المشتركة وفي جانب الأعمال بدأت المؤسسات الخاصة في عبور الحدود للقيام بالاستثمارات ولأيضاً لتقديم خدمات العقارات والبنوك وشركات التأمين.

ومن المؤسف أن المبادرات العربية في مجال تشجيع تدفق العمالة والاستثمارات والخدمات قد بدأت تراجع أمام المجهودات العالمية لخلق اقتصاديات مفتوحة فتجد مثلاً أن اتفاقيات جولة الأرجواي الأخيرة قد خطت خطوات عملاقة في إزالة العقبات أمام الصادرات الصناعية والزراعية وبدأت تفرض نظاماً ما لتحرير تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية وبالرغم من ثقافة العرب المشتركة لا توجد قوانين أو منظمات لحماية الملكية الفكرية في إطار جامعة الدول العربية.

٨- اكتمال البناء على قاعدة التنظيمات العربية القائمة.

هناك من مؤسسات التكامل والتعاون العربي الجامعة العربية ووكالاتها، وأيضاً المؤسسات المالية العربية مثل الصندوق العربي للتنمية وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها، ويجب العمل على تقوية ودعم هذه المؤسسات.

كذلك حققت الشعوب العربية قدراً من التلاحم الناتج عن

وتطويرها.

- تحديد السياسات القائمة والمحتملة وكيفية موجهتها وتجنبها.

- تحديد الإجراءات اللازمة للتعامل مع القطاعات العربية المذكورة على مستوى التنسيق والتعاون العربي وعلى مستوى العمل القطري.

انطلاقاً من عدم مقدرة الدو العربية فرادى على مواجهة تحديات الاتفاقات الدولية ورغبة في الاستفادة من المهلة الممنوحة للدول النامية ومن بينها الدول العربية للالتزام بها فإن الامر يستوجب وجو استراتيجية عربية تعمل على تحجيم الآثار السلبية من ناحية وتعظيم ما يوجد من مزايا من ناحية أخرى، وبالطبع فإن هذه الاستراتيجية لا تقتصر على معالجة تطورات المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية بل تهدف إلى بحث وتطوير وتنفيذ الموقف الاقتصادي العربي الجماعي وتأهيله للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما يشهده من متغيرات وتحديات.

- ٣- استخدام الأموال العربية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

- ٤- استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي وتوظيفها في حزمة عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق أفضل مردود.

- ٥- الاعتماد على الكوادر الوطنية الفنية المؤهلة مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمساهمة في تطويرها وتوطينها.

- ٦- تقليص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية.

- ٧- ضرورة تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمطالبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل أراضي الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

- ٨- تخلص للموارد المالية والثروات الطبيعية في الوطن العربي من أي سيطرة أجنبية وتوظيفها في مصلحة التنمية.

- ٩- تحرير الاقتصاد العربي من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى وبناء صناعات متطورة.

- ١٠- زيادة دور وفعالية الاقتصاد العربي وتحرير الاصلان العربي وإطلاق قدراته المبدعة لتشارك في عملية

لتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن القومي العربي الذي يتضمن " الأمن الفكري، الأمن العسكري، الأمن الغذائي والأمن للتكنولوجي والأمن المالي ".

- ١١- إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربي يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربي ويستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف مولود الوطن العربي وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة بين دولة.

- ١٢- لا بد أن تتضمن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي منطلقات وأهداف ولأولويات وبرنامج وآليات العمل الاقتصادي المشترك بين الدول العربية لتأكيد على أن فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك رهن بتخلص المولد المالية العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك مساو مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي. (٣٤)

- ١٣- إن الخيارات المتاحة أمام العرب في الظروف الراهنة هي ما بين النكث والتجميع والتعظيم من ناحية، وبين الانقسام والتجزئة والانفراد والقتل من ناحية أخرى ويمكن القول إن عوامل التوحيد وكذلك عوامل التجزئة كامنة في كل المجتمعات ولكن تحرك هذه العوامل أو تلك يعتمد على أسباب كثيرة، بعضها إداري وبعضها ظرفي وبعضها خارجي.

ويلاحظ أن الواقعية تستدعي أن يكون الاندماج والتكامل منطقاً للتنمية والعمل الاقتصادي العربي المشترك فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا المنهج والذي سارت عليه الدول الأوروبية بدأ بالاقتصاد تكتلاً وتكاملاً وتوحيداً ومن ثم شق الطريق المكملة التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً إلى التكامل السيلسي والضمان الاجتماعي والأمن القومي العربي، وهناك مؤشرات كثيرة تدبى بأن العمل الاقتصادي العربي المشترك يحفظ بالكثير من حيوية ومرونة وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية وللمواطن العربي.

- ١٤- إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستشارات الكبرى عالم التقنيات والمعلوماتية عالم الإدارة للقدرة والقرار النافذ، لذلك يتوجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية التي



٢٧- تبينة الإرادة السياسية للحكومات والشعوب العربية وراء هدف بناء السوق العربية المشتركة ومساندة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وإزالة الخط الوهمي بين المصالح القطرية والمصالح القومية.

٢٨- ضرورة دعم جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمات العربية المتخصصة وإعادة النظر في المورلد الولدة بميثاق الجامعة العربية والتي تشكل قيدا على العمل العربي المشترك وتعرق انطلاقه.

الخلاصة والنتائج

- ١- قرر مؤتمر القمة العربية للمنعد بالقاهرة عام ١٩٩٩ تكليف المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩م وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة عام ١٩٨١ واتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية WTO وهي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي وكخطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي التام.
- ٢- أصبحت الوحدة والتكامل العربي ضرورة لتقدم وتطور الدول العربية خاصة بعد أن أصبح منطق التكتلات والتجمعات الإقليمية يمثل أهمية خاصة لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي ولواجهة المنافسة العالمية.
- ٣- إن مقارنة التجربة العربية في الوحدة والتكامل مع تجربة التكامل والوحدة الأوروبية يؤكد على أن التجربة العربية لم ترق إلى أي مستوى من المستويات التي وصلت إليها التجربة الأوروبية.
- ٤- إن فشل عملية التوحيد والتكامل العربية لم يكن بسبب غياب الصيغ القانونية والدمستورية أو التصورات النظرية المتعلقة بمفهوم دولة الوحدة ومؤسساتها فالتصوص الدستورية والقانونية وشكل البناء المؤسسي وما يتفرع عنه من منظمات ولجان متخصصة كل هذه الأمور تم إنجازها في التجربة العربية للتكامل الاقتصادي ألا أن مشاريع الوحدة العربية للتعول الاقتصادي العربي ظلت دون تفعيل ولم تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.
- ٥- إن إخفاق الوحدة والتكامل العربي يثير الكثير من التساؤلات حول أسباب نجاح الوحدة الأوروبية وفشل الوحدة العربية لتي من أهمها :

- ١- بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر.
- ١٥- توجيه برامج الإصلاح الاقتصادي بما يخدم هدف التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع إنشاء لشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية أو خاصة والعمل على رفع كفاءتها ونشر استثماراتها وتشجيع القطاع الخاص العربي على القيام بدوره في تنمية التجارة البينية العربية وتوسيع فرص الاستثمار المشترك بين شركات القطاع الخاص العربية.
- ١٦- الربط بين الأسواق العربية للأوراق المالية والعمل على دعم تعاونها في طرح وتسييل الأوراق المالية وتداولها وتسجيلها أو نقل ملكيتها وتبادل المعلومات فيما بينها لتمكينها من زيادة تدفق رؤوس الأموال العربية للاستثمار فيها.
- ١٧- تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وتحقيق الانسجام القانوني لتمام بين أحكامها وبين التشريعات العربية ذات العلاقة بالاستثمار وتهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقبال رؤوس الأموال العربية وإدلة توجيهها نحو الدول العربية.
- ١٨- التأكيد على أولوية التعاون العربي العربي واعتباره أساساً لأي تعاون بين العرب وغيرهم من دول الجوار الجغرافي وتنمية الحوار العربي الأوروبي من موقف التفاوض الجماعي بين العرب ودول الاتحاد الأوروبي.
- ١٩- دعم وتطوير وتوسيع شبكة البنية الأساسية العربية ومشاريع الربط الكبرى كالطرق والسكك الحديدية والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير نظام عربي للمعلومات لتسهيل تدفق البيانات والمعلومات والإحصاءات الضرورية لمؤسسات العمل الاقتصادي العرب المشترك.
- ٢٠- توفير وإيداع آليات عربية للتعبوض توفر للتزنيات الاقتصادية العربية المشتركة الأمان والاستمرار وتضمنى على هواجس الخوف من إعادة توزيع منافع التكامل لصالح بعض الأطراف على حساب لاطراف أخرى.
- ٢١- تعييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وحمايته من تقلبات المزاج السياسي العربي وخلق مؤسسات عربية فوق قطرية لها صلاحيات سيادية ملزمة للأطراف العربية المشاركة.



- ٣٤%، ٣٠% عام ٢٠٠٠/٩٩ على التوالي.
- وهذا يؤكد على عدم وجود قاعدة تكنولوجية صناعية وزراعية.
- ٩- ضعف التجارة البينية بين الدول العربية خلال الفترة محل الدراسة ٩٠-٢٠٠٠م حيث بلغت ٩,٤% عام ١٩٩٠ انخفضت لنصل إلى ٨,٦% عام ٢٠٠٠/٩٩م.
- ١٠- ضعف القاعدة الإنتاجية التكنولوجية للدول العربية الأمر الذي أدى إلى ضعف التجارة البينية بين الدول العربية.
- ١١- اختلاف السياسات الاقتصادية وضعف الإرادة السياسية وضعف الإدارة في المشروعات العربية المشتركة هذا بالإضافة إلى القيود الجمركية والإدارية بين الدول العربية وعدم توافر شبكات على مستوى عالٍ للطرق البرية والبحرية والجوية والسكك الحديدية وذلك لتضعف التجارة العربية.
- ١٢- تولجه الاقتصاديات العربية حالياً ومستقبلاً تحديات إقليمية ودولية لمل أهمها العملة وما تمثله من تهديد للعالم العربي لتصلب كل مكاسبه ومزاياه النسبية في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد غير متكافئ أو متوازن.
- ١٣- الدول العربية أمامها خيار وحيد للتعامل مع اللفت، هو الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي وإلا وقعت في براثن اللفت.
- ١٤- تعتبر مشروعات الشرق الأوسطية والمتوسطة وإعادة ترتيب المنطقة العربية باتجاه هيئة إسرائيل من أكبر التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي.
- ١٥- يجب أن يكون المنخل الانتاجي العمود الفقري الذي يستند إليه فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك، هذا بالإضافة إلى أهمية الإصلاح الهيكلي للقوى البشرية باعتبارها عنصراً هاماً لنجاح التكامل الاقتصادي العربي.
- ١٦- عالم المستقبل هو عالم التكنلوجيات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى، عالم التقنيات والمعلوماتية، عالم الإدارة، لذلك يتوجب على الدول العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية التي بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر.
- استيعاب الدول الأوروبية للتورة الصناعية مما جعلها أكثر كفاءة في التعاون الاقتصادي المتبادل بينما الدول العربية كان معظمها في مرحلة البناء الاقتصادي.
- أن التكامل الأوروبي سبقه الاستقرار السياسي والديمقراطي الممثل في الأحزاب والثقافات والجماعات ومياداة القانون في حين ما زالت الدول العربية في مرحلة بناء الدولة وعدم الاستقرار السياسي والديمقراطي بها فضلاً عن التباين في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- غياب الإدارة السياسية العربية الفاعلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- ظهور مصلحة أمريكية لبناء أوروبا القوية لمواجهة المعسكر للشرقي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، بالمقابل عمل النظم الدولي على تقوية الوطن العربي.
- نجحت تجربة الوحدة الأوروبية بعد أن استطاعت أوروبا التغلب على مشكلة الأمن من خلال المظلة النووية التي وفرتها الولايات المتحدة الأمريكية بينما الدول العربية لم تستطع تحقيق هذه المظلة النووية فغشلت وحدتها الاقتصادية لأطماع النظم العالمي في المنطقة العربية.
- ٦- انخفض وزن الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية من ٣,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٢,٩% عام ٢٠٠٠، بينما ثبت وزن الواردات العربية إلى الواردات العالمية حيث بلغ حوالي ٢,٦% عام ١٩٩٦ واستمر في الثبات حتى عام ٢٠٠٠م.
- ٧- إن نصيب البترول من الصادرات العربية بلغ حوالي ٦٨% عام ٢٠٠٠/٩٩م من إجمالي الصادرات العربية وهي نسبة كبيرة جداً بينما بلغت نسبة صناعات الأغذية والمشروبات والمواد الخام والمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل والمصنوعات حوالي ٣١% عام ٢٠٠٠م وهي نسبة ضعيفة توضح أن الدول العربية لا يوجد عندها قاعدة تكنولوجية زراعية صناعية.
- ٨- زالت نسبة الواردات العربية الصناعية والزراعية بدرجة كبيرة حيث زالت نسبة واردات الأغذية والمشروبات والآلات والمعدات والمصنوعات من إجمالي الواردات العربية حيث بلغت حوالي ١٥%،

الملحق الإحصائي
أولا : الجداول الإحصائية

جدول رقم (١)
التجارة العربية الاجمالية

متوسط معدل التغير للفترة ١٩٨-١٩٩ (%)	معدل التغير السنوى (%)				مليون دولار				
	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	
١,٩	١٩,٨	٢١,٥	٢,٦	١٦٢,٩	١٣٦,٠	١٧٣,٢	١٦٨,٨	١٦٨,٨	قصورات عربية
٦,٨	١,٦	٨,٤	٢,١	١٥١,٧	١٥٤,٢	١٤٧,٣	١٣٩,٤	١٣٩,٤	الواردات العربية
٦,١	٢,٩	١,٦	٤,٤	٥٥٧٧,٢	٥٤١٧,٩	٥٥٠٧,٥	٥٢٧٣,٩	٥٢٧٣,٩	الصادرات العالمية
٦,٣	٤,٣	١,٤	٤,٣	٥٧٥١,٥	٥٥١٦,٥	٥٥٩٧,٥	٥٣٦٨,٢	٥٣٦٨,٢	الواردات العالمية
				٢,٩	٢,٨	٣,١	٣,٢	٣,٢	وزن الصادرات العربية لى قصورات العالمية %
				٢,٦	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٢,٦	وزن الواردات العربية فى الواردات العالمية %

المصدر: الاستبيان الإحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموجه لعام ٢٠٠٠م

جدول رقم (٢)
اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية

	الصادرات				الواردات			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الدول العربية	٨,٧	٩,١	١٠,١	٨,٧	٨,٩	٨,٢	٨,٥	٨,٤
الولايات المتحدة	٩,١	٩,٦	١٠,٥	١٠,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٣,٨	١٣,٢
اليابان	١٨,١	١٨,٦	١٦,٨	١٨,٤	٦,٢	٦,٩	٧,٨	٨,٢
الاتحاد الأوروبي	٢٦,٨	٢٥,٥	٢٧,٣	٢٧,٢	٤١,٢	٤٠,٠	٣٨,٥	٣٩,٢
دول جنوب شرق آسيا	١١,٢٥	١٢,٠	١٢,٠	١١,٣	٥,٤	٥,٨	٥,٦	٥,٧
بقى دول العالم	٢٦,١	٢٥,٢	٢٤,٠	٢٣,٦	٢٥,٣	٢٥,٤	٢٧,١	٢٥,٢
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:- الاستبيان الإحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠، ومصادر وطنية أخرى.

جدول رقم (٣)
هيكل الصادرات والواردات العربية الاجمالية

	الصادرات العربية الاجمالية				الواردات العربية الاجمالية			
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الأغذية والمشروبات	٣,٧	٣,٨	٤,٠	٣,٩	١٥,٥	١٥,٤	١٤,٨	١٥,٠
المواد الخام	٢,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٥,٨	٦,٩	٦,٨	٦,١
الوقود المعنى	٧١,٦	٦٩,٧	٦٣,٢	٦٨,٠	٤,٧	٤,٦	٣,٠	٤,٢
المواد الكيماوية	٤,٧	٥,٢	٦,٢	٥,٣	٨,٤	٨,١	٧,٦	٨,٢
الآلات ومعدات النقل	٣,٢	٣,٦	٥,٠	٣,٨	٣٣,٣	٣٣,١	٣٤,٩	٣٤,٠
المصنوعات	١٤,٠	١٤,٦	١٩,٣	١٥,٩	٢٩,٨	٣٠,٠	٣٠,٢	٣٠,٢
سلع غير مصنفة	٠,٨	٠,٧	١,٠	٠,٧	٢,٥	٢,١	٢,٦	٢,٣
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الاستبيان الإحصائى للتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠، ومصادر وطنية أخرى



جدول رقم (۴)

قيمة ونمو التجارة العربية للبينة

محل التغير السنوى (%)	القيمة بالمليار دولار			
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٨
٢٧,١	٢٨,٣	٢٦,٤	٢٧,١	٢٧,١
١٤,٧	١٥,٧	١٣,٨	١٤,٢	١١,٩
١٢,٤	١٢,٧	١٢,٦	١٢,٩	١,٩

المصدر: - الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠، ومصادر وطنية أخرى.

جدول رقم (۵)

تطور التجارة العربية الليبية ووزنها النسبي في التجارة الخارجية العربية ((بالمليار دولار))

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	بين
١٤,٢	١٤,٦٢٢	١٥,٥٩٥	١٤,٩٦٤	١٣,١٦٤	١٣,٩٠٢	٧,٠١١	١- الصادرات البينية العربية
١٢,٩	١٢,٥٧٢	١٣,٨٦٤	١٣,١٩٧	١١,٠٠٤	٨,٧٨١	٨,٢٥٥	٢- الواردات البينية للعربية
٢٧,١	٢٧,١٩٤	٢٨,٤٥٩	٢٧,١٦١	٢٤,٢٣٨	٢٢,٦٨٣	١٥,٢٦٦	٣- التجارة الخارجية البينية
١٦٦,٩	١٣٤,٠٣٥	١٧٢,٣٣١	١٦٧,٤٤٨	١٤٣,٩٢٧	١٤٠,٣٣٣	١٠٦,٠٢٧	٤- الصادرات العربية
١٥١,٧	١٤٧,٥١٥	١٤٣,٤٣٩	١٣٩,٥٢٢	١٣٤,٠٥٥	١٠٦,٠٨٠	٩٤,٢٢٨	٥- الواردات العربية
٣١٤,٦	٢٨١,٥٥٠	٣١٦,٧٧٠	٣٠٧,٠٢٠	٢٧٧,٩٨٢	٢٤٦,٤٥٣	٢٠٠,٢٥٥	٦- التجارة الخارجية العربية
٨,٥	١٠,٩	٩,٠٠	٨,٩	٩,١	٩,٩	٦,٦	٧- مصادرات البينية/ الصادرات العربية
٨,٥	٨,٥	٨,٩	٨,٧	٨,٣	٨,٧	٨,٧	٨- الواردات البينية / الواردات العربية
٨,٦	٩,٧	٩,٠٠	٨,٨	٨,٧	٩,٤	٧,٦	٩- التجارة البينية / التجارة الخارجية

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠

جدول رقم (۷)

مساهمة التجارة للبينة في التجارة العربية الاحمالية

في المائة				
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٨,٧٢	١٠,١٥	٩,٠٥	٨,٧٠	نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية
٨,٥٢	٨,١٩	٨,٩١	٨,٩٢	نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية

المصدر : الاستبيان الاحصائي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠م

جدول رقم (٨)

هيكل الصادرات والواردات العربية السنوية عام ١٩٩٨م

البند السلمي	المصارف العربية البيئية	الواردات العربية البيئية
	(مليون دولار)	(مليون دولار)
الأغذية والمشروبات	١٧٩٤,١	١٧٥٩,١
المواد الخام والوقود المعنى	٧٥١١,٩	٦٦٨٩,٦
المواد الكيميائية	٢٢٠٨١,١	٢١٣٦,٠
الآلات ومعدات النقل	٦٩٠,٠	٥٠٥,٦
المصنوعات	١٥١٨,٠	١٥٣٢,٤

المصدر : الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ ومصادر وطنية أخرى.

جدول رقم (٩)

الأهمية النسبية للمصارف البنينة لكل دولة

إلى إجمالي مصادرات تلك الدولة خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨)

الدولة	السنوات						المتوسط
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	
الأردن	٤١,٣	٤٢,٤	٤٤,٩	٤٦,٧	٥٧,٠	٤٤,٧	٥٥,٣
الإمارات	٧,٧	٥,٢	٤,٩	٥,٤	٥,٦	٥,٦	٥,٥
البحرين	٣٤,٧	٣٠,٧	٢٣,٤	٣٥,٨	٢٣,٢	٢٤,٨	٣,٧
تونس	١٠,١	٨,٢	٩,١	٧,٦	٧,٦	٥,٨	٨,٠٠
الجزائر	١,٧	٢,٨	٢,٤	١,٧	١,٧	٢,٧	٢,١
السعودية	٨,٩	٩,٠	٩,٨	٩,٩	١٠,٥	١٥,٤	١٠,٥
السودان	٤١,٢	٣٨,٤	٣٠,٦	٣٨,٧	٣٤,٢	٤١,١	٢٧,٣
سوريا	٢٣,٧	٣٠,٤	٢٦,١	٢٠,٠	٢٦,١	٢٧,٩	٢٥,٧
الصومال	٥٦,٢	٥٩,٤	٦٩,٨	٦١,٢	٧٣,٦	٧٥,٨	٦٦,٠٠
العراق	٨٥,٤	٩٩,٢	٩٦,٩	٩١,٧	٤,٥	٣,٢	٦٣,٤
صان	١١,٠٠	١١,٨	١١,١	١٠,١	١٢,٣	٢٠,١	١٢,٧
قطر	٨,٧	٩,٦	٨,٨	٦,٠٠	٦,٥	٧,٩	٧,٩
الكويت	٢,٩	٢,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٤,١	٢,٩
لبنان	٥٣,٧	٥٥,٧	٦٣,٩	٦٢,٩	٤٩,١	٤٧,٦	٥٥,٣
ليبيا	٤,٣	٦,٣	٦,٥	٨,٧	١٠,٦	٧,٣	٧,٢
مصر	١٧,١	١٤,٧	١٣,٩	١٤,١	١٢,٦	١٤,٥	١٤,٤
المغرب	٦,٨	٥,٩	٦,٦	٧,٢	٦,٤	٦,٦	٦,٥
موريتانيا		٠,٥	٠,٢	٠,٥	١,٠٠	٠,٩	٠,٦
اليمن	٤١,٦	٣	١١,٨	٧,٤	٣,٧	١١,١	٢٠,٦

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة (٩٣ - ٢٠٠٠)

جدول رقم (١٠)

الأهمية النسبية للورقات العربية البنينة لكل دولة

إلى إجمالي الورقات العربية البنينة خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨)

الدولة	السنوات						المتوسط
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	
الأردن	٧,٦	٧,٦	٧,٨	٨,٨	٧,٥	٥,٩	٧,٥
الإمارات	١١,٢	١١,٨	١٢,٤	١١,٥	١٠,٨	١١,٤	١١,٥
البحرين	٢,١	٢,٤	٢,٣	٢,٩	٢,٩	٢,٠٠	٢,١
تونس	٣,٠٠	٢,٥	٤,٤	٤,٨	٢,٩	٤,٦	٤,٠٠
الجزائر	٢,٤	٢,٩	٣,٠٠	٢,١	٢,٨	٣,٢	٢,٩
السعودية	١٥,٨	١٤,٢	١٤,٧	١٥,٤	١٥,٣٠	١٤,٩	١٥,١
السودان	٣,٠٠	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٤,٢	٢,٣
سوريا	٢,٧	٢,٤	٢,٢	٣,٤	٢,٦	٢,٤	٢,٠٠

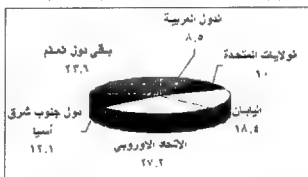
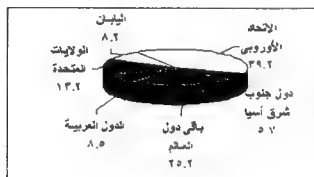


الدولة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المتوسط
الصومال	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢
العراق	١,٤	١,٧	٢,٧	١,٢	١,٨	٢,٠٠	١,٨
عمان	١٤,٢	١٢,٧	١١,٢	١٠,٦	١٠,٦	١١,٤	١١,٨
قطر	٣,٤	٢,٧	٢,٩	٢,٧	٢,٢	٢,٧	٢,٤
الكويت	٨,٣	٨,١٠٠	٨,٦	٨,٥	٨,٤	٨,١٠٠	٨,٠
لبنان	٥,٥	٦,٠٠	٥,٢	٥,٢	٥,٤	٤,٩	٥,٤
ليبيا	٥,٣	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٤	٤,٠٠	٤,٥
مصر	٢,٣	٢,٤	٤,١	٤,٤	٥,٤	٤,٤	٤,٠٠
المغرب	٨,٢	٧,٥	٦,٤	٦,٥	٦,٩	٦,٣	٧,٠٠
موريتانيا	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢
اليمن	١,٧	١,٣	١,٩	٣,٤	٤,٢	٥,١	٣,٠٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

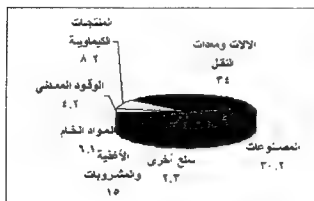
المصدر : جدول مصبوب من البيانات الواردة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ١٩٩٩

ثانياً الأشكال البيانية

شكل (١) أهم الشركاء التجاريين لدول العربية خلال عام ١٩٩٩



شكل (٢) هيكّل السلع تصاميرت وصادرات العربية الإجمالية عام ١٩٩٩



المصدر : الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠، ومصدر وطنية أخرى

- ١٤- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠م.
- ١٥- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التجارة العربية البينية، العدد ٥٠، ١٩٨٧م، ص ٣٨ - ٣٩.
- ١٦- د. محسن زلزلة، التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م، ص ١٤٥.
- ١٧- د. محسن زلزلة، مرجع سابق، ص ١٤٧ - ١٤٨.
- ١٨- د. إبراهيم شحقة، للدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات لعربية المشتركة، القاهرة ١٩٩٤م.
- ١٩- عبد الرحمن المسحاني، تحرير التبادل التجاري العربي، الندوة العربية حول التجارة والاستثمار، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مايو ١٩٩٧، ج ٣.
- ٢٠- إحسان هقي سمارة، التكامل الاقتصادي العربي، المحددات والإقامة، ندوة التكامل الاقتصادي العربي، الخرطوم، ١٩٨٩م.
- ٢١- د. علي عبد العزيز سليمان، التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة والمصارحة، كتاب الأهرام الاقتصادي، رقم ٥٠، ١٩٩٢.
- ٢٢- عبد العال العكبلان، نحو تنظيم جديد لإدارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة، مجلس المستقبل العربي، العدد ١٦، ١٩٨٢م، ص ٢٦٤.
- ٢٣- د. محمد بهاء الدين الغمري، السوق العربية المشتركة: الواقع والأفاق، المؤتمر السنوي الثاني، نوفمبر ١٩٩٧، ١٩٩٨، ص ١٤٥.
- ٢٤- د. سليمان المنزري، مرجع سابق، ص ٧٨.
- ٢٥- د. علي موسى، الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي نوفمبر ١٩٩٧، السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، جامعة بسيوط، ١٩٩٩، ص ٣٣١.
- ٢٦- إبراهيم نور، اتفاقيات الجات والاقتصادات العربية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، السنة الرابعة، ١٩٩٤، ص ١٠.

هوامش للدراسة

- ١- مركز البحوث ودراسات المستقبل بجماعة بسيوط، المؤتمر السنوي، السوق العربية المشتركة، سنة ٢٠٠٠، ص ٥٨ - ٧٧.
- ٢- منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدور السادس والمشورون، السوق العربية المشتركة ضرورة لاختيار، القاهرة، ص ١٩.
- ٣- سليمان المنزري، السوق العربية المشتركة، دروس وتبرينات المستقبل، ٢٠٠٠، ص ٥٧.
- ٤- محمد ليب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٥- نوريك أوزيا وآخرون، الاعتماد لجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، ترجمة فؤاد بايغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.
- ٦- Baileis, B. "The theory of economic integration". London 1961.
- ٧- فؤاد مرسى، الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة، ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة ١٩٧٤م.
- ٨- د. محسن حسنين حمزة، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين دول العالم الثالث - استراتيجية حديثة للتنمية الاقتصادية، مصر للمعاصرة، العدد ٢١٦، القاهرة، أكتوبر ١٩٧١م.
- ٩- د. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنبير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩١م.
- ١٠- أحمد على دغيم، السوق الأوروبية المشتركة حاصرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.
- ١١- بنك مصر، نشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٩٩، القاهرة.
- ١٢- د. إسماعيل شلبي، إمكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص ٢٣.
- ١٣- د. محمد ليب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م، الجزء الأول، ص ٣٢.



تحقيق لتكامل الاقتصادى العربى، المستقبل العربى، بيروت، العدد ١٤٢، عام ١٩٩٠م، ص ١٥٧.

٢٤-د. مصطفى الكفرى، السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك، المؤتمر السنوى الثانى ١٩٩٧، السوق العربية المشتركة وتمتعيل الاقتصاد العربى، مركز الدراسات المستقبلية بجامعة أسبوط، ١٩٩٨م، ص ١٢٦-١٢٨.

٣٥-جامعة الدول العربية، استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، وثائق اقتصادية رقم ١، تونس، سنة ١٩٨٢م، ص ٥.

٣٦-د. فاروق حسانين مخلوف، مشروع السوق العربية المشتركة فى ظل أحكام الجات، المؤتمر السنوى الثانى نوفمبر ١٩٩٧م، مركز دراسات المستقبل بجامعة أسبوط، ١٩٩٨م.

٢٧-د. محمد محمود الامام، ورقة العمل الرئيسية، لندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، أبريل ١٩٩٦، ص ٩٩.

٢٨-د. طه عبد العليم، لشرق الأوسطية، كدراسة استراتيجية، ١٩٩٥، ص ٢٣.

٢٩-د. أحمد سعيد نوقل، البعد الميسى للعمل الاقتصادى العربى المشترك، الحلقة النقاشية العاشرة للمعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٨٧م.

٣٠-د. عبد الحسن زلزلة، المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ١٩٩٥م.

٣١-د. محمص سليمان، نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية، شئون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ٧٩، ١٩٩٤م، ص ١٥٧.

٣٢-د. عبد الحى ابراهيم، أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٢٩٢.

٣٣-د. محمود الحمصى، دور القطاع العام والخاص فى

معوقات التأمين بالاتحاد الكويتي

لكرة القدم

د. عدلة عيسى مطر

أستاذ مشارك بكلية التربية الإسلامية
جامعة الكويت

(حسام رضوان : ٨٧).

مقدمة:

لذلك يد التأمين أحد وسائل الضمان التي توفر مدخلاً لتأمين الذاتي بالإضافة لتهيئة البيئة الاستثمارية وتقليل عوامل المخاطرة، وهو مجموعة أنظمة تطورت عبر الأزمنة لتحقيق الأمان والاستقرار من خلال تحويل عبء المخاطرة من الشخص أو الهيئة المعرضة له إلى شخص آخر يعاونه أو هيئة تساعد على تحمل هذه المخاطر (٢ : ٩٢).

مشكلة البحث:

من خلال قراءات الباحثة وإطلاعها على الدراسات السابقة المرتبطة بالتأمين على اللاعبين - وجدت أن المجال الرياضي يفتقر إلى دراسات في هذا المجال بالإضافة لافتقاده إلى توفير عوامل الأمان بالنسبة للرياضيين وخاصة لاعبي كرة القدم في ضوء تطبيق نظام الاحتراف وتخصص اللاعب في هذا المجال واعتباره مصدر الرزق الأساسي له، هذا بالإضافة إلى الأموال التي تنفقها الأندية الرياضية على اللاعبين وتكلفة إعداد اللاعب أو شرائه، الأمر الذي يتطلب وجود حماية للأندية واللاعبين من أخطار الإصابات الرياضية أو الحوادث وغيرها.

وقد أكد على ذلك دافيد، هال، رايك، Reich, Hale, David (١٩٩٨م) (٥) حيث أكدوا على أن توفير سياسة تأمينية يضمن بقاء اللاعبين بفرهم دون قلق من تعرضهم إلى إصابات أو مخاطر.

كما أكد لوجمايز وستريميتز Lugmayis, Stremitzer (١٩٩١م) (١٣) أنه اللغطاء التأميني القانوني التقليدي بات لا يفي باحتياجات المجال الرياضي وكرة القدم بشكل خاص، حيث يغطي بعض الأخطار فقط.

تطور مفهوم الرياضة في العصر الحالي فأصبح الفكر الاحترافي هو السائد في الوسط الرياضي؛ الأمر الذي يتطلب التخصص في المجال الممارس بحيث يكون هذا المجال هو مصدر الرزق لمن يمارسه؛ فالاحتراف يعني التفرغ الكامل للنشاط الممارس وتطوير الأداء والتحسين المستمر.

وفي ضوء تحول الرياضة إلى صناعة تهدف إلى الاستفادة من كل الموارد المتاحة لتحقيق أرباح عالية بما في ذلك كرة القدم والتي تتمتع بشعبية كبيرة على مستوى العالم مما أدى إلى تحولها إلى صناعة تدور بفكر مختلف عما كانت عليه. ويسعى العاملون بها إلى الاستفادة من هذه الميزة التي تحظى بها اللعبة بالإضافة إلى شهرة اللاعبين والمدربين وذلك من خلال تنظيم البطولات وتسويقها والحصول على مصادر تمويل متعددة مما كان سبباً في ارتفاع أسعار اللاعبين وتغير المفهوم من الهواية إلى الاحتراف. الأمر الذي أدى إلى معنى الكثير من المؤسسات الرياضية إلى التأمين على لاعبيها ضد الإصابات الرياضية الكثيرة وأيضاً من الحوادث والأخطار، ويشير إتش بلدين Belden.H (١٩٩٦م) (٤) أن الحماية التأمينية توفر الأمان المالي وتعزز البرامج الأمنية التي يطعن بها العاملون بالمجال الرياضي من المخاطر التي يمكن أن تصيبهم في الرياضات التي يمارسونها.

كما يشير حسام رضوان (٢٠٠٠م) (١) إلى أن الأخطار التي تواجه وتعرض طريق الرياضيين تعتبر كارثة وخسارة فادحة حيث أن اللاعب يصل في إعداده وتكلفته إلى ملايين الجنيهات مما يتطلب نظاماً تأمينياً يخدم كل الأطراف المعنية سواء كان الشركة القائمة على التأمين أو النادي أو اللاعب.



ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة فيما يلي :

1. عدم وجود نظم للتأمين على لاعبي كرة القدم.
2. ندرة المتخصصين في مجال التأمين على اللاعبين.
3. عدم اهتمام شركات التأمين بالقوة نحو التأمين على اللاعبين.
4. تحويل الرياضة لصناعة وتجارة واستثمار والحاجة لغطاء تأميني يغطي المستثمرين.
5. تطبيق نظم الاحتراف.
6. زيادة الاسعار في بورصة اللاعبين.
7. زيادة تكاليف إعداد اللاعبين.

8. زيادة المخاطر في الرياضة والمرتبطة بـ (الإصابات - الشغب - حوادث " السيارات، القطارات، الطائرات" - عادات اللاعب الحيثية اليومية).

ويمكن بلمحة موجزة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:
ما هي المعوقات التي تواجه عملية التأمين على اللاعبين بالاتحاد الوطني الكويتي لكرة القدم ؟ وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية :

1. ماهي المعوقات القانونية؟
2. ماهي المعوقات التمويلية؟
3. ماهي المعوقات الفنية المرتبطة باللاعبين والإصابات والتدريب والمباريات؟
4. ماهي المعوقات الإدارية؟
5. ماهي المعوقات التأمينية؟
6. هل هناك فروق دالة إحصائية من كل من اللاعبين والجهاز الإداري فيما يخص المعوقات التأمينية؟

أهمية البحث:

يحتاج الرياضي إلى أموال كثيرة حتى يتم إعداده ليصبح بطلاً في مجله وتتكبد الأندية الكثير من الأموال من أجل إعداد اللاعبين ولأيضاً في عملية شراء اللاعبين للارتفاع بالمستوى الفني وإجراء البطولات المحلية والقارية والإقليمية والعالمية. وتحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة توضيح أهمية التأمين على اللاعبين والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

1. ضمان بقاء اللاعب في الملاعب لأطول فترة ممكنة.
2. توفير عوامل الأمان للاعب والنادي من الأخطار والإصابات المختلفة.

3. دراسة المعوقات التي تواجه نظام التأمين على اللاعبين.
4. التعرف على الإيجابيات التي يمكن أن تعود على النادي واللاعب وشركات التأمين من خلال تطبيق هذه العملية التأمينية على اللاعبين.
5. توفير مخططاً للتطبيقات التمويلية للاعب والنادي والاتحاد ضد كثير من المخاطر التي قد يتعرض لها اللاعب.

أهداف البحث:

يهدف البحث للتعرف على المعوقات التي تواجه عملية التأمين على لاعبي المنتخب الوطني الكويتي لكرة القدم والمرتبطة بـ:

1. المعوقات القانونية.
2. المعوقات التمويلية.
3. المعوقات الفنية وتشمل:
• اللاعبين. • الإصابات. • التدريب والمباريات.
4. المعوقات الإدارية.
5. المعوقات التأمينية.
6. الفروق بين رأي كل من اللاعبين والإداريين فيما يخص المعوقات التي تواجه عملية التأمين على اللاعبين.

مصطلحات البحث:

التأمين: هو حصة الفرد من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها ومساعدته إذا تعرض لهذه الأخطار. (تعريف إجرائي)

الدراسات المرتبطة:

أولاً : الدراسات الأجنبية :

1. قام جيه آر ريد Reed, R. بدراسة علم (1990م) (14) بعنوان "الأمان وتأمين رياضات الهواة" بهدف وصف التأمين الشامل وبرنامج الأمان لشركة (تسويق التأمين لكل الرياضات) (فكوفز/ كندا) واستخدم الباحث المنهج الوصفي. وشملت العينة بعض المسؤولين عن التأمين بالشركة المذكورة، وتوصل الباحث إلى إمكانية حصول الصلاء على تأمين رياضي فعال لحمايتهم في حالات رفع القضايا من جراء حوادث الرياضة.
2. قلم أي إس لو جمليز، ستريمتز، Lugmayris, H Stremitzer. بدراسة علم (1991م) (13) بعنوان

- بعنوان "شركة إدارة النجوم العلمية، مجموعة K.K المتحدة للتأمين" وهدفت الدراسة إلى دراسة أرباح الشركة والعوامل التي أسهمت في نمو الشركة. وتوصل الباحث إلى أن مدير الائتمان لدى الشركة وصل إلى المركز التاسع بين بقىة الجملة والمركز الرابع بين مديري ووكلاء الائتمان في عالم التأمين، وقد حازت على مكانة عالية من خلال التأمين الرياضى والتأمين على النشاطات والشركات التي تعمل في مجال الترفيه.
٧. قام مارك إيه هوفمان Hofman, Mark.A بدراسة علم (١٩٩٢م) (١٠) بعنوان تقرير كشف. شركة ريلانس للتأمين، بالينوى" وتهدف إلى توضيح أنشطة شركة ريلانس للتأمين حيث تشير إلى أنها جزء من مجموعة شركات ريلانس للقباضة المتحدة، كما تهدف لدراسة أرباح الشركة، وتشير إلى أن الشركة خاضت التأمين في مجال الترويج وأنشطة وقت الفراغ وتوفر التغطية التأمينية لرياضات الهواء.
٨. قام جى روبرت نولزG.Robert Knowles بدراسة علم (١٩٩٣م) (١١) بعنوان "تأمين الألعاب الأولمبية بالاطلاطا (١٩٩٦م)" وهدفت إلى دراسة عملية اختيار المؤسسة التي ستولى عملية التأمين والسمسرة والخدمات الإدارية والاستراتيجية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصل إلى اختيار مؤسسة جونسون وهيجنز من جورجيا للقيام بهذه الأعمال السابقة.
٩. قام ستريت، باتسى، لافيرى Street, Yates, lavery بدراسة علم (١٩٩٤م) (١٦) بعنوان "ممارسات التأمين الطبى على الرياضيين في جامعات القسم الأول في اتحاد الجامعات الأمريكية " وهدفت الدراسة إلى معرفة تكلفة التأمين الطبى على الرياضيين واستخدموا المنهج الوصفي وتوصلوا إلى أنه كلما زادت تكلفة التأمين الطبى على الرياضيين سعت الأقسام الرياضية في البحث عن طرق للاستمرار في الحصول على تغطية تأمينية جيدة وخفض للتكلفة في آن واحد.
١٠. قام جونا ثاين تيمهرست Ticehurst.Jonathan بدراسة علم (١٩٩٥م) (١٧) بعنوان "التأمين الرياضى سوق

- "الحواث الرياضية والتأمين" وهدفت إلى دراسة التأمين في المجال الرياضى واستخدم المنهج الوصفي وتوصل إلى تنوع المخاطر المتصلة بالرياضة كما أن الغطاء التأمينى القانونى يعطى بشكل جزئى فقط.
٣. قام أرلافورجيا، بى فراوى، جى فولبى Laforgia, R. بدراسة علم (١٩٩٢م) (١٢) بعنوان "المشاكل التأمينية للرياضيين" وهدفت إلى وصف نظام التأمين في إيطاليا. وشملت العينة بعض المتخصصين في التأمين على اللاعبين واستخدموا المنهج الوصفي وتوصلوا إلى حاجة الرياضيين سواء (المحترفين أو الهواة) لحماية أنفسهم من مخاطر الرياضة التي يمارسونها.
٤. قام بارنهارت، بروس، دوجلاس Barnhart, Bruce بدراسة علم (١٩٩٢م) (٣) بعنوان "تحليل ممارسات التأمين على الرياضيين في اتحاد الجامعات الأمريكية " وهدفت إلى الكشف عن المعلومات الأساسية بخصوص التأمين على الرياضيين في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات الأمريكية. واستخدم الباحثون المنهج الوصفي وشملت العينة (١٦) مديراً رياضياً من الثلاثة أقسام المكونة لاتحاد الجامعات الأمريكية. وكانت أهم النتائج هي اختلاف قيمة أقساط التأمين لأممفوعة والمطلوبات بصورة كبيرة بين الجامعات الأمريكية، عدم اهتمام مديري التأمين على الرياضيين بمسئولياتهم التأمينية كما أن الإصابات الرياضية تحول دون التأمين على الرياضيين.
٥. قام جايلز Giles بدراسة علم (١٩٩٢م) (٨) بعنوان "تأمين والرياضة" هدفت إلى مناقشة دور التأمين في الرياضة من خلال التوفيق بين طبيعة ثقل الخطر في بعض الرياضات على أن يكون التأمين هو الأسس ضد الخسائر. واستخدم الباحث المنهج الوصفي وشملت العينة بعض المؤسسات الرياضية وتوصل إلى أن دورالتأمين يزداد كلما ازدادت الدعوى القضائية في الرياضة.
٦. قام متفاسى جوردن، جين سفاهارتى Gordon - Stacy, Harty.Sara. بدراسة علم (١٩٩٢م) (٩)

مخاطر الإصابات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وشملت العينة بعض المسؤولين في هذه الشركة، وتوصل الباحث إلى أن الشركة توسع من برامجها المقدمة في مجال الرياضة والترفيه والأعمال الخاصة بقضاء وقت الفراغ.

١٤. قام د.س. آر. بيجو ول. أ. جيمس D.s.r Baiju, and

James بدراسة عام (٢٠٠٢م) (٦) بعنوان "التقفر بالبرشوت، رياضة حظ وكثافة" وتهدف إلى تحديد التكلفة التي يتحملها (NHS) والمتعلقة بعلاج الإصابات الناتجة عن التقفر بالمظلات، ومقارنة التدريب الذي يحصل عليه القافرون المندوبون والتدريب الذي يحصل عليه العسكريون، وشملت العينة (٥٣) فرداً وتوصلا إلى أن المتدربين المندوبين قد حصلوا على ٦,٥ ساعة تدريب بينما المتدربون العسكريون قد نالوا ٣١,٥ ساعة، كما أن (NHS) توفر التغطية التأمينية التي يحتاجها المتدربون إذا تعرضوا إلى إصابات وخاصة العسكريين.

١٥. قام ج. فلتش تين فلدن، جيه بي مكينيك Velden GH, Mackenbach JP بدراسة عام (٢٠٠٤م) (١٨) بعنوان

توصيات المجلس الصحي حول مناسيب لتأمين الصحي الأسلمي" وهدفت إلى تحديد خدمات الرعاية الصحية التي يتضمنها التأمين الأسلمي الشامل واستخدما المنهج الوصفي وتوصلا إلى أن هذه الخدمات منها صندوق التكافل، صندوق التأمين الإجباري ومن الضروري أن يوجد إطار عمل قومي للتقييم وربط هذه الأعمال ببعض.

١٦. قام سنتر جيه تيرنس Terence J. Centner بدراسة

عام (٢٠٠٥م) (١٥) بعنوان "فحص القواعد القانونية لحماية الأطفال من الإصابات في الأنشطة الرياضية الترويحية" وهدفت إلى تحديد التشريعات التي تتعلق بواجبات الأشخاص نحو سلامة الأطفال. واستخدم المنهج الوصفي وتوصل إلى وجود تشريعات مرتبطة بدفع تعويضات للمصابين أثناء تأديته للنشاط، وبعض القوانين المرتبطة بمنع الأشخاص المصابين بقائمة دعوات قضائية ووجود تأمين على اللاعبين إلا في حالات معينة يتم تحميل الشخص للمصاب المسئولة.

متنامية" وتهدف الدراسة إلى أهمية التأمين ودور بعض المؤسسات التأمينية في المجال الرياضي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وشملت العينة بعض رجال الإدارة في بعض المؤسسات التأمينية وتوصل الباحث إلى أن التأمين قام بدور هام في الكثير من ترتيبات الرعاية ومخططات العلاوات التي هي أساسية في عملية الرياضة الاحترافية الحديثة.

١١. قام بيلدون Beldou, H بدراسة عام (١٩٩٦م) (٤)

بعنوان "المتطوعون والرياضة والتأمين" وهدفت إلى التعرف على دور التأمين كوسيلة للإدارة الرياضية في ظل تخفيض التمويل الحكومي والاتجاه نحو التطوع والتمويل الذاتي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي واستخدم لجمع البيانات (القوانين التشريعية، النصوص والنشرات العلمية، والوثائق الرسمية، والمقابلات الشخصية)، وشملت العينة الاستشاريين المتخصصين في التأمين الغير ربحي، المتطوعين القاطنين على إدارة العمل في المؤسسات الرياضية. وتوصل الباحث إلى أهمية التعديل في التشريعات التي تتعلق بالتأمين على اللاعبين وإعطاء تسهيلات وضمانات في هذا الشأن، وأيضا اختلاف نوع بوليصة التأمين باختلاف الاحتياجات الفردية للأفراد، كما ترتبط الحماية التأمينية ببعض الضوابط للقضائية لارتباط ذلك بالمنافرة العالمية المرتبطة بالممارسة الرياضية.

١٢. قام دافيد، هال، رايك David, Hale, Reich بدراسة عام

(١٩٩٨م) (٥) بعنوان "التأمين يغطي خسائر اللاعب الرئيسي في الهوكي" وهدفت إلى دراسة الدور الذي يقوم به التأمين لتغطية خسائر الإصابات في رياضة الهوكي، واستخدموا المنهج الوصفي، وكانت العينة تشمل على بعض لاعبي الهوكي، وتوصل إلى أن توفير سياسة تأمينية بلا أي استثناء يضمن بقاء اللاعب بغريفة دون قلق مما يمكن أن يلحق به من إصابات أو مخاطر.

١٣. قام رود زولكنس Zolkos.Rodd بدراسة عام (١٩٩٨م)

(١٩) بعنوان "شركة K.K المتحدة للتأمين" بهدف دراسة دور الشركة في التأمين على الرياضيين ضد



واقيعت الباحثة في إعداد الاستمارة الخطوات التالية:

1. الاضطلاع والقراءة لأدبيات المراجع العلمية والدراسات حول موضوع البحث.
2. تحديد المحاور الرئيسية للاستبيان وعددها (٢٥) وهي المعوقات للقائوية - المعوقات المالية - للمعوقات الفنية وتشتمل على (للاعبين / الإصابات / التدريب والمباريات) - المعوقات الإدارية - المعوقات التأمينية.
3. اشتملت الاستمارة على ميزان تقدير ثلاثي وهو (نعم / إلى حد ما / لا) ودرجاته على التوالي (١/ ٢/ ٣).

4. تم وضع العبارات المرتبطة بكل محور من المحاور الخمس الرئيسية والمحاور الثلاث الفرعية ضمن المحور الثالث الفني.

5. الدراسة الاستطلاعية: قامت الباحثة بإجراء الدراسة الاستطلاعية للتعرف على الفترة الزمنية المناسبة لتطبيق الاستمارة والتأكد من مدى وضوح وسهولة فهم عبارات الاستبيان ومناسبة الوقت لاستيفاء بيانات الاستمارة وتم التطبيق على عينة الدراسة الاستطلاعية وعددها (١٠) وبعد استبعاد الاستمارات غير المستوفاه وصل العدد إلى (٨) مفحوصين.

6. المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان:
لأولاً: الصدق

قامت الباحثة بحساب الصدق من خلال طريقتين:

أ. صدق المُتحققين: تم عرض الاستمارة بعبارتها ومحاورها على الخبراء، وهم الحاصلون على الدكتوراه في مجالات الإدارة الرياضية والإدارة العامة والاقتصاد والتأمين؛ لإبداء رأيهم في المحاور والعبارات ومدى قدرتها على تحقيق الغرض منها مع ترك حرية الحذف والإضافة والاستبعاد.

ب. صدق الاتساق الداخلي Internal Consistency :

حيث قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط لبيروسون بين درجة كل عبارة ومجموع المحور المنتمى إليه. وأظهرت قيم الارتباط درجات عالية دالة إحصائياً كما في الجدول التالي:

١٧. قام إم فورسيلد، إل ويدينهيلم، ويرنير Forsblad M, Weidenhielm L, werners بدراسة علم (٢٠٠٥م) بعنوان " تكاليف جراحات الركبة في كرة القدم، كرة اليد، كرة الجليد" وتهدف إلى تحديد التكلفة للخصاصة بالركبة في بعض الرياضات، واستخدموا المنهج الوصفي وتوصلوا إلى أن ٧٤% فقط من إصابات الرباط الصليبي الأمامي قد أبلغ عنها لشركات التأمين، وكانت تكلفة جراحات الركبة في الرياضات محل الدراسة منخفضة، وكانت أعلى تكلفة للاعبين فرق كرة اليد الأوربية بالمقارنة بالرياضات الأخرى.

إجراءات للدراسة:

1. منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لمناسبه لتحقيق أهداف الدراسة.
2. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم للدوليين بالاتحاد الكويتي لكرة القدم بالإضافة للإداريين والمدربين العاملين مع المنتخب، بالإضافة لأعضاء مجلس الإدارة.
3. عينة الدراسة: بلغت عينة الدراسة الإجمالية عدد (٥٨) من لاعبي المنتخب الوطني الكويتي وعددهم (٣٠) بالإضافة للجهاز الفني والإداري والطبي وعددهم (٨) بالإضافة لأعضاء مجلس الإدارة ومدير المنتخب الوطني لكرة القدم وعددهم (١٠) وتم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل منهم :

١. عينة الدراسة الأصلية : وعددها (٤٨) وبعد استبعاد الاستمارات غير المستوفاه وصل العدد إلى (٤٤) من لاعب وإداري بالإضافة للجهاز الفني للمنتخب الوطني الكويتي لكرة القدم.

٢. عينة الدراسة الاستطلاعية : وعددها (١٠).

٤. أنواع جمع البيانات:

استخدمت الباحثة في جمع بيانات الدراسة كلاً من:

- أ. المقابلة لشخصية: مع كل من اللاعبين والمدربين والجهاز الفني والإداري والطبي وأعضاء مجلس الإدارة.
- ب. الاستبيان: حيث قامت بإعداد استمارة استبيان للتعرف على المعوقات التي تواجه عملية التأمين على لاعبي المنتخب الوطني الكويتي لكرة القدم

جدول (١)

يوضح معامل الارتباط للاتساق الدلالي لصديق الاستمارة ، ن = ٨

٤	المتغير	٢	٣	٤	معامل الارتباط
١	أولاً: معوقات قانونية عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	٠,٧١٣	
٢	عدم توفر برنامج تأميني يتضمن شرح تأمينية للاعبين ضمن الدراج التأسيسية المعمول بها.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠,٧٨٨	
٣	عدم استقرار النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠,٧٨٢	
٤	عدم إخراج بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن ضرورة التأمين على اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠,٧٨٢	
٥	مجموع المحور الأول	١١,٠٠٠	١,١٩٥	٠,٧٢٢	
٦	ثانياً: معوقات تمويلية: ندرة الرعاية في المجال الرياضي لضمان نجاح برامج التأمين.	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	٠,٧١٣	
٧	محدودية نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠,٧٢٥	
٨	صعوبة تحديد قيمة التأمين الإجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة.	٢,٢٥٠	٠,٨٨٦	٠,٨١٤	
٩	صعوبة تحديد قيمة القسط التأميني للاعب.	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	٠,٨١٠	
١٠	عدم الاتفاق على المسئول تمويلي (الممول) للبرامج التأمينية.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٧٣٠	
١١	ارتباط الدخل المادي للاعب بمشاركته في المباريات.	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	٠,٩١٠	
١٢	مجموع المحور الثاني	١٥,٣٧٥	٢,١٣٢	٠,٩١٣	
١٣	ثالثاً معوقات فنية أ- اللاعبون: اختلاف الأصار السنوية للاعبين في المنتخب الوطني.	٢,٣٧٥	٠,٥١٧	٠,٧١١	
١٤	اختلاف المستوى الفني والبدني والصحي للاعب المنتخب الوطني	٢,١٢٥	٠,٣٥٣	٠,٧٣٥	
١٥	عدم التأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.	٢,١٧٥	٠,٣٥٣	٠,٧٧٦	
١٦	قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠,٨٧٥	
١٧	العادات الصحية الغير سليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم – المهر – سوء التغذية).	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠,٨٧٥	
١٨	مجموع المحور الثالث (أ)	١٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	٠,٧٩٥	
١٩	ب- الإصابات عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الإصابة الرياضية.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٧٣٠	
٢٠	لختلاف درجة الإصابة للاعبين.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠,٧١٦	
٢١	تنوع وتدخل أسباب الإصابة ما بين تقنية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية ولظاء في التشخيص.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٧٣٥	
٢٢	صعوبة التحديد الدقيق لاسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه.	٢,٣٧٥	٠,٩١٦	٠,٧٨٧	
٢٣	ارتفاع نسب إصابات اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠,٨٦٤	
٢٤	ضعف الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٨٩٧	
٢٥	عدم وجود طبيب أو أخصائي أثناء التدريب أو المنافسة.	٣,٠٠٠	٠,٧٥٥	٠,٨٨٦	
٢٦	عدم توفر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.	٣,٠٠٠	١,٠٦٩	٠,٧٢٣	
٢٧	عدم الوعي الصحي بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	٠,٩٣٠	
٢٨	مجموع المحور الثالث (ب)	٢٣,٥٠٠	٢,٨٧٨	٠,٨٨٨	



م	المتغير	٢	٣	٤	معامل الارتباط
٢٩	ج- التدريب والمباريات عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأشروبومترية والفسيولوجية والتحاليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠٠,٧٨٢	
٣٠	عدم تلقين الأحكام التدريبية للاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠٠,٨٨٢	
٣١	عدم مناسبة برامج تدريب لمختلف المستويات البنوية والفنية لكل لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٣٧٥	٠,٩١٦	٠٠,٧٧٣	
٣٢	مجموع المحور الثالث (ج)	٧,٨٧٥	١,٢٤٦	٠٠,٧٤٨	
٣٣	مجموع المحور الثالث	٤٤,٠٠٠	٣,٧٧٩	٠٠,٨٠٣	
٣٤	رابعاً معوقات إدارية عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠٠,٨٩٧	
٣٥	عدم وجود نظام احتراف ثابت ومستقر يضمن برنامجاً تأمينياً مستقراً.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠٠,٨٤٣	
٣٦	عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظام التأمينية.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠٠,٨٤٧	
٣٧	تعدد الجهات المسؤولة عن اللاعب (نادي - اتحاد - لجنة أولمبية).	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠٠,٨٦٨	
٣٨	عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم رعاية التأمين على اللاعبين.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠٠,٨٣٦	
٣٩	عدم وجود نظام معلومات متكامل يتضمن (من اللاعب - عمره في الملاعب - مستوى الفني - البدني - الصحي - النفسي - جهازاته) لضمان تحديد شريحة تأمينية مناسبة.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠٠,٧٣٩	
٤٠	قلة الإحصائيين في النظام التأمينية القادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة في كرة القدم.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠٠,٧٣٠	
٤١	انتقال اللاعب المستمر نتيجة لنظام الاحتراف.	١,٦٢٥	٠,٩١٦	٠٠,٨٦٨	
٤٢	مجموع المحور الرابع	٢١,٧٥٠	١,٤٨٨	٠٠,٨٥٢	
٤٣	خامساً معوقات تأمينية عدم الوعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين في ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠٠,٧٤٤	
٤٤	عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠٠,٨٥٥	
٤٥	اعتبار التأمين أحد النظم غير الضرورية في المجال الرياضي.	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	٠٠,٧٦٦	
٤٦	عدم الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة في العصر الحالي.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠٠,٧٥٠	
٤٧	عدم تشجيع الجهة الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على إيجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠٠,٨٤٨	
٤٨	الاعتقاد بأن اللاعب هو المسؤول عن التأمين على نفسه.	٢,٢٥٠	١,٠٣٥	٠٠,٨٦٦	
٤٩	مجموع المحور الخامس	١٥,٧٥٠	٢,١٨٧	٠٠,٧٤٦	
٥٠	مجموع المحاور	١٠٨,٢٥٠	٤,٧٤٣	٠٠,٨٤٧	

قوة ر الجدولية عند مستوى مضوية ٠.٠٥ هي ٠.٧٠٧.

ثانياً : الثبات

أ. قامت الباحثة بحساب ثبات استمارة الاستبيان عن طريق تطبيق الاختبار وإعادة الاختبار Test Re Test، وأظهرت قيم معاملات الارتباط بين التطبيق درجات عالية دالة إحصائياً كما في الجدول التالي:

جدول (٢)

يوضح ثبات الاختبار بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني، $n = 8$

م	الصفات	التطبيق الأول		التطبيق الثاني		معامل الارتباط	الصدق الثاني
		ع	م	ع	م		
١	أولاً: موثوق قانونية عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	٠,٨٨٩	٠,٩٤٢
٢	عدم توفر برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٣	عدم استقرار النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
٤	عدم إخراج بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن ضرورة التأمين على اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
٥	مجموع المحور الأول	١١,٠٠٠	١,١٩٥	٩,٦٢٥	١,٦٨٥	٠,٧٣٨	٠,٨٥٩
٦	ثانياً: موثوق تمويلية: ندرة الرعاية في المجال الرياضي لضمان نجاح برامج التأمين.	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	٠,٨٨٩	٠,٩٤٢
٧	محدودية نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٨	صعوبة تحديد قيمة التأمين الاجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة	٢,٢٥٠	٠,٨٨٩	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	٠,٩١٧	٠,٩٥٧
٩	صعوبة تحديد قيمة القسط التأميني للاعب.	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	٢,٠٠٠	٠,٧٥٥	٠,٩٠٦	٠,٩٥١
١٠	عدم الاتفاق على المسئول التمويلي (الممول) للبرنامج التأميني.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	٠,٧٧٧	٠,٨٨١
١١	ارتباط الدخل المادي للاعب بمشاركته في المباريات.	٢,١٢٥	٠,٨٣٤	٢,٠٠٠	٠,٧٥٥	٠,٩٠٦	٠,٩٥١
١٢	مجموع المحور الثاني	١٥,٣٧٥	٢,١٣٣	١٣,٨٧٥	٢,٧٩٩	٠,٧٢٦	٠,٨٥٢
١٣	ثالثاً موثوق فنية: أ- للاعبين: اختلاف الأعمار السنوية للاعبين في المنتخب الوطني.	٢,٣٧٥	٠,٥١٧	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	٠,٧٧٥	٠,٨٨٠
١٤	اختلاف المستوى الفني والبدني والصحي للاعب المنتخب الوطني	٢,١٢٥	٠,٣٥٣	٢,١٢٥	٠,٦٤٠	٠,٧٥٢	٠,٨٦٧
١٥	عدم التأكد من تحديد عمر اللاعب في لا لاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.	٢,١٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
١٦	قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٢,٣٧٥	٠,٧٤٤	٠,٧١٧	٠,٨٤٦
١٧	التمانات الصحية الغير سليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم – السهر – سوء التغذية).	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٢,٣٧٥	٠,٧٤٤	٠,٧٨٨	٠,٨٨٧
١٨	مجموع المحور الثالث (أ)	١٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	١٢,٣٧٥	١,٩١٦	٠,٧٨٧	٠,٨٨٧

م	البحر	التطبيق الأول		التطبيق الثاني		معدل الارتباط	الصدق الذاتي
		ع	م	ع	م		
١٩	ب- الإصابات أعدم وجود تصنيف ثابت للدرجات ومستويات الإصابة الرياضية.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٢٠	اختلاف درجة الإصابة للاعبين.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	٠,٧٦٧	٠,٨٧٥
٢١	تنوع وتداخل أسباب الإصابة ما بين تقنية وتدريب ومهارات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٢٢	صعوبة التحديد الدقيق لأسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه.	٢,٣٧٥	٠,٩١٦	٢,٢٥٠	٠,٨٨٦	٠,٩٢٤	٠,٩٦١
٢٣	ارتفاع نسب إصابات اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
٢٤	ضعف الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٢٥	عدم وجود طبيب أو أخصائي أثناء التدريب أو المنافسة.	٢,٠٠٠	٠,٧٥٥	١,٨٧٥	٠,٨٣٤	٠,٩٠٦	٠,٩٥١
٢٦	عدم توفر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.	٢,٠٠٠	١,٠٦٩	١,٨٧٥	٠,٩٩١	٠,٩٤٤	٠,٩٦١
٢٧	عدم الوعي الصحي بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	٢,٢٥٠	٠,٧٠٧	٠,٧٧٨	٠,٨٨٢
٢٨	مجموع المحور الثالث (ب)	٢٣,٥٠٠	٢,٨٧٨	٢١,٥٠٠	٤,٠٠٠	٠,٧٢٠	٠,٨٤٨
٢٩	ج- التدريب والمهارات عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأثروبومترية والفسيولوجية وتحليل اللاعبين قبل التدريب والمهارات.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٣٧٥	٠,٧٤٤	٠,٧١١	٠,٨٤٣
٣٠	عدم تقديم الأحمال التدريبية للاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	٠,٧٦٦	٠,٨٧٥
٣١	عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٣٧٥	٠,٩١٦	٢,١٢٥	٠,٩٩١	٠,٨٨٥	٠,٩٤٠
٣٢	مجموع المحور الثالث (ج)	٧,٨٧٥	١,٢٤٦	٧,٠٠٠	١,٧٧٢	٠,٧٥٣	٠,٨٦٧
٣٣	مجموع المحور الثالث	٤٤,٠٠٠	٣,٧٧٩	٤٠,٨٧٥	٥,٣٠٣	٠,٧٢٠	٠,٨٤٨
٣٤	رابعاً موعلات إدارية عدم استكمال الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٦٢٥	٠,٧٤٤	٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٣٥	عدم وجود نظام احترام ثابت ومستقر يضمن برنامجاً تأملياً مستقراً.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠,٧٨٨	٠,٨٨٧
٣٦	عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظم التأسيسية.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	٠,٧٧٥	٠,٨٨٠
٣٧	نقد الجهات المسؤولة عن اللاعب (إداري - اتحاد - لجنة أولمبية).	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٠,٧٧٧	٠,٨٨١
٣٨	عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٦٤٢	٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٣٩	عدم وجود نظام معلومات متكامل يضمن (من اللاعب - عمره في الملاعب - مستوى الفني - البدني - الصحي - النفسي - ثقافته) لضمان تحديد شريحة تأمينية مناسبة.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٦٤٢	٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٤٠	قلة الإحصائيين في النظم التأسيسية القادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة في كرة القدم.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٦٤٢	٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٤١	انتقال اللاعب المستمر نتيجة لنظام الاحتراف.	١,٦٢٥	٠,٩١٦	١,٨٧٥	٠,٩٩١	٠,٧٢٨	٠,٨٥٣
٤٢	مجموع المحور الرابع	٢١,٧٥٠	١,٤٨٨	٢٠,٧٥٠	٢,٣٧٥	٠,٧٦٧	٠,٨٧٥

م	العبارة	التطبيق الأول		للتطبيق الثاني		معامل الارتباط	الصدق الذاتي
		ع	ح	ح	ع		
٤٣	خامساً معوقات التأمينية عدم الوعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين في ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠,٧٦٧	٠,٨٧٥
٤٤	عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٥٠٠	٠,٥٣٤	٠,٧٧٥	٠,٨٨٠
٤٥	اعتبار التأمين أحد النظم غير الضرورية في المجال الرياضي.	٢,٥٠٠	٠,٧٥٥	٢,٣٧٥	٠,٧٤٤	٠,٨٨٩	٠,٩٤٢
٤٦	عدم الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة في العصر الحالي.	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٢,٦٢٥	٠,٥١٧	٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
٤٧	عدم تشجيع الجهة الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على إيجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٨٧٥	٠,٣٥٣	٢,٧٥٠	٠,٤٦٢	٠,٧٥٥	٠,٨٦٨
٤٨	الاعتقاد بأن اللاعب هو المسؤول عن التأمين على نفسه.	٢,٧٥٠	١,٠٣٥	٢,١٢٥	٠,٩٩١	٠,٩٤٠	٠,٩٦٩
٤٩	مجموع المحور الخامس	١٥,٧٥٠	٢,١٨٧	١٥,٠٠٠	٢,٤٤٩	٠,٨٢٦	٠,٩٠٨
٥٠	مجموع المحاور	١٠٨,٢٥٠	٤,٧٤٣	١٠٠,٩٠٧	١٠,٩٠٧	٠,٧٢٧	٠,٨٥٢

قيمة ر الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هي ٠,٧٠٧.

يتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني في متغيرات البحث؛ مما يدل على شدة المتغيرات قيد البحث، كما يوجد صدق ذاتي لنفس المتغيرات كما هو موضح بالجدول.

٧. الدراسة الأساسية:

قامت الباحثة بإجراء الدراسة الأساسية على العينة الرئيسية خلال الفترة من ٢٠٠٥/٧/١ وحتى ٢٠٠٥/٧/٢٥.

٨. المعالجات الإحصائية:

قامت الباحثة بتفريغ البيانات في الجداول الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف البحث وإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة وهي المتوسط الحسابي - الإحتراف المعياري - التكرار - للنسب المئوية - معاملات الارتباط لبيرسون - دالة الفروق.

٩. عرض وتفسير ومناقشة النتائج:

استناداً لنتائج البيانات والمعالجات الإحصائية وحجم العينة والمجتمع والدراسات المرتبطة المرجعية وفي ضوء تساؤلات البحث وأهدافه قامت الباحثة بمناقشة وتفسير النتائج كما يلي:

ب. قامت الباحثة بحساب ثبات الاستمارة عن طريق معامل ألفا كرونباخ وأظهرت معاملات الارتباط درجات عالية دالة إحصائية كما في الجدول التالي:

جدول (٣)

معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ ، ن=٨

المحور	معامل الثبات
المحور الأول	٠,٧٩٥
المحور الثاني	٠,٧٨٨
المحور الثالث (أ)	٠,٧٢٩
المحور الثالث (ب)	٠,٧٢٦
المحور الثالث (ج)	٠,٧٩٨
المحور الرابع	٠,٧٣٩
المحور الخامس	٠,٧٧٦
مجموع المحاور	٠,٧٧١

قيمة ر الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هي ٠,٧٠٧.



جدول (۴)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكأ¹ لعبارات المحور الأول المرتبطة بالمعوقات القانونية، ن = 44

م	المتغير	م	ع	نعم		إلى حد ما		لا		٢٤	المجموع التكديري	الوزن التمثيلي	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
١	أولاً: معوقات قانونية عدم وجود لوائح تنظيم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤٤	١,٠٠	-	-	-	-	-	١٣٢	١,٠٠	١
٢	عدم توفر برنامج تعليمي يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج للتأمينية المعمول بها.	٢,٩٧٧	٠,١٥٠	٤٣	٩٧,٧	١	٢,٣	-	-	٤٠,٠٩١	١٣١	٩٩,٢٤	٢
٣	عدم استقرار النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.	٢,٧٠٤	٠,٤٦١	٣١	٧٠,٥	١٣	٢٩,٥	-	-	٧,٣٦٤	١١٩	٩٠,١٥	٤
٤	عدم إدراج بند في عقود الاحتراف المعمول بها ويتضمن ضرورة التأمين على اللاعبين.	٢,٧٩٥	٠,٥٠٩	٣٧	٨٤,١	٥	١١,٤	٢	٤,٥	٥١,٣١٨	١٢٣	٩٣,١٨	٣
٥	مجموع المحور الأول	١١,٤٧٧	٠,٨٤٨	١٥٥	٨٨,٠٦	١٩	١٠,٧٩	٢	١,١٣	٤١,٦٣١	٥٠٥	٩٥,٦٤	

رقعة كا' عند مستوى مقنونة ٠,٥ هي ٠,٩٩١.

ولا يزال بها ثغرات قد توجه نظم الاحتراف نحو اتجاهات سلبية
نظراً لأن نظم الاحتراف المعمول بها تهدف لترشيد العمليات
نحو تحقيق الأهداف الرياضية للربحية منها والمرتبطة بالإنجاز
وبالمستوى الفني العالي وقد يرجع هذا سواء لتجاهل اللوائح
للمتغيرات المعاصرة أو عدم وعي المسؤولين أو عدم التمسك أو
لعدم الفهم الدقيق لمعنى الاحتراف وتبعاته سواء التمويل
العنابر والاستثمار الأمثل وبالتالي تكثيف عوامل المخاطرة على
كل عناصر المجال الرياضي وتحاد ككرة القدم الكويتي بشكل
خاص، بالإضافة للأندية والرعاة والمستثمرين وكل المهتمين
بكرة القدم في ضوء الاحتراف والتمويل الذاتي والاستثمار.

ويؤكد ذلك على أن هناك مواقف قانونية تحول دون التأمين على اللاعبين وفقاً لاستجابة اللجنة فيما يرتبط بجميع عبارات المحور سواء من حيث عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين في المنظمات الرياضية وعدم استقرار النظم الإدارية في المنظمات الرياضية بالإضافة لعدم استقرار لوائح النظام الأساسي، كما إن عود الاحتراف في ظل نظم الاختلاف

يتضح من الجدول (٤) أن المتوسطات في المحور الأول تتراوح ما بين (٢,٧٠٤, ٣,٠٠٠) والنسب المئوية تتراوح ما بين (٩٠,١٥%, ١٠٠%) وأن هناك فروقا دالة إحصائية بين استجابات العينة في جميع العبارات فيما عدا العبارة رقم (١) والتي اتجهت كل الاستجابات نحو الاستجابة نعم دون وجود فروق دالة لأي استجابة أخرى وكلفت الفروق دالة إحصائيا لصالح الاستجابة نعم في العبارات لرقم (٢, ٣, ٤) وهي على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالآتي:

- عدم توفر برنامج تأهيلي يتضمن شرحاً لتعليمية اللاعبين ضمن البرامج التأهيلية المعمول بها بنسبة مئوية قدرها ٩٩,٤٢%.
 - عدم إخراج بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن ضرورة التأهيل على اللاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%.
 - عدم استقرار النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية بنسبة مئوية قدرها ٩٠,١٥%.
- من خلال اراء اللجنة يؤكد ذلك على أن القواعد واللوائح المعمول بها لا تزال تختلف لأن تتلائم مع المتغيرات المعاصرة



وجود سياسة تأمينية واضحة لتغطية خسائر الإصابات الرياضية لضمان بقاء اللاعب بغريته دون قلق الأمر الذي سوف يوفر عوامل الأمان للاعب والنادي وبالتالي الاستقرار المالي والإداري والاستثمار في المجال الرياضي وبالتالي يصبح بيئة أكثر قدرة على تحقيق الإنجاز.

وبذلك يتحقق الهدف الأول من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الأول والذي يتضمن على ما هي المعوقات القانونية التي تواجه التأمين على اللاعبين.

تعتبر لبنود تهتم بالجانب التأميني وبالتالي لا توجد برامج تأمينية تتضمن شرائح تأمينية تتناسب مختلف اللاعبين سواء الدوليين أو الدرجة الأولى أو الناشئين أو بحسب سعر اللاعب أو عمره في الملاعب أو بحسب عمره الزمني أو بحسب إصابته وتبعاً للكشف الطبي الموقع عليه أو السنوات التي وقع عليها ضمن العقد الاحترافي بينه وبين النادي أو الاتحاد.

وينطبق على ذلك كل من بيلون Beldon H (١٩٩٦م) (٤) حيث يرى ضرورة التعديل في التشريعات والقوانين لتنظيم عملية التأمين في المنظمات الرياضية ودافيد، هال، راك David Riech, Hale (١٩٩٨م) (٥) حيث يشير إلى أهمية

جدول (٥)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكأ^١ لعبارات المحور الثاني المرتبطة بالمعوقات التمويلية ، ن=٤٤

م	المتغير	م	ع	نعم		إلى حد ما		لا		نأ	المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٦	ثانياً: معوقات تمويلية: نفرة الرعاة في المجال الرياضي لضمان نجاح برامج التأمين.	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤٤	١٠٠	-	-	-	-	-	١٣٢	١٠٠	١
٧	محدودية نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها.	٢,٧٧٢	٠,٤٢٣	٣٤	٧٧,٣	١٠	٢٢,٧	-	-	*١٣,٠٩١	١٢٢	٩٢,٤٢	٣
٨	صعوبة تحديد قيمة التأمين الإجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة.	٢,٤٣١	٠,٨٤٦	٢٩	٦٥,٩	٥	١١,٤	١٠	٢٢,٧	*٢١,٨٦٤	١٠٧	٨١,٠٦	٥
٩	صعوبة تحديد قيمة القسط التأميني للاعب.	٢,٣١٨	٠,٨٢٨	٢٤	٥٤,٥	١٠	٢٢,٧	١٠	٢٢,٧	*٨,٩٠٩	١١٢	٨٤,٨٤	٤
١٠	عدم الاتفاق على المسئول تمويلي (الممول) للبرنامج التأميني.	٢,٨١٨	٠,٥٤٠	٣٩	٨٨,٦	٢	٤,٥	٣	٦,٨	*٦٠,٥٩١	١٢٤	٩٣,٩٣	٢
١١	ارتباط الدخل المادي للاعب بمشاركته في المباريات.	٢,١١٢	٠,٧٨٤	١٦	٣٦,٤	١٧	٣٨,٦	١١	٢٥	١,٤٠٩	٩٣	٧٠,٤٥	٦
١٢	مجموع المحور الثاني	١٥,٤٥٤	٢,٣٠٧	١٨٦	٧٠,٤٥	٤٤	١٦,٦٦	٣٤	١٢,٨٧	*٢٨,٤٠٩	١٩٠	٨٧,١٢	

قيمة كأ^٢ عند مستوى مغنوية ٠,٠٥ - ٠,٩٩٩.

في الملاعب، بالإضافة لنوع وحجم البطولات المشارك فيها والتي سوف يشارك فيها وهذا لا يستطيع اللاعب وحده تحديده في ضوء أنها لعبة جماعية وهي كرة القدم بل تحتاج لنظام معلومات متكامل يتضمن مشاركته محلياً ودولياً وأهدافه ومركزه في الملعب وأهدافه وإصاباته والأندية التي لعب لها وسعره السابق وغيرها.

بينما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً لصالح الاستجابة إلى حد ما في العيلة رقم (١٠) وهي كانت وفقاً لنسبتها المالية كالآتي:

- عدم الاتفاق على المسئول التمويل (الممول) للبرنامج التأميني بنسبة مئوية قدرها ٩٣,٩٣%

ويؤكد ذلك على أنه في ضوء عدم وجود رعاة وممولين وتقلص نظم تمويل الرياضة وكرة القدم، نجد أنه من البديهي والطبيعي أن يتم العمل في نظم عدم التأكد من حيث عدم الاتفاق على المسئول للتمويل سواء الاتحاد أو النادي أو الراعي أو الممول أي هيئة يشارك من خلالها اللاعب نظراً لتعدد مشاركات اللاعب المحلية والجامعية والمنبانية والدولية والإقليمية والعسكرية وغيرها.

ويتفق مع ذلك مارك إيه هوفمان Hofman, Mark.A (١٩٩٢م) (١٠) الذي أشار إلى وجود بعض الشركات المتخصصة في التأمين على اللاعبين وتحقق أرباح من جراء ذلك بالإضافة إلى بيلدون-Beldou-H (١٩٩٦م) (٤) حيث يرى ضرورة وجود بعض التسييلات والضمانات التي تعطى للممولين عن التأمين مما يوفر عوامل الأمان للدخول في هذا المجال المتعلق بالتأمين على اللاعبين، حتى يتسنى توفير بيئة مناسبة للاستثمار والاحتراف من خلال مختلف العوامل التي تعطى مؤشراً للاستقرار وعدم وجود أزمات تمويلية وهو ما قد يوفر النظام التأميني.

وبذلك يحقق الهدف الثاني من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الثاني والذي يتضمن على ما هي المعوقات التمويلية التي تواجه التأمين على اللاعبين.

يتضح من الجدول (٥) أن المتوسطات تتراوح ما بين (٢,١١٣, ٣,٠٠٠) والنسب المئوية تتراوح ما بين (٧٠,٤٥%, ١٠٠%) وإن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين استجابات العينة في جميع العائلات فيما عدا العائلات أرقام (١١) كما أن العيلة رقم (١) لا توجد بها فروقاً دالة إحصائياً نظراً لاتجاه كل الاستجابات نحو الاستجابة نعم وكانت الفروق دالة إحصائياً لصالح الاستجابة نعم في العائلات أرقام (٧, ٨, ٩) وهي على الترتيب وفقاً لنسبتها المالية كالآتي:

- محدودة نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها. بنسبة مئوية قدرها ٩٧,٤٢%
- صعوبة تحديد قيمة القسط التأميني للاعب. بنسبة مئوية قدرها ٨٤,٨٤%
- صعوبة تحديد قيمة التأمين الإجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة. بنسبة مئوية قدرها ٨١,٠٦%

يؤكد ذلك على عدم وجود تمويل ذاتي نظراً لعدم وجود رعاة لصمان نجاح عمليات التمويل وبالتالي عدم نجاح نظم وعمليات التأمين كما أن نظم التمويل معقدة ومحدودة في ظل اللوائح المعمول بها حالياً، كما أنه في ظل ما سبق هناك صعوبة في تحديد قيمة القسط التأميني للاعب وإن كان ذلك لا بد وأن يكون في ضوء عمر اللاعب في الملاعب وسعره في السوق الرياضي بين اللاعبين للمحترفين ومدى صدق هذا السعر في ضوء كثير من المتغيرات أهمها الوعي بالعوامل المؤثرة في تحديد سعر اللاعب، كما أن إصابات اللاعب المتكررة قد تؤثر كثيراً على سعره بالإضافة إلى خبرته في الملاعب ومستقبله كلاعب، وبالتالي يؤثر ذلك كثيراً على تحديد القيمة الإجمالية للتأمين على اللاعب في ضوء عدم وجود بنود تحدد أو تجبر اللاعب على الاستمرار في الملاعب رغماً عنه، كما أن المخاطرة الناتجة من الإصابة أو الأحداث الأخرى قد تؤثر كثيراً في عمر اللاعب

جدول (٦)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكأ لعبارات المحور الثالث (أ) المرتبطة بالمعوقات الفنية للاعبين ، ن = ٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		لا		إلى حد ما	لا	المجموع	الوزن	الترتيب
				%	ك	%	ك					
١٣	ثلاثاً معوقات فنية أ- للاعبين: اختلاف الأصابع السنية للاعبين في المنتخب الوطني.	٢.١٣٦	٠.٨٢٣	١٨	٤٠.٩	١٤	٣١.٨	١٢	٢٧.٣	١.٢٧٣	٩٤	٥
١٤	اختلاف المستوى الفني والبدني والصحي للاعب للمنتخب الوطني.	٢.٢٠٤	٠.٥٥٣	١٢	٢٧.٣	٢٩	٦٥.٩	٣	٦.٨	٠.٢٣٧٧٣	٩٧	٤
١٥	عدم التأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.	٢.٥٤٥	٠.٦٩٧	٢٩	٦٥.٩	١٠	٢٢.٧	٥	١١.٤	٠.٢١٨٦٤	١١٢	٢
١٦	قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب.	٢.٥٤٥	٠.٦٩٧	٢٩	٦٥.٩	١٠	٢٢.٧	٥	١١.٤	٠.٢١٨٦٤	١٢٢	٢
١٧	العادات الصحية غير السليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم - السهر - سوء التغذية).	٢.٧٧٢	٠.٤٢٣	٣٤	٧٧.٣	١٠	٢٢.٧	-	-	٠.١٣٠٩١	١٢٢	١
١٨	مجموع المحور الثالث (أ)	١٢.٢٠٤	١.٤٨٧	١٢٢	٥٥.٤٥	٧٣	٣٣.١٨	٢٥	١١.٣٦	٠.١٩٦٣٦	٥٣٧	٨١,٣٦

قيمة كأ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ هي ٥.٩٩١.

الترتيب وفقاً لمتبعتها المئوية كالأتي:

- العادات الصحية غير السليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم - السهر - سوء التغذية) بنسبة مئوية قدرها ٩٢.٤٢%
- عدم التأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين بنسبة مئوية قدرها ٨٤.٨٤%
- قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب بنسبة مئوية قدرها ٨٤.٨٤%

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسطات في المحور الثالث (أ) للاعبين تتراوح ما بين (٢.١٣٦، ٢.٧٧٢) والنسب المئوية تتراوح ما بين (٧١.٢١، ٩٢.٤٢) وأن هناك فروقاً دالة إحصائية بين استجابات العينة في جميع العبارات في المحور الثالث (أ) الخاص بالمعوقات الفنية للاعبين فيما عدا العبارة رقم (١٣) وكلفت الفروق دالة إحصائية لصالح الاستجابة نعم في العبارات أرقام (١٥، ١٦، ١٧) وهي على

نتيجة عدد المباريات، الممارسة وعدد الوحدات التدريبية والفورمة الرياضية بالإضافة لمركز اللاعب والنادي المنتمي إليه وعدد المباريات التي يلعبها تحت مظلة بل وفي بعض الأحيان عدد الفئات الفطرية في كل مبلر، كما قد يرجع للنمط العضلي المميز للاعب بل والحالة الصحية بشكل علم ونظام التغذية المتبع.

ونجد أن هذا الاختلاف في المستوى الفني والبدني والصحي قد يرجع أيضاً لاختلاف العمر التدريبي والعمر الزمني وبعض الإصابات التي قد تحدث للاعبين وفترات اللعب في المنافسة بالإضافة لاختلاف عدد المباريات التي لعبها كل لاعب، هذا فضلاً عن اختلاف طبيعة متطلبات مركزه في الملعب ودورة في الخطة بالإضافة لتباين فترات مشاركة اللاعبين وعدم تثبيت التشكيل للمباريات من خلال المدرب.

ويتفق مع ذلك دلفيد، هال، رايك Riech, Hale, David (١٩٩٨م) (٥) حيث يشيرون إلى أن هناك عادات صحية غير سليمة يمكن أن تؤدي إلى كثرة إصابات اللاعبين مما يعوق عملية التمرين ولا شك أن الإصابات لأحد أهم عناصر المخاطرة في المجال الرياضي نظراً لكثرتها وتحددها وصعوبة التحكم فيها وحتمية حدوثها.

وبذلك يتحقق الهدف الثالث من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الثالث والذي يتضمن على ما هي المعوقات الفنية المرتبطة بالعلماء التي تولجها التأمين على اللاعبين.

ويؤكد ذلك على أن اللاعب أحد الأبعاد الرئيسية في عدم وجود نظم للتأمين عليه في ظل عاداته اليومية والسلوكية المرتبطة بنقل النوم والسير ومواءم التغذية وهي كلها سلوكيات يصعب السيطرة عليها وتحتاج لتقافة صحية لدى اللاعب، وهي تكتسب في السنوات الأولى من حياته في الملاعب ويل في سنواته الأولى من الميلاد، كما أن تلك العادات من شأنها أن تنقل من عمر اللاعب في الملاعب وتأهيل مستواه الفني والمهاري والبدني نظراً لكونها تضر بالصحة العامة بشكل علم وبالأحرى اللاعب نوى المستوى العالي، وهذا يتضح كثيراً فيما يخص لاعبي الكرة ومدى الشهرة والنجومية التي يعيشونها والتي قد تؤثر سلباً على مستوياتهم الرياضي الكروي وبالتالي عزمهم في الملاعب كما أن للاعب في ظل النجومية التي يعيشها بين الجماهير يصعب عليه تقبل السيطرة أو النصيحة وبالتالي يحتاج الأمر لسيطرة ذاتية نابعة من الشخص نفسه من أجل فهم العوامل المؤثرة عليه سلباً في ظل الوضع الحالي ومدى ارتباط ذلك بعمره ومستقبله في ظل نظم الاحتراف، بل ويحتاج لتقافة رياضية - كروية احترافية.

بينما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً لصالح الاستجابة (إلى حد ما) في العبارة رقم (١٤) وهي كالآتي:

• اختلاف المستوى الفني والبدني والصحي للاعب المنتخب الوطني بنسبة مئوية قدرها ٩٧%

ويرجع ذلك لوجود تباين طبيعى بين مستويات اللاعبين

تابع جدول (٦)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكما عبارات المحور الثالث (ب) والمرتبطة بالمعوقات الفنية للإصابات، ن = ٤٤

المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		ن	المجموع التقديرى	الوزن النسبي	الترتيب
			ك	%	ك	%	ك	%				
١٩ ب - الإصابات عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الإصابة الرياضية.	٢,٨١٨	٠,٣٩٠	٣٦	٨١,٨	٨	١٨,٢	-	-	١٧,٨١٨	١٢٤	٩٣,٩٣%	٣
٢٠ اختلاف درجة الإصابة للاعبين.	٢,٨١٨	٠,٤٩٥	٣٨	٨٦,٤	٤	٩,٦	٢	٤,٥	٥٥,٨١٨	١٢٤	٩٣,٩٣%	٨
٢١ تنوع وتداخل أسباب الإصابة ما بين نظمية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية ولخطأ في التشخيص.	٢,٨٤٠	٠,٣٧٠	٣٧	٨٤,١	٧	١٥,٩	-	-	٢٠,٤٥٥	١٢٥	٩٤,٦٦%	٢

م	المتغير	المتوسط	الاحتراف	نعم		إلى حد ما		لا		تأثير	المجموع	الوزن	الترتيب
				ك	٪	ك	٪	ك	٪				
٢٢	صعوبة التحديد الدقيق لأسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه.	٢,٥٢٢	٠,٧٣١	٢٩	٦٥,٩	٩	٢٠,٥	٦	١٣,٦	٢١١,٣١٨	١١١	٨٤,٠٩	٧
٢٣	ارتفاع نسب إصابات اللاعبين.	٢,٧٢٧	٠,٤٥٠	٣٧	٧٢,٧	١٢	٢٧,٣	-	-	٩٩,٠٩١	١٢٠	٩٠,٩٠	٥
٢٤	ضعف الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.	٢,٨٦٣	٠,٤٠٨	٣٩	٨٨,٦	٤	٩,١	١	٢,٣	١٦١,٨٦٤	١٢١	٩٥,٤٥	١
٢٥	عدم وجود طبيب أو أخصائي أثناء التدريب أو المنافسة.	١,٨٦٣	٠,٧٣٤	٩	٢٠,٥	٢٠	٤٥,٥	١٥	٣٤,١	٤,١٣٦	٨٢	٦٢,١٢	٩
٢٦	عدم توفر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.	٢,١٣٦	٠,٩٢٩	٢٢	٥٠	٦	١٣,٦	١٦	٣٦,٤	٨٠,٩٠٩	٩٤	٧١,١٢	٨
٢٧	عدم الوعي الصحي بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.	٢,٦٨١	٠,٤٧١	٣٠	٦٨,٢	١٤	٣١,٨	-	-	٥,٨١٨	١١٨	٨٩,٣٩	٦
٢٨	مجموع المحور الثالث (ب)	٢٣,٢٧٢	٢,٧٣٩	٢٧٢	٦٨,٦٨	٨٤	٢١,٢١	٤٠	١٠,١٠	١٧,٤٥٥	١٠٢٤	٨٦,١٩	

قيمة كاً عند مستوى مئوية ٠,٠٥ هي ٠,٩٩١.

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسطات في المحور الثالث الخاص بالمعوقات الفنية (ب. الإصابات) تتراوح ما بين (١,٨٦١، ٢,٨١) كما أن للنسب المئوية تتراوح ما بين (٦٢,١٢، ٩٥,٤٥)٪ وأن هناك فروقاً دالة إحصائية بين استجابات العينة في جميع العبارات في المحور الثالث (ب) الخاص بالمعوقات الفنية للإصابات فيما عدا العبارات أرقام (٢٥، ٢٧) وكثت الفروق دالة إحصائية لصالح الاستجابة (نعم) في العبارات أرقام (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥) وهي على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالآتي:

- ضعف الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب بنسبة مئوية قدرها ٩٥,٤٥٪
- تنوع وتداخل أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب وماريات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التنشيط بنسبة مئوية قدرها ٩٤,٦٩٪
- عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الإصابة

- الرياضية بنسبة مئوية قدرها ٩٣,٩٣٪
- اختلاف درجة الإصابة للاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٣,٩٣٪
- ارتفاع نسب إصابات اللاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٠,٩٠٪
- صعوبة التحديد الدقيق لأسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه بنسبة مئوية قدرها ٨٤,٠٩٪
- عدم توفر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات بنسبة مئوية قدرها ٧١,٢١٪
- ويؤكد ذلك على أن الإصابات تعتبر أحد المعوقات الرئيسية التي قد تحول دون التأمن على لاعب كرة القدم بالاتحاد الكويتي لكرة القدم وبخاصة لاعب المنتخب الوطني الأول حيث يتضح ضعف الخدمات الطبية للاعبين والتي قد ترجع لعدم الاهتمام وعدم تطبيق نظم الاحتراف الحقيقية بكل بنودها وعدم اعتبار اللاعب ثروة بشرية قومية تعمل من أجل تحقيق الانجازات ذات الصلة للوطنية. مما يتطلب إجراء الكشف الطبي الشامل دورياً وإعادة صياغة اسماة

اهتمام مديري التأمين بمسؤولياتهم التأمينية تجاه اللاعبين، كما أكد على ذلك جيه أريد Reed, R.D (١٩٩٠م) (١٤) الذي أكد أن حوادث الرياضة المتعددة تحول دون التأمين على اللاعبين، وأيضاً جيلز Gies (١٩٩٢م) (٨) الذي يوضح أهمية تحمل طبيعة الخطر في الرياضة وتهم مسؤولي التأمين لذلك على أن يكون التأمين هو الأساس للتعامل مع هذه الموقف، كما أن للموقف يحتاج إلى وعي وأسلوب علمي للوقوف على الواقع من حيث إعادة الرعاية الطبية ونظم الحفظ والأرشفة للبيانات والمعلومات عن اللاعب، بحيث تتضمن وتوفر مديراً تأمينياً مناسباً وفقاً لجدول أو برنامج تأمينية محددة وفقاً للشرائح التأمينية المعمول بها.

وبذلك يتحقق الهدف الثالث من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الثالث والذي يتضمن على ما هي المعوقات الفنية المرتبطة بالإصابات التي تواجه التأمين على اللاعبين.

الرعاية الطبية للاعبين حتى يتم توفير منأخاً مناسباً لتطبيق نظم وبرامج التأمين لحماية اللاعبين وتوفير منأخاً استثمارياً يدعم المصيرة الاحترافية بل ويوفر مديلاً للتأمين الذاتي.

كما يتضح أهمية وجود متخصصين في التأهيل الرياضي والطبي لإصابات الملاعب عن طريق تعيين الأفراد ذوي التخصص المناسب وأهمية توفير عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات لتقليل نسب الإصابات والحد منها عند حدوثها، كما يؤكد ذلك على عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومسويات الإصابات ومن ثم نظم المعلومات يتضمن كافة التقارير والبيانات الطبية عن اللاعب وعمره في الملاعب وتحديد إصابته ونوعها ليتسنى من خلال ذلك تحديد مدى إمكانية التأمين عليه من عدمه وإذا كان هناك إمكانية فيتحدد قيمة القسط التأميني والشرحية التأمينية المناسبة وفقاً للقياسات الصحيحة.

ويتفق على ذلك بارنهارت، بروس، دوجلاس Barnhart Bruce, Douglas (١٩٩٢م) (٣) حيث يشيرون إلى أن كثرة الإصابات تحول دون التأمين على اللاعبين بالإضافة إلى عدم

تليج جدول (٦)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكأ عبارات المحور الثالث (ج) والمربط بالمعوقات الفنية للتدريب والمباريات، ن = ٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		٢٤	المجموع	الوزن	التدريب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٢٩	ج - التدريب والمباريات عدم وجود نظام دوري شامل يضمن الفحوصات الطبية والفنية والأشروبيومترية والمسبولوجية والتحاليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.	٢,٨٨٦	٠,٣٢١	٣٩	٨٨,٦	٥	١١,٤	-	-	٢٦,٢٧٣	١٢٧	٩٦,٢١	١
٣٠	عدم تأمين الأحمال التدريبية للاعبين.	٢,٧٥٠	٠,٤٣٨	٣٣	٧٥	١١	٢٥	-	-	١١,٠٠٠	١٢١	٩١,٦٦	٣
٣١	عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٦٨١	٠,٦٣٨	٣٤	٧٧,٣	٦	١٣,٦	٤	٩,١	٣٨,٣٦٤	١٢٦	٩٥,٤٥	٢
٣٢	مجموع المحور الثالث (ج)	٨,٣١٨	١,٠٠٤	١٠٦	٨٠,٣٠	٢٢	١٦,٦٦	٤	٣,٠٣	٣٩,٨١٨	٣٧٤	٩٤,٤٤	
٣٣	مجموع المحور الثالث	٤٣,٧٩٥	٤,٣٧٥	٥٠٠	٦٦,٨٤	١٧٩	٢٣,٩٣	٦٩	٩,٢٢	٣٩,٨٦٤	١٩٣٦	٨٦,٢٢	

قيمة كأ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هي ٥,٩٩١.



الاهتمام بتنفيذ وإجراء ذلك مما يؤثر بقتالي على البيئة الرياضية للفترة على توفير مناخ تأملي مناسب يتضمن نمب تلك تصاميم الشركات والمنظمات التأمينية المختلفة أو قدرات اللاعب الفنية التي تكونت عبر عره التدريب الطويل في الملاعب وهي مسئولية تقع على علق المنظمة للتربية الرياضية بالكامل تبدأ من انتقاه وحتى المستوى القمي التنافسي في الأداء.

ويتفق ذلك مع دافيد، هال، رايك Riech, Hale, David (١٩٩٨م) (٥) حيث يؤكدوا على أن الإصابات الناتجة عن سوء التدريب والأعمال العالية وكثرتها في المجال الرياضي يؤثر على التأمين في المجال الرياضي، ومستريت، ياتمي، لايفري Street, Yates, Lavery (١٩٩٤م) (١٦) الذي يؤكد على ارتفاع تكلفة التأمين الطبي على اللاعبين، وأيضاً بارنهارت، بروس، نوجلاس Barabart, Bruce, Douglas (١٩٩٢م) (٣) حيث أشاروا إلى عدم اهتمام مديرو التأمين بالتأمين على اللاعبين نظراً لكثرة الإصابات الناتجة عن الممارسات الخاطئة وزيادة الأحمال التدريبية، وهو الأمر الذي يحتاج فيه المجال الرياضي لمدرسين وخطط ويرامج تدريبية مقننة وعالمية ومتكررة وتركز على الأسلوب العلمي لضمان كبر قدر من النجاح والذي يوفر بالتبعية مناحاً استثمارياً يساعد على التأمين ويوفر مدخلاً للتمويل الذاتي.

وبذلك يتحقق الهدف الثالث من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الثالث والذي يتضمن على ما هي المعوقات الفنية المرتبطة بالتدريب والمباريات التي تولجها لتأمين على اللاعبين.

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسطات تتراوح ما بين (٨,٣١٨, ٢,٧٥٠) كما أن النسب المئوية تتراوح ما بين (٩٦,٢١%، ٩٦,٢١%) كما أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين استجابات العينة في جميع العبارات في المحاور الثلاثة (ج) الخاص بالتدريب والمباريات وكانت الفروق دالة لصالح الاستجابة (نعم) في العبارات أرقام (٢٩، ٣٠، ٣١) وهي على الترتيب وفقاً لتسبها المئوية كالآتي:

- عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأنثروبومترية والفسيولوجية والتحليل للاعبين قبل التدريب والمباريات بنسبة مئوية قدرها ٩٦,٢١%
- عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم بنسبة مئوية قدرها ٩٥,٤٥%
- عدم تقنين الأحمال التدريبية للاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩١,٦٦%

ويرجع ذلك لعدم الأخذ بالأساليب العلمية في التدريب ومراعاة أهمية القياسات البدنية والفنية والفنية والمهارة لتحديد الجرعات التدريبية المناسبة وفقاً للتقارير الطبية المسجلة والتحليل المختلفة، كما يؤكد ذلك على عدم تقنين الأحمال التدريبية وفقاً لمستويات اللاعبين غير المسجلة بناءً على ملبق وبالتالي يتضح أن العملية التدريبية لا تزال تفتقد الكثير من المعايير العلمية والموضوعية والتي قد تكون بسبب عدم تخصص القائمين بالعملية التدريبية أو نتيجة نقص الإمكانيات أو نقص المؤهلين للقيام بذلك أو لعدم الوعي بأهمية ذلك أو لعدم

جدول (٧)

يوضح التكرارات والنسب المئوية وكأ عبارات المحور الرابع المرتبط بالمعوقات الإدارية ، ن = ٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		لا		٢١	المجموع النسبي	الترتيب
				ك	%	ك	%			
٢٤	رابعاً معوقات إدارية عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.	٢,٩٥٤	٠,٢١٠	٤٢	٩٥,٥	٢	٤,٥	-	١٣٠	٩٨,٤٨
٣٥	عدم وجود نظام اعتراف ثلاث ومستمر يضمن برنامج تأملي مستقر.	٢,٩٠٩	٠,٢٢٩	٤٠	٩٠,٩	٤	٩,١	-	١٢٨	٩٦,٩٦
٣٦	عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظم التأمينية.	٢,٥٠٠	٠,٥٩٠	٢٤	٥٤,٥	١٨	٤٠,٩	٤,٥	١١٠	٨٣,٣٣

م	المتغير	المتوسط	الاحتراف	نعم			إلى حد ما			لا	نكا	المجموع التقديري	الوزن	الترتيب
				%	ك	%	%	ك	%					
٣٧	تعدد الجهات المسؤولة عن اللاعب (نادي - اتحاد - لجنة أولمبية).	٢,٧٩٥	٠,٥٩٣	٣٩	٨٨,٦	١	٢,٣	٤	٩,١	٩١,٨٦٤	١٢٣	٩٣,١٨	٤	
٣٨	عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية نقلهم على اللاعبين.	٢,٧٩٥	٠,٥٠٩	٣٧	٨٤,١	٥	١١,٤	٢	٤,٥	٩١,٣١٨	١٢٣	٩٣,١٨	٤	
٣٩	عدم وجود نظام معلومات مكامل يتضمن (من اللاعب - عمره في الملاعب - مستواه الفني - البدني - الصحي - النفسي - إنجازاته) لضمان تحديد شريحة تأمينية مناسبة.	٢,٨٤٠	٠,٤٧٩	٣٩	٨٨,٦	٣	٦,٨	٢	٤,٥	٩١,٥٩١	١٢٥	٩٤,٦٩	٣	
٤٠	قلة الإخصائين في النظام التأمينية القادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة في كرة القدم.	٢,٨٨١	٠,٦٣٨	٣٤	٧٧,٣	٦	١٣,٦	٤	٩,١	٩٣,٣٦٤	١١٨	٨٩,٣٩	٦	
٤١	قتال اللاعب المستمر نتيجة لنظام الاحتراف.	١,٦١٣	٠,٨٩٤	١٢	٢٧,٣	٣	٦,٨	٢٩	٦٥,٩	٩٢٣,٧٧٣	٧١	٥٣,٧٨	٨	
٤٢	مجموع المحور الرابع	٢١,٠٩٠	٢,٦٤٨	٢٦٧	٧٥,٨٥	٤٢	١١,٩٣	٤٣	١٢,٢١	٩٥٧,٠٩١	٩٢٨	٨٧,٨٧		

قيمة كاً عند مستوى معنوية ٠.٠٥ هي ٥,٩٩١.

- عمره في الملاعب - مستواه الفني - البدني -
الصحي - النفسي - إنجازاته) لضمان تحديد شريحة
تأمينية مناسبة بنسبة مئوية قدرها ٩٤,٦٩%.

• عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم
عملية نقلهم على اللاعبين بنسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%.

• تعدد الجهات المسؤولة عن اللاعب (نادي - اتحاد -
لجنة أولمبية) بنسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%.

• قلة الإخصائين في النظام التأمينية القادرين على التعامل
مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة
المتعددة في كرة القدم بنسبة مئوية قدرها ٨٩,٣٩%.

• عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع
النظم التأمينية بنسبة مئوية قدرها ٨٣,٣٣%.

يتضح من الجدول (٧) أن المتوسطات تتراوح ما بين
(١,٦١٣، ٢,٩٥٤) كما أن النسبة المئوية تتراوح ما بين
(٥٣,٧٨، ٩٨,٤٨%) وأن هناك فروقاً دالة إحصائية بين
استجابات العينة في جميع العبارات في المحور الرابع الخاص
بالمعوقات الإدارية وحققت الفروق دالة لصالح الاستجابة نعم
في العبارات أرقام (٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠)
وهي على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالآتي:

- عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي
حتى الآن بنسبة مئوية قدرها ٩٨,٤٨%.
- عدم وجود نظام احتراف ثابت ومستقر يضمن برنامجاً
تأمينياً مستقراً بنسبة مئوية قدرها ٩٦,٩٦%.
- عدم وجود نظام معلومات متكامل يتضمن (من اللاعب



تمويلياً للمسؤولين الرئيسيين عن هذا المنتج وهو اللاعب نوى المستوى العالي من الأداء وهو لاعب المنتخب الوطني الكويتي لكرة القدم.

بينما كانت هناك فروق دالة إحصائياً لصالح الاستجابة (٧) في العبارة رقم (٤١) وهي كانت وفقاً لتسببها الملوية كالآتي:

- انتقال للاعب المستمر نتيجة لنظام الاحتراف بنسبة مئوية قدرها ٥٣,٧٨%.

وقد يرجع ذلك لاعتبار أن انتقال للاعب من نادٍ لآخر عالية أصبحت ميسرة وتنتقل بالتالي تبعية للاعب لناديه الجديد وفقاً لتعاقد رسمي مؤرخ يتضمن بنوداً مالية وإدارية واضحة.

ويتفق مع ذلك مارك إيه هوفمان Hofman, Mark. A (١٩٩٢م) (١٠) حيث يشير إلى تساق الشركات في دخول مجال التأمين الرياضي لدعم وجود موقوفات إدارية بالإضافة إلى الأرباح التي تستفيد بها الشركة من جراء ذلك، حيث تستطيع شركات التأمين أن ترى للفرص المتعددة للتأمين وبالتالي الاستثمار في المجال الرياضي بشرط استقرار النظام واعتماده على نظام معلومات يتميز بالدقة المتناهية وكذلك بتحقيق الهدف الرابع من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الرابع والذي يتضمن على ما هي الموقوفات الإدارية التي تواجه التأمين على اللاعبين.

ويرجع ذلك لحدادة نظام الاحتراف، واعتماد الإدارة الرياضية فيما سبق على الهواة المتطوعين في إدارة العمل الإداري؛ نتيجة اعتبار المجال الرياضي بشكل عام والتكروي بشكل خاص نظاماً رياضياً هلوباً غير محترف لا يستهدف الربح بعكس الأنظمة الأخرى والتي تعمل من أجل الربح والتوجه الاقتصادي الاستثماري بشكل رئيسي.

كما أنه بالتبعية يفقد نظام الاحتراف المعمول به حالياً للوضوح بحيث يستطيع تصحيح أخطائه ومراعاة كافة الحقوق والواجبات بين عناصر النشاط الرياضي المعنى وهو كرة القدم، بحيث يضمن منظومة تستطيع تقديم المنتج الخدمي الرياضي الكروي بشكل يستطيع أن ينافس في سوق المنافسة الرياضية وهو البطولات الرياضية المختلفة.

ويؤكد ماسبق على عدم وجود نظام للمعلومات يوثق مختلف البيانات والمعلومات التي تخدم الشركات التأمينية والاستثمارية ويوفر مديلاً لاتخاذ القرارات الاقتصادية والتمويلية بشكل يضمن لها الحد الأدنى من النجاح وتقليل عوامل المخاطرة، وذلك في ضوء مشاركة اللاعب مع أكثر من منظمة سواء منتخب بلاده أو ناديه أو الجامعة أو المدرسة أو الجيش أو الشرطة وهي بلا شك مشاركات متعددة تعتمد في ضوئها المسؤولية التأمينية والتمويلية للاعب ومن ثم تحتاج لإعادة الصياغة وفقاً لوجهة نظر الشركات صاحبة الحقوق في هذا الشأن وفي نفس الوقت يوفر مديلاً

جدول (٨)

بوضوح التكرارات والنسب المئوية وكأ^١ لـ عبارات المحور الخامس المرتبط بالموقوفات التأمينية ، ن = ٤٤

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		نكا	المجموع	الوزن	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٤٣	خامسا موقوفات تأمينية عدم الوعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين في ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.	٢,٧٩٥	٠,٤٠٨	٣٥	٧٩,٥	٩	٢٠,٥	-	-	٠١٥,٣٦٤	١٢٣	٩٣,١٨	٣
٤٤	عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.	٢,٨٤٠	٠,٣٧٠	٣٧	٨٤,١	٧	١٥,٩	-	-	٠٢٠,٤٥٥	١٢٥	٩٤,٦٩	٢

م	المتغير	المتوسط	الانحراف	نعم		إلى حد ما		لا		٢٤	المجموع	الوزن	الترتيب
				ك	%	ك	%	ك	%				
٤٥	اعتبار التأمين أحد النظم الغير ضرورية في المجال الرياضي.	٢,٦٣٦	٠,٧١٨	٣٤	٧٧,٣	٤	٩,١	٦	١٣,٦	٣٨,٣٦٤	١١٦	٨٧,٨٧	٥
٤٦	عدم الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة في العصر الحالي.	٢,٧٩٥	٠,٤٠٨	٣٥	٧٩,٥	٩	٢٠,٥	-	-	٣٦,٣٦٤	١٢٣	٩٣,١٨	٣
٤٧	عدم تشجيع الجهة الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على إيجاد صيغة مفهومة لبرنامج تأميني على لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.	٢,٩٥٤	٠,٢١٠	٤٢	٩٥,٥	٧	١٥,٥	-	-	٣٦,٣٦٤	١٣٠	٩٨,٤٨	١
٤٨	الاعتقاد بأن اللاعب هو المسؤول عن التأمين على نفسه.	٢,٢٩٥	٠,٨٧٨	٢٥	٥٩,٨	٧	١٥,٩	١٢	٢٧,٣	١١,٧٧٣	١٠١	٧٦,٥١	٦
٤٩	مجموع المحور الخامس	١٦,٣١٨	٢,٠٣٢	٢٠٨	٧٨,٧٨	٣٨	١٤,٣٩	١٨	٣٨,١	٣١,٠٩١	٧١٨	٩٠,٦٥	
٥٠	مجموع المحاور	١٠٨,١٣٦	٧,٨٠١	١٣١٦	٧٢,٩٤	٣٢٢	١٧,٨٤	١٦٦	٩,٢٠	١٠٠,٨٦٤	٤٧٧٧	٨٨,٢٦	

قيمة كا' عند مستوى معنوية ٠,٠٥ هي ٥,٩٩١.

- يتضح من الجدول (٨) أن المتوسطات تتراوح ما بين (٢,٢٩٥ ، ٢,٩٥٤) كما أن النسب المئوية تتراوح ما بين (٧٦,٥١% ، ٩٤,٦٩%) وهناك فروق دالة إحصائية بين استجابات العينة في جميع العبارات في المحور الخامس الخاص بالمعوقات التأمينية وكانت للفروق دالة إحصائية لصالح الاستجابة نعم في العبارات أرقام (٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨) وهي على الترتيب وفقاً لنسبتها المئوية كالآتي:
- عدم تشجيع الجهة الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على إيجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم
 - نسبة مئوية قدرها ٩٨,٤٨%
 - عدم الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة في العصر الحالي
 - نسبة مئوية قدرها ٩٣,١٨%
 - اعتبار التأمين أحد النظم الغير ضرورية في المجال الرياضي
 - نسبة مئوية قدرها ٨٧,٨٧%
 - الاعتقاد بأن اللاعب هو المسؤول عن التأمين على نفسه
 - نسبة مئوية قدرها ٧٦,٥١%
 - عدم الإيمان بواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين
 - نسبة مئوية قدرها ٩٤,٦٩%



رعاية ذاته والاعتماد على نفسه والاهتمام بذاته باعتباره ثروة بشرية لدى المستفيدين منه سواء النادي أو الاتحاد أو نفسه، وما لا شك فيه أن التأمين كنظام في ضوء التحولات الرياضية المصرية المعقدة وعلى الرغم من كونه أصبح مطلباً ضرورياً ملحاً، إلا أنه لم يرق حتى الآن لنظام يفرض نفسه على المنظومة الرياضية التي تتميز وتسم بمختلف عوامل المخاطرة وعدم التأكيد وفقاً للصيغ الاستثمارية.

ويتفق مع ذلك بارنهارت وبروس Barnhart, Bruce, Douglas (١٩٩٢م) (٣) حيث يرى أن هناك عدم وعي بأهمية التأمين في المجال الرياضي وعدم اهتمام مديري التأمين بالتأمين على الرياضيين.

وبذلك يتحقق الهدف الخامس من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الخامس والذي يتضمن على ما هي المعوقات التأمينية التي تواجه للتأمين على اللاعبين.

ويرجع ذلك لعدم الوعي بأهمية التأمين وعدم اعتبار المجال الرياضي نظاماً يقدم منتجاً خدمياً، لا بد وأن يهدف للربح في ضوء اعتبار الرياضة صناعة واستثماراً وأن مصادر تمويلها والصرف عليها لا بد وأن تحقق عوائد مالية واجتماعية واستثمارية وغيرها من الفوائد المرجوة في ضوء هذا التمويل، كما أن المجال الرياضي لا يزال بصفة عامة وكرة القدم بصفة خاصة يفقد للمحترفين وللقادرين على إيجاد صياغة استثمارية للخدمات الرياضية في ضوء مفاهيم العرض والطلب والتحول الجذري في المفاهيم الرياضية الكروية علمياً، كما أن المسؤولين عن النشاط الكروي لاتزال أفكارهم ترتبط بالهواية والتطوع والخدمات العامة والتي أصبحت أفكاراً غير موضوعية وغير مجدية حالياً، وهناك عدم مسئولية والتزام يفرض الواقع الحالي لدى الإدارة الكروية بأن مسئولية اللاعب تقع على الجهات المستفيدة منه، كما أن للاعب لا يزال تحكمه الذاتية في أفكاره وغير جاد في

جدول (٩)

يوضح الفروق بين اللاعبين والإداريين ، ن = ٣٠

م	المتغير	اللاعبين		الإداريين		فرق بين متوسطين	دلالة الفرق	sig
		ع	م	ع	م			
١	مجموع المحور الأول	١١.٥٣٣	٠.٨٩٩	١١.٣٥٧	٠.٧٤٤	٠.١٧٦	٠.٦٣٧	٠.٥٢٨
٢	مجموع المحور الثاني	١٥.٣٦٦	٢.٤١٣	١٥.٦٤٢	٢.١٣٤	٠.٢٧٦	-٠.٣٦٦	٠.٧١٦
٣	مجموع المحور الثالث (أ)	١٢.٢٠٠	١.٦٠٦	١٢.٢١٤	١.٢٥١	-٠.٠١٤	-٠.٢٩٠	٠.٩٧٧
٤	مجموع المحور الثالث (ب)	٢٣.٤٣٣	٢.٦٩٩	٢٢.٩٢٨	٢.٨٩٤	٠.٥٠٤	٠.٥٦٥	٠.٥٧٥
٥	مجموع المحور الثالث (ج)	٨.٤٦٦	١.٠٠٨	٨.٠٠٠	١.٢٤٠	٠.٤٦٦	١.٣٢٩	٠.١٩١
٦	مجموع المحور الثالث	٤٤.١٠٠	٤.٣٤٩	٤٣.١٤٢	٤.٥٢١	٠.٩٥٧	٠.٦٧٢	٠.٥٠٦
٧	مجموع المحور الرابع	٢١.٢٠٠	٢.٥٨٨	٢٠.٦٤٢	٢.٨١٧	٠.٦٥٧	٠.٧٦٣	٠.٤٥٠
٨	مجموع المحور الخامس	١٦.٤٦٦	١.٩٩٥	١٦.٠٠٠	٢.١٤٨	٠.٤٦٦	٠.٧٠٥	٠.٤٨٤
٩	مجموع المحاور	١٠٨.٧٦٦	٨.٣٦٥	١٠٦.٧٨٥	٦.٥٠٦	١.٩٨١	٠.٧٨١	٠.٤٣٩

قيمة ت الجدولية عند مستوى معنوي ٠.٠٥ = ٢.٠٤٥

الإداريين لم يتدربوا أو ينالوا أى تدريب أو تأهيل يوفر مدخلاً لتفهم هذا الفكر في ضوء الاحتراف المعمول به، كما أنهم في الأصل نجد كثيراً منهم لاعبين قدامى ولما انتهوا إدارة كرة القدم بشكل طبيعي ونقلوا دون تدريب أو تأهيل أو تخصص وتحكم أفكارهم نفس الفلسفة المرتبطة بالهواية والتطوع وعدم الترويج.

يتضح من الجدول أنه ليس هناك فروق دالة إحصائية بين محاور الاستبيان فيما يخص عينة البحث وقد يرجع هذا لكون اللاعبين ليس لديهم الثقافة التأمينية والوعي التأميني أو الفكر الاستثماري بحكم عدم أهمية ذلك لديهم لكونهم لاعبين لديهم مسئوليات فنية ومهارية وادائية، كما أن



- هناك صعوبة في تحديد قيمة للتسقط التأميني للاعب.
- هناك عدم اتفاق على المسئول للتأمين (الممول) للبرنامج للتأمين.
- إلى حد ما هناك ارتباط للدخل للمادي للاعب ومشاركته في المباريات.
- فيما يخص المحور الثالث هناك معوقات فنية مرتبطة بـ:
أ. اللاعبين:
- هناك اختلاف في الأعمار السنية للاعبين في المنتخب الوطني.
- إلى حد ما هناك اختلاف في المستوى الفني والبدني والصحي للاعبين المنتخب الوطني.
- هناك عدم تأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب مما يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.
- قلة فترة وجود اللاعب في الملاعب.
- هناك عادات صحية غير سليمة للاعب في حياته الخاصة (قلة النوم، السهر، سوء التغذية).
- ب. الإصابات:
- عدم وجود تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الإصابات الرياضية.
- هناك اختلاف في درجة الإصابة للاعبين.
- هناك تنوع وتداخل في أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب ومباريات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص.
- هناك صعوبة في تحديد أسباب الإصابة سواء في الملعب أم خارجه.
- ارتفاع نسب إصابات اللاعبين.
- هناك ضعف في الخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.
- إلى حد ما هناك طبيب أو أخصائي أثناء التدريب أو المنافسة.
- عدم توافر عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.
- هناك عدم وعي صحي بطرق وأساليب ووسائل التطعيم قبل السفر للتفرقة والبعثات للخارج.

ويتفق ذلك مع آرلهورجيا، بي فراه، جي فولبي Laforgia.R,Frau.p,vope.G (١٩٩٢م) (١٢) وتوصلوا إلى حاجة الرياضيين لحماية أنفسهم من مخاطر الرياضة كما توصلوا إلى أن الإداريين ليسوا على وعي كمل بأهمية التأمين على اللاعبين، و برنهارت، بروس، بوجلاس Barnhart, Bruce, Douglas (١٩٩٢م) (٣) وتوصلوا إلى عدم اهتمام المديرين بمسئوليتهم التأمينية بالإضافة لعدم الوعي التأميني عند اللاعبين والإداريين.

وبذلك يتحقق الهدف الخامس من البحث من خلال الإجابة على التساؤل الخامس والذي يتضمن على هل هناك فروق دالة إحصائية بين كل من اللاعبين والجهات الإدارية فيما يخص المعوقات التأمينية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات:

استناداً لنتائج البحث وفي ضوء أهداف البحث والمشكلة والتساؤلات وفي ضوء العينة والمنهج المستخدم ولتوصيات جمع البيانات تخلص الباحثة إلى ما يلي:

- فيما يخص المحور الأول هناك معوقات قانونية مرتبطة بـ:
- عدم وجود لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.
- عدم توافر برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها.
- عدم وجود استقرار في النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.
- عدم وجود بند في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن التأمين على اللاعبين.
- فيما يخص المحور الثاني هناك معوقات تمويلية مرتبطة بـ:
- هناك ندرة في الرعاية في المجال الرياضي لضمان نجاح برامج التأمين.
- هناك محدودية في نظم التمويل الرياضي في ظل لوائح النظام الأساسي المعمول بها.
- هناك صعوبة في تحديد قيمة التأمين الإجمالية على اللاعب في ظل ارتفاع نسب المخاطرة.



ج. التدريب والمباريات:

- عدم وجود نظام دوري شامل يضمن القياسات الطبية والفنية والأثروبومترية والفسيولوجية والتحليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.
- هناك عدم تقنين لأحمال التدريبية للاعبين.
- عدم مناسبة برامج التدريب لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.
- فيما يخص المحور الرابع هناك معوقات إدارية مرتبطة بـ:
- عدم استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.
- عدم وجود نظام احتراف ثابت وممتنع يضمن برنامجاً تأمييناً مستقراً.
- عدم وجود أفراد رياضيين مؤهلين لكيفية التعامل مع النظم التأمينية.
- هناك تعدد في الجهات المسؤولة عن اللاعب (نادى - اتحاد- لجنة أولمبية).
- عدم وجود تنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين.
- هناك قلة في الاختصاصيين في النظم التأمينية القادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة في كرة القدم.
- لا يوجد انتقال للاعب نتيجة نظام الاحتراف.
- فيما يخص المحور الخامس هناك معوقات تأمينية مرتبطة بـ:
- عدم وجود وعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين في ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.
- عدم الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.
- اعتبار التأمين أحد النظم غير الضرورية في المجال الرياضي.
- هناك عدم إيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس للمكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة في المصير الحالي.
- هناك عدم تشجيع من الجهات الإدارية المختصة لكل من المنظمات التأمينية والمنظمات الرياضية على إيجاد

- صيغة مناسبة لبرنامج تأميني على لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.
- هناك اعتقاد بأن اللاعب هو المسؤول عن التأمين على نفسه.
- ثانياً التوصيات:
- استناداً لنتائج البحث ومن خلال أهدافه والمشكلة البحثية وتساؤلات البحث وفي ضوء العينة والمنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات والاستنتاجات توصي الباحثة بما يلي:
- فيما يخص المحور الأول:
- وضع لوائح تنظم عملية التأمين على اللاعبين في المنظمات الرياضية.
- وضع برنامج تأميني يتضمن شرائح تأمينية للاعبين ضمن البرامج التأمينية المعمول بها.
- الاعتماد بوجود استقرار في النظام الإداري ولوائح النظام الأساسي في المنظمات الرياضية.
- وضع بلد في عقود الاحتراف المعمول بها يتضمن التأمين على اللاعبين.
- فيما يخص المحور الثاني:
- الاعتماد بوجود رعاة في المجال الرياضي لضمان نجاح برامج لتأمين.
- وضع مقترح لنظام التمويل الرياضي في ضوء توفير لوائح للنظام الأساسي المعمول بها.
- تحديد قيمة التأمين الإجمالية على اللاعب في ضوء نسب الإصابات التي تم التوصل إليها.
- وضع بنود لتحديد قيمة القسط التأميني للاعب.
- اتفاق على للمسؤول التمولي (الممول) للبرنامج التأميني من خلال مسؤولية تضامنية بين اللاعب والمنظمة الرياضية المسؤولة وأحد الرعاة للمجال الرياضي.
- فيما يخص المحور الثالث:
- أ. اللاعبون:
- الاهتمام بالا يكون هناك اختلاف في أعمار اللاعبين في المنتخب الوطني.
- التأكد من تحديد عمر اللاعب في الملاعب حتى لا يؤثر على الفترة الزمنية للتأمين.



- الأكثر من وجود اللاعب في الملاعب.
 - التأكد على اهتمام اللاعبين بعاداتهم للصحة السليمة في حياتهم الخاصة (النوم الصحي، عدم السهر، التغذية السليمة).
 - ب. الإصابات:
 - وضع تصنيف ثابت لدرجات ومستويات الإصابات الرياضية.
 - وضع مقاييس واستمرات للتعليق الدوري لمستمع للاعب فيما يخص التحول في الصحة والتغذية والتدريب والحالة النفسية.
 - هناك تنوع وتداخل في أسباب الإصابة ما بين تغذية وتدريب وميلزات وضغوط نفسية وعصبية وأخطاء في التشخيص.
 - وضع نظام لتحديد أسباب الإصابة من خلال الكشف الطبي السريع عقب الإصابة لبيان أسبابها بدقة تحديد وتوقيت ومكان الإصابة.
 - الاهتمام باللاعبين حتى لا يحدث ارتفاع في الإصابات.
 - الاهتمام بالخدمات الطبية والصحية المقدمة للاعب.
 - وضع لوائح تنص على عوامل الأمان والسلامة أثناء التدريب والمنافسات.
 - توعية اللاعبين بطرق وسائل الوقاية ووسائل التغذية قبل السفر للفريق والبعثات للخارج.
 - ج. التدريب والمباريات:
 - وضع نظام دوري شامل يضمن التعامات الطبية والفنية والأنثروبومترية والفسيولوجية والتحليل للاعبين قبل التدريب والمباريات.
 - تقنين الأحمال التدريبية للاعبين.
 - وضع برامج تدريب مناسبة لمختلف المستويات البدنية والفنية لكل لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.
 - فيما يخص المحور الرابع:
 - العمل على استقرار الإدارة الرياضية في المجال الرياضي حتى الآن.
 - وضع نظام احترام ثابت ومستقر يضمن برنامج تأميلي مستقر.
 - تدريب وإعداد وصل قيادات الرياضية المتخصصة لتكون
- موهبة لكيفية التعامل مع النظم التأملية.
- التحديد الدقيق للجهة المسؤولة عن اللاعب (نادي - اتحاد - لجنة أولمبية).
 - الاهتمام بوضع لوائح تضمن التنسيق بين المنظمات المستفيدة من اللاعب لتنظيم عملية التأمين على اللاعبين.
 - الاهتمام بوجود أكثر من أخصائي في النظم التأملية قادرين على التعامل مع المنظمات الرياضية في ظل عوامل المخاطرة المتعددة في كرة القدم.
- فيما يخص المحور الخامس:
- الاهتمام بأن يكون هناك وعي بأهمية نظام التأمين على اللاعبين في ظل نظم الاحتراف وصناعة الرياضة.
 - المساعدة على الإلمام بقواعد وأسس ونظم التأمين على اللاعبين.
 - التأكد على اعتبار التأمين أحد النظم الضرورية والملحة في المجال الرياضي.
 - الإيمان بأن كرة القدم صناعة تخضع لقوانين وأسس المكسب والخسارة والتكاليف والأرباح وبالتالي المخاطرة في العصر الحالي.
 - اهتمام الجهات الإدارية المختصة بالتشجيع لكل من المنظمات التأملية والمنظمات الرياضية على إيجاد صيغة مناسبة لبرنامج تأميلي على لاعبي المنتخب الوطني لكرة القدم.
 - التأكد على أن المسؤولية التأملية على اللاعب هي مسؤولية مشتركة.
- المراجع**
- أولاً: المراجع باللغة العربية :
١. حسام رضوان : اقتصاديات الاتحادات الرياضية الأولمبية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة، جامعة حلوان، ٢٠٠٠م.
 ٢. علي أحمد علي شاكور، محمد وحيد عبد الجباري: المبادئ العلمية والعملية للخطر والتأمين، دار الثقافي العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية :
3. Barnhart, Bruce, Douglas: an analysis of athletic insurance practices at NCAA member institutions, EDD, west-Virginia- University, 1992.

4. **Beldon,-H:** volunteers, sport discus, journal of legal aspects of sport (there haute, l nd), 1996.
5. **David. Hale. Reich:** insurance covers loss of key hockey player. photocopy available from A.B.I, 1998.
6. **D.S.R Baiju, L.A. James:** Parachuting.asport of chance and expense. L.A James, Department of othopaedic and yrauma, Horton General Hospital, 47 Gospel Farm Road, Acocks Green, Birmingham B277 JN,UK.
7. **Forsblad M, Weidenhielm, Werners:** Kneec surgery costs in FootbaLL, European team handball and ice hockey. Gorans hospital, stockholm, Sweden magnus.
8. **Giles,-J:** insurance and sport insurance law journal (Sydney, Aust -), 1992.
9. **Gorden -Stacy, Harty. Sara. J :** spotlight report. General star management Co K&K insurance group INC. photocopy available from A.B.I, 1992.
10. **Hofman, Mark.A:** spotlight report: reliance insurance Co. of tillkoi, photocopy available from A.B.I, 1992.
11. **Knowles.Robert.G:** Atlanta 1996 olymics insurance team in place. full text online.. photocopy available from A.B.I, 1993.
12. **Laforgia.R,Frau.p,vope.G:** problem assicurativi dello sportive. (Insurance problem of the sportmen) serial, medicina dello sport (torino). 1992.
13. **Lugmayris, Stremitzer H:** Athletic accident and insurance, versichungs institut, Wirtschafts University, welthandel wien, 1991.
14. **Reed.R.J :** amateur sports insurance and safety a new approach mserial, Canadian insurance (Toronto. Ont). 1990.
15. **Terence J. Centner:**Examining legal rules to protect children from injuries in recreational and sports activity. conner Hall, the University of Georgia, Athens, GA 30602, USA. 2005
16. **Street, Yates, lavery:** Athletic medical insurance practices at NCAA division I institutions. journal of athletic training, 1994.
17. **Ticehurst.Jouathan:** sports insurance. A growth market, full text online insurance publishing & printing CO.
18. **Velden GH, Mackenbach JP:** Health council recommendation on the contours of the basic package, Erasmus medisch centrum instituut Maats chappelijke Gezondheidszorg, Rotterdam
19. **Zolkos.Rodd:** K&K insurance group INC. photocopy available from A.B.I, 1998.



الإصلاح الإداري وبيئة الإدارة في النظرية والتطبيق: حالة الجزائر

د. سنوسي خنيش

أستاذ مساعد مكلف بالدراس

جامعة الجزائر

المباسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يرتبط مفهوم التطوير الإداري بأساليب تطوير إدارة التنمية بالمفاهيم والاتجاهات الأصلية والمعاصرة، سواء بتوفير القدرات البشرية المؤهلة، أو سواء بإصلاح الهياكل الوظيفية والتنظيمية، وترشيد العمليات الفنية واستغلال الإمكانيات المادية في ضوء المتغيرات التي يمكن أن تطرأ. وهو بذلك عادة ما يهدف إلى العمل على توفير جميع المكونات والمنخلات، التي تؤمن بمؤسست إدارة التنمية، جميع المكونات وفعالية دائمة ومتصلة، تمكنها من تحقيق الأهداف الإنشائية المطلوبة^(١).

والى هنا يمكن القول بأن مصطلح "التطوير الإداري"، يعني ذلك النشاط الذي يتصف بالديمومة والاستمرارية والحركية الهادفة إلى التطوير التدريجي التقني أو القوي لكافة مكونات النظام الإداري وعناصره المختلفة بما في ذلك الأطر البشرية، والهيكليات التنظيمية، والأساليب، والوسائل والأدوات الإدارية، وكما هو واضح فإن هذا النشاط يتصف بأنه أكثر عمقا وشمولية واتساعا من الإصلاح الإداري، لكنه أكثر استمرارية ويتم تنفيذه بصورة تدريجية وأقل جذرية^(٢)، متلما يذهب إلى ذلك الأستاذ الدكتور "سعيد محمد الحفار".

كما أن هناك مصطلحا آخر هو "الممران" (أو العمارة) الذي يرتبط إلى حد كبير بمصطلح "المعاش" (وهي من الأدبيات الخلدونية الإسلامية)، الذي هو عبارة عن إبتغاء الرزق والسعي في تحصيله وهو مغل من العيش كأنه لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلا بهذه جعلت موضعا له على طريق المبالغة^(٣).. فالإنسان « وهو معنى الممران

إن البحث في موضوع الإصلاح الإداري، لا يمكن أن يقتصر فيه الأمر على دراسة النظريات المتغيرة والمتبينة التي تكونت بشأنه، والتي أنت بالكثير من الباحثين إلى الاختلاف في تحديد الأشكال والصور التي يتم تحقيقه على أسسها.

وبهذا نجد أن مصطلح الإداري له صلة وثيقة بالحد من المصطلحات الأخرى، علما بأن هناك خصوصية حضارية للمصطلحات كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين^(٤). وهنا نشأ عن طبيعة هذه الصلة ؟ وعن الكيفيات التي تساعد على تحديد مفهوم خاص للإصلاح الإداري على ضوء هذه الاختلافات بين المصطلحات السائدة. وأول ما نجد في هذه المصطلحات هو: مصطلح "التغيير الإداري" الذي ينصب مفهومه أساسا في محاولة نقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، مع المقارنة دائما بمرحلة معيارية. ويختلف "التغيير" عن "التغير" في أن الثاني يهتم بتحريك المجتمع ودفعه قدما نحو مرحلة جديدة، متلما نجد ذلك في علم اجتماع التنظيم. كما نجد مصطلح "التحديث الإداري" الذي يعد من أكثر المصطلحات عمومية وشمولا، لكنه في نفس الوقت أكثر المفاهيم ضيقا من حيث الزمان والثقافة^(٥)، مع الإشارة إلى أنه يمكن أن ينظر إلى "التحديث" من زاوية للمجتمع بشكل عام، أو تقسيمه إلى مراحل، متل: التحديث الاقتصادي، أو التحديث السياسي^(٦).

ويعني مصطلح "التطوير الإداري" في بعده الشامل والمتكامل، القدرة المتجددة لبناء وتطوير المفاهيم والاتجاهات والنظم، والقدرات والأساليب، لتحقيق الاحتياجات الحالية والمتطلبات المستقبلية. وهو بذلك يرتبط بعمليات التنمية

التنمية السياسية تبقى وثيقة الصلة بشأن المنظمات السياسية الفعالة داخل المجتمع من جهة، ومشكلات المواطنين في صنع القرارات من جهة ثانية^(١٠).

ومصطلح "التنمية الإدارية" مفهوم تعددت حوله التعاريف ، بحيث يجمع بعض هذه التعاريف على أنها تعبر عن الجهود التي تقوم بها الدول في معالجة لمشكلات الإدارية حتى تصل إلى التقدم المنشود. في حين يعرفها آخرون بأنها: «تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة وفعالية الأجهزة الإدارية وزيادة قدرتها على العمل الإيجابي المنتج بما يمكنها من تحقيق مهامها والأهداف المرسومة لها، بأقل تكلفة ممكنة. إن تحقيق للتنمية الإدارية الصحيحة مرهون بوجود القيادة الفعالة القادرة على بث الحياة في أرجاء التنظيم، والتي تجعل من الأفراد العاملين في المنظمة جماعة واحدة تتحرر بتجزأها وتتطلع إلى المزيد من المساءلة^(١١). وهذا يعني ارتباط التنمية الإدارية بالأجهزة الإدارية ومدى فعاليتها من خلال التحكم في عملية القيادة الفعالة. وهو رأي يماشى إلى حد بعيد مع المفهوم العلمي للتنمية الإدارية. والأهم في نظري هو انطلاق التنمية الإدارية من الخبرات العلمية والعالمية في ميدان الإدارة، وكافة المجالات وأنشطاتها المختلفة. علما بأن للتنمية - (المعمرة - التمكين) - في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضا بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفائته وإطلاق لقدراته. كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتميئها وحسن تسخيرها، وهنا يبرز بجلاء دور التنمية الإدارية في إدارة التنمية الشاملة^(١٢).

لما التعريف الذي أرى أنه يتوافق وطبيعة الموضوع الذي أنا بصدد دراسته، فهو التعريف الذي أتى به الدكتور: "حسن بشر الطوب" ، حيث يقول: «إن التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه أساليب التدريب والبحوث، والاستشارات، للتأثير على المهارات التي يحتاجها المديرون للأداء الناجح وعلى البيئة التي يعملون فيها»^(١٣).

وفي الدول النامية نجد أن الجهاز الإداري يقوم بدور رئيسي في عمليات التنمية، فهو جهاز إدارة تنمية أكثر من

وبانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقلوها إلا بالغذاء وهده إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله إلا أن قدرة الواحد من البشر فاقصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه... فهو أيضا يحتاج إلى تحصيله حيا إلى أعمال أخرى^(١٤).

كما نجد أيضا مفهومي "التنمية الإدارية"، و"النمو" الذي يعبر عن الكم ولا يهتم بالجانب الكيفي، وغالبا ما يكون عشوائيا وبدون خطة محددة. في حين ارتبط مفهوم التنمية بكل المبادئ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والثقافية. إذ يرى بعض الباحثين أن مصطلح "التنمية" قد استعمل بحدّة طرق والتي من أهمها أن التنمية السياسية تعبر عن معيار جغرافي من أجل الإشارة للسياسة السياسية في الدول النامية، ومعنى ذلك أنها تتعلق بالدول الفقيرة أو الأقل تنمويا^(١٥). وبذلك نستنتج بأن المعيار الجغرافي قد استعمل للتفريق بين عالم الشمال المتقدم، وعالم الجنوب المتخلف، وأن "التنمية السياسية" لا توجد إلا في الشمال المتقدم!!

ويرى الخبير الدولي "سعيد محمد الحفار" بأن للتنمية الإدارية تمثل مجموعة الجهود والأنشطة الواعية الهادفة إلى تطوير النظم في الأجهزة الإدارية وتفعيل نشاطها، إلى جانب تطوير وبلورة الإستراتيجيات والسياسات الإدارية وأساليب ووسائل وتقنيات الإدارة واتجاهاتها وعناصرها البشرية بحيث تصبح قادرة على تحقيق أفضل النتائج بأقل الأثمان وأقل التكاليف انسجاما مع المواصفات والمعايير النوعية الدولية، وهذا يعني بأن النشاط الخاص بالتنمية الإدارية يتضمن الإصلاح، والتطوير الإداري عبر عملية الربط الصحيح فيما بين المؤسسات والهيئات الحكومية الاجتماعية وقطاع الأعمال والعمل على خلق البيئة الملائمة للتنمية والتعاون فيما بينها على قاعدة المصلحة الوطنية المشتركة^(١٦).

ومن الناحية الوظيفية نجد أن "التنمية السياسية" تعني حركة النظام السياسي وتوجهه نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر^(١٧)، وهذا ما يذهب إليه الأستاذ "إيساينستاد" S. N. Eisenstaad في قوله: بأن

وهكذا، نستنتج بأن إدارة التنمية لا تنحصر فقط في نمط توزيع الموارد وتحديد الموازنات الوطنية، بل نجدنا كذلك تشمل عملية رسم الإستراتيجيات لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة بواسطة نظم التخطيط الاقتصادي الشامل. وبذلك نجد أن العديد من الدول أخذت بهذا النظام، حتى بالنسبة لبعض الدول التي تأخذ بنظام اقتصاد السوق والفتح الاقتصادي الذي يتناقض والتخطيط الاقتصادي الموجه. والمخططات الإستراتيجية لا توضع فقط من داخل الإدارة، ولكن يتم التفاوض عليها ضمناً أو صراحة من جهات خارجية. والقضية هنا ذات حدين، الأول هو جانب الضعف في التخطيط طويل المدى من منطلق عدم الثقة وحركة الاهتمام وعدم وضوح الأهداف في الزمن البعيد، والثاني هو مزايا التخطيط طويل المدى وأهميته في سيرة إدارة التنمية وتوجيه أنشطتها. ولتحقيق التوازن بين إدارة التنمية وإدارة حماية البيئة لابد من إدخال عنصر الحركة في وضع الإستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

ويلي ذلك عن طرق مختلفة أهمها ما يطلق عليه "نوافذ المراقبة" التي تعتمد على ما يلي:

١. تحديد هدف بعيد غير واضح.
 ٢. وضع مسار عام في اتجاه الهدف غير الواضح.
 ٣. وضع هدف واضح محدد قريب الأجل.
 ٤. تحديد مسار واضح نحو الهدف القريب المحدد.
 ٥. وضع بذلك متوسطة المدى للسلوك مرحلياً بناء على ما يتحقق من الأهداف القريبة.
 ٦. ويتم، مرحلياً، تكرار الخطوات ٣ و ٤ في اتجاه الهدف غير الواضح حتى يصبح هدفاً واضحاً^(١٧).
- ويمكن إجمال القيم الاجتماعية للجهاز الإداري في الدول النامية عموماً، وفي الجزائر خصوصاً فيما يلي:
١. يعد الجهاز الإداري جهازاً بيروقراطياً كبيراً، فالتبعية التي عانت منها هذه الدول لقوى استعمارية فرض عليها أن تتعامل مع جهاز بيروقراطي يتسم بالجمود والتخلف الإداري.
 ٢. تكتمس الجهاز الإداري بحد من الخريجين لا حاجة معينة لهم، مما يترتب على ذلك تجاهل عصري الكفاءة

أي شيء آخر، ويتضح هذا المفهوم لجهاز الإدارة العامة في الدول النامية بتفاعل ثلاث حقائق تواجه قيادات هذه الدول بدرجات متفاوتة وهي:

١. أن الاستقلال السياسي لا يتأكد إلا بالتنمية الاقتصادية، التي تعوض التخلف.
٢. أن التنمية الاقتصادية المطلوبة لا تحقق بالسرعة المطلوبة إلا بالنمو الصناعي.
٣. أن التصنيع يحتاج إلى تحويلات أساسية اجتماعية، ولا يتحقق أحياناً ولا يبدأ إلا بقيام السياسة العامة، مباشرة عن طريق جهازها الإداري بدور رئيسي في تحقيقه أو بدنه^(١٨).

إذاً، أن مصطلح "إدارة التنمية"، وهو مفهوم حديث جداً - من حيث تطور العلوم، لا من حيث الوظيفة الحضارية للإدارات الإنسانية - وقد برز أول مرة خلال مرحلة الخمسينات من القرن العشرين، والذي يعبر عن «عن الأسلوب والنمط الإداري المتبع، وبالتالي فهي مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري في الدول النامية، ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة»^(١٩)، ملتما يذهب إلى ذلك الدكتور أحمد رشيد. كذلك نجده يرى أن إدارة التنمية تمثل تعبيراً عن حل مشكلات الإدارة العامة في الدول النامية. وفي هذا ما يمثل خطاً بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية، على اعتبار أن التنمية الإدارية، هي التي تسعى إلى حل المشكلات عادة. وهي بذلك لا تمثل إلا إحدى الوظائف والعمليات التي يفترض في إدارات التنمية أن تلجأ إليها في جانب وظيفتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وغيرها من الوظائف التي تتشكل منها وظيفة التنمية طبقاً لكتبتها وشموليتها المفترضة. أضف إلى ذلك أنه لا يمكن تعريف إدارة التنمية من زاوية وظيفية فقط، وذلك لأن إدارة التنمية تعبر عن وجود نظامي "بنائي" و"وظيفي" و"علائقي" في الوقت نفسه، وأنه لا يجوز تعريف الكل بالاستناد إلى الجزء وحسب^(٢٠). ومن هنا يبرز بجلاء أن عملية التنمية - مهما كانت طبيعتها - هي عملية حضارية تهم الإنسان والإدارة معاً.



والخبرة على حساب عنصر الشهادة والمؤهل.

٣. أصبح الجهاز الإداري في نظر الكلفة جهازاً فاسداً، حيث تكثر فيه الرشاوى والمحسوبية، وعلى ذلك تتعدم الصلة بين الحركات الوطنية قبل الاستقلال وبين الجهاز الإداري في مجموعه، وتصبح من القيم الاجتماعية الراسخة في الأذهان أن الجهاز الإداري سيكون من أهم معوقات النظام السياسي الوطني بعد الاستقلال^(١٤).

وعلى العكس من هذا الرأي السائد، يرى الدكتور أحمد رشيد أنه على الرغم من صحة هذا الرأي نسبياً، إلا أنه يؤكد أن الجهاز الإداري سيضل هو أداة من أدوات السياسة الوطنية بعد الاستقلال لأي دولة وقعت تحت نير الاستعمار، ولكن الصعوبة تكمن في كيفية توجيهه والسيطرة عليه وهي مشكلة إدارة للتنمية^(١٥).

وكل فجوة تظهر بين إدارة التنمية والبيئة الاجتماعية التي تعمل فيها هذه الإدارة، فإنها ترجع إلى إخفاقات الإدارة، ومنه فإن الفجوة الإدارية كلما اتسعت، كلما قلت بالتأكيد فرص نجاح تنفيذ عمليات التنمية، ومن ثم بداية استجابة الإدارة للزومية للتغيير، بمعنى ضرورة إحداث إصلاحات أساسية في بنيتها حتى يحكمها التنظيم القائم في تلك الإدارة. ومن ثم التحول في تنفيذ أهداف التنمية إلى المساهمة في وضع السياسات التنموية^(١٦). دون إكثار ظاهري للقلق وعدم الرضا، اللذين أصبحا سائدتين في الجزائر حول فعالية إدارة التنمية، و«هناك شعور طبيعي لدى الناس كما هو لدى المؤسسات بالتردد لإحداث التغيير، فالتغيير معوق يستطيع تدمير الأساليب المتفق عليها بفعل الأشياء وعلاقات مسؤوليه السلطة الأسرية... وهو يصيب قلقاً للناس، لأنه ربما يؤثر سلباً على أساليبهم المعهدة... فعلاقتهم الشخصية بمروسيهم وزملائهم ورؤسائهم ربما يصيبها بعض التغيير. فالمواقف التي كان يظن أن لها أهمية قبل التغيير يمكن أن تفقد أهميتها والأشخاص ذوي التقدير الذاتي لإمكاناتهم في حين معينة قد يضطرون للقيام بمهام غير مأهولة»^(١٧).

خصوصاً وأن فرص نجاح إدارة التنمية في أي دولة تبقى مرهونة بالسند السياسي الذي غالباً ما يطغى عليه الطابع السلطوي والفقري والشموي (أي لم أقل الشموي) في

الدول النامية عموماً، وبعبارة الدول المتقدمة. كما تبقى فرص نجاح هذه الإدارة - سواء كانت مركزية أو غير مركزية - مرهونة أيضاً بالبنية التنظيمية والمالية والبشرية، وبالصدى التطويري الذي تحته إدارة التنمية سواء بالرجوع إلى مصطلحات البيئة المطلوبة والوطنية، أو باستيراد نظريات ونماذج اقتصادية من الخارج، مثلما سنرى ذلك في النماذج الصناعية المطبقة في الجزائر، والتي أعني بها نموذج الصناعات المصنعة، وإعادة الهيكلة، واقتصاد السوق، والخصوصية، والشركة الجديدة... الخ.

وهنا يجب أن نميز بين إدارة التنمية والإدارة بالأزمات، والتي تعتبر إدارة طوارئ بمعنى إدارة ظرفية وخاصة للظروف والأزمات بدلاً من إدارتها، كما أنها تقوم أيضاً، على افتعال الأزمات، وإيجادها من عدم كوسيلة للتنمية والنمو على المشاكل القائمة التي تواجه الكيان الإداري، وهكذا يضل الكيان الإداري المهترئ يتعرض لأزمة تلو الأزمة، وتتقلب عليه الأزمات متلاحقة حتى يتم تدميره بالكامل^(١٨). أو أن يخضع لعمليات الإصلاح والتغيير من جهة، وإدارة الأزمات التي تحير عن الكيفيات التي من شأنها أن تساهم في التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها، والاستفادة من إيجابياتها، من جهة ثانية. وكل هذا مرتبط بتقليص الفجوة الإدارية والعلمية والمجتمعية.

ولو أن هذه النماذج قد لا تكون موجودة أصلاً، لذا ينبغي تطويرها وطنياً أو محلياً. باعتبار أن البرنامج قد تتغير بتغير البيئة المطبقة فيها. وفي هذا الإطار يقول الباحث «طريق حمادة»: «...إلا أن وضع قضية التنمية كقضية حضارية في إطارها الصحيح، لا يعني حل مشكلة التخلف، التي تعاني منها الأكثرية الساحقة من دول عالمنا المعاصر، في الوقت الذي ترأبنت فيه النظرة إلى القضية على أسس أنها أمور تتعلق بالعديد من المجالات والأنشطة المترابطة والمتفاعلة، والتي لا حصر لها، كأمور الغذاء والطاقة والصحة ونوعية الحياة والبيئة. نجد أن هناك تباعد، بل تباعد في طرق وأساليب مواجهة هذه الأمور، وحل المشكلات المنبثقة عنها، خاصة وأن مثل هذه الأمور تتغير باستمرار. وتتراكم مشكلاتها



وقد يفهم الإصلاح من خلال إحداث تغيير في ملوك الأفراد بواسطة التربية والتعليم.

أما مصطلح "الإصلاح الإداري" فعادة ما يعبر عن سلسلة التحسينات والتعديلات التي تدخل على الجوانب الإجرائية والوظيفية والهيكليّة والمنهجية للأجهزة الإدارية، التي تقوم بها الحكومات من أجل تحسين الأداء الإداري. وهناك من حلول تعريف الإصلاح الإداري كنهج سياسي مستمر موجه إلى ضبط العلاقات القائمة بين البيروقراطية وبين بعض عناصر المجتمع، أو ضبط تلك العلاقات في إطار البيروقراطية نفسها^(٢٥). ويفهم من هذا التعريف أن الهدفين الذين يمكن تحديدهما واليُوجب التي تقتضي معالجتها تشكل أموراً تختلف باختلاف الظروف التي تسود البيئة السياسية.

وبما أن هناك أصلاً تدخل ضمن الإصلاحات الإدارية، كنظريات الإدارة الحديثة والبيروقراطية. فإننا نجد بأن عملية الإصلاح الإداري لا تنتم بالطريقة أو المفاجأة، بل نجدها تحمل في طياتها فلسفة جديدة تحمل تحولا كاملا في التصورات والفكر والسلوك، وحتى تنظيم العمل البشري، وبالتالي فإن لمصطلح "الإصلاح الإداري" أكثر من بعد في تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه. لذلك نجد أن هناك من اعتبر الإصلاح الإداري، كمحاولة إرادية للتحويل الإداري، أمام ما يقاومه أو يهينه من التفاعلات والعوامل والمؤلف. ويرى الدكتور أحمد رشيد أن "الإصلاح الإداري" يقوم على أساسي، أولهما يبرز من خلال إعادة تنظيم الجهاز الإداري للقيام بوظائفه الجديدة على ضوء السياسة العامة الهادفة إلى التنمية. لما ناتيهما فيمكن في علاج مشكلات الجهاز الإداري علاجا ينتج مواطن المشكلات الإدارية في المجتمع، بما يخلق جهاز إداري يعكس علاقات وقيم المجتمع ويحقق التنمية في نفس الوقت الذي تحقق فيه كفاءة العمليات الإدارية^(٢٦).

ويرى الأستاذ الدكتور "سعيد محمد الحقلان" أن الإصلاح الإداري، هو عبارة عن خطة أو برنامج يتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستهدف معالجة كافة أوجه القصور والخلل في طرائق وأساليب وأدوات وتقنيات ومهارات النظام الإداري المتشكّل عبر السنين، والتي تتبدى في عدم قدرته على ممارسة النشاطات الإدارية المختلفة

بصورة تصاعدية نتيجة لعدم إمكانية تلبية المطالب والحاجات المترتبة عنها. الأمر الذي يريد من هذه الأمور تذكرا، وفي هذه المشكلات تعقيدا، فتتخذ مواجهتها في المدى البعيد^(٢٧). وهذا ما يتطلب ضرورة التحكم جيدا في عملية التنمية الإدارية وإدارة التنمية وإدارة حماية البيئة، وربط هذه العملية بالتنمية الشاملة في مختلف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتقنية، حتى لا يؤدي ذلك إلى إهمال عنصر الإنسان ودوره في تحقيق التنمية الشاملة.

كما أن النظام العام للبيئة والنظام العام للتقييم البيئي للدول العربية الإسلامية عموما والجزائر خصوصا، يمثلان دليلا إرشاديا لوضع خطة لرتيادية إدارية لحماية البيئة في هذه الدول، بما في ذلك الأمن الثقافي البيئي الذي تتضمنه الإدارة الاقتصادية والأمن والسلامة البيئية للسكان. فالحضارة الإنسانية تمثل نماذج لإدارة البيئة من الموارد البشرية والموارد الطبيعية في نظام متكامل ومعقد في شكل يحقق التوازن والتكامل بين البيئة والتنمية.

إذا، فإن البيئة والتنمية متلازمان، فالبيئة هي كل ما يحيط بالإنسان في البيت والمدرسة والمجتمع وفي الأسرة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك ما يحيط به من الجغرافيا والطبيعة والمناخ وغير ذلك من الأمور^(٢٨). أما البيئة الإدارية على وجه الخصوص فهي بيئة العمل في المؤسسة الإدارية، مثل علاقات الموظف بروسمته وزملائه في العمل وما يحيط به من علاقات إنسانية وموارد مادية ومالية ونظم وتقنيات إدارية ومكان العمل، سواء في مجال الإدارة العامة أو إدارة الأعمال، وغير ذلك من البيئات الإدارية. فكل هذه البيئات لها تأثيرها الإيجابي والسلبي على العمل الإداري وعلى الإنسان وسلوكياته.

ويعرف مصطلح الإصلاح عموما بأنه ذلك التحسين الذي يرد به التغيير والتطوير والتجديد والتنمية، وهو بذلك يُعني بالتعديل التدريجي في أحد أجزاء ظاهرة ما، سواء كانت تنظيمية، أو سواء كانت سياسية، وثقافية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية. كما يمكن أن نسمي الإصلاح نسبة إلى الموضوع الذي تقع عليه الإصلاحات، كأن نقول: الإصلاح السياسي، والإصلاح الإداري، والإصلاح الاقتصادي... الخ.

التي ترافقها وتشكل شرطاً لازماً لتحقيقها. وهذا ما يتطلب وجود جهاز إداري يتولى المهمة ويشرف عن إحداث التغييرات المطلوبة من البداية وحتى النهاية. والتي تتميز بالتجديد والابتكار لكي يكون الإصلاح فعالاً. كما يجب أن يكون التنظيم للقائم على الإصلاح قريباً من مركز القرار السياسي، باعتباره هيئة استشارية تغذي وتقوي النظام بالمعارف الإدارية.

٤. إن ما يمكن استنتاجه أيضاً، هو أن الإصلاح الإداري يجب أن يهدف بالوقت نفسه إلى إيجاد إدارة تضمن للعاملين فيها الاستفادة من القوانين الاجتماعية، وتحرك بأقصى درجات الفعالية والسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، وتخفف عن المواطنين ما يمكن أن يفرض عليه من عناء ومعاملات وتعدد إجراءات. ولا شك أن للاعتبارات الاقتصادية والثقافية والنفسية المشار إليها، تأثيرها الواضح على منهجية العمل الإصلاحي الذي يمكن إبطاءه.

٥. إن الإصلاح الإداري يأتي بصورة أساسية ثمرة للجهود الإنسانية، فهو ليس آلياً أو طباعياً يتحصل من ذاته، وهو يقابل عادة بمختلف أشكال المعارضة والمقاومة، وهذا ما يطويه غالباً لونا سياسياً^(٢٨). وبهذا نجد أن عملية الإصلاح الإداري لها صلة وثيقة بالبيئة الاجتماعية وإصلاحها أو تغييرها، وبالتالي فإن لها صلة وثيقة بالقيم والأفكار السائدة في تلك البيئة. كما أن نجاح الإصلاحات الإدارية يبقى مرهون دراسة القيم التاريخية والاجتماعية والحضارية السائدة.

٦. إن التغييرات تفرض التخطيط الارتياضي - مثلاً أشرت إليه آنفاً - وهي مبنية من الأمور التي يمكن التبر فيها واستشرافها، إذ لا يقل أن يكون المسؤولون عن الإصلاحات الإدارية متفهمين عن مجتمعاتهم، أو متخاضين الطرف عما بطراً من أهداف في بيئة الإدارة التي تحدث فيها عملية الإصلاح مع جهلهم بإيها أو عدم توقع تلك الأحداث.

كما نجد مصطلح "الثورة الإدارية" التي يرى الدكتور أحمد رشيد بأنها تعبير عن ثورة وثيقة الصلة بتغييرات

بكفاءة عالية من أجل إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التي تخص عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شمولي، أي أن الإصلاح الإداري يقتضي وضع البرامج الشاملة والتي تعالج بصورة جذرية المشكلات المدروسة بدقة وعناية في ضوء الإمكانيات والموارد المادية والبشرية التي تشكل الحامل الأساسي لإعداد وتنفيذ برامج الإصلاح^(٢٩).

وبهذا المعنى نستنتج بأن الإصلاح الإداري لا بد وأن يتأثر بالبيئة التي هو بصدد إصلاحها وبكل التغييرات التي يمكن أن تحدث فيها، كما أن له تأثير كبير في تطوير هذه البيئة ووضعها نحو تحقيق أهدافه المسطرة. كما يمكن أن نستخلص من هذه العملية الإدارية، ما يلي:

١. إن عملية الإصلاح الإداري، سواء ما تعلق بمداها أو بمدنها، ترتبط بعملية التغيير الإداري الذي يحصل في بيئة الإدارة بقدر يفوق ما يحصل منها في إطار الإدارة ذاتها، وأنه من المتعذر معالجة المسائل المتصلة بالإصلاح الإداري، دون الاهتمام بعوامل التغيير المشار إليه واستخراج النتائج المتصلة به. وعلى هذا فالإصلاح الإداري ليس غاية في حد ذاته، كما أنه لا يعمل بمعزل عن البيئة المحيطة به، وإنما يندمج بصورة منطقية وتسلسلية في المنهج العام للتغيير.

٢. إن الأمر لا يدعو كونه تدخلًا بطال زوياً للجهاز الإداري وبناءه الإدارية وجميع تقسيماته بدون استثناء. وبذلك فإن عملية الإصلاح الإداري الفعال، تشمل كل المستويات الإدارية من الإدارة العليا إلى الإدارة الدنيا، بهدف تحقيق الهدف العام للمنظمة الإدارية. وإلى هنا يمكن الاستنتاج بأن الإصلاح الإداري يرتبط تمام الارتباط بمفهوم التغيير، وبالذات التغيير العلمي الهادف، بمعنى أنه يقوم على أساس من التغيير الجذري في الأشخاص والمفاهيم والبنى من جهة، كما يقوم على رسم إستراتيجية إدارية واضحة المعالم والأهداف والوسائل من جهة ثانية.

٣. إن لعملية الإصلاح الإداري انعكاسات في كل البيئات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تقافية، وهي تفرض بذاعة وجود الإرادة السياسية



وهذا ما نجده في المحاولات التي تقوم بها الأنظمة السياسية^(٢٠) بهدف إصلاح أي خلل نسقي قد يقع بين البيانات الفرعية التي يتكون منها المجتمع كنظام متكامل يحدث الترابط بين البيئة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، والبيئة الثقافية، والبيئة التكنولوجية. كما أنه يقوم بإصلاح المؤسسات السياسية: كالنظام الانتخابي، والإعلامي، والحزبي، والجمعيات، والجهاز الحكومي، والإدارة المركزية والمحلية، والرئاسة، والقضاء، أو يتولى الإستراتيجيات الكبرى ورسم السياسة العامة.

وهذا ما يجعل من الإصلاحات السياسية عبارة عن عملية تتميز بالدولم وباستمرار التغيرات التي تحدث على صعيد البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية. فكلما تطور المجتمع كلما تحتم على النظام السياسي القيام بتغييرات في هياكله وبناءه، حتى يمتثل والتغيير الاجتماعي. وقد تكون الإصلاحات السياسية - في بعض الأحيان - وراء إحداث هذه التغييرات الاجتماعية. وهذا ما يؤكد بأن العلاقة بينهما علاقة جدلية.

والمؤشرات الدلالية كلها تؤكد بأن المشكلات البيئية تعود إلى ضعف الوعي البيئي لدى المسؤولين على قضايا التنمية، فالبيئة اليوم في الجزائر في أزمت، مما يستلزم ضرورة التفكير في إحداث إصلاحات سياسية وإدارية جذرية في إدارة البيئة، فأعداد السكان والموارد البشرية في ازدياد متسارع، والضغط على موارد الطبيعة في مد متصاعد، والملاسل والأنظمة البيئية كمصادر للتنمية في انتهاك متواصل، ناهيك عن الأزمة في الأمن الغذائي، وأزمة الاختيار بين مصادر الطاقة المتعددة للبيئة والتنمية، والصناعة التي عليها أن تنتج أكثر من استهلاك موارد أقل، والتحدي الحضري، ونفايات مكافحة التلوث بكل أنواعه... الخ.

وهكذا يبدأ الحفاظ على البيئة يوما بعد يوم، مؤسسة ضخمة، بل صناعة من أخطر الصناعات، تتطلب أن يخطط لها تخطيط علمي شامل، وأن تدار شؤون الحفاظ على البيئة إدارة علمية ورشيقة. شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة اقتصادية حديثة. ولزام على هذه الصناعة أن تستهدف تحقيق

أساسية في نظم التعليم، وفي تشكيل المنظمات الاجتماعية وفي نظم الاختيار، لكنها مع ذلك تظل دائما ناتجا لأنشطة أجهزة مختصة في الدولة، ذلك أن النظرة المطلوبة للثورة الإدارية يجب أن تتبناها وتضع الأساليب العلمية لتطبيقها أجهزة مسؤولة وواعية للإصلاح الإداري^(٢١).

في حين نجد أن الأستاذ الدكتور "محمود محمد الحظار" - ولأول مرة على الأقل في الساحة العربية الإسلامية- يقرن بين الدروس المستفادة من الثورة الإدارية في غير ميدانها كميدان البيئة، حيث يرى أن الأمر يستوجب علينا أن نتحري للتجربة التي مرت بها "الثورة الإدارية" في ميدان الصناعة والحرب، وإدارة الأعمال والإدارة العامة لتبين أهم معالمها، ولدى وسائل الإفادة من هذه التجربة في ميدان البيئة بمفهومها الدولي المتكامل بين الطبيعة والمجتمع والثقافة، وما يستلزمه ذلك من تكيف لهذه الوسائل مع طبائع العمليات البيئية، بل لتبتدع وسائل جديدة لها قدر على معالجة المشكلات البيئية ومواجهة ملامحها الخاصة^(٢٢).

ويزيد في تأكيد هذا الاتجاه في إدارة حماية البيئة أن ميدان الصناعة والتجارة وإدارة الأعمال - مثمنا منرى ذلك لاحقا- عرف منذ بضع عقود من السنين وسائل حديثة وهامة ساهمت إلى حد كبير في الرفع من فعاليتها. ومكنته من إقامة إدارة إرثيادية وعقلانية منظمة، وقد شاعت فيه وذاعت خلال السنوات الأخيرة تخصصات وطرائق في الإدارة والتسيير "Management"، أحدثت فيه ما أصفه على تسميته "بالثورة الإدارية".

و بهذا نجد أن التنمية الإدارية تعد الأسس الذي تقوم عليه التنمية السياسية- والعكس صحيح بحكم أن السياسيتين الإدارية والسياسية متكاملتين- حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة إلى حد بعيد بالتنمية الإدارية. لأنه لما يحدث أي إصلاح إداري فإنه يعكس مباشرة على الإصلاح السياسي، والعكس صحيح. وأما الإصلاح السياسي، فيتمثل في تلك التعديلات أو التعصبات التي تقوم بها الدول والحكومات، قصد إدخال تغييرات على المؤسسات السياسية والإدارية القائمة في الدولة، وذلك باستعمال الأساليب والأدوات التشريعية وقفا لأسلوب تدريجي متواصل.

المنظمة وإدارتها، أهمها توفر نظام جيد لجمع المعلومات والبيانات الداخلية والخارجية ذات الصلة بأطر عمل المنظمة. خاصة وأن العصر الحديث هو عصر المعلومات والشبكة المعرفية.

كما يمكن أن يكون الإصلاح جزئياً يمس قطاعاً من قطاعات الإدارة العامة. وفي كلتا الحالتين يجب التركيز على عملية التخطيط الارتياضي. أما الإصلاحات الجزئية غير الناجحة فهي تلك التي تحاول أن تغير الواقع السياسي والإداري بخطة أقل ما يقال عنها أنها لا تتماشى والبيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المراد تغييره. باعتبار أنها تستند إلى الأساليب التقليدية، من خلال مد الثغرات التي يسببها التغيير، وهو أسلوب دفاعي في طبيعته ولا يتخذ إلا شكل رد الفعل^(٣٢).

وإذا كانت الخطط الارتياضية هي مخططات للأمد الطويل، ولوضع مثل هذه المخططات لابد من تحديد الفترة الزمنية التي توضع لها هذه الخطط الارتياضية، ولابد من الحصول على المعلومات عن البيئة، والإمكانيات والقيم المتوقع تواجدها خلال هذه الفترة الزمنية. وبذلك نجد أن التخطيط الاستراتيجي يعتبر أداة بالغة الأهمية، خصوصاً إذا كانت الوسائل قليلة ونادرة من جهة، دون أن ننسى صعوبة عامل الزمن الذي عادة ما يكون في غير صالح هذه الإصلاحات من جهة ثانية، خصوصاً وأن الإحصائيات تؤكد أنه كلما بددت الفترة الزمنية كلما قلت الثقة في فعالية الإصلاحات بسبب قلة الثقة في التقديرات. وفي هذه الحالة يجب التركيز أيضاً على التنسيق والتنظيم بين القطاعات التي يمسها الإصلاح الإداري. وإلا ضاعت الجهود البشرية والمادية والمالية في غير الهدف المرسوم من الإصلاح. أما الوسائل فهي متنوعة كأن تكون مالية أو تقنية (كألاية)، أو مالية (كالتنميط)، أو بشرية (كالإنسان) وكلها تتطلب خطة محكمة ومتماشية مع البيئة الاجتماعية، بهدف إحداث التغيير لخدمة الأهداف المنشودة.

ومنذ استقلال الجزائر - وحتى ابتداء من تاريخ الثورة التحريرية المباركة - ويتبع كل البرامج والمواثيق المعدة في مرحلة الثورة الجزائرية، وإلى غاية برنامج طرابلس

أكبر حظ من الفعالية والنجاح، للوصول بالتالي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ضوء تنمية بلا تدمير أو تخريب، تنمية مناسبة تحقق التوازن في المعادلة البيئية الإيمانية^(٣٣).

والى هنا أصل إلى القول بأن الإصلاح الإداري ليس مجرد شعار يردد، أو نسخة طبق الأصل يتم استيرادها من الخارج - مثلاً أكد لي ذلك الأستاذ الدكتور "مسعد محمد الحطار" في لقائنا المطول معه- لكنه بالأساس إما عملية إعادة نظر بالأوضاع القائمة حالياً، أو عملية خلق وإبداع حديدین بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

بيد أن الأمر يتطلب تنمية متناغمة لجميع عناصر العمل الإداري، من حيث المعلومات، والتحديث والفهم والموقف والتقاليد بين الإداريين، وغير ذلك من الإصلاحات الداخلية. إلا أن ما أريد أن أؤكد عليه في عدد دواعي الإصلاح الإداري من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، هو دور الإدارة الحديثة، والإصلاح الإداري بمختلف جوانبه، في الخطة الارتياضية الشاملة، التي أنا بصدد البحث والتدبر فيها، من أجل تحسين التنمية، شريطة توفر عناصر أساسية في الإصلاح الإداري أهمها على الإطلاق: ضرورة التشجيع من القمة والمشاركة من القاعدة، لا أن تكون القرارات نابعة من فوق، وضرورة توفير الوسائل الكفيلة بتدعيم الاتجاه التغييري والتجديدي للحركة التي يجب أن تكون متواصلة مع فلسفة الإصلاح الإداري.

والى هنا أصل إلى السؤال الجوهرى والوجيه في أن واحد؛ ترى هل لن الإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر قد استجابت للشروط والمواصفات التي أتيت عليها سابقاً؟ فإن كان الغرض من الإصلاح الإداري الناجح والفعال عادة ما يكون شاملاً يمس كل الأجهزة الإدارية التابعة للدولة - ولو تم ذلك عن طريق التدرج والتخطيط - فإن ذلك لا يتم إلا من خلال الإعداد السابق للتعامل مع الظروف البيئية الجديدة. وهو كما يقول الدكتور "علي السلمي" هو: « وهو أسلوب هجومي في طبيعته وفيه تلجأ الإدارة للمبادرة باستمرار »^(٣٤)، علماً بأن استخدام الأسلوب الحديث في إدارة التغيير يتطلب مقومات أساسية في تنظيم

اللغة الوطنية (٣٣) لغة التكوين والتكامل، والعمل لتكثيف الإجراءات وتسهيلها وتوحيدها^(٣٢).

ولا نجد في ميثاق ١٩٨٦، إلا تكرار حرفيا لما جاء في ميثاق ١٩٧٩، على الرغم من أن الفترة الفاصلة بين الميثاقين عرفت صدور أول قانون لحماية البيئة في عام ١٩٨٣. وفي مجال حماية البيئة نجد أن ميثاق ١٩٨٦ ينص على ما يلي: «إن تنفيذ التنمية المبرمة في مجمل قطاعات النشاط، التي تولدت عنها عملية متعددة الجوانب تمس مختلف أنحاء الوطن، تطرح مشكل حماية البيئة ومحاربة الظواهر الضارة، وخاصة منها تلك التي ترافق بروز مراكز حضرية ذات النشاط الصناعي. وبهذا الصدد على الدولة، في إطار التخطيط الوطني، فرض الإجراءات اللازمة وتنظيم العمليات للكفولة بالمحافظة على سلامة البيئة وتحقيق الوفاق، والقضاء على كل المظاهر الضارة بصحة المواطنين، وعليه يتعين على الجماعات المحلية وجميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد أن تؤدي الدور المنوط بها في تنفيذ سياسة محاربة التلوث وحماية البيئة. ومن الضروري ألا يفهم بأن تنفيذ هذه السياسة من صلاحية الدولة وحدها، بل ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لكل المواطنين»^(٣٣).

أما بعد عام ١٩٨٨، فأول ما نجد، بروز للاتحة الاستثنائية التي صادق عليها حزب جبهة التحرير الوطني في نوفمبر ١٩٨٩. حيث تم تناول الإصلاح الإداري بطريقة مفصلة نوعا ما، والتي تم من خلالها الاعتراف بانحراف الإدارة عن المسار المحدد لها في المواثيق الثورية والدستورية، وبرز روح اللامبالاة والرشوة والمحسوبية والمحابة والاختلاس. كما تم وضع تصور جديد للإصلاح الإداري لتجاوز هذه الأزمة التي برزت من أحداث أكتوبر عام ١٩٨٨. والتي كان من أهمها للتأكيد ضرورة تجسيد للامركزية الإدارية وأساليب الديمقراطية المحلية، وإلغاء الدوائر الإدارية، إلا أن ذلك لم يتجسد على أرض الواقع رغم محدودية الطرح السياسي والحضاري.

أما من خلال تحليل مضمون الخطاب السياسي العام، فمنذ السنوات الأولى للاستقلال، ساهم البعد المتنامي بين الخطاب

فإننا لا نجد اهتماما واضحا بالإصلاح الإداري من قبل السلطة السياسية. وبالرجوع إلى ميثاق الجزائر لعام ١٩٦٤، فإننا نجد أنه لم يذكر الإصلاح الإداري، إلا في إحدى الفواوح وفي شكل جملة جعلت من الإدارة - خصوصا الإدارة الاقتصادية - بسبب موقعها في الدولة والاقتصاد، تسبب خطرا كبيرا على المسار الاشتراكي.

كما أن ميثاق الجزائر لعام ١٩٧٦، لم تكن فيه أية إشارة إلى الإصلاح الإداري الشامل. وحتى جانب الاهتمام بإدارة البيئة بعد الاستقلال جاء متأخرا، ولم يبرز إلا من خلال ميثاق ١٩٧٦، الذي انطوى على أول إشارة للحفاظ على البيئة، على شكل فقرة عنوانها «مكافحة التلوث وحماية البيئة»، والتي تنص على ما يلي: «إن تحقيق تنمية سريعة تشمل مجموع قطاعات أنشطة البلاد وتحدث حركة متسببة تمتد عمليا إلى كافة التراب الوطني، يطرح مشكلة حماية البيئة ومكافحة المصار التي تنجم خاصة من بروز مراكز عمرانية وأنشطة صناعية، وبهذا الصدد سوف تتخذ الدولة، في نطاق التخطيط الوطني، التدابير الضرورية، وتنظم كلما يلزم لصيانة المحيط في البلاد، والوقاية من كل ظاهرة مضررة بصحة وحياة المكان.

إن للمجموعات المحلية وكذلك مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، مطلب دورا رئيسيا في تنفيذ سياسة مكافحة التلوث، وحماية البيئة التي يجب أن تكون الشغل الشاغل لجميع المواطنين، إذ لا يجوز اعتبار ذلك مهمة خاصة بالدولة وحدها»^(٣٤).

أما في ميثاق ١٩٨٦ فنجد مقطعا خلاصا يتعلق بـ «الدولة واللامركزية»، حيث كانت فيه إشارات عديدة إلى الإصلاح الإداري، باتخاذ الدولة الجزئية من اللامركزية أساسا، لتطويرها وتنظيمها وجعلها وسيلة تزيل المراحل الإدارية حتى تكون غاية أصال الأجهزة التنفيذية القاعدية من جهة، وتحقيق الفعالية وتقريب الإدارة من المواطن، من جهة ثانية. فجاء فيه ما يلي: «ولا يتأتى ذلك إلا بإجراء إصلاح إداري، يأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع، ومتطلبات التنمية، ومقتضيات العصر. ويكون هذا باعتماد أساليب إدارية حديثة وتخطيط محكم، وتكوين راق، واختيار رجال أكفاء سياسيا وإداريا، مع جعل

والسياسية. ويتتبع الخطاب السياسي ابتداء من عام ١٩٨٩ - وخصوصا مع بداية عام ١٩٩٤ - وإلى يومنا هذا، قد أصبح يعترف صراحة بانحراف الإدارة الجزائرية عن مسارها الصحيح، والصل على ضرورة لإخلاق إصلاحات إدارية جزرية تجسد التقطيع مع النظام الإداري السابق. وهذا ما يؤكد الرئيس ليمين زروال* في خطابه الذي ألقاه بالجزائر العاصمة، بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٩٤، حيث يقول: «...إن يتم القضاء على البيروقراطية والاستبداد والتعسف والمحسوبية إلا بالتقطيع التي تظل الهدف الأساسي في القضاء على مثل هذه المظاهر وهذه التصرفات... لا يمكن تحقيق ذلك إلا بإجراء تغيير جذري في هيكل الدولة التي ينبغي مستقبلا أن تخضع لقواعد جديدة... بتعزيز مؤسسات الدولة وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية وإقامة علاقات متينة ورزينة بين المواطن والإدارة... وأن مصداقية المؤسسات العمومية تقتضي مكافحة الرشوة والمضاربة... بكل عزم وإصرار...»^(١٠).

كما تميز الخطاب السياسي الرسمي، وإلى غاية اليوم، بالحديث عن الإصلاحات في كافة المجالات، بتخليد لجان للإصلاح كوسيلة لإحداثه - ولو أن القاعدة الإدارية العملية تقول أنه: إذا أردت أن تقلل مشروعا فافشأ له لجنة - حيث عرفت الجزائر العديد من لجان الإصلاح، على مستويات عدة، أذكر منها العدالة وهيكل الدولة والتربية والتعليم... إلخ. ولو أن ذلك لم ينعكس على الواقع الفعلي للإدارة الجزائرية. كما يلاحظ انعكاس الخطاب السياسي الإصلاحي على التنظيم السائد في بعض الوزارات. حيث أصبحت هناك - على سبيل المثال - وزارة منتقبة لإصلاح السجون وأخرى لإصلاح المستشفيات.

وفي مجال الإصلاحات التي مست الإدارة المركزية، والمتعلقة أساسا في الهيئات التي يمثلها رئيس الجمهورية، ومجلس الحكومة والوزراء، إلى جانب الهيئات الاستشارية التابعة لها. قد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، قيام المجلس التنفيذي برئاسة السيد عبد الرحمن فارس، وكان ذلك في ٧ أبريل ١٩٦٢ والذي وصل عمله بعد ثلاثة أسابيع المحددة بعد الاستقلال، بإصدار أوامر، وكانت له سلطة مطلقة.

السياسي الرسمي المنادي بالمساواة والتضامن والحل الاجتماعي... ولتحقيق الاقتصادية والاجتماعية المسبوبة المعيشة في إفقار الدولة حضونها وحفر هوة بين الحاكمين والمحكومين. وفي الوقت الذي تعاقب فيه أغلبية الشعب البطلان والفقر وظروف المعيشة السيئة جدا، فإن لقلية من الواصلين في اللحظة الأخيرة... تولت الإدارة وأقرت بسرعة^(١١). وهنا نجد أن تشابك هذه العوامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، قد ساهمت في انحراف الإصلاحات السياسية والإدارية عن إحلال التقطيع الفعلي مع أساليب الحكم والتسيير الاستعماري اللذين تميزت بهما فترة الاحتلال الفرنسي.

ومع انطلاق المخطط الثلاثي التجريبي الأول، بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٩ والمخططات الرباعية واتساع قطاع العام على إثر التأميمات في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، نجد أن الانقسام - ولو ظاهريا - كان سائدا بين السلطة السياسية والإدارة التنفيذية، إلى جانب ظهور دور الجيش في الحياة السياسية. وبرز انحراف البيروقراطي جليا من خلال خطاب سنطينة^(١٢) في عام ١٩٧٤، والذي ألقاه الرئيس «هولري بومدين» أكد فيه صراحة على عدم إيمانه بالصراع الطبقي الذي يد روح للفلسفة الاشتراكية التي اتخذتها الجزائر لها بعد الاستقلال، وبهذا برزت رسمالية الدولة الجزائرية بوضوح وكذلك الأساليب البيروقراطية الجامدة، التي أصبحت الوسيلة المفضلة للإدارة، ولقد أعطيت الأولوية للحفاظ على الأجهزة وتطويرها على حساب المصلحة العامة وعلى حساب تلبية تطلعات وطموحات المواطنين، «إن البيروقراطية والتعقيدات التلتين كانت جبهة التحرير الوطني تعتمد عليهما تنصفاً بالمركزية المفرطة والتسلط والاستبداد بالرأي والرغبة التامية وغير المبررة في توخي المبررة»^(١٣).

كما تم الاعتراف بهيمنة الحزب الواحد بحكم القانون، من خلال بيل رئاسة الجمهورية في أكتوبر ١٩٨٨ - ولو أنني لا أنكر أن حزب جبهة التحرير الوطني كان يسيطر في يد الإدارة - وهذا ما أدى إلى مفارقات كبيرة. خصوصا إذا تعلق الأمر بالبيروقراطية المهجنة والانحرافات الإدارية

بعدما جاء استفتاء ١ جويلية ١٩٦٢ وكانت أول حكومة (١٩٦٢) برئاسة السيد "أحمد بن بلة" في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ (فترة الحكم المؤقت)، حيث كان الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة في المجالات التنفيذية والتشريعية والقضائية ثم جاء دستور ٨ مارس ١٩٦٣، وميثاق الجزائر في ١٦-٢١ أبريل ١٩٦٤، ليحددا توجه النظام السياسي والإداري للجزائر المستقلة بوضوح، وبغض النظر عن السليبات فلن أول مجلس وطني تأسيسي كان برئاسة "فرحات عباس" بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢.

وبعد انقلاب ١٩ جوان ١٩٦٥، أصدر أمر ١٠ جويلية ١٩٦٥، والذي اعتبر أمرا دستوريا، حيث أصبحت الحكومة تمارس وظيفتين: الوظيفة التشريعية، والوظيفة التنفيذية، وهذا ما يختم مصالحتها دون مصالح للشعب، الذي كان ولا يزال يعاني الأمرين في ظل مرحلة الاستقلال والحرية.

وحتى عام ١٩٧٦- وهو تاريخ ظهور الدستور الجزائري الثاني- وبالمقارنة مع دستور ١٩٦٣- فإن الجديد فيه، لم يظهر إلا في مجال تحديد الميادين التي يتدخل فيها النائب، وإبعاده عن ميداني الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، حسب ما جاء في المادة ١٥١^(١١)، وهذه الحالة لم تكن تخدم السلطة النظامية - شكلاً - حيث تم تعديل دستور (١٩٨٩)، ولم يغير دستور ١٩٧٦ أي شيء عدا من يمارس السلطة النظامية وهما: رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بواسطة مراسيم تنفيذية ورئاسية. ومن خلال دستور ١٩٧٦، فإن حماية البيئة أصبحت من المجالات التي يتدخل فيها نواب المجلس الشعبي الوطني، ويظهر لنا ذلك في المادة ١٥١، ومن خلال البنود التالية:

- البند ٢٢: الخطوط العريضة لسياسة الإعصار الإقليمي، والبيئة ونوعية الحياة، وحماية الحيوانات والنباتات.
- البند ٢٣: حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.
- البند ٢٤: النظام العام للغابات.
- البند ٢٥: النظام العام للمياه^(١٢).

أما بالنسبة لدستور ٢٣ فيفري ١٩٨٩، الذي جاء ليكرس - وعلى إثر الضغط والمعارضة- التعددية السياسية من جهة، ولتقنين الإصلاحات السياسية التي فرضتها الظروف

الاقتصادية الجديدة، فإن المجالات التي يتدخل فيها نواب المجلس الشعبي الوطني في ميدان البيئة، تظهر لنا ذلك في المادة ١١٥، التي تناولت نفس البنود المنصوص عليها في ميثاق ١٩٧٦ بشيء من التفصيل، ولم تضاف إليها سوى مجال تدخل النواب في ميدان النظام العام للمناجم والمحروقات، وعموما فإن البنود التي وردت من خلال المادة ١١٥، هي كالآتي:

- البند ٢٠: القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة.
- البند ٢١: القواعد العامة المتعلقة بالثروة الحيوانية والنباتية.
- البند ٢٢: حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.
- البند ٢٣: النظام العام للغابات والأراضي الرعوية.
- البند ٢٤: النظام العام للمياه.
- البند ٢٥: النظام العام للمناجم والمحروقات^(١٣).

والجديد بالنسبة لدستور ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ يظهر من خلال البرلمان المكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة. حيث أصبح بإمكان منتخبتي المجالس الشعبية المحلية أن يصبحوا أعضاء في مجلس الأمة. ذلك أن ثلثي أعضاء مجلس الأمة ينتخبون عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية والولائية على أن يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي من بين الشخصيات الوطنية في العديد من المجالات^(١٤). وبالتالي فقد أصبح من الممكن أن تثار مشكلات ومعضلات الإصلاح الإداري على المستوى المحلي، في الغرفة الثانية من البرلمان.

إلا أن تجربة وزارة الإصلاح الإداري والوظيف العمومي، والتي فوضت لها صلاحيات عديدة لتتاول قضايا الإصلاح بصفة شاملة^(١٥)، لم تدم إلا حوالي ستة أشهر، بسبب انقلاب ٥ جوان ١٩٦٥. وابتداء من نهاية عام ١٩٦٥، ألحقت بإدارة الوظيف العمومي والإصلاح الإداري بوزارة للداخلية إلى غاية ١٢ جاني ١٩٨٢، حيث تم إنشاء كتابة الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، والتي أعطيت لها صلاحيات واسعة فيما يخص الإصلاحات

الإقليم والبيئة، التي تم استحداثها من جديد في أبريل ٢٠٠٤. وكان من الأجدى أن تبقى إدارة البيئة مرتبطة بإدارة الإصلاح الإداري، حتى لا تتشاك الاختصاصات ويحدث الاضطراب بين هذين الميدانين الهامين، والمرتبطين تمام الارتباط ببعضهما البعض. لو أن تلحق برئاسة الحكومة - على أقل تقدير - نظرا لارتباط قضايا البيئة في الجزائر بالعديد من القطاعات الوزارية، وما يتطلب ذلك من تنسيق ورقابة وتوجيه فيما بينها.

إن المفهوم العلمي للإصلاح الإداري، يؤكد على أن هدف كل إصلاح هو التنمية الشاملة عن طريق التغيير الشامل، فالإصلاح ليس نسخة مستوردة، أو أن يعتمد في إحلاله على ذهنيات مملوكة أو متغربة. وبناء على ما تقدم ذكره، يمكن القول باختصار أن الإصلاح الإداري يستهدف كفايات، تجديد للتنظيم الإداري وبنيتة، والاهتمام بإدارة العنصر البشري، كما يستهدف أساليب العمل والتشريع الذي يجب أن يكون حلويا لكل هذه الأركان من جهة، كما يجب أن يكون نابعا من البيئة التي يعمل فيها. وفيه لحري بالإصلاحات الإدارية في الجزائر أن تعبر عن مقتضيات البيئة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتلقائية والحضارية، لا أن يكون نابعا من فوق.

والملاحظ على الإدارة المركزية بعد عام ١٩٨٨، هو تميزها بالاستمرارية، وحتى مع إرجاع الديوان، فإن ذلك لم يكن سوى ترسيما. كما نلاحظ أن وظائف كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، والوزراء، هي وظائف مزدوجة في الواقع، لكن الذي يهمنا هو الجانب الإداري، فالسلطة التنظيمية بعد دستور ١٩٨٩، أصبحت تمارس من طرف شخصين، والقاعدة السياسية تقول أن العلاقة عكسية بين المدينيين التشريعي والنظامي، والعكس صحيح. إلا أن هناك عيوباً مسجلة على المادة: ١٢٠ من دستور ١٩٩٦، التي تنص على طبيعة العلاقة بين غرفتي البرلمان والجهاز التنفيذي (****)، إذ أن الأمر يتطلب تحديد العلاقة بدقة بين غرفتي البرلمان لأجل نقادي تسهيل القوانين، كما يتوجب تحديد صلاحيات مجلس الأمة في مجال تعديل القوانين، وحدود وصلاحيات المجلس الدستوري، ومهام اللجنة

الإدارية وإخالتها على جميع القطاعات، إلا أن هذه التجربة لم تدم إلا حوالي سنتي. وعلى إثر التعديل الحكومي عام ١٩٨٤، تم إحداث محافظة للإصلاح والتجديد الإداريين بتاريخ ١٢ مايو ١٩٨٤، وهكذا فـ«الأبحاث والأعمال التي قامت بها هذه الأخيرة لم تتم بعد صياغتها، فحفظت للمحافظة وانفجر الإصلاح الإداري، وتم توزيع شغلها بين مختلف الوزارات»^(١١).

وبإتداء من ٣ فبراير ١٩٨٧، أجمعت مهام إصلاح المصالح العمومية وتحديثها وكذلك المناهج وإجراءات العمل التابعة لها، في اختصاصات كل عضو من أعضاء الحكومة. وبناء على ذلك، فقد وزعت الاختصاصات بين ثلاثة أطراف هي:

١. إصلاح المجموعات المحلية: وهي من اختصاص وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
٢. القانون الأساسي للوظائف العمومي: وهو من اختصاص رئيس الحكومة.
٣. القطاع العمومي الاقتصادي: وهو من اختصاص الوزارة المعنية^(١٢).

والى هنا يمكن القول بأن اهتمام الإصلاحات الإدارية المركزة في الجزائر، كان منصبا أساسا حول الجوانب الشكلية والإجرائية، دون الفوص في عملية التغيير الشامل للخروج من التخلف والتبعية والهيمنة والتغريب.

والجدير بالاهتمام - ولأول مرة - في ميدان الإصلاحات الإدارية، هو الجمع الذي تم بين إدارتي الإصلاح الإداري والبيئة في وزارة واحدة، إبتداء من عام ١٩٩٤، وهي وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري. حيث أصبحت هناك وزارة منتدبة لدى وزير الداخلية مكلفة بالجماعات المحلية والإصلاح الإداري، إلى جانب مديرية عامة للبيئة. لكن هذا الوضع دلم إلى غاية ٤ يناير ١٩٩٦ فقط، وإبتداء من ٥ جانفي ١٩٩٦، ألحقت بالإدارة المكلفة بالجماعات المحلية لكن هذه المرة تحت تسمية كتلية الدولة مكلفة بالبيئة^(١٣). وإبتداء من عام ٢٠٠٠ تم إلحاق البيئة بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ولم يدوم الوضع إلا حوالي سنتين، لتلحق البيئة بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة في عام ٢٠٠٢، إبعاد إلحاق البيئة بوزارة تهيئة

المتساوية الأعضاء بقعة متناهية.

وتتضمن مشاركة الإدارة الاستشارية، في تحضير القرارات كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S.)، والذي امتدت تجربته بين علمي ١٩٦٨ و ١٩٧٦، تم ليود من جديد في بداية عام ١٩٩٤ وإلى يومنا هذا. والذي يقوم بإعداد تقارير دورية وسنوية أهمها: تقرير "الجزائر غدا"، وتصوره حول البيئة والتنمية (*****)، وتقاريره حول التنمية البشرية في الجزائر للعام ٢٠٠٣، والذي لم يظهر إلا في نهاية عام ٢٠٠٤ إلى جانب التركيز على ملف الاقتصاد المعرفة وعلاقته بالموارد البشرية. كما تم البناء الدواوين في كل الوزارات في الفترة الممتدة من ١٩٦٤ إلى ١٩٨٥، مع الإبقاء على موظفين - الذين هم عبارة عن مستشارين مكلفين بمهمة- يقومون بنفس المهام. وأما فيما يخص صلاحيات الإدارة المركزية، فنجد أنها تنحصر أساساً في تحضير القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية والتقنية، والتي لها صلة بصلاحيات الإدارة والتوجيه والتنسيق والتنظيم، كما هي مكلفة بالسهر على تحسين نوعية الخدمات في المصالح العمومية، وتوطيد العلاقات بين الإدارة والمواطن (١١). إلا أن التجربة أثبتت بروز ظاهرة طغيان أساليب التنظيم البيروقراطي الشكلي والرمزي على الإصلاحات التي سمت الجهاز الإداري المركزي «...فلاواقع يقول بأن الإدارة المركزية سقطت في فخ النمطية عندما أرست هيكلها على نمط موحد: مديرية، ومديرية فرعية، ومكتب. وتبين فيما بعد أن هذه الطريقة تنقل العمل الإداري، ولأنها مكلفة، وقد انكبت الإدارة التي تعددت مهامها على تسيير الاقتصاد والمراقبة والتجهيز... وذلك على حساب الابتكار والتوجيه والتخطيط الاستراتيجي. ورغم أهمية هذه التصحيحات يظهر أنها غير كافية بأن تمكن الجهاز الإداري من الخروج من وضعه الخافق» (١٢).

منذ استقلال الجزائر السياسي، وبلغت السلطة السياسية بإصلاح الإدارة المركزية وبإقرار مبدأ اللامركزية الإقليمية ونظام الإدارة المحلية، وهذا من أجل كسب تأييد القاعدة الشعبية والتدخل في الأوساط الجماهيرية من أجل القضاء على التخلف بمختلف مظاهره. حيث تدخل المشرع الجزائري

في عام ١٩٦٣ ليقلص عدد البلديات من ١٥٣٦ بلدية إلى ٦٧٦ بلدية فقط، لاغياً بذلك أكثر من نصفها في محاولته للقضاء على أزمته المالية ونقص الواسل فيها (١٣). أما بالنسبة للولاية، وبسبب عدم تكيف هيكلها القديمة مع مرحلة استرجاع السيادة الوطنية، فقد جاء إصلاح الصلاصة القديمة التي وجدت قبل عام ١٩٦٩. بهيكل جديدة جاء بها قانون الولاية بالأمر رقم: ٦٩-٧٨، والتي حدها كمجموعة لامركزية.

وبالرجوع إلى الاختصاصات المقررة للبلدية، والتي نص عليها الميثاق البلدي الصادر بالأمر رقم ٦٧-٢٤ (١٤)، نجد أن المجلس الشعبي البلدي يباشر عمله تحت رقابة الوالي مبنية (١٥). كما أن لرئيس المجلس الشعبي البلدي - بصفته ممثلاً للدولة - صلاحيات هامة، فهو مكلف بحفظ الأمن، والمحافظة على الأملاك والأشخاص. وعلى الوالي أن يقوم بالأعمال التي يرفض رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بها (١٦).

كما نجد أن رئيس المجلس الشعبي البلدي - باعتباره ممثلاً للبلدية - يسير أشغال البلدية، ويأمر بالصرف والإنفاق، ويمضي عقود الشراء والتبادل، ويرمم المناقصات والمزيدات الخاصة بأشغال البلدية (١٧). كما نجد أن المجلس للتنفيذ الولائي قد أصبح مكلفاً بإعداد مخططات التنمية الولائية، وتحضير دورات المجلس الشعبي الولائي بهدف إشراك المسؤولين المحليين في الإدارة وتسيير شؤون الولاية، وكل عضو فيه ينفذ المهام التي يكلف بها طبقاً لإطار العمل المسطر في المجلس (١٨).

في حين نجد أنه تم تقسيم اللجان البلدية إلى لجان دائمة، ولجان مؤقتة، حيث تقوم بدراسة المسائل والمشكلات المتعلقة بالإدارة العامة للبلدية، والمالية، والتجهيز، والإسكان والشؤون الثقافية. كما خول لهذه اللجان أن تستدعي لحضور اجتماعاتها، بصفة استشارية موظفي الدولة الذين يعملون في حدود البلدية من ذوي الخبرة والكفاءة والتخصص (١٩).

وبظهور دستور عام ١٩٨٩ والذي تضمن الانتقال من الاشتراكية إلى الليبرالية، وما يصحب ذلك من تراجع لدور الدولة في ميادين عديدة. نجد أنه تم إقرار إصلاح قانوني جزري للإدارة المحلية في أبريل عام ١٩٩٠، بحيث يتماشى



ترجع دور الدولة مقفنة بالنظام السابق، فالملامح أن الدولة بقيت مهيمية على عمل هذه المجموعات، ولم يحدث توزيع للمسلطة على المستوى المحلي. فيالرجوع - دائما- إلى قانوني البلدية والولاية، نجد أن مهتلي للشعب على مستوى المحلي يقترون إلى سلطت قانونية فعلية، ووجودها لا يكون إلا من باب الإجراءات الشكلية. ويتجلى ذلك من خلال المصطلحات المستعملة (بيدار، ويشجع، ويساهم، ويشارك...) في حين أن الولائي يتمتع بصلاحيات أوسع (يقرر، وينفذ، ويراقب، ويسهر...)، وهناك فرق بين استعمال مصطلح يساهم ومصطلح يقرر. علما بأن القرار الرشيد يستمد فعليته من هذه الاستشارة العلمية الهامة.

كذلك، نجد أن الاستقلالية التي منحت للمؤسسات العمومية ابتداء من عام ١٩٨٨ - بمقتضى القانون رقم ٨٨-٠١ المتعلق باستقلالية المؤسسات - قد أدت إلى انخفاض دور البلدية. وبالتالي فمن المفروض أن يؤدي الإصلاح البلدي بالضرورة، إلى التخفيف من شدة الوصاية على الأعمال، وعلى مستويات التصديق والتعديل والإلغاء تحديدا. كما نجد أن دور الولاية قد أضحي محدودا في المجال الاقتصادي، ولم يبق لها سوى جانب التدخل من خلال صناديق المساهمة.

وإلى هنا أصل إلى القول بأنه لا يمكن الحديث عن الإصلاح الإداري الفعال إلا بتوفر الوسائل البشرية والمادية والمالية. خصوصا وأن الأرقام تثبت بأن ميزانية الإدارة المحلية تأخذ حوالي ٣٠ % من ميزانية الدولة (أي ما يساوي ٩٠ % من ميزانية المجموعات المحلية)، وهذا ما يتطلب إصلاحا ماليا جنريا وعميقا للضرائب المحلية، والتفكير في إيجاد موارد مالية جديدة للبلديات، فالقاعدة تقول أن من يمول يفرض القرارات بالضرورة.

كما يمكن القول أيضا بأن الإصلاح البلدي والولائي، ما هو إلا تكيف مع الوضع السياسي الجديد، أما تجسيد اللامركزية الفعلية وتوزيع السلطات ميدانيا، فلا يزال دون مستوى تطلعات المواطنين. فإلبدية لا يمكن أن تدرس في الواقع في البعد اللامركزي وحده، بل يجب أن يقرن ذلك بالتركيز الإداري، فالرقابة السابقة ولللاحقة من الولائي،

مع النهج الجديد للمسلطة، وبالتالي فإن المرحلة التي دخلتها الجزائر تعتبر مرحلة مغايرة تماما للمراحل السابقة، وهذا ما يقودني إلى التساؤل عن مدى استطاعة الإصلاحات الإدارية المحلية أن تعكس مبدأ للديمقراطية وللشورية الإدارية على مستوى الإدارة اللامركزية؟ خصوصا وأن هناك من يرى بأن فشل البلدية في النظام القديم، يرجع في جانب كبير منه إلى الرقابة المشددة وضيق الاستقلال نتيجة هيمنة الحزب الواحد - بمختلف تنظييمته- عليها^(٢١).

وبالرغم من إلزوال النسبي للرقابة على الأشخاص في القانونين الجديدين للبلدية والولاية، بحكم التعددية السياسية، فإن الرقابة على الأعمال بقيت، ذلك أن مداولات المجلس الشعبي البلدي لا يمكن أن تصبح نافذة، إلا بإرسالها إلى الولائي ليبيدي رأيه فيها^(٢٢). كما تم الإبقاء على الصلاحيات المخولة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، باعتباره ممثلا للدولة والبلدية. لكن هذه الازدواجية في السلطة يمكن أن تؤدي إلى نوع من التصادم بين الصلاحيتين. وهذا ما نجده في القانون الجديد رقم: ٩٠-٠٨ الذي ينص على أنه في حالة تعارض مصالح المجلس الشعبي البلدي مع مصالح البلدية، فإنه يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يحين أحد أعضائه لتمثيل البلدية.

وبمجيء قانون الولاية الجديد رقم ٩٠-٠٩، في شهر أبريل عام ١٩٩٠، والذي أعتبر الوسيلة الوحيدة للتنظيم المحلي، بسبب التحويل الكبير الذي من المهام. فقد اعتبرت الولاية جماعة محلية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، تحدد بمرسوم، وتكون تعديلات الحدود الإقليمية من اختصاص القانون بعد استشارة مجالس الولايات المعنية^(٢٣). وعلى العكس تماما من رئيس المجلس الشعبي الولائي الذي ينتخب على أساس أنه عضو في المجلس، والذي يمكنه الاستقالة مع إخبار الولائي، ويتم استخلافه خلال شهر^(٢٤). فإن الولائي يمين بمرسوم رئاسي، والذي يمكنه الاستقالة مع إخبار الولائي، ويتم استخلافه خلال شهر^(٢٥). ووظيفة الولائي تعتبر من الوظائف السياسية في الدولة، كما أنه يعتبر - مثل القانون السابق- ممثلا للولاية والدولة معا.

وإلى هنا نجد أن اختيار النهج الليبرالي لم يصبح تلقائيا

أمر لا مفر منه بالنسبة للبلديات. وهذا بحكم الإصلاح المتعلق بقانون البلدية الحالي. كذلك نجد أن الولاية لا يمكن أن تفهم إلا بالرجوع إلى المركزية دلتما، باعتبار أن الولائي يعين بمرسوم رئاسي وليس منتخباً. وهذا ما يتطلب مراجعة جديدة للقوانين التي تحكم للبلدية والولاية، بهدف لتجسيد الفعلي للامركزية الإدارية، والمستمدة من واقع بيئتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فاللامركزية الإدارية - وبكل ببساطة- هي اضطلال المواطنين بشيير شؤونهم المحلية بأنفسهم، ووفق ما تمليه عليهم ظروف ومتطلبات البيئة التي يعيشون فيها.

فالإصلاحات الإدارية هي الجزائر، تقوم على الإدارة القانونية الشكلية والرسمية ولو كانت خاطئة، كما تخب - تماماً- العنصر الإنساني للكفاءة. وبذلك فهي لم تستفد من التجارب والخبرات العلمية والمالية للإدارة الناجحة. فاستيراد المنظومة القانونية الفرنسية (*****") وحدها لا يعد كافياً، خصوصاً وأن هناك بعض المختصين الفرنسيين في ميادين الإدارة العامة والقانون الإداري، والذين يرون بأن تجسيد اللامركزية الإدارية لا يمكن - وبأي حال من الأحوال - أن يحدث بتشريع القوانين أو استيرادها، وإنما يتطلب الأمر إحداث تحول فعلي في ذهنية الإنسان (١٧).

كما أن إدخال التغييرات الجزئية في النظام الإداري والمالي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدولة، لا تعني أبداً الإصلاح الإداري العلمي. فالإصلاح الإداري عبارة عن عملية حضارية تاريخية مستمرة، كما يعني أيضاً الاعتماد عن سياسة "الشعبوية"، والمصالح الخاصة، والتسيير البيروقراطي اللقوي الذي يتعارض مع نظم الإدارة المحلية الشعبية. وهذا يتطلب التسليح بالمعرفة العلمية وعدم مصادرة رأي الشعب في اتخاذ القرار وتطبيقه.

هوامش البحث :

(*) راجع في ذلك:

- محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ٤.
- أحمد صدقي النجدي، التمييز في المصطلح، ندوة إشكالية التمييز. رؤية معرفية ودعوة للاحتفاء، (١٩-٢١ فبراير ١٩٩٢)، القاهرة:

١. نقلة المهندسين والمعهد المالي الفكر الإسلامي، ١٩٩٢، ص ١.
- (١) فبريل هيدى، الإدارة العامة: منظور مقارن، (ترجمة: محمد قلم القويوتي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥، ص ٥٩.
- (٢) نفس المرجع، ص ٥٩.
- (٣) حسن أبشر الطيب، مؤسست التنمية الإدارية: أوضاعها الراعية وأفاق المستقبل، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٦، ص ٧.
- (٤) سعيد محمد الحظفر، الإصلاح الإداري، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٣، ص ٦.
- (٥) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت: دار الجيل، بدون تاريخ، ص ٤٢٤.
- (٦) نفس المرجع، ص ٤٦.
- (٧) فبريل هيدى، المرجع السابق الذكر، ص ٦٣.
- (٨) سعيد محمد الحظفر، الإصلاح الإداري، المرجع السابق الذكر، ص ٧.
- (٩) فبريل هيدى، المرجع السابق الذكر، ص ٦٣.
- (10) Joseph Lapalombara, Bureaucracy and Political Development, U.S.A: Princeton University Press, 1971, p. 97.
- (١١) عبد خراشة. محمد محمود دنبيات، التنمية الاقتصادية والإدارة (من المنظور الإسلامي)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، تصدر بالجزائر، المجلد: XXIX، العدد: ٤، ١٩٩١، ص ٨٩٦.
- (١٢) إبراهيم السلي، التنمية في الإسلام. مفاهيم - مناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦، ص ١٣.
- (١٣) حسن أبشر الطيب، المرجع السابق الذكر، ص ٧١.
- (١٤) أحمد رشيد، إدارة تنمية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ١.
- (١٥) أحمد رشيد، الإدارة العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ١٢.
- (١٦) عبد المصطفى صافي ويحيى عبد الرحمن، نمو نموذج متكامل لجهاز إدارة التنمية في الدول العربية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، تصدر بالجزائر، الجزء: ٣٧، العدد: ١، ١٩٩٩، ص ١١.
- (١٧) محمد حامد سليم، الإستراتيجيات الإدارية: عمليات الاختيار - بذل - منافع، دبي: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ٤٣٩.
- (١٨) محسن اليهودي، الإدارة العامة في الدول النامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ١٨٩.
- (١٩) أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٩٦.
- (٢٠) طارق حفاف، مناهج النظم: إطار متكامل لدراسة الظواهر الاجتماعية، نموذج تطبيقي لظاهرة الإدارة في الدول العربية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٥، ص ٥٧.
- (٢١) روبرت ف. هارلي، الإدارة بين النجاح والفشل، (ترجمة: مكتبة جريب)، الطبعة السادسة، الرياض: مكتبة جريب، ٢٠٠٠، ص ٧٤.
- (٢٢) محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل

- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٠١.
- (38) Khalfa Mameri. *Citations du Président Boumedienne*, 4ème édition, Tipaza-Algérie: Edition karim Mameri, 1993, p.219.
- (٣٩) عبد الحميد براهمي، المرجع السابق الذكر، ص ٧٣.
- (٤٠) راجع: يومية الخير، الصادرة عن الجزائر، العدد: ١٠٥٥، بتاريخ ١٩/٠٤/١٩٩٤، ص ٣.
- (٤٠٠٠) الحكومة الأولى كانت تضم ١٩ وزيرا، والحكومة الثانية المشكلة في ١٩٩٣/٠٩/١٩ كانت تضم ١٦ وزيرا.
- (٤١) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، بستور (١٩٧٦)، الجزائر: المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦، ص ٥٧.
- (٤٢) نفس المرجع، ص ٥٨.
- (٤٣) ج.ج.دش.، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الفرنسي رقم ٨٩-١٦، مؤرخ في ٢٨ فبراير ١٩٨٩، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، الموافق عليه في استفتاء ٢٣ فبراير ١٩٨٩، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١/٠٣/١٩٨٩، للعدد: ٩، المادة: ٢٥٠، ص ١١٥.
- (٤٤) ج.ج.دش.، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الفرنسي رقم ٩٦-٤٣٨، مؤرخ في ٧ ديسمبر ١٩٩٦، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٨/١٢/١٩٩٦، العدد: ٧٦، المادة: ١٠١، ص ٢١.
- (٤٥) راجع في هذا الشأن: المرسوم رقم: ١٤-٣٣٢، المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٩٤، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٤، العدد: ٥٤.
- (٤٦) محمد أمين بوسماح، المرفق العلم في الجزائر، (ترجمة رحال بن أصغر، ورحال مولاي إدريس)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥، ص ٤٤.
- (٤٧) ج.ج.دش.، المرسوم رقم: ٨٧-٣٨، المؤرخ في ٣ فبراير ١٩٨٧، المتعلق بمهام الإصلاح والتجديد الإداريين، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٧، العدد: ٦، المواد: ١، ٢، ٣، ص ٢٠٦.
- (٤٨) ج.ج.دش.، المرسوم الفرنسي رقم ٩٦-١٠١، مؤرخ في ٥ يناير ١٩٩٦، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٦، العدد: ١٠١، ص ٧.
- (٤٨٠٠٠٠) وهذا ما تم التفرق إليه في ندوة وطنية من طرف مجلس الأمة بتاريخ ٠٦-٧-٢٠٠٤/١٢/٢٠٠٤، بنزل الأوراسي، الجزائر العاصمة. تحت عنوان ترحب المادة ١٢٠ من دستور الجزائر ١٩٩٦.
- (٤٨٠٠٠٠٠٠) محضر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وتصوره حول جزائر لعد، الجريدة الرسمية، الجزائر، الصادرة بتاريخ: ٩ أبريل ١٩٩٧م، العدد: ٢١، ص ٦١ صفحة.
- الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤، ص ١١.
- (٢٣) طارق حمادة، نظم جمع وتحليل المعلومات في البحوث الإدارية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٥، ص ٧٤.
- (٢٤) يوسف إبراهيم السلوم، "إدارة البيئة"، مجلة الأمن والحياة، تصدر عن أكاديمية ناهي العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السنة الحادية والعشرون، للعدد: ٢٣٧، أبريل/ مايو ٢٠٠٢، ص ٣٥.
- (٢٥) حسن الحلبي، الوجيز في الإدارة العامة: الإصلاح الإداري: النظرية العامة - تجارب مختارة، (تحقيق المركز الإقليمي للدراسات والأبحاث)، الجزء الرابع، بيروت: المكتبة الإدارية، ١٩٩٨، ص ١٥.
- (٢٦) أحمد رشيد، إدارة التنمية، المرجع السابق الذكر، ص ١٤٠.
- (٢٧) سعيد محمد الحفار، الثورة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٢، ص ١٥.
- (٢٨) حسن الحلبي، الوجيز في الإدارة العامة، الجزء الرابع، المرجع السابق الذكر، ص ١٦.
- (٢٩) أحمد رشيد، إدارة التنمية، المرجع السابق الذكر، ص ١٣٦.
- (٣٠) سعيد محمد الحفار، الثورة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٢، ص ١٥.
- (٣١) وهذا ما لم تنته إليه الجزائر في إصلاحاتها السياسية والقانونية وقانونية.
- (٣٢) سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيئية العربية (الإدارة البيئية)، المجلد السادس، الوحة: مطبع الوحة الحديثة المحدودة، ١٩٩٧، ص ٤٤٥.
- (٣٣) علي السلي، الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، الأهرام الاقتصادي، تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: ٣٥، يناير ١٩٩١، ص ٥٤.
- (٣٤) علي محمد منصور، مبادئ الإدارة العامة: أسس ومفاهيم، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ١٩٩٨، ص ٣٦٦.
- (٣٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (١٩٧٦)، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٥، ص ٢٣٤-٢٣٥.
- (٣٥٠٠٠٠) يفسد بها اللغة العربية، قبل أن تصبح اللهجة الأمازيغية أيضا لغة وطنية في وقت لاحق، علما بأن الأولى لغة وطنية رسمية، وثقافة وطنية... مع سيطرة اللغة الفرنسية على الإدارة الجزائرية والقطاع الاقتصادي.
- (٣٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (١٩٨٦)، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٦، ص ١٦٦.
- (٣٦) نفس المرجع، ص ٢٥٥.
- (٣٧) عبد الحميد براهمي، في أصل الأزمة الجزائرية: ١٩٥٨-١٩٩٩،



- (٤٩) ج.ج.دش.، المرسوم التنفيذي رقم ٩٠-١٨٨، مؤرخ في ٢٣ جوان ١٩٩٠، يحدد هيكل الإدارة المركزية ولجيزتها في الوزارات، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٢٥ جوان ١٩٩٠، العدد: ٢٦، المادة: ٢.
- (٥٠) محمد أمين بوسماح، المرجع السابق الذكر، ص ٧١.
- (٥١) لخضر عبيد، التنظيم الإداري للمعاهد المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧، ص ١١.
- (٥٢) ج.ج.دش.، قانون البلدية الصادر بالأمر رقم: ٦٧-٢٤، بتاريخ ١٨ جاففي ١٩٦٧، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٨ جاففي ١٩٦٧، العدد: ٦.
- (٥٣) عمار عوازي، دروس في القانون الإداري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠، ص ١٩٨.
- (٥٤) قانون البلدية الصادر بالأمر رقم: ٦٧-٢٤، المرجع السابق الذكر، المادة: ٢٣٥.
- (٥٥) نص المرجع، المادة: ٢٢٦.
- (٥٦) نص المرجع، المادة: ٠٨.
- (٥٧) قانون البلدية الصادر بالأمر رقم: ٦٧-٢٤، المرجع السابق الذكر، المادتين: ٩٤ و ٩٨.
- (٥٨) السيد الطيب، قانون الجديد للبلدية، مجلة إدارة، تصدرها المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد: ١، العدد: ١، ١٩٩١، ص ٣.
- (٥٩) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: ٩٠-٠٨، المؤرخ في ٠٧ أبريل ١٩٩٠، يتضمن تنظيم البلدية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١١ أبريل ١٩٩٠، العدد: ١٥، المادة: ٤٤.
- (٦٠) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم: ٩٠-٠٩، المؤرخ في ٠٧ أبريل ١٩٩٠، يتضمن تنظيم الولاية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٩٠، العدد: ١٥، المؤرخ: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧.
- (٦١) نص المرجع، المادة: ٢٥.
- (٦٢) قانون: ٩٠-٠٩، يتضمن قانون الولاية، المرجع السابق الذكر، المادة: ٢٥.
- (٦٣) Michel Branciard، La Décentralisation dans un pays centralisé، Lyon- France Chronique Sociale، 1984، p 7.
- قائمة المراجع العلمية:**
- الكتب:**
١. محمد عمار، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر
٢. أحمد صفحي الجبلي، التمييز في المصطلح. ندوة إشكالية التمييز. رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، (١٩-٢١ فبراير ١٩٩٢)، القاهرة: نقابة المهندسين والمعيد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢.
٣. فيريل هيدى، الإدارة العامة: منظور مقارن، (ترجمة: محمد قاسم القريوتي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥.
٤. حسن أيشر الطيب، مؤسسات التنمية الإدارية: أوضاعها الراهنة وأفاق المستقبل، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٦.
٥. سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيئية العربية (الإدارة البيئية)، المجلد السادس، للدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ١٩٩٧.
٦. سعيد محمد الحفار، الثورة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٢.
٧. سعيد محمد الحفار، الإصلاح الإداري، دمشق: رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٣.
٨. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت: دار الجيل، بدون تاريخ.
٩. إبراهيم الحسل، التنمية في الإسلام. مفاهيم - مناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
١٠. أحمد رشيد، إدارة التنمية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤.
١١. أحمد رشيد، الإدارة العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
١٢. أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.
١٣. محمد حامد سليم، الإستراتيجيات الإدارية: عمليات الاختيار - بدائل - نماذج، دبي: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
١٤. محسن الجبوري، الإدارة العامة في الدول النامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

المقالات:

٢٨. عبد خراشة . محمد محمود زنيات، "التنمية الاقتصادية والإدارة (من المنظور الإسلامي)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، تصدر بالجزائر، المجلد: XXIX، العدد: ٤، ١٩٩١.
٢٩. عبد المعطي صلف ويعقوب حيدر عبد الرحمن، "نحو نموذج متكامل لجهاز إدارة التنمية في الدول العربية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، تصدر بالجزائر، الجزء: ٣٧، العدد: ١، ١٩٩٩.
٣٠. يوسف إبراهيم السليم، "إدارة البيئة"، مجلة الأمن والحياة، تصدر عن أكاديمية نيف العربية للعلوم الأمنية، للرياض، السنة الحادية والعشرون، العدد: ٢٣٧، أبريل/مايو ٢٠٠٢.
٣١. علي السلمي، "الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية"، الأهرام الاقتصادي، تصدر عن مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد: ٣٥، يناير ١٩٩١.
٣٢. السيد لطيف، "القانون الجديد للبيئة"، مجلة إدارة، تصدرها المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، المجلد: ١، العدد: ١، ١٩٩١.
- المواثيق والسياسات والقوانين:
٣٣. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (١٩٧٦)، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، ١٩٨٥.
٣٤. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (١٩٨٦)، الجزائر: المؤسسة للجزائرية للطباعة، ١٩٨٦.
٣٥. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، دستور (١٩٧٦)، الجزائر: المعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦.
٣٦. ج.ج.د.ش.، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم ٨٩-١٦، مؤرخ في ٢٨ فبراير ١٩٨٩، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور، المولفك عليه في استفتاء ٢٣ فبراير ١٩٨٩، الجزيرة

١٥. طارق حمادة، منهاج النظم: إطار متكامل لدراسة الظواهر الاجتماعية، نموذج تطبيقي لظاهرة الإدارة في الدول العربية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٥.
١٦. روبرت ف. هارنلي، الإدارة بين النجاح والفشل، (ترجمة: مكتبة جرير)، الطبعة السادسة، الرياض: مكتبة جرير، ٢٠٠٠.
١٧. محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات: منهاج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.
١٨. طارق حمادة، نظم جمع وتحليل المعلومات في البحوث الإدارية، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٥.
١٩. حسن الحلبي، الوجيز في الإدارة العامة: الإصلاح الإداري: النظرية العامة - تجارب مختارة، (تحقيق المركز الإقليمي للدراسات والأبحاث)، الجزء الرابع، بيروت: المكتبة الإدارية، ١٩٩٨.
٢٠. علي محمد منصور، مبادئ الإدارة العامة: أسس ومفاهيم، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ١٩٩٨.
٢١. عبد الحميد براهمي، في أصل الأزمة الجزائرية: ١٩٥٨-١٩٩٩، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
٢٢. محمد أمين بوسماح، المرفق العلم في الجزائر، (ترجمة: رحال بن أعمر، ورحال مولاي إدريس)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥.
٢٣. لخضر عبيد، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧.
٢٤. عمل عوايدي، دروس في القانون الإداري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠.
٢٥. Joseph Lapalombara, Bureaucracy and Political Development, U.S.A: Princeton University Press, 1971.
٢٦. Michel Branciard, La Décentralisation dans un pays centralise, Lyon- France: Chronique Sociale, 1984.
٢٧. Khalfa Mameri, Citations du Président Boumedienne, 4ème édition, Tipaza -Algérie: Edition karim Mameri, 1993.

- الرسمية، الصادرة بتاريخ ١/٠٣/١٩٨٩، العدد: ٩.
٣٧. ج.ج.د.ش.، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم ٩٦-٤٣٨، مؤرخ في ٧ ديسمبر ١٩٩٦، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٨/١٢/١٩٩٦، العدد: ٧٦.
٣٨. ج.ج.د.ش.، المرسوم رقم: ٦٤-٣٣٣، المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٩٤، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٤، العدد: ٥٤.
٣٩. ج.ج.د.ش.، المرسوم رقم: ٨٧-٣٨، المؤرخ في ٣ فبراير ١٩٨٧، المتعلق بمهام الإصلاح ولتجديد الإداريين، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٧، العدد: ٦.
٤٠. ج.ج.د.ش.، المرسوم الرئاسي رقم ٩٦-٠١، مؤرخ في ٥ يناير ١٩٩٦، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٦، العدد: ١.
٤١. ج.ج.د.ش.، محضر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ونصوه حول جزائر الغد، الجريدة الرسمية، للجزائر، الصادرة بتاريخ: ٩ أبريل ١٩٩٧م، العدد: ٢١.
٤٢. ج.ج.د.ش.، المرسوم التنفيذي رقم ٩٠-١٨٨، مؤرخ في ٢٣ جوان ١٩٩٠، يحدد هيكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ٢٥ جوان ١٩٩٠، العدد: ٢٦.
٤٣. ج.ج.د.ش.، قانون البلدية الصادر بالأمر رقم: ٦٧-٢٤، بتاريخ ١٨ جانفي ١٩٦٧، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٨ جانفي ١٩٦٧، العدد: ٦.
٤٤. ج.ج.د.ش.، قانون رقم: ٩٠-٠٨، المؤرخ في ٧ أبريل ١٩٩٠، يتضمن تنظيم البلدية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١١ أبريل ١٩٩٠، العدد: ١٥.
٤٥. ج.ج.د.ش.، قانون رقم: ٩٠-٠٩، المؤرخ في ٠٧ أبريل ١٩٩٠، يتضمن تنظيم الولاية، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٩٠، العدد: ١٥.

استراتيجيات التنمية البشرية في ظل التغيرات العالمية الجديدة

الدكتور/ عنتر عبد الرزاق النهطوى

مدرس اقتصاد

المعهد للتكنولوجيا العالي بالعائش من رمضان

مشكلة البحث :

لقد حازت قضية التغيرات العالمية الجديدة والتي يطلق عليها " ظاهرة العولمة " من ناحية، وقضايا التنمية البشرية من ناحية أخرى على اهتمام كبير في الأدبيات الحديثة سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى أجهزة الإعلام والرأي العام والاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة. ولم يقتصر هذا الاهتمام على المفكرين الاقتصاديين والسياسيين عند دراستهم للجوانب الاقتصادية والسياسية لهذه القضايا فقط، وإنما شارك أيضا المفكرون الاجتماعيون والإعلاميون وعلماء البيئة في تناول هذه القضايا من كافة جوانبها مما ساهم في ظهور ما يمكن أن نسميه بالتخصص في تناول قضايا العولمة.

ولقد ارتبطت هذه التغيرات العالمية وما أفرزته من ظهور النظام العالمي الجديد بانتشار نظرية اقتصادية جديدة عرفت باسم الليبرالية الجديدة "Neo liberalism" والتي تعتمد أساسا على مبدأ أن "ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح". وأهم مفكريها الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل ملتون فريدمان "Milton Friedman" حيث تبنت كثير من الدول للصناعية وكذلك المؤسسات والمنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) هذه النظرية كأساس لرسم سياستها الاقتصادية المتمثلة في عدم تدخل الدولة ونقل دورها الاقتصادي من خلال تطبيق نظام الخصخصة وتحرير التجارة وما يترتب عليه من حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد.

كذلك صاحب ظهور العولمة ذات الفلسفة الليبرالية الجديدة اتخاذ إجراءات تحرير الأسواق المالية والنقدية والقطاع المصرفي وتراجع النظم النقدية التقليدية ونقل دور السلطات النقدية المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتحكم في ورقلة أسعار الصرف والفائدة وأسعار الأوراق المالية بالبورصة بمعنى خضوع كل المتغيرات الاقتصادية بما فيها الموارد البشرية والقوى العاملة بصفة خاصة لقانون العرض والطلب وأداء السوق الحرة.

ونظراً لأن العنصر البشري يمثل محور النشاط الاقتصادي سواء من الناحية الإنتاجية أو الاستهلاكية وذلك من حيث الغاية (إشباع الحاجات البشرية عن طريق السلع والخدمات) وأيضاً الوسيلة (حيث تعتمد التنمية الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد على العنصر البشري) فإن الأثر المترتبة على التغيرات العالمية الجديدة تمتد حتى تصل إلى الموارد البشرية.

ولعل تطبيق مدير شركة ميكرو سيستمز الأمريكية جون جيج "John Gage" في اجتماع بمعهد جوربا تشوف بسان فرانسيسكو في سبتمبر ١٩٩٥ على سؤال لمدير الجلسة رسم روي "Rustum Roy" والخاص بعدد العاملين الآن لدى شركة سان سيستمز يعكس الموقف الخطير حيث أجاب: "١٦ ألف ... وبمستقاء ثلة قليلة منهم فإن كل هؤلاء احتياطي يمكن الاستغناء عنهم عند إعادة التنظيم ... إننا نتعاقد مع العاملين بالكمبيوتر ... ويطردون أيضا بواسطة الكمبيوتر".

وقد كان البرمجياتيون أكثر وضوحاً حينما ذكروا في

لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التغيرات والتغلب على مواجهة الجوانب السلبية لها وخاصة التي تعاني منها الدول النامية.

حيث أنها قضية تتعلق بعملية تطوير وتحديث الخصائص النوعية للسكان وتنمية قدراتهم بهدف توفير فرص المشاركة الفعالة في التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

في هذا الإطار تتمسك مشكلة البحث في الإجابة على سؤال جوهري يتعلق بكيفية (استراتيجيات) تحقيق معدلات متطورة من التنمية البشرية في المجتمع في ظل تحديات النظام العالمي الجديد وينبثق من ذلك سؤالان فرعيين يتعلق الأول بماهية ودوافع ومكونات التنمية البشرية وكيفية قياسها والثاني يختص بماهية ملامح وسمات النظام العالمي الجديد وتحدياته ومدى تأثيره على استراتيجيات في التنمية البشرية المحلية.

أهمية وهدف البحث :

تمثل الموارد البشرية أحد المقومات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي ومن ثم حظيت قضايا التنمية البشرية على اهتمام كثير من المفكرين والعلماء سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية ولم يكن الاهتمام بالتنمية البشرية جديدا على الإطلاق ... فمذ أكثر من ٢٥ قرنا عبر الفيلسوف الإغريقي "بروتا حورس" عن أهمية البشر من خلال مقولته الماثورة "البشر هم معيار الأشياء جميعا" كذلك رأى "أرسطو" وكثير من الفلاسفة الأوائل ضرورة اعتبار معيار مدى تحقيق صالح للبشرية كمؤشر للدخل والثروة لتقييم الأوضاع الاجتماعية. ولقد امتد هذا الاهتمام أيضا إلى الفكر الاقتصادي سواء الكلاسيكي (أدم سميث وريكاردو ومالتس) أو الكمي (وليم بيتي وفرنسوا كيناي)

ومنذ مطلع القرن العشرين وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بقضايا ومشكلات الموارد البشرية بصفة عامة والقوى العاملة بصفة خاصة حيث ساهمت الدراسات الإدارية لـ "تيلور" من ناحية وظهور الحركة العمالية وما أسفرت عنه من تكوين النقابات

الاجتماع أن ٢٠ % فقط من السكان العاملين ستكفي القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي وإنتاج جميع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الدولي أما فيما يتعلق بمستقل نسبة العاملين الباقية (٨٠ %) فأكدر جريسي ريفكن "Jeremy Rifkin" في كتابة نهاية العمل أنهم سيواجهون مشاكل عظيمة.

بينما ذهب آخرون لأبعد من ذلك وكانوا أكثر تشاؤما في وصف مستقبل الموارد البشرية حيث قالوا في ذلك "إما أن نأكل أو نؤكل" "to have lunch or be lunch". وهذا الموقف الحرج يعكس النموذج العالمي الجديد للموارد البشرية القائم على صيغة ٢٠% عاملين و ٨٠% عاطلين عن العمل وما يترتب عليه من حتمية الاهتمام بقضية التنمية البشرية (١).

ولقد أدى التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات إلى تزايد الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بقضايا التنمية البشرية لتتلاءم مع التغيرات العالمية الجديدة.

فمن خلال التطور الهائل الحادث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من استخدام القصور الصناعية وشبكات الإنترنت والتجارة والبريد الإلكتروني ومختلف أشكال ثورة الاتصالات والمعلومات، أصبح العالم بمثابة سوق واحد تقلصت فيه المسافات الفاصلة بين دول العالم وانصهرت فيه مختلف الاقتصاديات الفردية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي موحد وبدأت تتبلور صورة النظام العالمي الجديد المتمثل في عولمة الأنشطة والسياسات بأركانه الثلاثة : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمي لتنظيم والإشراف على التجارة الدولية طبقا لاتفاقيات الجات ولقد صاحب ذلك ظهور مفاهيم جديدة مثل الإدارة بالمعلومات والجودة شاملة والمواصفات العالمية للمنتجات والخدمات "الايزو" والقدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي (٢).

ونظرا لأن عملية التوافق مع العولمة والنظام العالمي الجديد لها متطلبات هامة في مقدمتها التنمية البشرية وزيادة قدرات ومهارات القوى العاملة والتي أصبحت من أهم معايير قياس مدى التقدم في المجتمع لذلك ظهرت ضرورة الاهتمام بقضية التنمية البشرية لتواكب هذه التطورات



النظام العالمي الجديد.

٤- آثار التغيرات العالمية الجديدة على التنمية البشرية واستراتيجيات تحقيق التنمية البشرية في ظل النظام العالمي الجديد.

وفي ضوء ذلك نهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على قضايا التنمية البشرية في ظل النظام العالمي الجديد وظاهرة العولمة مع رصد أهم الإنجازات والتطورات المحلية والإقليمية والعالمية وتوضيح انعكاساتها على قضية التنمية البشرية مع محاولة وضع تصور لإستراتيجيات التنمية البشرية في ظل التطورات العالمية الجديدة.

من هذا المنطلق تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية. يعالج الفصل الأول فيها مفهوم وأهمية الموارد البشرية. كما يهتم بدراسة وتحليل قضية التنمية البشرية من حيث الدوافع والمكونات الرئيسية وكيفية قياس وتمويل التنمية البشرية بينما يركز الفصل الثاني على دراسة أسباب ودوافع التغيرات العالمية الجديدة وطبيعة وملاحم للنظام العالمي الجديد مع رصد أهم التغيرات العالمية الجديدة وبحلول الفصل الثالث لن يبرز مداخل واستراتيجيات التنمية البشرية في ظل التطورات العالمية الجديدة.

١- مفهوم وأهمية للموارد البشرية.

في إطار الدراسات الخاصة بالموارد الاقتصادية، يتم طبقاً لمليحة الموارد التمييز بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية "رأس المال البشري" والتي تتأثر فيما يتعلق بنوعية وتوزيع القوى البشرية باقتصاديات التنظيم والصحة والهجرة وتتميز بالتجدد والاستمرارية والقدرة على الابتكار والإبداع وتتطلب استمرارية التعليم والتعلم والتدريب. ويقصد بالموارد البشرية هنا رأس المال البشري المتمثل في حجم وهيكل ونوعية السكان في المجتمع وما يشمله من طاقات إنتاجية كامنة وإمكانات بدنية وذهنية متاحة تعتبر عنصر أساسي في العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي يتم استغلالها لتحقيق النمو والتنمية وتؤثر في كفاءة الأداء الاقتصادي وما يرتبط به من عمليات الإنتاج والاستهلاك والتبادل^(١).

ولقد بدأ ذلك واضعاً من خلال التجارب العالمية في

الصالية من ناحية أخرى في محاولات الوصول إلى صيغة ملائمة للعلاقة التوازنية بين المال (حماية حقوق العاملين) وأصحاب العمل.

ولقد تبلورت ضرورة هذا الاهتمام من خلال حوار بريء بين طفل وأمه في إحدى ليالي البرد القارس بشتاء عام ١٩٢٩ والذي نشر في مجلة ألمانية :

• يسأل الطفل أمه ببراعة وهو يرتعش من قسوة البرد : لماذا لا تدفنين المنزل يا أمي ؟

• قالت الأم : لأنه لا يوجد لدينا فحم بالمنزل يا ولدي.

• فسأل الطفل : ولماذا لا يوجد فحم بالمنزل !

• أجابت الأم : لأن والفك بدون عمل.

• فسأل الطفل : ولماذا يكون أبي بدون عمل (عاطل) !

• قالت الأم : لأنه يوجد فحم كثير في الأسواق يا ولدي.

ولقد عبر هذا الحوار ببساطة عن الدائرة الشيطانية لأزمة البطالة والاقتصاد والتي أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجه الدول الصناعية والنامية على حد سواء لما تمثله من عدم الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري وما يترتب عليه من أضرار اقتصادية واجتماعية عديدة حيث توجد علاقة تربط بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية فتمثل الأولى التنمية الشاملة حيث تركز على زيادة المهارات الإنتاجية والابتكار لدى الأفراد والوصول إلى أقصى ناتج ممكن وتعامل مع الأفراد كغاية لزيادة قدرات وخبرات الإنسان ... بينما تهتم تنمية الموارد البشرية بالأفراد على أنهم وسيلة (مدخلات) كموامل إنتاج في العملية الإنتاجية.

كذلك ظهر الاهتمام بهذه القضية في الفكر الاقتصادي المعاصر مثل تيوودور شولتز^(٢) في كتابه الشهير "الاستثمار في رأس المال البشري"^(٣) وجرى بيكر الحاصل على جائزة نوبل عن دراسات في مجال الاستثمار وفي هذا الإطار تظهر أهمية الدراسة من خلال تناول أربع قضايا محورية بالبحث والتحليل وهي :-

١- الموارد البشرية من حيث المفهوم والأهمية.

٢- التنمية البشرية من حيث الدوافع والمكونات وكيفية قياسها وتمويلها.

٣- محركات ودوافع التغيرات العالمية والجديدة وملاحم

الملائم تتأثر بمدى وكيفية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بصفة عامة والبشرية بصفة خاصة.

فالاستثمار في المورد البشرية يعتبر من القضايا التي تعكس مدى الاهتمام بالعنصر البشري في المراحل العمرية المختلفة وخلال تطوره الوظيفي وتتوسع مجالاته لتشمل كل ما يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية سواء عن طريق الأسرة أو المنشأة أو الدولة حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة عملية متكاملة ومستمرة تبدأ من الأسرة وتستمر في المنشأة وتدعم من قبل الدولة ببناء علفي دراسة وتخطيط سابق وتمثل هذه العملية في مجموعة من الأنشطة المختلفة التي تسعى إلى تجديد وتنمية قدرات وصفات ومهارات الأفراد وبغرض رفع مستوى الأداء لهم.

٢- الدوافع والمكونات الرئيسية للتنمية البشرية

"إن جيش من الأرنب يقوده أسد ... أفضل بكثير من جيش من الأسود يقوده أرنب" (نابليون بونابرت).

٢-١ مفهوم ودوافع التنمية البشرية :

يمثل العنصر البشري جزءاً هاماً ومحورياً من الثروة الحقيقية للمجتمع. فهو الغاية والوسيلة والدافع الأساسي ومحرك التنمية والمستفيد الأول من نتائجها. لذلك تقوم التنمية البشرية على تنمية قدرات ومهارات الإنسان من أجل رفاهية الإنسان وبواسطة الإنسان نفسه.

وجدير بالذكر، أنه في إطار محاولات تحديد مفهوم التنمية البشرية، شهد الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً، حيث كان اهتمام معظم الدراسات ينصب على المنظور المادي الذي يركز على مؤشرات الدخل القومي ومعدلات نمو كالمس لقياس عملية التنمية، بينما لم يحظى العنصر البشري الذي يمثل التنمية على الاهتمام الكافي. فبينما تركز الفلسفة المادية للتنمية البشرية على الاستثمار المادي وإشباع الحاجات المادية دون الاهتمام بالحاجات المعنوية والإنسانية للفرد، وتعتمد في ذلك على استخدام آليات السوق الحر وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة بين الأسواق وتركزها في الأسواق ذات الكفاءة العالية. نجد أن الدراسات والبحوث قد أثبتت أن النظرة المادية للتنمية البشرية قد أدت إلى تدهور الظروف

مجال التنمية الشاملة لكثير من دول العالم.

فالتخلف الاقتصادي يتولد في حقيقة الأمر أولاً وأخيراً من جراء التخلف للبشري والإداري. فالإنسان أصبح يمثل الثروة الحقيقية في المجتمع فهو مصدر الفكر والعمل والابتكار وهو المنظم لعملية تحويل الموارد الطبيعية المتاحة إلى موارد قابلة للاستخدام لتحقيق الرفاهية وبالتالي أصبحت نوعية الإنسان مقياساً للثروة في المجتمع وظهرت ضرورة الاهتمام بتنمية العنصر البشري وبناء الإنسان القادر على الإنتاج والابتكار والإبداع والتطوير من خلال تطوير موماته العلمية والثقافية والاجتماعية والصحية. فهو يمثل محور التنمية الشاملة من ناحية الوسيلة والغاية في نفس الوقت حيث تتوقف التنمية والنمو الاقتصادي بجلب رأس المال لمادي على حجم وكيفية استخدام الموارد البشرية. فالاهتمام بتنمية الموارد البشرية ينشأ من خلال هدفين أولهم الوصول إلى الجودة العالية للسلع ورفع القدرة التنافسية وتلبيهم إعداد القوى العاملة الماهرة حيث يؤثر ذلك على الاقتصاد القومي في زيادة الصادرات السلعية والقدرة التنافسية وتصدير القوى العاملة الماهرة الزائدة عن طاقة المجتمع الإنتاجية.

وجدير بالذكر أن الموارد البشرية تتحدد من خلال عوامل كمية (مثل حجم وهيكل السكان) وعوامل نوعية تتمثل في السياسات المؤثرة على نوع وخصائص السكان (الاستثمار البشري) حيث يتم التميز بين هذه العوامل عند محاولة التعرف على الأبعاد الاقتصادية للموارد البشرية^(٥).

وتتمثل الملامح الأساسية للموارد البشرية في القرن الواحد وعشرين في مجموعة عوامل رئيسية هي :

١- التعليم والتدريب.

٢- الشخصية.

٣- الدافعية والطموح.

٤- الاختراع والابتكار والإبداع.

ونظراً لأن جوهر المشكلة الاقتصادية سواء في الدول النامية أو المتقدمة يتمثل في ندرة الموارد المتاحة (رأس) المال البشري والموارد الطبيعية ورأس المال المادي والكيفي) بالنسبة للحاجات البشرية فإن استراتيجيات الحل

ذاتها عدة قضايا فرعية هامة تتصف بالترابط والتداخل والتكامل فيما بينها وتهدف إلى تحقيق الاستفادة الكاملة من الخدمات الاجتماعية وتعتبر القوة الحقيقية وراء التنمية البشرية بمفهومها الحديث وهي (٩).

- الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والتنظيم والتعلم والتدريب الابتكار والإبداع والأداء .
- الاستثمار وفرص العمل الإدارة واختيار القيادات .
- رفع المهارات الإنتاجية والابتكارية .

ومن هنا تتبلور قضية التنمية البشرية في استخدام القدرات البشرية من أجل رفع مستوى معيشة الإنسان وزيادة مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستويات المشاركة والحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان (١٠) وتعتمد هذه العملية على عدة عوامل تطوير أساسية هي :-
الخيال والإبداع والابتكار البشري - القوة الذهنية والمهارات الفكرية - الدافعية والرغبة في الإنجاز - للطريقة المتعاونة والفعالة والقيادة.

مخرجات	مجموعة أنشطة تتمثل في
قدرات ومهارات	صياغة الإعداد والتدريب
ميزة للأفراد	والتنمية والتفتيز
وتحقيق أداء	والتعويض المادي
وإنتاجية مرتفعة	والمعنوي وخطط التدريب
	والتنمية

مدخلات
(القدرات
العقلية
للأفراد)

من ناحية أخرى ترجع أسباب زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية إلى عدة عوامل ودوافع تتمثل في (١١):

- الاهتمام المتزايد برأس المال البشري لأهميته كمحرك أساسي لعملية التنمية الشاملة وضرورة التركيز على تنمية قدرات للمجتمع لضمان استمرار التنمية.
- ضرورة الاعتماد على الذات والموارد والقدرات الذاتية في تحقيق للتنمية للتخلص من التبعية الاقتصادية وضمان استدامة التنمية.
- تزايد معدلات البطالة على المستوى العالمي والاتجاه نحو إلغاء أو تقليص وسائل الدعم والحماية للأنشطة الاقتصادية وإهمال البعد الاجتماعي
- الاستفادة من تجارب التنمية والنمو العالمي والمعتمد على

الاجتماعية للإنسان واتساع الفجوة بين الدول للصناعية والدول النامية وخاصة فيما يتعلق بمستويات التعليم والصحة والدخل الحقيقي للفرد نظرا للصعوبات والمشكلات التي تواجهها الدول النامية في التجارة الدولية وحرية تصدير العمالة والمواد الأولية. وقد أدى ذلك إلى تطور مفهوم التنمية البشرية وظهور فكرة للتنمية البشرية المتكاملة (١٢). وتداولها بالبحث والدراسة في الفكر الاقتصادي والتي لا تركز على الدخل الحقيقي للفرد فقط وإنما تشمل أيضاً :-

- حقوق الإنسان في إشباع الحاجات المادية والصحية والاجتماعية.
- حقوق الإنسان في الحفاظ على التراث والحضارة والبيئة والقيم والتقاليد والدين وحصوله علي لمعلومات والمعرفة.

وكان نتيجة هذا التطور ظهور مفهوم أكثر شمولاً للتنمية يتجاوز مؤشر الدخل والنمو ليشمل القدرات والمهارات البشرية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٠ والذي اعتبر البشر بمثابة الثروة الحقيقية للأمم (١٣). وطبقا لهذا التقرير يقصد بالتنمية البشرية " عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وأهم هذه الخيارات هي تحقيق حياة طويلة خالية من الأمراض واكتساب المعرفة والتمتع بحياة كريمة "علي أن هناك خيارات أخرى مثل الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان والديمقراطية واحترام الإنسان لذاته. وفي هذا الصدد نجد أن مفهوم التنمية البشرية يمتد ليشمل ثلاث جوانب أساسية هي (١٤):

- ١- تنمية القدرات البشرية عن طريق الرعاية الصحية والتعليم والتدريب ورفع المهارات الإنتاجية وزيادة القدرة على الابتكار والإبداع ومراعاة البعد الإنساني في العمل.
 - ٢- الاستفادة من الاستخدام الأمثل للقدرات البشرية عن طريق توفير فرصة عمل حقيقية تتناسب مع القدرات المكتسبة .
 - ٣- تحقيق الرضا والسعادة والمشاركة الفعالة الكاملة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية كمحور لجهود التنمية مع المحافظة علي حقوق الأجيال القادمة.
- ومن هذا المنطلق تعكس قضية التنمية البشرية في حد

القوة البشرية

• التقدم السريع للساح والخدمات وضرورة تنمية القدرات التنافسية للاقتصاد القومي وتنمية قدرات الابتكار والتحديث واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمعلومات والمعرفة.

في إطار ذلك ومن منطلق تكامل الحاجات الإنسانية سواء في جانبها الاقتصادي والاجتماعي أو الميكولوجي فإن الدراسة تأخذ بالمفهوم الشامل للتنمية البشرية على أنها :

"عملية ثلاثية الأبعاد مستديمة لتطوير القدرات والمهارات الجسمانية والعقلية والنفسية للإنسان تبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر بالمنشأة وتدعم من قبل الدولة وتتأثر وتتغير في التغيرات المحلية والعالمية وتهدف لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والارتفاع بمستويات الإنتاجية الاقتصادية لها، والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم بغرض تحقيق أفضل مستوى رفاهية للإنسان من الناحية المادية والمعنوية مع ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان". ومن هنا يتعدى مفهوم التنمية البشرية كونه مجرد تنمية للموارد البشرية وإنما يتسع ليشمل فكرة التنمية الشاملة المتكاملة للبشر من حيث تكوين القدرات البشرية في مجال الصحة والمعرفة والتدريب واستخدام هذه القدرات في تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة بزيادة الإنتاج والمشاركة في الأنشطة المختلفة^(١٧).

٢-٢ مؤشرات قياس التنمية البشرية :

بناء على التحليل السابق أصبحت عملية تحديد المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية تخضع لمبدأ الاجتهاد سواء على مستوى المنظمات والهيئات الدولية أو الإقليمية وظهرت صعوبات للاتفاق على قائمة موحدة تضم جميع المؤشرات وانعكس ذلك أيضاً على قياس عملية التنمية البشرية نفسها. وفي إطار محاولات حصر مؤشرات التنمية البشرية يمكن بصفة عامة التمييز بين مجموعتين رئيسيتين هما :^(١٨)

- ١- مؤشرات قابلة للقياس الكمي (مستوى الدخل البطالة الاستثمار الاستثمارات التضخم القيمة المضاعفة للسنة عدد أفراد الأسرة الجرائم ونوعها الانتشار الجغرافي)
- ٢- مؤشرات معنوية تتمثل في (التعليم الصحة الإسكان البيئة الصالحة الأمن والسلام الإعلام والثقافة المشاركة

في القرار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان).
وجدير بالذكر أن مكونات هذه المؤشرات متداخلة ولا تعتبر أي منها بمفرده مؤشراً رئيسياً نظراً لاختلاف النتائج طبقاً للمؤشر المستخدم، وبناءً على ذلك، أصبحت التنمية البشرية تمثل الأساس الذي تقوم عليه للتنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) لما تعنيه من ارتفاع مستويات التعليم والمعرفة والإنتاجية وقدرات البشر على الابتكار والتجديد والتطوير.

وفي هذا الإطار، يعتمد دليل للتنمية البشرية المنبثق عن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاث مؤشرات أساسية هما :^(١٩)

- ١- معامل طول العمر، ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة = ٣/١ درجة
 - ٢- معامل المعرفة والتحصيل التعليمي ويعبر عن أرقام المسجلين في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي، والإلمام بالقراءة والكتابة = ٣/١ درجة
 - ٣- معامل مستوى المعيشة ويمثل الدخل الحقيقي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) = ٣/١ درجة.
- حيث يتم ترتيب الدول حسب أعلى مؤشر للتنمية والذي يمثل متوسط للمؤشرات لكل دولة من الدول ولأغراض احتساب دليل للتنمية البشرية يتم تحديد حد أدنى وحد أقصى ثابت لكل مؤشر من المؤشرات حيث يقاس دليل المؤشر المعين طبقاً للمعادلة الآتية :

$$\text{دليل المؤشر المعين} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{الحد الأدنى}}{\text{الحد الأقصى} - \text{الحد الأدنى}}$$

دليل التنمية البشرية = متوسط مجموع دليل المؤشرات الثلاثة

$$= \frac{\text{دليل طول العمر} + \text{دليل التحصيل العلمي} + \text{دليل مستوى المعيشة}}{3}$$



استعراضه في المبحث التالي .

٢-٣-٣-٣-٣ مصادر تمويل التنمية البشرية

لعل من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التنمية البشرية في المجتمع وخاصة في الدول النامية هي مشكلة التمويل وكيفية توفير الوسائل والمصادر التمويلية اللازمة لتنشيط تكلفة التنمية البشرية ولا شك أن الدولة تلعب دوراً بارزاً وهاماً في رفع مستويات التنمية البشرية عن طريق زيادة الاستثمارات في التنظيم والرعاية الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية، وكذلك عن طريق الإنفاق العام لإقامة وتطوير مرافق البنية الأساسية ودعم وتطوير القطاع الخاص، وتدعيم مهارات الإبداع والابتكار والتطوير لدى الأفراد مع ملاحظة أن الأداء الحكومي هنا يتحدد بمدى توفير الوسائل اللازمة لتمويل هذا الإنفاق.

وفي هذا الصدد، يمكن للتمييز بين مصادر تمويل داخلية (الإنفاق العام)، ومصادر تمويلية خارجية (المعونة والقروض الدولية).

٢-٣-٣-٣-٣ الإنفاق العام كمصدر تمويل داخلي

يعتبر الإنفاق الحكومي العام من أهم مصادر التمويل الداخلي لتنشيط تكاليف الاستثمارات الخاصة بالتنمية البشرية في المجتمع حيث يلعب هيكل ونسب توزيع الإنفاق دوراً بارزاً في هذا المجال، حيث يتم تحديد الإنفاق العام على التنمية البشرية من خلال أربع نسب رئيسية تمثل نسب التوزيع وهي^(١):

- ١- نسبة الإنفاق العام وهي تمثل نسبة ما تقوم الحكومة ببلقاها من إجمالي الناتج القومي وهي بمثابة النسبة المخصصة من الدخل القومي لأغراض الإنفاق العام.
 - ٢- نسبة المخصصات الاجتماعية وهي نسبة تمثل حصة الخدمات الاجتماعية من الإنفاق الحكومي.
 - ٣- نسبة الأولويات الاجتماعية وهي نسبة تمثل حصة الإنفاق على التنظيم الأساسي والرعاية الصحية الأولية من الإنفاق الاجتماعي.
 - ٤- نسبة الإنفاق البشري وهي تمثل نصيب الأولويات البشرية من إجمالي الناتج القومي.
- وجدير بالذكر أن نسبة الإنفاق البشري لا تتوقف هنا

من ناحية أخرى نعرض تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ لقضايا المشاركة الاجتماعية والسياسية الفعالة Participation والحكم Governance والتنظيم Community Organization والتي تمثل قواعد أساسية للإطار التنظيمي للتنمية البشرية Institutional Framework فقد عرف التقرير المشاركة الفعالة بأنها إتاحة نكافؤ الفرص القائم على مبدأ العدالة والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية والمعرفة والثقافة والمهارات والمعلومات وضمان الحقوق الإنسانية بصفة عامة.

بينما اعتبر التقرير لامركزية الحكم من أفضل نسايب المشاركة إلا أنه يرى أن النظام القضائي والإداري والقيم والمعايير الاجتماعية وتوزيع الدخل والثروة من أهم المشاكل التي تواجه تحقيق المشاركة الفعالة.

ولا شك أن هذا المقياس يعكس البساطة وسهولة تفسير الرفاهية ونوعية الحياة نظراً لقلة المؤشرات المستخدمة إلا أنه من ناحية أخرى، يعكس أوجه قصور أهمها أنه يقتصر على بعض جوانب الرفاهية مما يؤثر على كفاءة القياس كذلك، يركز على ويهتم بالمعايير المادية مثل مؤشرات الدخل والتوظيف ... وعدد محدود من العوامل مثل العمر والصحة والتعليم ولم يشمل جوانب كثيرة من المفهوم الشامل للتنمية مثل حقوق الإنسان الثقافية والفكرية والدينية والمشاركة الفعالة.

كذلك يؤدي اختلاف طرق القياس بين الدول إلى صعوبة استخدامها في مجال المقارنات الدولية

من ناحية أخرى، يعمل المؤشر على توجيه اهتمام الدول إلى الاستثمار المادي وجعل الدول النامية أسواق لتوزيع منتجات الدول الصناعية في ظل نظام حرية التجارة.

كذلك تخضع الدول النامية لتوجيهات مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة للقروض وما يترتب على ذلك من تدخل في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية في الدول النامية.

من هذا المنطلق ولأغراض استكمال التحليل السابق يبقى سؤال هام يطرح نفسه ويتعلق بكيفية تنشيط تكاليف التنمية البشرية وتوفير وسائل التمويل اللازمة وهذا ما نحاول

الفعلية في عام ٨٩ نسبة ٠,٣% فقط وكان النصيب الأكبر مقسماً من التوزيع (٠,١%) من الولايات المتحدة الأمريكية (٠,١٥).

مع ملاحظة الاتجاه التتالي لنسب المعونة الممنوحة من الدول الصناعية خلال العشر سنوات السابقة.

ويلاحظ أن هناك صعوبة لتحديد مجالات استخدام المعونات الدولية فقد تكون مرتبطة بالاتفاق على قطاع معين أو تكون حرة الاستخدام والتتالي يمكن أن تستخدم لأغراض الاتفاق على البنية الأساسية أو القطاعات الإنتاجية أو للنفاء.

وقد بلغت نسبة المعونة المخصصة للاتفاق الاجتماعي من إجمالي المعونة الدولية المقدمة من الدول الصناعية حوالي ٢٢,٦ في عام ١٩٨٩ وما خصص للاتفاق البشري نسبة ضئيلة لا تتناسب مع أهداف التنمية البشرية من هذا المطلق نجد أن أمام الدول النامية إمكانيات لتحويل التنمية البشرية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي من خلال إعادة هيكلة ونسب توزيع المصادر التمويلية لخدمة الاتفاق لأغراض التنمية البشرية.

٢-٤-١ المكونات الرئيسية للتنمية البشرية بمصر (محاور التنمية البشرية بمصر)

تتأثر منظومة تشغيل الموارد البشرية بمصر بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي أدت إلى تدهور معدلات تشغيل الموارد البشرية ومنها :

- ١- الاتجاه المتزايد نحو التخصصية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وما ترتب عليه من زياد معدلات البطالة وخاصة من خريجي التعليم الجامعي والمتوسط.
- ٢- انخفاض مستويات الإنتاجية ومستويات الأداء والجودة وتدهور ظروف العمل المادية ببعض الشركات
- ٣- ارتفاع معدلات زيادة السكان مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وما ترتب عليه من زيادة معدلات التضخم وانتشار البطالة.
- ٤- انخفاض مستويات الرعاية الصحية والصحة الوقائية ومستوى معيشة الأفراد.
- ٥- انخفاض مستويات التعليم والتدريب والتعليمي وانتشار

بالضرورة على حجم الإنفاق الحكومي، وإنما بالأكثر على هيكل ونسب توزيع هذا الإنفاق فزيادة الإنفاق على التنمية البشرية لا يتطلب بالضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي إما إعادة هيكله ونسب توزيع الإنفاق العام.

فبرغم ارتفاع النسب الأولي والثانية قد يكون الجزء المخصص للاتفاق البشري منخفضاً ويتطلب ذلك عملية إعادة توزيع للنسب.

ويظهر ذلك بوضوح عند استعراض نسبة الإنفاق العسكري في الدول النامية بصفة عامة (٢٠٠ مليار دولار) بالمقارنة بنسبة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية. حيث تبلغ النسبة مثلاً في الدول العربية (١٣%) أي ضعف ما ينفق على التعليم والصحة.

من هذا المنطلق، يتطلب الأمر إعادة هيكلة نسب توزيع الإنفاق العام في صالح التنمية البشرية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار والنمو الاقتصادي في المجتمع.

٢-٣-٢ المعونات الدولية كمصدر تمويل خارجي :

بجانب الإنفاق العام كمصدر تمويل داخلي تمثل برامج المعونات الدولية مصدر تمويل خارجي هام كمساهمة لتغطية تكلفة التنمية البشرية وخاصة بالنسبة لدول النامية حيث يحدد هيكل المعونة الدولية من خلال نسب التوزيع التالية :

- ١) نسبة المعونة : وهي تمثل نسبة المعونة الأجنبية من إجمالي الناتج القومي.
 - ٢) نسبة المعونة المخصصة للقطاع الاجتماعي : وهي نسبة تمثل نصيب الإنفاق الاجتماعي من إجمالي المعونة الأجنبية.
 - ٣) نسبة المعونة المخصصة للأولوية الاجتماعية : نسبة تمثل حصة الأولويات البشرية من إجمالي المعونة المخصصة للقطاع الاجتماعي.
 - ٤) نسبة المعونة المخصصة للاتفاق البشري : النسبة المخصصة للاتفاق البشري من إجمالي الناتج القومي وهي محصلة النسب الثلاثة السابقة.
- وجدير بالذكر، أن نسبة المعونة الدولية المنفق عليها عالمياً لأغراض المساعدات الإنسانية الرسمية تبلغ ٠,٧% من إجمالي الناتج القومي. وقد بلغ متوسط نسبة المساعدات

المدارس وأنظمة التعليم الأجنبي.

٦- الاتجاه المتزايد نحو تطبيق المفهوم الواسع للتنمية البشرية والتخصص وتصميم العمل ورفع الإنتاجية ومستويات الأداء والجودة.

من هذا المنطلق تدور قضية التنمية البشرية في مصر على ثلاث محاور رئيسية هي تكوين ونوظف قدرات الموارد البشرية ومستوى الرفاهية في المجتمع.^(١٦)
أ - تكوين القدرات البشرية :

تتوقف عمليات تكوين القدرات البشرية بمصر على ثلاث عوامل هي :

١- الظاهرة السكانية

٢- التعليم والتدريب

٣- الرعاية الصحية

فمصر تعتبر من الدول النامية التي تعاني من مشكلة سكانية كبيرة ترجع نشأتها لأسباب عديدة أهمها :

١- الزيادة المطردة في حجم السكان نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي
٢- وجود اختلالات في هيكل السكان سواء في التوزيع العمري أو التوزيع الجغرافي نتيجة لتركيز السكان في شريط الوادي الضيق (٤% من المساحة الكلية).

٣- انخفاض مستوى التحصيل التعليمي والرعاية الصحية ومستويات الإنتاجية للسكان وانتشار الأمية.

٤- سوء توزيع الدخل والثروة وما ترتب عليه من وجود فجوة ضخمة بين مستويات الدخل وانخفاض مستوى معيشة الأغلبية وانتشار البطالة.

وفيما يتعلق بمشكلة السكان والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها وعلاقتها بقضايا النمو والتنمية فيمكن التفرقة بين وجهتي نظر متعارضتين حيث ترى الأولى أن النمو السكاني يمثل أحد المعوقات الأساسية للتنمية والنمو الاقتصادي وبالتالي يجب التحكم في معدلات النمو السكاني وتحديد حجم السكان بينما يعتبر الرأي الثاني السكان بمثابة مورد بشري مهم وأحد الموارد الاقتصادية الهامة في المجتمع ويمثل مزاي اقتصادية نسبية ويجب الاهتمام وتدعيم الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية لتحقيق الاستخدام

الأمثل ورفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، (مثل تجربة الصين واليابان وكوريا)

وبنظر للنظر عن اختلاف الرؤى فيما يتعلق بالمشكلة السكانية وأثارها فإن المشكلة ليست في تزايد حجم السكان وإنما تظهر نتيجة لاختلالات في هيكل السكان والتوزيع الجغرافي السكاني.

من هذا المنطلق تتوفر بمصر عدة عوامل تعمل كدوافع للاستثمار في تنمية الموارد البشرية أهمها :-

- انحصار وتركيز النشاط الاقتصادي والسكان في مساحة ٤% فقط من المساحة الكلية لمصر.

- إمكانية استغلال واستصلاح مساحات إضافية وإعادة التوزيع الجغرافي فيها.

- إمكانية الاعتماد على التوسع الأفقي لمشروعات التنمية بجانب التوسع الرأسي.

- التوسع في الإنفاق الاستثماري في مجال التعليم والرعاية الصحية والصحة الوقائية.

- إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والتوسع الكمي والكيفي في استغلال قدرات الموارد البشرية.

من جانب آخر يوجد بمصر عمالة أجنبية تساهم في زيادة معدلات البطالة. من هذا المنطلق ينبغي العمل على ترشيح العمالة الأجنبية بمصر ومن ناحية أخرى العمل على سد احتياجات الدول العربية من العمالة المصرية في مختلف المجالات كذلك العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للمعونات والمساعدات الأجنبية وتوجيهها للاستثمار في التنمية البشرية. ولأغراض تحقيق أهداف التنمية البشرية ورفع مستوى المعيشة في المجتمع المصري ينبغي توجيه الجهود للعمل في اتجاهين :

١- العمل على تحقيق التوازن بين معدلات زيادة السكان ومعدلات النمو الاقتصادي ولتنمية العمرانية والتوزيع الجغرافي المتوازن للسكان.

٢- التوسع في الإنفاق الاستثماري في الموارد البشرية وتنظيم عمليات الهجرة والاستثمار في الخدمات والبنية الأساسية والرعاية الصحية وصيانة المرافق العامة وتجديدها.

الصحية خلال ١٧ عام من ٨٢ - ٩٩/٩٨ إلى حوالي ١٢ مليار جنيه وبلغت إجمالي الاستثمارات في قطاع الخدمات الاجتماعية خلال نفس الفترة حوالي ٤٨,٧ مليار جنيه بنسبة ٩,٤٥% من إجمالي الاستثمارات المنفذة والبالغة نحو ٥١٦ مليار جنيه.

إلا أنه مازالت هناك مجالات كثيرة خاصة بالرعاية الصحية الأولية والصحة الوقائية والأمراض المتوطنة تحتاج إلى استثمارات إضافية للعمل على رفع كفاءة الخدمات الصحية وتخفيض التكاليف لتكون في متناول محدودي الدخل وذلك للوصول إلى الوضع الصحي اللائق للمواطنين وخاصة لنساء والأطفال ومحدودي الدخل.

ومن ناحية أخرى يجب على الدولة أن تستمر في تحمل المسؤولية الخاصة بالصحة العامة وكفالة وضمان مجانية الخدمات الصحية للمواطنين والعمل على تطبيق معايير حماية البيئة من التلوث وإزالة مسببات تلوث البيئة والتي تؤثر سلباً على المستوى الصحي للأفراد حيث يستحيل الوصول إلى تحسين المستوى الصحي للأفراد في ظل معدلات التلوث البيئي الخطيرة والتي تشمل تلوث الماء والهواء والتربة والغذاء والتي يعاني منها المجتمع المصري حالياً^(٢).

ب. توظيف القدرات البشرية.

يعكس الوضع التوظيفي للقوى البشرية بمصر بعض السمات والخصائص التي يمكن التعرف عليها من خلال استعراض النقاط التالية.

- قطاعات تشغيل القوى البشرية.
- الوضع التشغيلي للأطفال والنساء وكبار السن.
- هجرة القوى البشرية.
- البطالة المقنعة أو (المستترة)^(٣).
- التوظيف في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي .

طبقاً للإحصائيات يتم التعامل مع أقل من نصف القوى البشرية من خلال سوق العمل وبناء على دراسات هيكل سوق العمل خلال الربع قرن الماضي نجد أنه نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ونكف الحكومة بتوظيف خريجي الجامعات والتعليم المتوسط قد تم توظيف

وفياً ينفق بقضايا التعليم فقد أثبتت الدراسات والبحوث أن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد بصفة أساسية على حجم ونوعية الإلتحاق الاستثماري في مجالات التعليم المختلفة والتدريب وفي هذا الصدد نجد أن مصر تواجه كثير من المشاكل المتعلقة بالعملية التعليمية سواء من ناحية انخفاض مستوى التحصيل التعليمي أو انخفاض حجم ونوعية الإلتحاق الاستثماري في التعليم بمراحله المختلفة والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية الاقتصادية في المجتمع فقد أدت قلة الموارد مع زيادة أعداد الطلاب وغياب التقاليد وعدم اهتمام المناخ العام بالعلماء وعزلهم عن المجتمع أدت إلى انخفاض مستوى التعليم في الجامعات الحكومية.

وطبقاً للعلاقة الثلاثية بين الثروة التعليمية والاستثمار الجاري ومستوى الإنتاجية الاقتصادية كان هناك اتجاه لزيادة الاستثمارات في الخدمات التعليمية حيث زادت خلال ١٧ عام من ٨٢ ٩٩/٩٨ إلى حوالي ٢٠,٢ مليار جنيه.

وبالنسبة للتدريب فتحاول الدولة دعم وتطوير التدريب بما يلي الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل من العمالة المدربة وتقوم بإنشاء ونجهيز مراكز التدريب (٧٧٤ مركزاً على المستوى القومي) حيث تختلف النظم بها طبقاً للأهداف التدريبية المراد تحقيقها فيوجد نظام التلمذة الصناعية (٣

سنين) وبرامج قصيرة متخصصة (٤-٨ شهور) لتخريج صالة ماهرة أو متوسطة كذلك مراكز تدريب لإعداد متدربين لسوق العمل وذلك لتدريب المتسربين من مراحل التعليم ومراكز لرفع مستوى مهارة العاملين في الوزارات والشركات إلا أن أجهزة التدريب تفقر حالياً إلى وجود كيان معترف به لإعداد كوادر التدريب ومتابعتها وتقييمها. كذلك تعاني من عدم توافر مصادر التمويل اللازمة لمقابلة احتياجات الإنشاء والصيانة والتحديث والتطوير والتشغيل.

إلى زيادة مستويات طول العمر والرعاية الصحية لأفراد المجتمع والذي يعتبر في حد ذاته أحد أهم أهداف التنمية البشرية.

ولقد شهدت مصر منذ الخمسينات انخفاض في معدلات الوفيات وزيادة فترات طول العمر نتيجة لتحسين مستويات الرعاية الصحية حيث ارتفعت الاستثمارات في الخدمات

والدولة في توفير فرص العمل عن طريق برامج تنمية وتشجيع المشروعات الصغيرة ومشروعات تشغيل الشباب ومشروعات التوسع الأثني للتنمية بمصر.

ج- مستوى الرفاه في المجتمع

يعتبر مستوى الرفاه في المجتمع بعناصره المادية والمعنوية مؤشر ذو اتجاهين فهو من ناحية يمثل الهدف للجهود التي ترمي إلى تحقيق التنمية البشرية في المجتمع وفي نفس الوقت يعتبر دليل للحكم على مدى نجاح عملية التنمية البشرية ذاتها. وفيما يتعلق بالجانب المادي فإن مصر تعد من الدول النامية الفقيرة ميكليا (متوسط دخل الفرد السنوي حوالي ٥٠٠ دولار) كذلك تزداد معدلات الفقر نظراً لانتشار الركود الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصادي وما يصاحبه من زيادة معدلات البطالة والتضخم وانخفاض الإنتاجية وتزايد فجوة توزيع الدخل والثروة وهروب رؤوس الأموال. وفي هذا الصدد نجد أن للتوزيع الجغرافي للفقر النسبي والذي يقوم على مراعاة المؤشرات النقدية والحقيقية يعكس اختلافات كبيرة في مناطق انتشار الفقر بمصر وخاصة بين الريف والحضر. أما ما يتعلق بالجانب المعنوي فيرغم من وجود مساحة من الحريات الاقتصادية والسياسية إلا أنه ما زالت هناك مجالات كثيرة تتطلب جهود حقيقية للعمل على توفير المناخ الملائم لمزاولة حقبة الحرية السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في المجتمع المصري.

٣- التغيرات العالمية الجديدة :-

في خلال الربع الأخير من القرن العشرين عاصر العالم أحداثاً جوهرية شملت كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية والتي عرفت فيما بعد بظاهرة العولمة وأصبحت سمات لنظام عالمي جديد^(١٧) حيث ساهمت هذه الأحداث العالمية في سرعة حدوث تغيرات وتطورات جذرية بالنظام العالمي بأكمله سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي. من هذا المنطلق نجد أن للتطورات العالمية المعاصرة تعكس طبيعة أساسية ذات صفات التغير والتطوير والإبداع والتحول المستمر والابتكار حيث كان من أهم نتائج هذه

الجزء الأكبر من القوى العاملة بصفة أساسية في القطاع الحكومي والقطاع العام بينما انخفض نصيب القطاع الهامشي والغير منظم مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالبطالة المقتة.

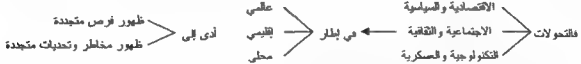
وفي ظل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي انخفضت إلى حد كبير عمليات التشغيل في الحكومة والقطاع العام وكذلك انخفضت القدرة الاستيعابية للقطاع الغير منظم وزادت معدلات هجرة العمالة للخارج ومعدلات البطالة مما ترتب عليه انخفاض مشاركة القوى العاملة في النشاط الاقتصادي وذلك حسب معايير العمر والنوع وأماكن الإقامة بالريف أو الحضر.

من ناحية أخرى أدى انخفاض مستويات الأجور والمعيشة للأفراد وانخفاض كفاءة نظم التأمينات الاجتماعية إلى ارتفاع معدلات تشغيل الأطفال والنساء وكبار السن (حوالي ٢,٢ مليون طفل من ٦-١٤ سنة في آخر الثمانينات) كذلك زادت معدلات هجرة العمالة المصرية للخارج منذ منتصف السبعينات مما ترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية إيجابية وسلبية سواء على المستوى الفردي أو المجتمع^(١٨). بينما ساهمت تحويلات العاملين بالخارج في حل بعض المشكلات المالية وتحسين المستوى المعيشي على المستوى الفردي وأصبحت تمثل أيضاً مصدر للنقد الأجنبي للدولة إلا أنه في ظل السياسات الاقتصادية السائدة لم يتم تحقيق الاستخدام الأمثل لها وإنما ساهمت في ظهور بعض الطواهر الاقتصادية السلبية مثل التضخم وارتفاع معدلات الاستيراد والمضاربة في النقد الأجنبي والاستثمار العقاري ولم تساهم بدرجة فعالة في تطوير الأداء والابتكار والنمو الاقتصادي. ونظراً لظروف العولمة وتحرير الاقتصاد القومي وتطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية وكذلك ظروف حرب الخليج أصبح للقطاع الخاص دوراً أساسياً في تشغيل العمالة في المجتمع المصري حيث يتوقف مستوى التوظيف في المستقبل على مدى نمو قطاع الأعمال الخاص وهيكل الإنتاجية والأساليب التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج وكذلك مدى استجابة القطاع الخاص للتغيرات الهيكلية الاقتصادية في المجتمع وعلى دور للصندوق الاجتماعي



ولقد انعكست آثار التغيرات العالمية الجديدة على منظمات ومؤسسات النشاط الاقتصادي في العمل على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات جديدة لمواجهة هذه التغيرات والاستفادة منها تعتمد بصفة أساسية على تنمية قدرات ومهارات العنصر البشري وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية مع تطبيق أنظمة إدارية واقتصادية تنصف بالمرونة والحركة وتقلص مع ديناميكية عصر المعلومات^(١٨).

التغيرات تراجع الصراعات الأيولوجية وانتشار وتدعيم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وزيادة الاهتمام بمشكلات التنمية والمياه والطاقة بالإضافة إلى ظهور أنظمة وأطر جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مختلف المستويات وما ترتب عليه من بلورة نظم عالمي جديد ذات ملامح وسمات رئيسية سوف نتعرض لها في الفصل التالي.



الاتصالات السلكية واللاسلكية تبلغ ٨٦% وفي الحاسب الآلي ٧٠%^(٢٠)

٢- التطورات الاقتصادية المتمثلة في الاتجاه الاقتصادي نحو العولمة وتزايد أهمية المعايير التجارية والمالية والنقدية العالمية وتطبيق نظام اقتصاديات السوق وبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي وتكوين التكتلات والاتحادات الاقتصادية والإقليمية والدولية وتنظيم حرية التجارة الدولية من خلال تأسيس منظمة للتجارة العالمية وتأسيس الاتحاد الأوروبي وظهور العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

٣- التطورات السياسية والاقتصادية في أوروبا الشرقية والدول النامية وما ترتب عليه من ظهور نظم عالمي جديد يعتمد على القيادة أحادية القطبية والتي تتمثل في سيطرة سياسية واقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بعد انطلاق حركات "الجلاسنوست" والبروسفويكا" ونهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاقتصادية الاشتراكية وانتشار موجة المحافظين الجدد في أمريكا وبريطانيا.

وفي هذا الصدد تلعب الثورة التكنولوجية والمعلومات دوراً حاسماً في تحديد نوعية وسرعة التحولات العالمية الجديدة وإعادة تشكيل النظام الدولي من خلال التأثير على:

١- عملية إعادة هيكلة وتوزيع موارد القوة على الصعيد العالمي.

٢- عملية إعادة تشكيل البنية الأساسية للنظام الدولي ووضع

وجدير بالذكر أن هناك أسباب ودوافع سياسية واقتصادية وتكنولوجية تقف وراء حدوث هذه التغيرات العالمية الجديدة وهذه الديناميكية الفارقة سنتناولها فيما يلي.

١-٣ محركات ودوافع التغيرات العالمية الحديثة

يشهد العالم اليوم حالة من الديناميكية والتطور التكنولوجي الهائل الذي يعكس في مضمونه عملية إنهاء الثورة الصناعية وبداية عصر جديد يعتمد على البحث العلمي وانطلاق ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والحاسب والإلكترونيات (عصر المعلومات) ولقد أدت هذه الثورة بدورها إلى حدوث تغيرات وتحولات متعددة الاتجاهات والمستويات حيث شملت تغيرات في الأنظمة والهياكل السياسية وكذلك الأنظمة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظم الإنتاج والاستثمار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتبلورات في ثلاث محاور واتجاهات رئيسية هي :-^(٢١)

١- التطورات التكنولوجية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات والتي تمثلت في الاكتشافات التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي وتطور استخداماتها في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وما يترتب عليه من اعتماد القدرة للتنافسية العالمية على البحث والإبداع والابتكار التكنولوجي. حيث ذكر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ أن للتعاملات اليومية في أسواق العملات الدولية تريد عن ١,٥ ترليون دولار ولن حصة أكبر ١٠ شركات في عام ١٩٩٨ في قطاع

مجموعات تعكس كل مجموعة منها درجة معينة من التطور التكنولوجي وهي :-

١- مجموعة الدول المتقدمة تكنولوجياً مثل أمريكا اليابان ألمانيا.

٢- مجموعة الدول الصناعية وهي التي تقوم بتصنيع جزئي للتكنولوجيا مثل الدول الأوروبية.

٣- مجموعة الدول المتخلفة تكنولوجياً وهي التي تعتمد على استيراد التكنولوجيا الحديثة.

بيد أن مدى تحقيق التطور التكنولوجي في المجتمع وبالتالي التصنيف العالمي يتأثر بعوامل تتعلق بالهيكل السياسي والاجتماعي وكذلك الهيكل الاقتصادي والتنظيمي في الدول.

حيث ترجع أسباب حدوث التغير التكنولوجي إلى عدة دوافع ومحرركات أساسية تتعلق بحالة التوازن السائدة في كلاً من النظام المجتمعي والنظام السياسي وكذلك القطاع الاقتصادي الإنتاجي والتي تتمثل في (٣١)

١- حالة عدم الإشباع السائدة في المجتمع نتيجة لتعدد الحاجات والرغبات ونقص الإشباع.

٢- العائد الاقتصادي والمعنوي.

٣- المنافسة.

وهذا يعمل للتغير التكنولوجي على أحداث آثار تزدى إلى إعادة التوازن من حيث توفير مخلفات جديدة أو زيادة كمية ونوعية المدخلات وزيادة الطاقة كذلك رفع كفاءة وجودة المنتجات وخفض التكلفة وبالتالي رفع معدلات الإشباع المادي والمعنوي.

وكان من أهم توابع للتغير التكنولوجي ظهور ثورة المعلومات والاتصالات وبمضد بها التطوير الهائل في قوة وإمكانات الحاسب الآلي مع تخفيض ضخم في التكلفة نتيجة استخدام تكنولوجيا الميكرو إلكترونيات ... فهي تمثل عملية اندماج ميكرو إلكترونيات مع نظم وبرامج الحاسب الآلي مع نظم الاتصالات مما ماهم في أن تصبح صناعة المعلومات بمثابة للعنصر الأساسي في تحقيق المزاي التسويقية ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي والمسيطر على الأسواق.

في هذا الإطار يعكس عصر المعلومات مجموعة من السمات

الأساس لاقتصاد عالمي وتضديد المنافسة القومية والإقليمية.

٣- عملية التكيف التكنولوجي وإعادة صياغة السياسة القومية من خلال تكيف التجمعات السياسية وأنماط تطورها الداخلي وأثره على التعاملات الدولية. ونظراً لأهمية وتأثير هذا الدافع كمحرك رئيسي للتغيرات العالمية وتحديد نطاق البحث نتناول فيما يلي أهم العوامل التي أدت إلى حدوث التغيرات التكنولوجية الحديثة وتحديد ملامح عصر المعلومات والآثار المترتبة عليها.

١-٣-١ التغيرات التكنولوجية الحديثة وثورة المعلومات :

يمثل التطور التكنولوجي وثورة المعلومات أحد أهم العوامل التي أدت إلى سرعة انطلاق التحولات العالمية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهذا ينبغي التمييز بين مفهوم التكنولوجيا والتغير التكنولوجي حيث يقصد بالأولي كل ما يتصل بتطبيق العلوم والبحوث العلمية في حل مشاكل الإنتاج والإنتاجية والتنمية الاقتصادية والاستفادة من فرص التكنولوجيا في البيئة أو كلاهما معاً.

بينما يعني التغير التكنولوجي زيادة القدرة على الاستفادة من الفرص أو اكتشاف فرص جديدة أو حل المشكلات المختلفة. أي أنه عملية متواصلة لتطوير أساليب الإنتاج والتوزيع والتسويق وإدارة الإنتاج (٣١) وتشمل الثورة التكنولوجية المعاصرة عدة مجالات تتعلق بنوعين من الصناعات وهي :-

١- صناعات الإنتاج تتمثل في صناعة الإلكترونيات الدقيقة والمعلومات وتكنولوجيا الإنتاج والإدارة الإنتاجية الذاتية والبصريات والمواد الخفيفة والهندسة الوراثية.

٢- صناعات التجميع وتتمثل في الصناعات الفضائية وصناعة معدات المكاتب والاتصال والأجهزة الإلكترونية والاتصالات ونظم الدفاع الحديثة.

وتحدد هذه المجالات مستوى التطور التكنولوجي للإنتاج وكذلك مستوى الغرض الاقتصادي المتولد عنه وبالتالي يؤثر في تحديد مستويات القوة المدنية والعسكرية للدولة.

وفي هذا الصدد يمكن تصنيف دول العالم إلى ثلاث



والملاح الرئيسية المتمثلة في: (٣٢)

١- الاعتماد بصفة أساسية على تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنتاج الكبير للمعلومات وليست السلع المادية وتحويلها إلى معرفة وكذا الاعتماد على التكميل والتجميع وتزايد القوة الإنتاجية للمعلومات والمعرفة المنظمة.

٢- التحول من الصناعة إلى المعلومات وانتشار شبكات وقواعد وبنوك المعرفة وسيادة سوق المعرفة والصناعات المرتبطة بالمعلومات ورجال المعرفة والمعلومات.

٣- تحول القوى العاملة إلى مجالات صناعة المعلومات وتميزهم بالضبط الذاتي والإسهام الاجتماعي.

٤- ارتكاز النظام السياسي على الديمقراطية والمشاركة ويعتمد التغيير الاجتماعي على حركة المواطنين مع تطور دور الجمعيات والمنظمات الغير حكومية وسيادة اللامركزية.

وتتمثل أهم نتائج الثورة التكنولوجية في إعادة بناء الهيكل الاجتماعي عن طريق إعادة توزيع الدخول والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وبالتالي إعادة تشكيل المجتمع السياسي كذلك إعادة هيكلة الاقتصاد والتخصص الصناعي وظهور مذاهب ومدارس جديدة كذلك ساهمت الثورة التكنولوجية في تكوين اقتصاد عالمي عابر للقوميات والحدود عن طريق تكوين الشركات المتعددة الجنسية وعمليات الاستثمار المباشر ونقل وتجارة التكنولوجيا الحديثة وحرية التجارة الدولية ويعتبر أيضا من أثارا لثورة للتكنولوجيا والمعلوماتية تدويل الاقتصاد وتغيير مستويات الاعتماد المتبادل أو الاندماج الاقتصادي والتحولات النوعية في البنية الأساسية للاقتصاد العالمي وما يترتب عليه من تغير قواعد وأنماط تقسيم العمل وتوزيع الدخل والعلاقات الاجتماعية على المستوى المحلي والعالمي.

ومن ناحية أخرى تساهم التغييرات التكنولوجية ووفرة المعلومات في أحدثات تغييرات أساسية تتعلق بهيكل التنظيم والإدارة والموارد البشرية وبصفة خاصة في مجالات توزيع الوظائف ونظم قياس الأداء والرقابة والحوافز وعمليات التدريب المستمر والمشاركة والابتكار (٣٣)

من خلال التحليل السابق نجد أن التغييرات التكنولوجية

الحديثة وما يصاحبها من ثورة المعلومات والاتصالات قد ساهمت في إحداث تغيرات جوهرية على المستوى المحلي والعالمي أدت إلى الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر جديد لظروف جديدة يطلق عليه عصر المعلومات والمعرفة.

٣-٤- أهم التحولات العالمية الجديدة.

تعتمد عملية رصد التغيرات والتحولات العالمية الجديدة على تصنيف هذه للتغيرات طبقا لمدى أهميتها والتي بدورها تعتمد على عدة معايير أهمها (٣٤):

١- درجة احتمال حدوث التغيرات

٢- معدل تكرار حدوثها

٣- مجال وشدة واتجاه التأثير من حيث القوة والضعف وإيجابية أو سلبية التأثير.

ومن الطبيعي أن نركز الاهتمام على أهم التغيرات العالمية الجديدة والتي تكون درجة احتمال حدوثها مرتفعة ومعدل تكرارها مرتفع واسعة وقوية التأثير وهنا يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية تتمثل في :

• تغيرات تكنولوجية

• تغيرات سياسية وعسكرية

• تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية

حيث تعتبر المجموعة الأولى من أهم التغيرات نظرا لسرعة حدوثها وكونها محرك لانتقال التغيرات العالمية الأخرى.

وفي هذا الصدد حاول كلا من نايسيت وأبوردين في مؤلفهما 2000 mege trends تقديم قائمة تشمل أهم التغيرات والتحولات العالمية الجديدة في مرحلة الثمانينات والتسعينات والمعاصرة كما يلي (٣٥) :

١- تحولات مرحلة الثمانينات حيث تشمل تحولات من :

• المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة (عصر المعلومات).

• التكنولوجيا البسيطة إلى التكنولوجيا العالمية.

• الاقتصاد الوطني المعلق إلى الاقتصاد العالمي.

• اهتمامات المدى القصير إلى المدى الطويل.

• النظم المركزية إلى النظام اللامركزي ومن الديمقراطية النبيلة إلى الديمقراطية بالمشاركة.

النظام العالمي الجديد الذي نتاولها بالتحليل فيما يلي :-

٣-٢ - سمات وملامح النظام العالمي الجديد

لقد أدى ظهور التحولات ولتغيرات العالمية الجديدة إلى بلورة واقع عالمي يعبر في مضمونه عن نظام عالمي جديد

يمكس مجموعة من السمات والملامح تتمثل في: (١٧)

١- انطلاق الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي مما أدى إلى تحقيق وفورات اقتصادية تنطلق بعلملي وقت ومكان الإنتاج وترجع أهمية المواد الخام الطبيعية والاستفادة من إمكانيات التميز في الإنتاج واحتكار المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة أصبح عنصر يستخدم لضمان السيطرة الكاملة للدول المتقدمة على اقتصاديات العالم ويمكس تعميق القوة بينهم والدول النامية وعدم العدالة الدولية.

٢- الاتجاه المتزايد نحو تكوين لشركات متعددة الجنسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الضخمة مثل السوق الأوروبية المشتركة والتكتلات الآسيوية والنافا وتزايد المنافسة للسيطرة على الأسواق ولتجارة العالمية وخاصة بين المجموعة الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية وفنراد الولايات المتحدة بالسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على المستوى العالمي وإنهاء مرحلة الصراع الأيدولوجي العالمي وظهور مرحلة صراع أو حول الحضارات وظهور أولويات دولية جديدة.

٣- تحديد ملامح النظام الاقتصادي العالمي الذي يعتمد على تنظيم حرية التجارة الدولية للسلم والخدمات وريوس الأموال وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد كذلك على إلغاء الحواجز والإجراءات الجمركية وسيطرة البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية على النظام الاقتصادي العالمي وانحصار الدور التفعيلي للعالم الثالث في التأثير على النظام العالمي الجديد وتزايد مدلات الفقر.

٤- تشابك السياسات الوطنية عبر كل الحدود الدولية وخصوعها للمعايير الدولية واتخاذها أبعاد دولية متزايدة التأثير وانحصار السيادة القومية وتطور مستويات

• الاعتماد والتمعية للمؤسسات والمنظمات إلى سيادة الفرد والاعتماد على الذات.

• المنظمات الهرمية إلى المنظمات الشبكية.

• الشمال إلى الجنوب.

• التفكير في البدائل المتعارضة إلى البدائل المتكاملة والمتداخلة.

٢- تغيرات مرحلة التصنيع وتتمثل في :-

• انطلاق الاقتصاد العالمي

• ظهور اشتراكية السوق الحر

• الاتجاه نحو التخصصية

• ظهور أنماط حياة متمثلة

• نهضة دول النمر الآسيوية

• تزايد أهمية البيولوجيا

• تزايد دور المرأة في القيادة

• نهضة الفنون والآداب

أما فيما يتعلق بالتغيرات العالمية المعاصرة فتتمثل في :-

• ظهور التحالف الدولي العسكري والسياسي ومكافحة الإرهاب وجروب الخليج والتكتلات العسكرية.

• التطورات الأوروبية من الوحدة الألمانية والسوق الأوروبية المشتركة ١٩٩٢ والاتحاد الأوروبي ووحدة النقد الأوروبية "يورو"

• تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتحول دول أوربا الشرقية إلى النظام الديمقراطي واقتصاد السوق الحر وانضمامها للإتحاد الأوروبي.

• الانتماء العالمي بالبيئة ومحاولة الاتفاق على أسس حمايتها ومحاولات التنظيم الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي.

• التطور التكنولوجي الهائل متمثلة في تطور تكنولوجيا الحاسب الآلي وتكنولوجيا الاتصالات والتصغير وإعادة الاستخدام والهندسة الوراثية والبيولوجيا الحيوية والموصلات الفائقة وتكنولوجيا الليزر والألياف الضوئية. وجدير بالذكر أن تأثير هذه التحولات قد يأخذ اتجاها إيجابيا في صورة فرص اقتصادية متجددة أو سلبية في صور مشاكل ومعوقات اقتصادية وهذا تظهر ملامح وسمات



٢- زيادة حرية حركة رؤوس الأموال الدولية وتوسع مجالات الاستثمار لها وزيادة أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في عمليات التبادل الدولي.

٣- ارتفاع معدلات تبادل وانتشار المعلومات والمعرفة والأفكار بين الدول وأصبحت تمثل عنصر هام في العلاقات الدولية.

٤- تقلص دور الدولة وانحصار نفوذها " أول دول الدولة القومية " وتغير مركزها من نمو العلاقات الدولية وحثوث تآكل مستمر لسيادة الدولة بمفهومها التقليدي وانتهاك للحدود الجبركية أو السياسية أو الفكرية أو الولاء والخضوع للدولة القوية كذلك تأثر الثقافة الوطنية بقيم وعادات وتقاليد دول أخرى مع ارتفاع نسبة السكان داخل المجتمع التي تتفاعل وتتأثر بالمعالم الخرجي.

وبرغم تعدد واختلاف مداخل تناول قضايا العولمة إلا أن هناك شبه اتفاق على أن التغيرات العالمية الجديدة تحمل في طياتها أبعاد ومخاطر على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي بالدول النامية والمتقدمة بيد أن نتائجها وأثارها تتوقف على مدى إمكانية ودرجة وأسلوب التكيف والاستجابة في الدول المعنية لهذا التغير.

وفي هذا الصدد يمكن استعراض عدة أطروحات قمها كلا من هانس بيتر مارتن وهارالد شوملر في كتابهم " فتح العولمة " "Die Globalisierungs-fälle" تعكس أبعاد ومخاطر واتجاهات التغيرات العالمية الجديدة والعولمة : (٢٩)

١- تعتمد العولمة على السياسات الليبرالية الجديدة وتمثل حركة مضادة ترسم صورة المستقبل بالعودة الأوضاع فإن مرحلة الثورة الصناعية ودينية الرأسمالية حيث تسمى للإلغاء وتقليص مكاسب الطبقة العاملة والوسطى المحقة في ظل مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

٢- تتصف ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في غالبية دول العالم بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وإطلاق آليات السوق وتقلص الخدمات الاجتماعية ودور الحكومة في التدخل في النشاط الاقتصادي وتفاقم فجوة توزيع الدخل والثروة بين

التسويق والتعاون على المستوى الدولي واجتذاب بعض الدول النامية للاستثمارات الأجنبية والصناعات المتقدمة وإطلاق نهضة اقتصادية كبرى لهذه الدول مع زيادة الاتجاه نحو تطبيق نظام اقتصاديات السوق وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمصرفي.

ومن ناحية أخرى يواجه النظام العالمي الجديد أربع مشاكل خطيرة ذات تأثير شامل على سكان العالم أجمع بدون تمييز بين الأغنياء والفقراء وتكمن خطورتها في أنها تؤدي إلى انهيار استقرار النظام العالمي وهي :-

* الآثار السلبية للتقدم العلمي والتكنولوجي ويقصد بها الإنتاج الحربي من أسلحة الدمار الشامل والتقابل للنووية والليزر وكذلك عمليات الاستمخاخ.

* تركز الثروة في يد الدول الصناعية الكبرى وتزايد معدلات الفقر في الدول النامية (مجتمع الخمس الغنى والأربع أخماس فقراء) والصراع للكمال بينهم.

* تلوث البيئة حيث أصبحت أخطار التلوث البيئي لا تعرف الحدود بين الدول وتهدد المجتمع الدولي ككل.

* التمسب والخصرية سواء القومي أو العرقي أو الديني والذي يؤدي إلى تفكك المجتمع الواحد أو لادين الواحد.

وفي هذا الصدد يجب تدعيم العمل والتعاون للدول من أجل إيجاد أسلوب مشترك للتعايش وإيجاد حلول عقلية لكافة المشاكل المصرية مع مراعاة مصالح جميع الفئات والدول على المستوى العالمي.

٣-٤ أبعاد التغيرات العالمية الجديدة ومخاطر العولمة

مند بدء المناقشات حول قضايا التغيرات العالمية الجديدة (العولمة) وتمثل قضية مخاطر وأبعاد العولمة أهم محاور الجدل في الأدبيات الاقتصادية والسياسية والشنون الدولية سواء على المستوى الأكاديمي أو الإعلامي أو التيارات الفكرية والسياسية المختلفة. كذلك ساهم في المناقشة خبراء متخصصين في مجالات الاجتماع والإعلام والبيئة والثقافة.

وفي هذا الإطار ومن خلال التحليل السابق نجد أن فكرة العولمة تعتمد على أربع عناصر أساسية وهي:- (٣٨)

١- ازدهار العلاقات التبادلية في مجال السلع والخدمات مع زيادة درجة تنوع (تشكيله) السلع والخدمات المتبادلة.

العالمي الإجمالي و ٨٥% من مجموع المخرجات العالمية وعلى ٨٤% من لتجارة العالمية.

٥- ارتبطت العولمة بتحرير الأسواق النقدية والمالية بإلغاء معظم الضوابط والقواعد التقليدية التي كانت تحكم العمل المصرفي والنظم النقدية وبالتالي تقليص دور السلطات النقدية والوطنية (البنك المركزي) وعجزها عن التحكم والسيطرة على أسعار الصرف والفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات وكذلك على عمليات المضاربة في الأسواق المالية والنقدية وزيادة سيطرة مجموعة من المضاربين وتجار العملات.

٦- لا تعتبر ظاهرة العولمة من الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية وإنما هي نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة بوعي وإرادة من الحكومات والبرلمانات التي وافقت على السياسات الليبرالية الجديدة والتي تعبر عن مصالح الشركات الدولية النشاط وجماعات الضغط والمصالح.

٧- تراجع بعض المصطلحات الهامة مثل قضايا العالم الثالث - التحرر - التقدم - حوار الشمال والجنوب والتنمية الاقتصادية كذلك تجاهل الدول المتقدمة لمشكلات الدول النامية وعدم صلاحية نموذج الحضارة في بناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة والخضوع لضغوط المنظمات الدولية في تطبيق سياسات الانفتاح.

٨- العلاقة بين الديمقراطية والسوق ليس بالضرورة متلازمان وإنما أيضا متعارضتان ويرجع ذلك إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة كذلك يمكن أن يؤدي التطور الفوضوي في البورصات والاسواق النقدية العالمية وضعف الضوابط الرأسمالية وعدم وجودها على المستوى المحلي إلى انهيار اقتصادي عالمي ولعودة لنظام الحماية.

وفي هذا الاتجاه أيضا أكد روبينز ريكوبيرو السكرتير العام الأونكتاد (٢٠٠٠) في إطار تقديمه لرؤى حول مستقبل التنمية في العالم في مؤتمر دافوس في سويسرا في علم (١٩٩٩) أكد على أن استمرار العولمة بأوضاعها الفكرية

المواطنين وبين الدول حيث في ظل الظروف الراهنة يكفي استخدام فقط ٢٠% من القوى العاملة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الدولي وتكون كافية أيضا للحفاظ على النشاط الاقتصادي الدولي ويمثل ٨٠% من السكان فائض عن الحاجة.

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ فقد زادت الفجوة في الدخل بين أغنى خمس سكان العالم وأفقر خمس سكان العالم قياساً بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حيث ارتفعت من ٢٠ : ١ في عام ١٩٦٠ إلى ٧٤ : ١ في عام ١٩٩٧ وبالنسبة للثروة لشخصية فقد تضاعفت ثروة أغنى ٢٠٠ شخص في العالم عام ٩٥- ٩٨ وبلغت تريليون دولار ولن خمس سكان العالم الذين يعيشون في الدول الغنية يحصلون على ٨٦% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و ٨٢% من أسواق الصادرات العالمية و ٨٦% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بينما الخمس الأشد فقراً يحصلون على حوالي ١% من كل قطاع. (٢٠)

٣- سيادة دكتاتورية السوق والعولمة واعتبار الأبعاد الاجتماعية ودولة الرفاه أعباء على السوق تهدد المستقبل وما ترتب على ذلك من زيادة المنافسة لخفض تكلفة الإنتاج وإعادة هنسة عنصر العمل واستخدام التكنولوجيا الحديثة والنمو المتزايد للبطالة وتقليص قدرة المستهلكين. ومن ناحية أخرى ظهور أهمية رأس المال نتيجة لتوحيد مصالح رؤوس الأموال وزيادة الضغوط على الحكومات لأتباع سياسات تتلائم مع مصالحهم "اقتصاد جماعات الضغط والمصالح".

٤- أدت ظاهرة العولمة إلى انصهار مختلف الاقتصاديات القروية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي موحد بعد أن أصبح العالم سوقاً واحد وقرية كوية متشابهة إلا أن من ناحية أخرى ينتشر الفقر وتدهور مستويات المعيشة نتيجة لتدهور مساعدات التنمية وتفاقم الديون الخارجية للدول النامية كذلك زيادة تركيز الثروة واتساع الفروق بين الدول وبين الأفراد داخل الدولة الواحدة حيث تسيطر ٢٠% من دول العالم على حوالي ٨٠% من الناتج



ذلك " حالة المشاركة ".

٢- مجموعة الدول التي تعجز عن إنتاج استجابة داخلية حقيقية للتعامل مع التغيرات العالمية وتكون في حالة سكون فتخضع للمعايير التي تملأها القوى الخارجية الكبرى عليها وتحول قبولها دون أحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادية والسياسية الداخلية " حالة للتألم والتكيف".

٣- مجموعة الدول التي تعجز عن خلق استجابة داخلية حقيقية وترفض قبول للمعايير التي تفرضها القوى الخارجية ولا تتألم معها وتعرض لمعاملات التهميش والعزلة.

ويقصد بعملية خلق استجابة داخلية أحداث تغيرات وتحولات في الهيكل الأساسية في المجتمع والدولة وخلق هيكل جديدة قادرة على التعامل مع التغيرات الخارجية بفعالية وكفاءة.

بينما عملية التكيف تعني الخضوع للضغوط الخارجية بأسلوب جزئي ودعائي مذهري دون خلق هيكل جديدة فعالة حيث تأخذ عملية التكيف صور مختلفة فقد يكون التكيف ايجابي يظهر تفهم للتطورات العالمية وقد يكون سلبي يسعى إلى تخفيف الضغوط الخارجية ومتطلباتها.

في جميع الأحوال وبغض النظر عن كيفية تعامل الدول النامية مع التغيرات العالمية الجديدة إلا أن هناك حقائق واضحة تبين وضع الدول النامية في ظل التغيرات العالمية الجديدة والمتملة في صعوبة الخروج من الأزمات الاقتصادية الكبرى وأثارها السلبية كذلك استيراد التكنولوجيا وتوسع نطاق الفقر وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء والاختلالات في الهيكل الاقتصادي العلم وتدهور الأجور ومستويات المعيشة وخدمات الصحة والتعليم والبيئة (*****) وانخفاض معدلات النمو والتنمية ومركزها في التجارة العالمية ودورها التفعيلي في تشكيل النظام العالمي الجديد.

٣-١-١- التحولات المحلية لجمهورية مصر العربية

كما سبق ذكره فإن عملية التحكم في آثار التغيرات العالمية الجديدة والعلومة على اقتصاديات الدول النامية ومدى الاستفادة من مزاياها تتوقف على عاملين رئيسيين هما:

الحالية والتسليم بها حقيقة واقعة لا تقبل المراجعة يمثل خطراً شديداً على مستقبل العالم ولأن مخاطر وأزمات العلومة قد تصاعدت في القرن العشرين بدرجة تدفع الجميع إلى إعادة التفكير في الكثير من القواعد والأفكار الاقتصادية التي تحكمت في العالم لسنوات طويلة وهو ما ظهر فعلاً في مؤتمر دافوس حيث تم إعادة فتح ملف محفولية الأيمان الأعشى بالعلومة كما يتم تطبيقها وأهمية أضافه أبعاد إنسانية واجتماعية إلى محاور النظرة الدولية للعلومة كذلك يؤكد السكرتير العام على أن مستقبل التنمية في الدول النامية يرتبط بمفهوم متكامل للتنمية البشرية المتواصلة التي تركز على تحقيق ارتفاع واضح في مستويات المعيشة للبشر مع تحقيق مستويات أكثر عدالة من العلاقات في المحيط الدولي. وهذا ما يتعارض مع مفهوم العلومة للتنمية الذي يعتمد على زيادة إجمالي الناتج المحلي ويحكمها مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمعيار توازن الموازنة العامة للدولة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات في ظل تحرير التجارة ودعم اقتصاديات السوق.

ولقد انعكست هذه الرؤى أيضاً في إطار المظاهرات الضخمة والضغط الشعبي وترديد الأصوات المعارضة خلال انعقاد مؤتمر لمنظمة لتجارة العالمية في سبيل لعام ٢٠٠٠ (****).

٣-١-٢- موقف الدول النامية من التحولات العالمية الجديدة

فيما يتعلق بإشكالية التعامل مع التغيرات والتحولات العالمية الجديدة يمكن طبقاً لنوعية رد الفعل الداخلي ومدى إمكانية خلق استجابة داخلية فعالة بالدول النامية التمييز بين ثلاث حالات رئيسية تعكس في مضمونها بدائل وإمكانيات التعامل مع هذه التغيرات.

١- حالة المشاركة

٢- حالة التألم والتكيف

٣- حالة التهميش والعزلة

وبناء على ذلك يمكن تصنيف موقف الدول النامية من التغيرات العالمية الجديدة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: (٣١)
١- مجموعة الدول التي تشارك في التغيرات الدولية وتستطيع خلق استجابة داخلية تحدث تغيرات في الهيكل السياسية والاقتصادية للتعامل مع هذه التغيرات ويمثل

- كيفية ومنهجية التعامل مع هذه المتغيرات

- أسلوب إدارة التحول

وفي هذا الصدد شهد المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات تغيرات وتحولات جذرية شملت جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كمحاولة لتحقيق استجابة داخلية للتعامل مع الظروف العالمية الجديدة.

فالمجتمع المصري الآن يعيش مرحلة من التحول من نظام اقتصادي مركزي يعتمد على سيطرة الدولة وتخطيط مركزي لتوزيع الموارد إلى نظام اقتصادي يعتمد على آليات السوق وزيادة دور القطاع الخاص وتقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولقد تبلورت التحولات في الاقتصاد المصري في صورة من الإجراءات والسياسات والقوانين التي شملت كثير من المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والسياسية والاجتماعية :

١- على المستوى الاقتصادي

١- تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي وتدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوسيع دائرة النشاط لمجالات اقتصادية هامة.

٢- تدعيم نظام الشركات المشتركة من القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك الشركات الأجنبية وفروعها

٣- تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وما يترتب عليه من تطبيق نظام اقتصاد السوق وتحرير التجارة ورفع الحظر عن الاستيراد وتحرير التعامل في النقد الأجنبي وتحرير سوق الفائدة وإنشاء شركات الصرافة والاتجاه المتزايد نحو الخصخصة وبيع شركات قطاع الأعمال العام.

٤- تطوير آليات سوق المال وتدعيم الاستثمار والتمويل في الأوراق المالية وتطوير البورصات المصرية.

٥- الآثار السلبية على الاقتصاد المصري من جراء شركات توظيف الأموال وكذلك الآثار الاقتصادية سواء المالية أو الإيجابية لحرب الخليج من تخفيض الديون الخارجية أو فقدان مستحقات العاملين بالخارج

٦- تنفيذ بعض المشروعات القومية العملاقة (شرق المتوسط - تونسكي) ولبدأ في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي

والنقدي والإداري وتحسين أداء الجهاز الحكومي المصري.

٢- على المستوى السياسي والاجتماعي

١- التحول السياسي من نظام التنظيم السياسي الواحد إلى نظام التعددية الحزبية وتدعيم النظام الديمقراطي والمشاركة السياسية.

٢- التوسع في إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وتعمير الصحراء واستصلاح الأراضي.

٣- تغيير أنظمة اختيار القيادات الإدارية وإصدار القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ومحاولة تطوير نظام الإدارة المحلية والإدارة الحكومية.

٤- محاولات تطوير أنظمة التعليم الجامعي والثانوي والغير المتوسط والأساسي.

٥- حرب الخليج وما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع الاقتصادي المصري.

٦- تطوير وتعديل كثير من القوانين والإجراءات بما يتواءم مع التطورات العالمية الحديثة والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

من التحليل السابق نجد أن هناك استجابة حقيقية في المجتمع المصري أدت إلى أحداث تغيرات وتحولات هيكلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لإيجاد صيغة ملائمة للتعامل مع التغيرات العالمية الجديدة. إلا أن هذه الاستجابة جزئية تشمل بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية أما فيما يتعلق بالمجالات السياسية وحقوق الإنسان والديمقراطية فهناك استجابة جزئية مظهرية أو شكلية بطيئة نسبياً تعاني من قصور فعلية وتمثل في مجملها محاولة للتكيف والتأقلم وتحتاج إلى تطوير وتدعيم وتوسيع حتى تصل لمرحلة المشاركة الفعالة.

كذلك فيما يتعلق بالمجالات التكنولوجية والبحث العلمي فما يزال يسود في المجتمع المصري مبدأ الحصول على " تكنولوجيا على المفتاح " من الدول الصناعية المتقدمة ولم يتحقق حتى الآن استجابة حقيقية داخلية في المجال التكنولوجي والبحث العلمي مما يعكس قصوراً واضحاً في إمكانيات توفير إدارة إيجابية لديها قدرات ومرونة للتعامل



النشاط الاقتصادي وتدعيم قدراته لمواجهة آثار ظاهرة العولمة يتطلب الأمر العمل على إيجاد أساليب واستراتيجيات جديدة وتوفير إدارة حديثة تتصف بالمرونة تعمل على تدعيم وتنمية قدرات ومهارات للعنصر البشري وتطوير إمكانيات القيادة والابتكار والإبداع وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية مع تطوير الإنتاجية وأساليب التعامل مع المتغيرات العالمية والمحلية.

بيد أن ذلك يتوقف على قدرة واستعداد المجتمع للاستثمار في الموارد البشرية وتطبيق استراتيجيات ذات كفاءة وفعالية مرتفعة وجدير بالذكر أن في إطار عملية اختيار وتحديد استراتيجيات التنمية البشرية في ظل العولمة ينبغي أخذ العوامل التالية في الاعتبار: (٣٣)

١- القدرة النسبية للإدارة في التحكم والسيطرة على سلوك التغيرات الحادثة.

٢- المزايا المتوقعة للاستراتيجيات المختارة والتي تتمثل في حجم الوفورات النسبية سواء المالية أو المعنوية التي يمكن تحقيقها باستخدام استراتيجية معينة سواء في صورة عوائد أو تخفيض خسائر.

٤-١- استراتيجيات التنمية البشرية - (الأهمية - الأهداف)

يقصد بالاستراتيجيات سياسات وأساليب عمل مرنة ومخططة طويلة وقصيرة الأجل تستخدم لغرض تحقيق أهداف منشودة وتساعد على الربط بين إمكانيات سوق العمل وإدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان. (٣٤) مع ملاحظة أن الاستراتيجيات الفعالة ينبغي أن تعكس مجموعة من الخصائص وسمات تتمثل في (٣٥):

١- المرونة حيث إنها خطة تتعامل مع التغيرات الحديثة وتوفر إمكانيات الابتكار والتجديد وتطوير المستويات الإدارية المختلفة.

٢- الشمول والتكامل مع البيئة فهي تعكس تشكيله لكل السلوك المتوقع.

٣- تراعى الخبرات والثقافة والتعاملات السائدة وتمثل حلقة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وتظهر أهمية اختيار استراتيجيات التنمية البشرية من خلال الأهداف التي يمكن تحقيقها في إطار عملية تدعيم

مع التغيرات العالمية الجديدة من خلال استراتيجيات وتنظيمات فعالة تعمل على الاستفادة من هذه التغيرات وعصر المعلومات وكذلك على تحقيق الاستخدام الأمثل لإمكانيات التكنولوجيا الحديثة والعمل على تجنب المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناتجة من حالة السكن.

٤- استراتيجيات التنمية البشرية في ظل العولمة

من خلال التحليل السابق نجد أن التنمية البشرية عملية مستمرة ومستمرة تخضع لعدة دوافع عالمية وإقليمية ومحلية فعلى المستوى العالمي والإقليمي تلعب التغيرات العالمية الجديدة وما صاحبها من تطور تكنولوجي سريع وثورة المعلومات والمعرفة وديناميكية في النظم والملاقات الاقتصادية والاجتماعية وفي القوى الإنتاجية الرئيسية وظهور التكامل الاقتصادي والإقليمي والتكتلات الاقتصادية وتدعيم حرية التجارة واقتصاد السوق وانتشار الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار دورا هام في دفع عملية التنمية البشرية في المجتمع.

أما على الصعيد المحلي فتعكس دوافع التنمية البشرية في العوامل التالية (٣٦) :

• الاستخدام الأفضل للموارد البشرية وانخفاض المستوى التكنولوجي السائد

• الاعتماد على التخطيط قصير الأجل وقصور في التخطيط طويل الأجل

• الريادة السكانية وارتفاع معدلات البطالة مع انخفاض مستويات الرعاية الصحية والخدمات الصحية الوقائية.

• انخفاض مستويات التحصيل التعليمي وبرامج التدريب وعدم توفر إمكانيات الابتكار والإبداع والتطوير.

• قصور في تحقيق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وفي الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

لقد أثبتت الدراسات والتجارب العملية أنه في ظل الاقتصاد والعولمة يلعب العنصر البشري دورا جوهريا في تحديد وتدعيم القدرات التنافسية للنشاط الاقتصادي كذلك في تحديد كيفية التعامل مع المتغيرات العالمية للجديدة ومدى إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية وتجنب آثارها السلبية.

ومن هذه المنطلق ولأغراض تطوير ورفع كفاءة وطلاقة

العقد الأخير من القرن العشرين مما يعكس الاتجاه العالمي المتزايد نحو الاهتمام بقضايا التنمية البشرية سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية حيث بدت هذه الدول ترجمة الأهداف والاستراتيجيات الموضوعية إلى خطط وبرامج عمل محددة من خلال ثلاث خطوات رئيسية هي: (٣٧)

١- تحديد الملامح الأساسية للتنمية البشرية في المجتمع عن طريق رصد الإنجازات الفعلية في مجال التعليم والصحة والتغذية والإسكان والخدمات والاجتماعية وهيكلك السكان.

٢- تحديد أهداف التنمية البشرية وتحديد تكلفة تحقيق كل هدف واختيار أفضل الأهداف.

٣- وضع أهداف التنمية البشرية في الإطار العام للاستراتيجية القومية العامة لتحسين مستويات معيشة الأفراد حيث تعتمد استراتيجيات التنمية البشرية على زيادة الدخول عن طريق زيادة قدرات العنصر البشري وتطوير الطاقات الإبداعية والابتكارية مع تحقيق التوزيع العادل للدخل.

بيد أن عملية تحديد الاستراتيجيات والخطط تتطلب مراعاة معايير لتخطيط الاستراتيجي المنظم والتي تتمثل في (٣٨):

١- للتوضيح والتحديد الدقيق للأهداف مع تحديد الأولويات والتعرف على الطاقات الغير مستغلة.

٢- توفر الرؤية المستقبلية وتحديد الاتجاه والبحث عن الفرص المتاحة وتحقيق الاستفادة الكاملة منها.

٣- مراعاة مبدأ المرونة والشمول والكمال.

ونظرا لأن للتنمية من القضايا التي تهتم بكيفية تنمية الإنسان من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان وتعتبر عملية متواصلة متكاملة متعددة الأبعاد يشارك فيها أطراف مختلفة تمثل حاملي جهود التنمية البشرية (الأسرة - منظمات الأعمال والدولة) فلهذا يمكن تصنيف استراتيجيات التنمية البشرية إلى مجموعتين رئيسيتين :-

١- المجموعة الأولى تمثل استراتيجيات على مستوى الوحدات الاقتصادية (منظمات الأعمال والأسرة).

٢- المجموعة الثانية تشمل استراتيجيات على المستوى القومي (الدولة).

وتتمية قدرات الموارد البشرية سواء على المستوى الجزئي (الوحدات الاقتصادية) أو على المستوى القومي.

فعلى مستوى الوحدات الاقتصادية تسعى الإدارة إلى الوصول للأهداف التالية: (٣٩)

١- تحقيق معدلات مرتفعة من الجودة الشاملة وتدعيم ورفع القدرة التنافسية للمنشأة وتحقيق الملائمة بين خصائص الإنتاج ومتطلبات السوق وثبيت مركزها بالسوق.

٢- تحقيق معدلات ربحية مرتفعة ورفع معدلات العائد على الاستثمار البشري مع تحقيق الملائمة بين قدرات ومهارات العاملين ومتطلبات الوظائف مع خفض تكلفة العنصر البشري.

٣- تدعيم روح العمل كفريق والمحافظة على المستوى الصحي للعاملين ورفع الروح المعنوية وبالتالي خفض معدل دوران العمالة وجذب العمالة الماهرة والمتخصصة.

٤- تحقيق التنمية المستمرة لقدرات ومهارات العاملين وتشجيع روح الإبداع والتطوير ورفع كفاءة الأداء وإنتاجية العاملين.

بينما على المستوى القومي فتظهر أهمية استراتيجيات التنمية من خلال تحقيق الأهداف التالية :

١- رفع معدلات التوظيف وتحريض معدلات البطالة وتحسين مستويات الأجور والمعيشة.

٢- رفع إنتاجية الموارد البشرية والاقتصاد القومي وزيادة القيمة المضافة وتحقيق الوفورات الاقتصادية ومستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

٣- زيادة القدرات التنافسية الاقتصاد الوطني وتنمية التجارة الخارجية والصادرات وتدعيم قدرات الاقتصاد القومي في التعامل مع التحديات العالمية الجديدة.

٤- تحسين مستويات الرعاية الصحية والصحة الوقائية والتغذية وتطوير مستويات التعليم بجميع مراحله ورفع مستوى التحصيل التعليمي الكمي والكمي وربط خصائص التعليم مع متطلبات النشاط الاقتصادي.

٢-٤ استراتيجيات التنمية البشرية

لقد شهدت عملية التنمية البشرية تطورا كبيرا في خلال



١-٢-٤ استراتيجيات التنمية البشرية على مستوى الوحدات

الاقتصادية

يمثل رأس المال البشري المدرب ذات التفكير المهنى والنوعى والعلمى والمتطور الذي يملك مهارات وقدرات تتلائم مع التغيرات الحديثة في المهام والإدارة ... مصدر للإبتكار والإبداع والتطوير واستحداث منتجات جديدة وأساس لتدعيم القدرات التنافسية في كل مستويات منظمات الأعمال. ومن هذا المنطلق تسمى منظمات الأعمال لوضع برامج واستراتيجيات مرفدة شاملة ومتكاملة تساهم في رفع مستويات كفاءة أداء وإنتاجية العاملين وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بهدف تحقيق علاقة ارتباطية بين الفرص المتوفرة في أسواق العمل وإمكانيات إدارة الأفراد والمنشأة وكذلك تطوير أداء العنصر البشرى.

يبد أن الاستراتيجيات الموضوعية تقوم على أساس مراعاة مبدئين وهما (٣٩) :-

١- الاعتماد على كفاءة أداء العنصر البشرى والمشاركة الإيجابية في تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعية.
٢- تحسين ورفع مستويات كفاءة أداء وإنتاجية العنصر البشرى وتحقيق التنمية البشرية.

إلا أن عملية اختيار السياسات والاستراتيجيات الملائمة تتوقف بصفة أساسية على مدى وسرعة ونطاق التغير وكذلك على معدل التغير عبر الزمن ... وتشمل مجالات تتعلق بسياسات الاستقطاب والاختيار والتقييم والتدريب وإعادة التأهيل وكذلك الترفيق والتعويض المالى والمعنوي وتركز على عمليات إعادة الهندسة والهيكل وإدارة الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي والتطور التنظيمي والقياس إلى نمط.

ونستعرض فيما يلي أهم الاستراتيجيات والتي تأخذ شكل نظام شامل متكامل من الإجراءات والسياسات وتتضمن المجالات التالية :-

- ١- جودة التعليم الشامل.
- ٢- للتدريب وتطوير قدرات العنصر البشرى.
- ٣- إعادة تركيب القوى البشرية.
- ٤- تطوير أساليب وأهداف المشاركة العمالية.

٥- إعادة هدمية نظم الموارد البشرية.

٦- تدعيم وتنمية القدرات الذاتية للإبتكار والتطوير والإبداع.

أولاً : جودة التعليم الشامل

لقد أثبتت الدراسات المتخصصة والتجارب العملية على المستوى العالمى أهمية ضرورة التعليم واعتبرته بمثابة فكر وعقل الأمة وفى إطار ثورة المعلومات والتكنولوجيا فهو الوسيلة والهدف لدخول صناعة القرن الواحد والعشرين ألا وهى صناعة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. وبناء على التغيرات العالمية الجديدة ومدى اتساع نطاق وسرعة هذه التغيرات تظهر ضرورة تطوير أساليب للعملية التعليمية لأغراض تحقيق استجابة سريعة لاحتياجات المجتمع وصناعة المستقبل.

ولأغراض تحقيق الأهداف المنشودة من قضية التعليم وسرعة التكامل مع هذه التغيرات ينبغي أن يعكس التعليم سمات للجودة الشاملة ويقصد بجودة التعليم الشاملة أساليب جديدة في التعامل بمعايير تلقى قبولاً عالمياً وتعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل والفعال للموارد البشرية لأغراض توفير متطلبات التنمية البشرية وتحقيق أهداف المجتمع. فاللغة الأكاديمية الصرفة البعيد عن التطورات المعاصرة لم يعد له أهمية تذكر بالنسبة للمقارنة الدولية لمستويات التطور العلمى بل قد يؤدي إلى الانزلاق في مشكلة التهميش الدولى للمجتمع والعجز في مواجهة المنافسة العالمية.

وفى هذا الصدد يركز مصطفى رضا فى دراسته عن التنمية البشرية على مجموعة من الأفكار ينبغي أن تأخذ فى الاعتبار عند إعادة بناء التنمية البشرية: (٤٠)

- ١- تمييز مهارات فريدة فى الخريج وتحديث المناهج وتطوير عضو هيئة التدريس والإدارة الجامعية.
- ٢- التحسين والتطوير المستمر المتواصل وخلق وعى ورؤية مشتركة لأهمية الجودة.
- ٣- توفير معيار واضح وقاعدة للمعلومات وتحديثها وتوحيها باستمرار من خلال معرفة احتياجات السوق ومواصفات للخروج المطلوبة مع تدعيم القيادة الفعالة والعمل الجماعى لإظهار المواهب الإبتكارية.
- ٤- يتميز الإنتاج بأنه كثيف للمعرفة وإنتاج السرعة والتفرد

والمستلصق وقد يكون نوعي أو عام داخلي أو مركزي والخطوة الثالثة تركز على اختيار الإدارة لأحدث الوسائل التكنولوجية المتعلقة بصناعة التدريب من حيث اختيار المدربين والمواد والنماذج التدريبية وأساليب ووسائل أدوات التدريب الحديثة كذلك تعميم للغات الأجنبية وتدعيم الاحتكاك بالخبرات الأجنبية بغرض توفير وتطوير إمكانيات التعامل مع المتغيرات العالمية الحديثة.

وهنا يمكن الاستعانة بأحدث أساليب التدريب من استخدام النماذج والمحاضرات ولعب الأدوار والزيارات الميدانية واستخدام الحاسب الآلي والفيديو والسينما والمحاكاة والمباريات والندوات بما يخدم تطوير قدرات ومهارات العنصر البشري.

ثالثاً : إعادة تركيب القوى البشرية

تتبلور أهم عناصر عملية إعادة التنظيم للتركيب البشرية في ثلاث خطوات رئيسية^(١٢) :

- ١- تخطيط القوى العاملة.
- ٢- تأكيد هيكل المهارات الجديدة.
- ٣- تعديل نظم للتعامل مع القوى العاملة.

وتشمل عملية تخطيط القوى العاملة عمليات الاختيار والتعيين من خلال تحديد المواصفات والنوعيات والمهارات اللازمة وتحديد الأعداد المناسبة لكل نوعية ثم تحديد أنسب المصادر للحصول على العمالة والاختيار المميز للأفراد وتحديد فلسفة الاختيار والتعيين.

بينما يتم تأكيد هيكل المهارات الجديدة عن طريق تصميم برنامج وخطط التدريب وتصميم نظم تقييم الأداء وقياس الكفاءة وإعادة توزيع الأفراد على أنواع العمل الأكثر تناسبا مع هيكل المهارات مع الاهتمام باللياقة الصحية للعاملين والعمل وعلى مشاركة القوى العاملة الغير منتجة في العملية الإنتاجية كذلك تدعيم الاهتمام بالاحتكاك بالخبرات الأجنبية.

وفيما يتعلق بتعديل نظم التعامل مع القوى العاملة فيتم من خلال تعديل أنظمة الأجور والمزبقات والمكافآت والحوافز وشروط التعاقد وعلاقات العمل ونظم الترقية وتقييم الأداء والتنمية الوظيفية سواء على مستوى الفرد أو المنظمة. كذلك للموازنة بين حقوق العاملين ومسؤولياتهم

ولقد زاد الاهتمام بالخدمات والبرامج على حساب السلع وبالإنتاج المحددة وبدلاً من الإنتاج الكبير.

٦- ضرورة الانتقال من التعليم إلى التعلم حيث يجب التركيز على المقررات والمعارف كثيفة المعرفة ذات القيمة المضافة المرتفعة فالتعليم والنظم عماد التنافس فهي عملية خلق وإبداع لازمة للقدرة الاقتصادية.

وجدير بالذكر أن عصر المعلومات والمعرفة تتسم بسرعة التغيير حيث تتغير وتتضاعف المعرفة كل ١٨ شهر ... وأصبح الإبداع والابتكار أساس تقدم الدول لذلك تظهر ضرورة وأهمية اكتساب مهارات وقدرات البحث عن المعرفة وتقديم أفكار جديدة وتطوير أساليب التعامل مع المتغيرات.

ثانياً : التدريب وتطوير قدرات العنصر البشري

تلعب عملية التدريب دوراً محورياً في تطوير المهارات والقدرات الفنية والمهنية كذلك الإدارية والسلوكية للعنصر البشري في المنشأة سواء كان فرد عامل أو جماعات وفرق عمل أو إنتاج وعلى جميع مستويات الإدارة العليا والتنفيذية والمشرفين.

وتظهر أهمية التدريب من خلال مساهمته في تحقيق التوجه نحو المستقبل والتوسع في البحوث والتطوير وتدعيم روح الابتكار والإبداع والتجديد كذلك رفع مستويات الكفاءة الإنتاجية وتحقيق معدلات ربحية ونمو رأسمالي مرتفعة مما يساعد على رفع القدرات التنافسية ومستويات الجودة في منظمات الأعمال وفي هذا الصدد تقوم المنظمة بوضع برنامج تدريبي شامل يغطي جميع مجالات التدريب الفني والهندسي والمهني كذلك تدريب المديرين والتدريب التخصصي والتحويلي والتأهيلي وأيضا تدريب الترقية والمعرفة وتدريب المهارات والمعلومات والتطوير الإداري والتنظيمي^(١٣).

وكخطوة أولى تقوم المنشأة بحصر وتحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة سنوياً سواء على مستوى الأفراد أو الوظائف ثم يتم اختيار أسلوب التدريب المناسب من بين أشكال التدريب المختلفة والتي تأخذ شكل التدريب الخاص أو الحكومي سواء محلي أو دولي كذلك هناك للتدريب المستمر



ومستوى وسرعة الخدمة حيث تأخذ عملية إعادة الهندسة مرحلتين تتمثل الأولى في تطوير الفكر المساند والمرحلة الثانية في تطوير الأساليب والأداء^(١٥).

٤-٢-٢ الاستراتيجيات على المستوى القومي

تبدأ عملية تحديد استراتيجيات التنمية البشرية على المستوى القومي بتحديد الملامح الأساسية وأهداف التنمية البشرية في المجتمع ثم وضعها في إطار السياسة العامة للدولة ويتم تنفيذها من خلال تنفيذ الخطة العامة للدولة. وبصفة عامة تشمل الاستراتيجيات إجراءات وأنظمة وقواعد وسياسات عامة تغطي عدة مجالات أهمها^(١٦):

- مجالات التعليم والتدريب وإعادة للتدريب.
- الرعاية الصحية والصحة الوقائية والتغذية والتأمين الصحي والاجتماعي.
- الخدمات الاجتماعية وتطوير البنية الأساسية ومستويات الأجور والمعيشة.
- تدعيم الديمقراطية وحرية التعبير وحماية حقوق الإنسان.
- وفي هذا الإطار يتم التعامل مع العنصر البشري كوسيلة وهدف لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.
- وفيما يتعلق بقضية تطوير التعليم والاهتمام بصناعة التدريب وإعادة التدريب فينبغي الاهتمام بتطوير خطط وأهداف التعليم وتوجيه التعليم لخدمة وتغطية احتياجات النشاط الاقتصادي من الخرجين في التخصصات المختلفة والاتجاه نحو الاهتمام بالكيف وليس بالكم وحصر وتدريب عدد الخرجين بما يناسب مع احتياجات سوق العمل وكذلك تقدير الاحتياجات التعليمية في مراحل التعليم الأساسي والثني والتجاري والزراعي والعام وكذلك التعليم الجامعي والارتقاء في مستوى العملية التعليمية والبحث العلمي وضمان حقوق المواطن في التعليم والصحة.
- من ناحية أخرى يجب الاهتمام بصناعة التدريب وإعادة التدريب لأعداد الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة وذلك عن طريق تخطيط التدريب وحصر الاحتياجات التدريبية واستخدام أحدث تكنولوجيا ووسائل التدريب وتدريب المدربين وتنمية وتدعيم صناعة التدريب وتوجيها لتنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية من حيث الاتجاهات

نحو الإنتاجية المتزايدة والاهتمام بصحة وسلامة العاملين والاهتمام بظروف العمل المادية المحيطة وتحسين ظروف العمل المعنوية والعلاقات الإنسانية وكذلك التركيز على الظروف الداخلية (العلاقات الإنسانية والسلوك التنظيمي والتنمية والتطوير) والظروف البيئية (العمل - العلاقات الصناعية والتشريعات والتكنولوجيا).

رابعاً : تطوير أساليب وأهداف المشاركة الصناعية

حيث يتم في هذا الإطار تطوير مفهوم مشاركة العاملين في الإدارة واختيار الأساليب الملائمة والفعالة لتحقيق أهداف المشاركة من حيث رفع إنتاجية فعالية العاملين بما يتلائم مع التغيرات الجديدة وتأخذ عملية مشاركة العاملين في الإدارة أشكال وأنماط متعددة تتمثل في^(١٧) : (صفاء الجودة - فريق العمل التعاوني الممنولة - لجان الإنتاجية والتكنولوجيا - لجان مناقشة المشاكل وبحث اقتراح الحلول - جماعات التغيير) وكذلك المشاركة الإيجابية الفعالة المقرونة بتحمل المسؤولية والمخاطرة والمساهمة الفكرية والصلية في حل مشكلات الإنتاج والتسويق بعد التعرف على مجريات العمل بالشركة.

خامساً : تدعيم القدرات الذاتية للابتكار والتطوير والعمل على تمتينها عن طريق :

- التنمية المستدامة لمهارات وقدرات الموارد البشرية بمختلف المستويات من خلال الاختيار السليم والتدريب المستمر والتقييم الموضوعي للأداء والمكافآت والتقدير المعتاسب مع مستويات الإنجاز والمهارة.
- توفير المناخ الملائم للابتكار والإبداع وتنمية روح رجال الأعمال في العاملين وذلك من خلال تطوير أساليب المشاركة في الإدارة وخلق فرص العمل الجماعي وتنمية روح الفريق وتقويض السلطة والمسؤولية.
- توثيق العلاقات مع الجامعات ومراكز البحوث والاختيار السليم للعناصر المدربة^(١٨).

سابعاً : إعادة هندسة نظم الموارد البشرية

ويقصد بذلك أحداث تطوير جوهري وإيجابي في أساليب أداء الأنشطة وتصميم العمليات لتحسين وتطوير معايير الحكم على الأداء المتمثلة في معايير التكاليف والجودة

والمساكنات والمفاهيم والأداء مع توفير فرص وإمكانات التمويل اللازمة.

كذلك يتم التنسيق بين الوزارات النوعية المختلفة لتحديد إجراءات وقواعد للممارسة المهنية في السوق المصري وتحديد شروط الترخيص المهني وتدعيم دور وزارتي الصناعة والقوى العاملة في مجال تنمية مهارات وقدرات العنصر البشري لتغطية احتياجات المشروعات من الخبرات اللازمة والمتخصصة والتلائم مع متطلبات التغيرات الجديدة وذلك بالاستعانة بالخبرات الأجنبية واستغلال فرص وإمكانات التعاون والتمويل من دول الاتحاد الأوربي وصناديق التنمية الدولية والإقليمية.

وبالنسبة لمجالات الصحة فيظهر الاهتمام بالرعاية الصحية الوقائية والتغذية من خلال توسيع شبكة التغطية للتأمين الصحي والاجتماعي ليشمل أغلبية فئات الموارد البشرية كذلك تدعيم الوعي الصحي من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وتوفير مصادر التمويل لمشروعات الرعاية الصحية والصحة الوقائية كذلك العمل على تحديد شروط بيئة عمل للملاحة من حيث الإضاءة والتهوية والتلوث ومخلفات الإنتاج والحفاظ على البيئة.

ومن ناحية أخرى يجب الاهتمام بتطبيق سياسات تخطيط القوى العاملة وتطوير نظام وشروط وقوانين للعمل والتعاقد وتحسين ظروف وعلاقات العمل ونظم الترقية والتنمية الوظيفية ووضع هيكل تنظيمي للمسؤولية وتطوير برامج المتابعة للأداء والمسؤوليات لتحقيق الإنجازية المتوازنة والتنمية الشاملة في ظل الأهداف المحددة كذلك الاهتمام بتطوير ظروف العمل الداخلية والظروف البيئية من حيث العلاقات الصناعية والقوانين والتكنولوجيا والثقافة والقيم والسكان وأيضا تطوير نظام الأجور والحوافز والمكافآت بما يتناسب مع إمكانيات الابتكار والتطوير ومهارات وقدرات العنصر البشري.

ومن جانب آخر تطوير وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والخدمات وتدعيم برامج وخطط النقابات النوعية والهيئات المالية العلمية والعملية وإصدار نشرات التوظيف للقوى العاملة كذلك ضرورة الاهتمام بقضايا المشاركة الفعالة

والحرية والديمقراطية.

وفي هذا الصدد تضمن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ استراتيجيات لتحقيق المشاركة الفعالة وهي :

- زيادة الإنفاق الحكومي في مجال التنمية البشرية مع الحفاظ على مجانية الرعاية الصحية الأولية والتعلم الأساسي.

- تدعيم الأسواق والتخلص من مشاكل دخول الأسواق لملائمة البشر.

- تدعيم فكرة الأسواق التي تقوم على المشاركة الكاملة والمعادلة لفوائد السوق (الاستثمار الكافي في التعليم والصحة ومهارات البشر - إتاحة المعلومات - توفير الائتمان والتوزيع العادل للدخل)

حيث يتطلب ذلك توفير الاستقرار في النشاط الاقتصادي على المستوى القومي وتوفير نظام ضريبي عادل ونظام أجور ملائم وعوائد ملائمة للاستثمار مع حرية التعامل وأيضا حماية المنافسة والبيئة الطبيعية والمستهلكين ومحدودي الدخل والفئات المتضررة من قوى السوق.

٥- النتائج والتوصيات :

تعرض هذا البحث لدراسة دوافع ومكونات ومؤشرات التنمية البشرية والإستراتيجيات التي تساهم في رفع معدلاتها في ظل التغيرات العالمية الجديدة والتحليل السابق أظهرت للدراسة للنتائج والتوصيات التالية التي يمكن أن تساهم في رفع معدلات التنمية البشرية لجمهورية مصر العربية.

تتأثر قضية التنمية البشرية تأثرا كبيرا بالتغيرات العالمية الجديدة لذلك ينبغي العمل الجاد والمتواصل في سبيل الوصول إلى حالة التعامل الإيجابي مع هذه التغيرات وخلق استجابة حقيقية في المجتمع والنشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مزاي العولمة وتجنب أخطارها وسلباتها سواء في المجال الإعلامي والثقافي أو الاقتصادي والعلمي.

مع ملاحظة أنه لا ينبغي أن نخضع لضغوط الواقع وأن نأخذ الاستجابة شكل من أشكال الاستسلام للضغوط وإنما يجب أن تكون الاستجابة فعالة حقيقية نستغل فيها إمكانياتنا على المستوى العربي في تحقيق تحدا اقتصادي عربي قوى



العلمية الحديثة حتى تتولد لدى الطالب القدرة على تعلم طرق البحث والفكر والتحليل والإبداع والطل الابتكاري للمشكلات. كذلك تدعم المسئوليات العلمية والبحثية والمجتمعية لأعضاء هيئة التدريس والتركيز على دوره في المشاركة في تكوين شخصية الطالب وتكوينه الثقافي مع الحفاظ على الاستقلال الفكري والحرية الأكاديمية والرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء هيئة التدريس.

ومن ناحية أخرى يجب تطوير وتحديث قوانين الجامعات ولوائح للجان والقطاعات العلمية وأنظمة الدراسة والمناهج العلمية والامتحانات وتطبيق مبدأ اللامركزية كذلك تدعيم العلاقة الإرتباطية والتعاون بين الجامعات والنشاط الاقتصادي من حيث بحث المشكلات القومية والاقتصادية والإنتاجية والإدارية وتطوير دور الدراسات العليا لخدمة هذا الارتباط مع المشاكل الواقعية للمجتمع مع قيام قطاعات النشاط الاقتصادي بعملية التمويل. كذلك عمل دراسات دائمة وحديثة للتعرف على احتياجات قطاعات الاقتصاد المختلفة من الخريجين وتوجيه الاستثمارات طبقاً لنتائج هذه الدراسات.

٣- زيادة معدلات الاستثمار في التعليم والعلم والأبحاث والتطوير مع توفير مصادر التمويل اللازمة سواء على المستوى القومي أو المستوى الخاص مع تدعيم التعاون والصل المشترك وقنوات الاتصال مع المؤسسات والجامعات والهيئات العلمية العالمية ودعم المشروعات التعليمية والتدريبية المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيا والتوسع في عقد الاتفاقيات والبرامج الدولية العلمية التي تخدم أهداف المجتمع في الفترة القصيرة والطويلة.

ثانياً - قضية الرعاية الصحية والاجتماعية وثقافية

١- رغم الاهتمام الحكومي بهذه المجالات إلا أن الأمر يتطلب زيادة الاهتمام بقضايا الأمراض المزمنة والموتولة واستخدام الأساليب الحديثة في مجال التطعيم والوقاية الصحية والطب الوقائي وتطوير خدمات المستشفيات الحكومية والجامعية لتقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين والعمل على تجهيز هذه المستشفيات

على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي يساعد في فرض موقف عربي فعال علمياً والعمل على توفير موارد بشرية ماهرة ومدرّبة وقادرة على استيعاب التغيرات العالمية الجديدة لمواجهة التعامل مع ظروف وآثار العولمة وبالتالي تحسين وضع التنمية البشرية بمصر.

وجدير بالذكر أنه يمكن تحقيق الاستجابة الحقيقية في المجتمع وبالتالي رفع معدلات التنمية البشرية فيه من خلال الاهتمام بالقضايا الأساسية التي تتعلق بالقيم التي تسود المجتمع وبمدى قدرة المجتمع على التعامل بلغة العصر مع الاحتفاظ بالشخصية والثقافة المستقلة وتأخذ هذه القضايا شكل:

- إعادة الاعتبار لقيمة العلم والتعلم.
- إعادة الاعتبار لقيمة العمل.
- الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية.
- التطور التكنولوجي والتدريب.
- الحريات والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان (المواطن) والمشاركة الفعالة.

أولاً - في مجال العلم والتعليم

١- نظراً لمدى أهمية هذه القضية وكونها تمثل قضية محورية ذات تأثير متعدد الاتجاهات سواء اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً فيطلب الأمر الاهتمام الدائم والمستمع بالعلم وتطوير وتحديث العملية التعليمية مع التركيز على عنصرين رئيسيين هما تقديم المعرفة والمعلومات وتشغيل العقل والفكر وخاصة في مراحل التعليم الأساسي حتى التناوب لإعداد وتوفير أجيال ذات مخزون معرفي فعال وقادرة على تشغيل واستخدام هذه المعرفة في خلق ودفع وتدعيم عمليات الفكر والإبداع والابتكار.

٢- وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي وحتى يتلائم مع سرعة التطورات العلمية والتكنولوجية ينبغي أن يتحول للتعليم إلى عملية دائمة ومستمرة يحصل خلالها الطالب على حرية الحركة فيما يتعلق بعملية البحوث والدراسات وللتعرف على أحدث التطورات العلمية وعلى مختلف وجهات النظر العلمية من خلال الإطلاع على التيارات

على شباب الجامعات وإثما تعطى قنرا كلفيا من الرعاية للفعالة لشباب الحرفيين والفلاحين والعمال والعمالين والمتمنين ووصول الخدمات لهم وتنمية وتدعيم لتمامهم للبلد.

ثالثا : مجال التكنولوجيا والتدريب

١- يجب توجيه الاهتمام لتطوير صناعة البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتأخذ دورها المحوري كأساس لاقتصاد منطور حديث " اقتصاد المعرفة " .

كذلك الاهتمام بتوفير قاعدة من الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة وذلك عن طريق التوسع في إنشاء وتدعيم مراكز التكنولوجيا الحديثة وتأسيس معاهد متخصصة للصناعات الحديثة والمعلومات.

كذلك العمل على إقامة شبكة متكاملة من البيانات والمعلومات المرتبطة بالشبكات الدولية والإقليمية بغرض المساهمة في تدريب الموارد البشرية وتوفير العمالة الماهرة الفنية العمرية وتطوير ودعم القدرات البشرية على الإبداع والابتكار كأساس لتطوير العمالة المصرية.

٢- تطوير قطاع للتدريب باعتباره أيضا يمثل القاعدة الأساسية لصناعة البرمجة والاتصالات وذلك عن طريق رفع مستويات الجودة ببرامج التدريب المحلية حتى تصل إلى المستويات والمواصفات العالمية كذلك العمل على الاستفادة من الخبرات الأجنبية المتخصصة من خلال تدعيم التعاون وعقد الاتفاقيات مع الشركات العالمية والمعلمة في مجال التدريب وتكثيف برامج التدريب المشتركة وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية من حيث الفرص التمويلية وبرامج التحديث ومناهج التدريب والتعليم والوسائل والأدوات الحديثة لإعداد وتحديث برامج التدريب المحلية وتطوير قدرات المدرب.

٣- وحتى تكون عملية تطوير قطاع التدريب ذات فعالية وللوصول إلى المستوى والاهتمام العالمي بها ينبغي العمل على تأسيس هيئة أو مجالس قومية واستشارية

بأحدث الأجهزة الطبية والوسائل العلاجية المتطورة حيث أن " العقل السليم في الجسم السليم " وبالتالي رفع المستوى الصحي للأفراد بترتب عليه رفع إنتاجية وقدرات الأفراد وتحقيق الوفورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. كذلك الاهتمام برفع مستويات الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتأسيس " غرفة للعمال والموظفين " منبثقة من النقابات العمالية تخدم وترعى مصالح طبقة العمال والموظفين اجتماعيا وصحيا وقانونيا. من ناحية أخرى يجب إعطاء مزيد من الأولوية لمشروعات الطفولة والعمل الجاد من قبل المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية لتلبية احتياجات الأطفال. وتنمية الوعي لدى المجتمع المصري في مجالات رعاية وحماية الطفل وكفالة التعليم الأساسي لهم وخفض معدلات الأمية والاهتمام بثقافة الطفل وتوفير المساحات اللازمة لممارسة الهوايات التي تنمي القدرات الإبداعية لديهم كذلك توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للأطفال المعوقين حيث يساعد ذلك على تنمية القدرات الذهنية والطاقات البدنية لهم.

٢- وفيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية والثقافية فينبغي الاهتمام بحماية الهوية المصرية العربية من الإغراق الثقافي المصلح للعوامة والذي يمثل في محاولات تجاوز أو في أحيان أخرى محو الخصوصيات الثقافية للمجتمع الوطني من خلال الإغراق الثقافي المباشر وغير مباشر.

ومن ناحية أخرى يجب تطوير وتدعيم دور المحيطات في توجيه الشباب وتحديث وإعادة صياغة البرامج الإعلامية ووسائل الإعلام لخدمه قضية العلم والقراءة وأعمال الفكر لدى الشباب والأطفال وتقديم المعلومات لتغذية عقولهم بكل القيم الثقافية الهادفة لخدمة المجتمع الوطني.

كذلك ينبغي على وزارة الشباب بالإضافة إلى برامجها من المعسكرات الصيفية واللقاءات الدولية أن تهتم بصورة جدية وفعالة وبصفة خاصة بالمشكلات الخطيرة التي يعاني منها الشباب مثل المخدرات والإدمان والزواج العرفي والبطالة والفساد الأخلاقي كذلك لا ينبغي أن يقتصر اهتمامها



وإحصاء الفرد على ذاته ومصالحه الخاصة أصبح كل ذلك من مظاهر الثقافة العلمية ومن المعايير التي انصفت بشية القبول في المجتمع مما أدى إلى زيادة الأثنية وروح الفرد والاختفاء التدريجي لمقومات الحياة الاجتماعية من أمن نفسي وتعاون وعدل وتكاتف وكفاءة اجتماعية.

خاتمة : الحريات والإصلاح السياسي :

في هذا الصدد يجب على الدولة أن تسعى بخطوات سريعة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات واحترام حقوق المواطن على الأمل بنص السرعة المستخدمة في عملية الخصخصة وبيع الشركات حتى تتكامل مع التطورات العالمية السريعة.

وهنا يجب على الدولة أن تتخلص من التفسيرات والمبررات الواهية المستخدمة لإبطاء عملية الإصلاح والتي تتمثل في فكرتين الأولى الإصلاح التدريجي بمعنى البدء بخطوات إصلاحية صغيرة يليها خطوات أكبر على المدى الطويل استنادا على أن للتدريج يحمي المجتمع من المضاعفات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن الإصلاح بالرغم أنه من المعروف أن عملية الإصلاح الشامل بأهدافها تؤدي طبيعيا إلى اختلالات ومضاعفات سواء اقتصادية واجتماعية أو سياسية يجب على الدولة أن تقوم بمعالجة آثارها وتصحيح مسارها وبالتالي يظهر هدف التدرج في أنه يحاول طمأنه أصحاب المصالح والامتيازات وتخويف المواطنين من الآثار السلبية للإصلاح. أما لفكرة الثانية فهي عدم امتلاك المعارضة والشعوب الثقافة والخبرة الديمقراطية التي تمكنهم من التعامل مع التغيير والإصلاح واثاره وهنا ينبغي القول أن كلا من الحكومة والمعارضة يحتاجون إلى تعلم كيفية ممارسة الديمقراطية. وفي جميع الأحوال يجب المعنى إلى إنهاء العمل بقانون الطوارئ وتوفير مناخ حقيقي وصحي من الحرية السياسية الكاملة وإتاحة الفرصة الكاملة للتعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر وإنهاء قيود إصدار الصحف وقوانين تقييد حرية الرأي وإزالة كافة الصعوبات التي تعترض عملية تحقيق الشفافية وتدفق لمعلومات والعمل الفعال من أجل احترام حقوق المواطن وهذا طبعا مرتبط

مختصة تخدم وتهتم بقضية التدريب وتساعد على أداء الواجبات بكفاءة عالية من خلال التخطيط الجيد ووضع لاستراتيجيات العلمية وعملات المتابعة والتنفيذ والتنسيق والربط بين الإدارات المعنية بالتدريب ودراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل وتدعيم برامج التدريب في القطاع الحكومي والخاص على أن ينبثق منها سلطات لمنح شهادات وترخيص وشروط مزولة المهنة كذلك تقوم بتوفير وسائل التمويل الثابتة عن طريق صندوق قومي لتمويل التدريب على أن يكون من أعضاء مندوبين للحكومة ورجال الأعمال والنقابات العمالية والمهنية وتقوم بتنفيذ برامج التدريب مستقلة أو بالتعاون مع النقابات العمالية والمهنية ومكاتب العمل مع متابعة وقياس أداء الخرجين بصفة مستمرة ومقارنة ذلك بأهداف خطة التدريب وتصحيح مسار العملية التدريبية وتطويرها كذلك متابعة أعمال مؤسسات التدريب وقياس الأداء طبقا لمعايير هيئة للتدريب.

رباعا : إعادة الاعتبار لقيمة العمل :

ينبغي على الدولة أن تعمل على تخطيط وإعداد الموارد البشرية بأسلوب حديث يركز على الملوكتات الإيجابية تجاه العمل وتطوير وتدعيم سلوك العاملين بما يتكامل مع قيم العمل والمشاركة الإيجابية والفعالة في العمل الجماعي وتدعيم المبادرات الجديدة والطموح والقدرة على الإبداع والابتكار لديهم مع تنمية وتدعيم للتربية الدينية وما تحويه من قواعد نفسية وأخلاقية وصحية واجتماعية في تربية الأطفال للمساعدة في التشكيل الصحيح للنفس ولعقل وشخصية وقيم الشباب والمواطنين وترسيخ الدور الهادف والإيجابي والانتماء والمواطنة والفتاني في أداء الواجبات والكسب المشروع وتحمل المسؤولية الاجتماعية.

كذلك العمل على تدعيم الشعور القديم للعمل " العمل واجب وشرف العمل عبادة " وذلك بعد أن أصبح العمل يمثل عبئ لا يحقق للحد الأدنى لمعيشة واحتياجات المواطن وفي المقابل أصبح البحث عن لقراء بأي وسيلة وبدون بذل الجهد والعمل من أجل ذلك وانتشار الفساد والرشوة وتقلص الدور التربوي للمدارس واختفاء الكثير من القيم الأخلاقية



- الإملائي. UNOP. ص ١٠٦.
- (١٥) انظر: تقرير للتنمية البشرية لعام ٩١ ص ٥٦ ولعام ١٩٩٢ ص ١٧٦ (مراجع سابق).
- (١٦) انظر: نادر فرجاني، التنمية، مرجع سابق ص ٣٦ - ٣٧ - ص ٧٠.
- (*) مصدر معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع الأمم المتحدة تقرير للتنمية البشرية بمصر لعام ٩٨/٩٧ لوضع زيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وزاد نصيبها من الإنفاق الحكومي من ١٨% إلى ٢٥% خلال الفترة من ٩٧/٩٤ - حيث زاد الإنفاق على التعليم عام ٩٨/٩٧ وبلغ ١٦.٢% من إجمالي الإنفاق العام ٥٠% من الناتج المحلي - ونسبة ما تتحمله الأسرة حوالي ٤٠% نظرا للدروس الخصوصية - ونصيب الإنفاق على الصحة مبلغ ٤.٥% ولكن مازالت نسبة تحمل محدودتي الدخل من التكاليف الصحية تمثل لهم مشكلة.
- (**) يقصد بالملاحظة المتعمدة (المستترة) تشغيل الأفراد عند مستوى إنتاجية منخفضة ودون الاستغلال الأمثل للقدرة البشرية ويترتب على ذلك انخفاض الإنتاجية الكلية للمملكة.
- (***). قانون كريمة كريم : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي بمصر - بحوث مؤتمر قسم الاقتصاد كلية تجارة الأزهر ٢-٣ / ١١ / ١٩٩٩ - حازم الببلاوى : دور الدولة في الاقتصاد - دار الشروق - القاهرة ٩٩
- (١٧) محمد البحوث والدراسات العربية - الوطن العربي والمتغيرات العالمية ١٩٩٦ ص ٧
- (١٨) انظر: على السلمي تنمية الموارد البشرية- مركز جنة مرجع سابق ص ٣٥
- (١٩) انظر: على السلمي الإدارة المصرية في مواجهه الواقع الجديد - مكتبة غريب - القاهرة لسنة ١٩٩٢ ص ٤٢.
- (٢٠) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، البرنامج الإقليمي للأمم المتحدة.
- (٢١) محمد البحوث مرجع سابق صفحة ١٦.
- (٢٢) انظر: على السلمي الإدارة المصرية مرجع سابق ص ٨٥ - ٦٠.
- (٢٣) انظر على السلمي : الإدارة المصرية مرجع سابق ص ٦٨.
- (٢٤) انظر المرجع السابق ص ٩٣.
- (٢٥) انظر: على السلمي : الإدارة المصرية مرجع سابق ص ٣٨.
- (٢٦) انظر (Neisbit, J. Aburdene, p.: Mega Trends 2000. The new direction for The 1990 s. Williams Morrow co., inc., N.Y. 90.
- (٢٧) على السلمي : الإدارة المصرية مرجع سابق ص ٤٢.
- (٢٨) انظر: هاني بيتر ... : مرجع سابق ص ٨ - ١٠.
- (٢٩) انظر هانس بيتر مارتن: فتح الحولمة - مرجع سابق ص ٨ - ١٠.
- (٣٠) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ من - البرنامج الإقليمي
- أولا وأخيرا بمدى الرغبة وزيادة الإصلاح السياسي في المجتمع حيث أنه لا يمكن تحقيق تطور اقتصادي وسياسي واجتماعي وتنمية بشرية حقيقية أو حتى تطور لصناعة البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلا في إطار تحقيق الإصلاح السياسي الشامل.
- وختاما فقد أصبحت عملية تحقيق التنمية البشرية ضرورة قصوى حيث أنها تؤدي إلى تكوين وإعداد الموارد البشرية اللازمة والقدرة والراعية في العمل وهي تمثل رأس المال البشري للبلاد بصفة أساسية لعملية للتنمية للشاملة المستدامة بمصر.
- هوامش البحث :**
- (١) انظر: هانس بيتر مارتن وهارلد شومان: فتح الحولمة - ترجمة عدنان جليل - إصدارات عالم المعرفة رقم ٢٣٨ - ١٠ / ١٩٩٨ من ٢٢-٢٣ الكويت Hans p. Martin, H. Schumann: Die Globalisierungsfalle, Rowohlt Verlag Ges.m.b.H., Deutschland 1996.
- (٢) انظر: حنفي سليمان: القوى العاملة والقرن القادم - مجلة الإداري - الجمعية العربية للإدارة. العدد ٢٣ - ٨ / ٩٨ ص ١٦.
- (٣) انظر: (Schultz, Theodor w.: Investment in human Capital: The Role of Education and Research. collier - Macmillan Limited London 1961
- (٤) انظر: فرج عزت الموارد الاقتصادية - مكتبة عين شمس - القاهرة سنة ٢٠٠٠ ص ٤٠.
- (٥) انظر: فرج عزت الموارد الاقتصادية - مرجع سابق ص ٤٦.
- (٦) انظر: فريد النجار إدارة وعلائف الأفراد وتنمية الموارد البشرية. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ٩٨ ص ٢٩.
- (٧) انظر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ٢١ ، في إطار سلسلة الإصدارات التالية للتقارير ظهرت محاولات لمراعاة الجوانب الأخرى لمفهوم للتنمية البشرية.
- (٨) انظر: حنفي سليمان مرجع سابق ص ١٦.
- (٩) انظر: فرج عزت مرجع سابق ص ٦٧.
- (١٠) انظر: أحمد مندور و أحمد رمضان - اتصالات الموارد الطبيعية والبشرية - الدار الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٠ ص ٣٣٧.
- (١١) انظر: مصطفى رضا التنمية البشرية - سلسلة إصدارات مجمع النهضة الإدارية رقم ٩ ١٩٩٨ أكاديمية السادات لطلبا ص ١٤.
- (١٢) انظر: نادر فرجاني التنمية البشرية بمصر رؤية بدولة - مركز للشكاة - ٩٤ / ١٢ - المستقبل العربي.
- (١٣) انظر: مصطفى رضا التنمية البشرية. مرجع سابق ص ١٥.
- (١٤) تقرير التنمية البشرية لعام ٩٤، ١٩٩٦ برنامج الأمم المتحدة

للأمم المتحدة.

(٢٠٠٠) - الأونكتاد UNCTAD - يمثل الكليات الإداري والتنظيمي

لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(٢٠٠٠) ظهرت حركة لمناهضة العولمة وهي كتلة غير متمسكة

فكريا وسياسيا فهي تضم اليسار وأعضاء حقوق الإنسان وحماية

البيئة والمستهلك والأرض والثقافات العمالية والجمعيات الخيرية

الكاثوليكية وتلتخص انتقاداتهم للعولمة في تهميش قيمة العمل

المنمات وتطويع الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين - تهديد

الديمقراطية عبر الاستقطاب المتزايد بين الأغنياء والفقراء محليا

ودوليا وقد عقدت الحركة منتدى الاجتماعي الأوروبي في باريس في

الفترة من ١٢ - ١٥ / ١١ / ٢٠٠٣ تضم أكثر من ٥٠ ألف من

أعضاء هذه الجماعات من مختلف دول أوروبا وكان من أبرز

أفكارهم وتوصيحاتهم :

- إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وتأمين الحماية الصحية والضمان

الاجتماعي للعاملين ويتم وضعها خارج منطق الربح.

- تأمين حد أدنى للدخل للعاملين (وهم أحسابه على قاعدة ٥٠ %

من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي).

- فرض ضريبة على المعاملات المالية وتخصيصها لمكافحة الفقر

في الدول النامية وتنسيق القوة من الشمال والجنوب.

(٢١) انظر معهد البحوث مرجع سابق ص ١١.

(٢٢) في اجتماع قمة ال ١٥ في جاميكا اوضح روبرت ريكو

السكريب العام للاونكتادو (UNCTAD) لوائح الفقراء في العالم

كما يلي :

١- صعوبة توفير ٩ مليار دولار لأغراض توفير المياه النظيفة

والصرف الصحي في الدول النامية بينما تجاوز الإنفاق السنوي

على بند المياه كريمة في أوروبا ١١ مليار دولار - والإنفاق على

التعليم الأساسي في الدول النامية يبلغ ٦ مليار دولار بينما على

مستحضرات التجميل في أمريكا ٨ مليار دولار.

٢- جملة الإنفاق على الرعاية الصحية في دول العالم الثالث ١٣

مليار دولار في حين قيمة الإنفاق السنوي على ع ١٠ عالم

الحيوانات الأليفة يبلغ ١٧ مليار دولار.

٣- ثروة أغنى ٣ أشخاص في العالم تزيد عن قيمة الناتج المحلي

الإجمالي ٤٨ دولة من الأقل نموا.

٤- العالم يدخل عام ٢٠٠٠ وهو عاجز عن تقديم حل فعال لأمم

فصيتين اقتصاديتين : البطالة واسعة النطاق

(٢٢) انظر مصطفى رضا - مرجع سابق ص ٢٦.

(٢٣) انظر : على السلي : الإدارة المصرية - مرجع سابق ص ١٧٤ .

(٢٤) انظر : فريد النجار : سياسات واستراتيجيات الأعمال - مرجع

سابق ص ٤٩ .

(٢٥) انظر : مصطفى رضا - التنمية البشرية - مرجع سابق ص ٤١ .

(٢٦) فريد النجار - المرجع السابق ص ٤٩ - ٥٥ .

(٢٧) انظر : فرج عزت - مرجع سابق.

(٢٨) انظر : مصطفى رضا : التنمية البشرية - مرجع سابق ص ٣٦ .

(٢٩) انظر : على السلي : تنمية الموارد البشرية لتحقيق الميزة التنافسية

لمنتجات الأصناف الخاصة مركز جدة للتدريب - الملتقى الثاني

للموارد البشرية - الورقة التجارية الصناعية - جدة - السعودية -

(١٥ - ١٧ / ٦ / ٩٦) للجمعية العربية للإدارة ص ٤٣ - ٥٧ .

(٤٠) انظر : مصطفى رضا - مرجع سابق ص ٢٣ .

(٤١) انظر : فريد النجار : سياسات مرجع سابق ص ٢٢٠ -

٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤٢) انظر : على السلي : الإدارة المصرية : مرجع سابق ص ١٨٤ -

١٨٥ .

(٤٣) انظر : على السلي - المرجع السابق ص ١٨٥ .

(٤٤) انظر المرجع ص ٢١٠ .

(٤٥) انظر : عوض الحداد : مركز جده مرجع سابق ص ١٣٤ .

(٤٦) انظر : فريد النجار : سياسات ... مرجع سابق ص ١٠٢ .

المراجع

١- المراجع العربية

١- حنفي سليمان : القوى العاملة والقرن القادم - مجلة

الإداري - الجمعية العربية الإدارة العدد ٢٣ بتاريخ

٩٨/٨/٨ .

٢- هانس بيتر مارتن وهارلد شومان : فسخ العولمة ترجمة

عبدان عباس - إصدارات عالم المعرفة رقم ٢٣٨ بتاريخ

٩٨/١٠ - الكويت .

٣- فرج عزت : الموارد الاقتصادية - مكتبة عين شمس

القاهرة ٢٠٠٠ .

٤- نادر فرجاني : التنمية البشرية في مصر - رؤية بدلية

- مركز المشكاة ٩٤/١٢ - المستقبل العربي .

٥- أحمد مندور وأحمد رمضان : اقتصاديات الموارد

الطبيعية والبشرية - لادار الجامعية الإسكندرية لسنة

١٩٩٠ .

٦- على عبد الوهاب : الموارد البشرية عام ٢٠٠٠ -

أوراق فكرية - الجمعية العربية للإدارة - القاهرة

١٩٩٦ .

٧- على السلي : " تنمية للموارد البشرية لتحقيق الميزة



٢- المراجع الأضحية

- 1) Schlitz Th. W. : " investment in human Capital " , The Role of Education and Research , Collier - Maccinillian Limted , London 1971
- 2) Hans Peter Martin , H. Schuman : " Die Globalisierungsfalle , Rowohlt Verlag Ges. m. b. H. , Deutschland 1996
- 3) Neisbitt , J. & Aburdene , p. : Megatrends 2000 , in new Directions for The 1990 , s , Williams Morrow & Co. , inc., N. Y. 1990
- 4) Behan & Holmes : " Understanding Information Technology " 2nd edn. Prentice - Hall 1990

- للتنافسية لمنشآت الأعمال الخاصة * - مركز جدة للتدريب - الملتنقى الثاني للموارد البشرية - الغرفة التجارية الصناعية - جدة السعودية ١٥ - ٩٦ / ١٧
- ٨- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U NOP .
- ٩- مصطفى رضا : للتنمية البشرية - سلسلة إصدارات مجلة النهضة الإدارية رقم ٩ أكاديمية السادات بطنطا .
- ١٠- فريد النجار : سياسات واستراتيجيات الأعمال - مكتبة دار الكتب - الكويت ٧٦ .
- ١١- فريد النجار : إدارة وطائف الأفراد وتنمية الموارد البشرية - مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية لسنة ٩٩ .
- ١٢- على السلمي : الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد - مكتبة غريب القاهرة لسنة ٩٢ .
- ١٣- عوض الحداد : مركز جدة للتدريب - الملتنقى الثاني للموارد البشرية - جدة السعودية لسنة ٩٦ .
- ١٤- تقرير للتنمية البشرية لعام ٩٣ - ٩٤ - ١٩٩٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U NOP .
- ١٥- معهد البحوث والدراسات العربية - للوطن العربي والمختبرات العالمية ١٩٩١ .
- ١٦- تقرير التنمية البشرية بمصر - معهد للتخطيط القومي بالاشتراك مع الأمم المتحدة لسنة ٩٧-٩٨ .
- ١٧- عبد العليم محمد : أفكار بناءة - جريدة الأهرام المصرية الصادرة ٢١ / ١١ / ٢٠٠٢ .
- ١٨- عفاف ندا : العولمة والعلم - المركز القومي للبحوث - جريدة الأهرام المصرية الصادرة ١٩٩٩/٤/٣ .
- ١٩- فريد النجار : رؤية جديدة للتنمية البشرية المصرية - نقابة التجاريين - مؤتمر مصر والقرن الواحد والعشرون . القاهرة لسنة ١٩٩٣ .
- ٢٠- حازم الببلاوى : دور الدولة في الاقتصاد - دار الشروق - القاهرة لسنة ٩٩ .
- ٢١- كريمة كريم : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي - مؤتمر قسم الاقتصاد - كلية تجارة الأزهر ١٩٩٩ / ١١ / ٢-٣ .

Population Growth, Subsidies and their Impact on Egypt's Environmental Crisis

Dr. Sherifa Fouad Sherif

B.A., American University In Cairo
M.P.A., American University in Cairo
Ph.D., University of Sussex

Abstract

Egypt already faces a variety of environmental problems that require immediate attention. In past efforts to achieve high rates of economic growth the environment has tended to be neglected. Now, Egypt's environmental problems can no longer be ignored. A host of issues relating to the economy, culture, society, education and politics have at one stage or another tended to enhance the level of environmental degradation in Egypt, or acted as buffer against it. Similarly, the approach of creating a centralist institution to deal with the environmental problems Egypt is currently facing has tended to have its impact on the reform process.

However, nothing is more challenging to the environment and its degradation than Egypt's astronomical rates of population growth. As the number of human beings increases, the amount of natural resources with which to sustain this population, to improve the quality of human lives, and to eliminate mass poverty remains finite.

Population growth has severe impact on Egyptian society. It compromises government abilities to provide education, health care, and food security for people, much less their abilities to raise their living standards. This gap between numbers and resources requires our immediate attention since population growth is concentrated in the low income countries, economically disadvantaged region and poor households.

This paper reviews the severity of Egypt's population problem and its impact on resource use and the environment. It links resource use to subsidies, and subsidies to population growth and the development of the urban poor. It tries to show how all of these factors come together in a way that is hurting Egypt's development

prospects, and analyzes ways in which the government can address some of these problems in the future.

Population Growth, Subsidies and their Impact on Egypt's Environmental Crisis

Egypt already faces a variety of environmental problems that require immediate attention. In past efforts to achieve high rates of economic growth the environment has tended to be neglected. Now, Egypt's environmental problems can no longer be ignored. A host of issues relating to the economy, culture, society, education and politics have at one stage or another tended to enhance the level of environmental degradation in Egypt, or acted as buffer against it. Similarly, the approach of creating a centralist institution to deal with the environmental problems Egypt is currently facing has tended to have its impact on the reform process.

However, nothing is more challenging to the environment and its degradation than Egypt's astronomical rates of population growth. As the number of human beings increases, the amount of natural resources with which to sustain this population, to improve the quality of human lives, and to eliminate mass poverty remains finite.

Population growth has severe impact on Egyptian society. It compromises government abilities to provide education, health care, and food security for people, much less their abilities to raise their living standards. This gap between numbers and resources requires our immediate attention since population growth is concentrated in the low income countries, economically disadvantaged region and poor households.

However, Egypt's population growth is not only about numbers but also about the ultimate use of resource. Threats from the sustainable use

of the resources can be based on four factors - inequalities in people's access to resources; the ways they use the resources; the sheer number of people; and consumption patterns and preferences.

The Egyptian government must do the following: limit population growth; control the impact of such growth on resources and with increasing knowledge, enlarge their range and improve their productivity; realize human potential so that people can better husband the use of resources; and provide people with special forms of security other than large number of children. The means of achieving these goals can vary, but we need to keep in mind that sustainable economic growth and equitable access to resources are two of the more certain routes towards decreasing fertility rates.

Population, the Environment and Development:

Economic developments produces resources that can be used to improve education and health. Along with social changes, these improvements tend to reduce both fertility and mortality rates. On the other hand, high growth rates exhausts the sources available for economic and social development which in effect can hinder improvements in education and health.

In dealing with the increasing population growth in Egypt, intensified agriculture policies and production of higher yields helped in easing the pressure on the available lands. In addition, migration and international trade ease the pressures on local resources.

According to the World Bank:

"Improvements in medicine and public health in the developing world have in fact lowered the mortality rates, but on the other hand increased population growth rates to unprecedented levels. The problems of the developing world are as follows - high fertility rates, unrealized human potential, stalled economic development, limited intensified agricultural policies in striking a balance between food production and population, lack of resources to wait for the population to stabilize, inability for the population to migrate, and finally low levels of economic and social development combined with trade production relationship limit the

possibilities of using international trade to increase access to resources."⁽¹⁾

The above cannot hold more true in Egypt's case. Egyptian farmers are working harder on their land just to maintain their income, cities are becoming unmanageable because of the social and economic problems, health, housing conditions, and quality of education and public services are deteriorating, unemployment, urban drift, and the potential for social unrest are increasing.

The Population Problem in Numbers Growth in Numbers

Over the past 5 years (2000 - 2005), Egypt's population growth rates have been in excess of 3 percent per annum. Half of Egypt's population is now under the age of 25 and the number of people entering the work force is growing faster than the growth rate of GDP. This growth has also been concentrated in economically depressed regions like Mehalla, Asyut and Tanta, which tend to be more agrarian in nature. With both birth rates (over 40) and death rates (over 20) falling, (these rates refer to the annual number of births and deaths per 1,000 population) the situation and its impact on Egypt's economic sustainability is becoming more acute.

At current rates of growth, Egypt's population will exceed 125 million people by year 2025. The high fertility rates in Egypt and the relatively low economic growth rates is posing a real threat and challenge. Added to this, is the considerably changing age distribution. In 1980, 17% of the population in Egypt was under the age of 15, compared to 29% today. A large number of younger people can only assure more young parents in the future; thus an increase in the total number of births even if they produce fewer children is in fact inevitable.

Changes in Mobility

Despite the increase in the population growth rates, migration to Egypt's largest cities continues unabated. This is forcing more pressure on available resources with most migration to big cities being permanent migration. However, today permanent emigration by Egyptians is also decreasing for a variety of reasons, forcing the



domestic situation to become more acute.

Most Arab countries to which Egyptians normally emigrated no longer have the kind of need they did in the past for white collar labor, and emigration restrictions on Arab nationals in Europe and elsewhere are also having a direct effect on closing opportunities for exit. This coupled with Egypt's failing education system means that we have less to offer the World in skills, with our immediate neighbors investing heavily in their own human capital.

The Needed Policy Framework

In order for Egypt to sustain the fruit of development through improved living standards, it must be able to control its population growth rates. In other words, there must be a balance between population size and the available resources, and the rate of the population growth in relation to the capacity of the economy in providing the basic needs of the population, not only for today but also for the future generation.

Controlling population growth can not be isolated from other environment / development issues. In this respect, population policies must be broad in context and deal with measures that can improve the quality of human resources in terms of health, education, and social development.

The first step the Egyptian government must take in dealing with population growth is to abandon the idea of economic expenditures and social expenditures. In fact, it is time for policy makers to realize the integration between the two

In order for any policy to have a serious effect on population growth, it must be comprehensive and broad in relation to other socio-economic objectives. Such policy must include the following:

- (a) Realizing the importance of the role of women in the economy and improving their position in society through employment opportunities and access to education. Consequently, this will help to lower fertility rates. With this focus, Egypt will not only be able to contain population rates, but more importantly promote women's right.
- (b) Realizing that families poor in income, employment, and social security tend to

breed more children in order to contribute to the household income and then to sustain the elderly. To reduce the fertility rates, the government must be able to provide an adequate livelihood for poor households, to establish and enforce minimum-age child labor laws, and to provide improved publicly financed social security.

To complement such policies and to ensure their success, Egypt must be able to integrate them not only with social, cultural and economic factors, but also with other programs such as nutrition, public health, family planning, mother and child care, and preschool education.

Improved Health

Good health is the basis of human welfare and productivity, and is essential for sustainable development. Despite what has been achieved, over 20 million Egyptians now do not have access to clean water, and 12 million to adequate sanitation.⁽²⁾ Many diseases can in fact be prevented through developmental solution such as improvements in rural water supply, sanitation, and health education.

Other health problems arise from nutritional deficiencies that occur in low-income areas. This is usually caused by a shortage in calories or protein, or both and sometimes the lack of elements or compounds such as iron or iodine.

It is important to realize that the problems of ill health, lack of nutrition, poor environmental conditions and development factors which are all integrated can only imply that the health problem can not be solved by a curative medicine, but in fact with a broad policy that reflects key health objectives such as food production, water supply and sanitation; industrial policy with regard to safety and pollution, and the planning of human settlements

However, with respect to health care issues in Egypt, the first step to be taken is to provide primary health care facilities and make sure that they are accessible to the needy. The most effective are maternal and child care which have profound effect on health and well being and are considered to be inexpensive. Other affordable services that could actually lower the fertility rate and increase the survival rates are immunization programs, dehydration therapy

against diarrhoeas, and the encouragement of breast feeding. The Egyptian government has already done much in this area, but more is required especially with the growing population base.

For the health care to be effective, it must be supplemented by health education, where it increases the awareness among the citizens about disease such as bilharzia, and their causes. A healthy population is a productive one, and a productive population is likely to earn more, and likely to need less off spring to maintain its livelihood.

The Need for Expanded Education

In the past few decades in Egypt, access to education has showed continuous progress. However, a considerable gap still exists between boys and girls, where boys are favored in higher education. In terms of absolute numbers, the number of illiterate people will increase in Egypt to 17 million by the end of the decade.⁽³⁾

For Egypt's sustainable development purposes, education must become universal right and the closing of the enrolment gap between boys and girls is needed. The effects are simple: improvements in productivity and earnings, as well personal attitudes to health, nutrition, child bearing, and awareness towards the environment.

Environmental education must be included in all curriculum to foster a sense of responsibility towards the environment, and how to improve, monitor and protect it. For this to be achieved, student involvement is necessary through for example nature clubs and other forms of activities.

Population Growth, Subsidies, and their Environmental Impact:

As Egypt's population growth continues unabated, at rates higher than the growth rate of the economy, the government has over the past few decades tried to ensure the welfare of the populace through a wide ranging subsidy program. This program, which costs the Egyptian government over \$7 billion a year to maintain, is huge in its scope.⁽⁴⁾ It covers basic food staples, health care, education, housing, transportation, fuel, and provides various forms of employment assistance.

The consumption of commercial energy in Egypt is rising rapidly and if present trends

continue Egypt will become a net importer of oil by the year 2012⁽⁵⁾. With regards to energy use, the most serious problems faced in Egypt is the local effects of emissions of particulate matter (dust and smoke), and the use of leaded fuels. In cities like Cairo and Alexandria, nitrogen oxides, unburned hydrocarbons, and carbon monoxide levels are so high they are in need of urgent attention⁽⁶⁾. Public sector industries generate most of these pollutants, as well as other associated wastes, which are in many cases potentially toxic.

The main uses of energy in Egypt are mainly by households and industrial establishments. Households are encouraged to consume excessively because of the wide range of subsidies that exist on items like kerosene and botagas (mainly used for lighting small stoves)⁽⁷⁾. Industrial producers also receive a wide range of energy subsidies in the form of oil and gasoline provisions granted at below world market prices⁽⁸⁾.

Policies by the Egyptian government to control the effect on the environment of excessive energy production and consumption have thus far taken two approaches. The first, uses pricing policy to attempt to manipulate demand for energy by both households and producers. The second focuses on encouraging consumers to use less-polluting fuels⁽⁹⁾.

The Egyptian government over the past decade has attempted to reduce the wide ranging subsidies that have been given generously in previous years to both industrial producers and to households⁽¹⁰⁾. With regards to household fuels the government has actively attempted to reduce subsidies by a third over the last five years⁽¹¹⁾. For example, the average price of Botagas has increased over 40 percent during the last three years while Kerosene has seen an average price increase of at least 30 percent over the same period⁽¹²⁾. This though, has done little to limit consumption primarily because of the large population growth rates Egypt has witnessed over the last decade⁽¹³⁾.

The price of fuel to industrial producers has also increased considerably. These price increases have affected both the public and private sector with the primary incentive being to control the ever expanding consumption of



fuel rather than for environmental concerns¹⁴. The government of Egypt has also encouraged industrial users to convert to the use of natural gas instead of oil by intentionally keeping the price of natural gas low. Natural gas is abundant in Egypt and thus cheap, and at the same time its environmental impact is less damaging¹⁵. Switching to natural gas, where it is economically available, carries many environmental advantages. Its use offers reductions in particulates and sulfur dioxide of more than 99.9 percent in relation to conventional coal-fired technologies¹⁶. For the last several years the EAA has been considering introducing tax privileges for those industrial producers moving from coal and oil to natural gas usage, but this incentive system remains under study¹⁷.

However, environmental problems derived from energy are created not only by consumers, but by producers as well. For example, Egypt's power plants play a big role in Egypt's pollution problems. They too could produce electricity with natural gas instead of oil and the environmental impact could be extremely positive¹⁸. To encourage electric utilities to employ pollution-reducing technologies, the Egyptian government for the last several years has been considering the use of regulation¹⁹. Yet, the EAA has been unable to get power companies to move to natural gas based technologies because of government's unwillingness to intervene²⁰. The costs to moving to such technologies are excessive and given the state of the government's finances this is yet another typical example of environmental in-action because of cost implications²¹.

Using cleaner fuels will not by itself solve Egypt's long-term problem of stabilizing carbon dioxide accumulations. That will require a much greater use of other forms of renewable energy and even possibly nuclear energy²².

The extensive array of energy subsidies that existed during most of the 1980s and 1990s are likely to have contributed to environmental damage by encouraging excessive usage. Both economic and environmental benefits will be achieved by removing the remaining subsidies

that still encourage the use of coal and electricity especially among household consumers²³.

EAA now estimates that removing existing energy subsidies along with subsidies on electricity could potentially reduce emissions of particulates and oxides by more than 35 percent in the next half decade²⁴.

The issue here, however, is well beyond the scope of industry. Cheap gasoline, botgas and other related fuels have had a direct impact on consumption, that in turn has impacted the environment. Three factors are at play here:

1. Egyptians are paying about 20 percent of the international price of gasoline. Accordingly, this subsidy has led to an ever increasing number of cars on major city streets as automobile transport remains relatively inexpensive as a whole.
2. With the introduction of mortgage related facilities, Egyptians are able to buy cars relatively cheaply, with installments on payments extending to as much as 10 years.
3. As environmental laws are lax, most cars on Egyptian roads today do not have adequate environmental safeguards which in turn impacts the quality of the air that Egyptians breathe on a daily basis.

The same applies to a variety of other fuels and staples that the average Egyptian uses or consumes daily. As removing these subsidies is now extremely politically dangerous to the government, the use of fuel consumption continues to grow exponentially and its impact on the environment is felt daily.

The same holds true for other subsidized items that are inputs rather than outputs. One obvious example is pesticides. In 1991 the EAA indicated that roughly seven pesticides commonly used by Egyptian farmers when tested on food may be cancerous²⁵. Yet, steps have been taken to date to ban only one of them²⁶.

A recent study by the Egyptian Ministry of Agriculture found that over 90 percent of Egypt's large privately owned farms received some government technical assistance on pesticide use, but that only 15 percent of the smaller growers received guidance on how to apply pesticides in proper quantities²⁷. Small

farmers on average applied three times as much pesticide as did larger farmers, without any understanding of the impact of excessive spraying on human health⁽²⁸⁾. Few small growers knew about the need to leave an adequate time period between spraying and the harvesting of their produce⁽²⁹⁾.

The demand for chemical pesticides has grown enormously in the past twenty years⁽³⁰⁾. Excessive subsidies have encouraged farmers to use more and more pesticides without much concern for human health hazards. Egypt witnessed increases of more than 18 percent a year between 1986 and 1991 in pesticide use⁽³¹⁾.

As was indicated by the World Bank's review of African agricultural practices, what follows is a description of the impact of the excessive use of pesticides on human health and ecosystems:

"If used judiciously and responsibly, chemical pesticides provide farmers with an important tool. But improperly used pesticides can endanger the health of users, other rural people, and consumers. They can disrupt ecosystems by polluting soil and water, accumulating in the food chain. And they can indiscriminately kill non target species, including natural enemies of pests, and hasten the development of resistance by pests. Many pesticides that are banned in industrial countries because of these effects remain available in the developing world. Policies for managing pesticide use would be encouraged by restrictions in importing countries on pesticide residues on food products."⁽³²⁾

Breast milk samples from women in the Nile delta taken by the Ministry of Health in 1990 seem to indicate the seriousness of the pesticide usage problem in Egypt. Some of the highest levels of pesticide residue ever recorded in humans were detected, and the illness and mortality rates from pesticide poisoning in the Delta have yet to be fully understood⁽³³⁾.

The Egyptian government continues to attempt to enforce regulations that ban or limit the use of pesticides which pose large risks to human health and the environment⁽³⁴⁾. However, it is the elimination of subsidies for pesticide use that is likely to limit the demand

and usage of what is clearly now both a serious environmental and health hazard⁽³⁵⁾.

It is clear that government realizes that price controls are actively leading to the excessive use of resources which in turn detrimentally affect the environment, but their interventions are minimal given the political risks. The government is now studying ways of monetizing different subsidies, but this is after over 30 years of subsidies on items like fuel and pesticides. The environmental impact has already been huge, and with an ever growing population, the problem grows bigger.

Egypt in the Year 2025

Egypt in the year 2025, is on a development path which is likely to mean a population of over 120 million people, half of which will be under the age of 20, coupled with serious environmental problems of different types. In a worst case scenario the basic needs of the population are not met, the population rate is spiraling out of control, and scarce natural resources are being used unwisely due to a subsidy program for which the government has become lax.

But, this does not have to be the case. However, for this not to happen, the government is going to have to take the issue of population growth very seriously. They do not need to follow a radical approach like that of China and mandate restrictions on fertility, but they will have to do something. Whatever they chose to do, it is clear that fertility levels will only come down with advancements in incomes and livelihoods. This is directly related to the welfare of the populace at large, to ensure that general populace is as healthy as possible, that they are well educated, and that women are not left out of the mix of higher education.

The government too will need to understand that a system of widespread subsidies is also encouraging consumption that is not only leading to waste, but is hurting the environment, which in turn is hurting human health. Thinking about solutions is now not the issue, but implementing them is a priority.

A non dooms day 2025 scenario needs to incorporate environmental issues into both the



formal and non-formal education systems. Environment would routinely be an important element in the daily lives of individuals as well as at the level of public and private decision-making. Public health, sanitation, adherence to environmental regulations and attention to norms for urban development would be accepted principles.

Like in many countries foremost among them the former Soviet Union, Egypt will have to go through a certain type of awakening. A re-education so to speak. This is a pre-requisite if the dream of economic sustainability is to become a reality. This awakening will have to be economic, political, and partly social and maybe even cultural. What is clear is that continued population growth rates, coupled with excessive resource use as a result of certain subsidies, which are promoting even further environmental degradation, is a formula for serious long term problems.

Foot Notes :

- (1) World Bank, The Threat of Uncontrolled Population Growth, Working Paper 211, p.14.
- (2) USAID, Egypt's Infrastructure Challenges, Working Paper, 2003, p.14.
- (3) Ibid.
- (4) World Bank, The Egyptian Subsidy Program: A Review, 2001.
- (5) K. Velor. The World's Energy Environmental Problems. World Bank, p.89.
- (6) Ibid.
- (7) Ibid., p.94-96
- (8) Ibid.
- (9) Ibid.
- (10) Ibid.
- (11) Ibid., p.99-100.
- (12) Ibid.
- (13) Ibid., p.101.
- (14) USAID, Understanding Egypt's Energy Crisis. Occasional Paper, p.14.
- (15) Ibid., p.42-43.
- (16) Ibid.
- (17) Ibid.
- (18) K. Velor. The World's Energy Environmental Problems. World Bank, p.111-112.
- (19) Interview with Mr. Mohammady Eid, London, May 2, 1994.
- (20) Ibid.
- (21) Ibid.
- (22) K. Velor. The World's Energy Environmental Problems. World Bank, p.114.
- (23) Ibid.

- (24) Ibid.
- (25) Ibid.
- (26) Ibid.
- (27) Ministry of Agriculture. Pesticide Usage in Egyptian Agriculture. October, 1993, p.14.
- (28) Ibid.
- (29) Ibid.
- (30) Ibid., p.15-16.
- (31) Ibid.
- (32) World Bank. Use of Pesticides in the African Continent Working Paper 1993, p.49.
- (33) Ministry of Health. Hazards from Excessive Use of Pesticides. p.8. (In Arabic).
- (34) World Bank, Pesticides and their Dangers, Working Paper, p.11
- (35) Ibid.

Bibliography

- Affifi, M. *Land Management: Prevention of Desertification and Land Degradation*. November 1991.
- Akerman, W. *Players in the Environmental Game*. Workshop on Environment, Cairo, Egypt. March, 1991.
- Arrow, Kenneth J. and Fisher, Anthony C. Environmental preservation, uncertainty and irreversibility. *Quarterly Journal of Economics* 88:312-9. 1974.
- Atkinson, A. *Principles of Political Ecology*. London: Bellhaven Press, 1991.
- Attfield, Robin *The Ethics of Environmental Concern*. Oxford: Blackwell, 1983.
- Badham, Richard. *The Sociology of Industrial and Post Industrial Societies*. Current Sociology. 32, 1 Spring, 1-141, 1984.
- Bahro, Rudolf. *From Red to Green*. London: Verso, 1984.
- Barkenbus, J. *Slowed Growth and Third World Welfare*. In D. Pirages (ed.) *The Sustainable Society: Implications for Limited Growth*. New York: Praeger Publishers, 1977.
- Bell, Daniel. *The Coming of Post Industrial Society*. New York: Basic Books, 1973.
- Benton, Ted. *Natural Relations. Ecology. Animal Rights and Social Justice*. London: Verso, 1993.
- Bookchin, Murray. *Remaking Society: Pathways to a Green Future*. Boston: South End Press, 1990.
- Bramwell, Anna. *Ecology in the 20th Century: A History*. Cambridge: Cambridge

- University Press, 1989.
- Button, J. *How to be Green*. London Century, 1989.
 - Callicott, J Baird. *Elements of Environmental Ethics: Moral Considerability and the Biotic Community*. Environmental Ethics, 1, 62-85, 1979.
 - Catton, William R. *Environmental Sociology: A New Paradigm*. The American Sociologist, 13, 32-9, 1978.
 - Cole, H.S.D., Freeman, C., Jahoda, M. and Pavitt, K.L.R. *Thinking about the Future: A Critique of the Limits of Growth*. Brighton, Sussex University Press, 1972.
 - Commoner, Barry. *The Closing Circle: Confronting the Environmental Crisis*. New York: Bantam, 1972.
 - Conroy, C. *The Greening of Aid: Sustainable Livelihoods in Practice*. London: Earthscan, 1988.
 - Dickens, Peter. *Who Would Know? Science, Environmental Risk and the Construction Theory*. Brighton: Center for Urban and Regional Research, University of Sussex, 1993.
 - Dijkman Jos, Pagee H., Pirad Francois. *Working Document on Water Resources*. April 1992.
 - Dobson A. *Green Political Thought*. London: Andre Deutsche, 1990.
 - Duncan. Otis. *Human Ecology and Population Studies*, In P.M. Hauser and O.D. Duncan (eds) *The Study of Population*. Chicago: University of Chicago Press, 2001.
 - Egyptian Environmental Affairs Agency. *Environmental Action Plan*. 1992.
 - Eid, M. *The EAA in Perspective*. Occasional Paper. Cairo, 1991. (In Arabic).
 - Eid, M. *Building the Government Environmental Structure*. Occasional Paper. Cairo, 1986. (In Arabic)
 - Eid, M. *The Structure of the EAA*. Memo to the Minister of Cabinet Affairs. Cairo. July 22, 1990. (In Arabic).
 - Elkington, J. and Burke, T. *The Green Capitalists: Industry in Search for Environmental Excellence*. London: Gollancz, 2004.



الاتجاهات الحديثة في تخصص المرافق العامة

د. محمد المتولي

استاذ الإدارة العامة المساعد

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمة

اكتسبت الدعوة إلى التخصصية وتحرير الاقتصاد طلبها عالميا حيث شرعت معظم دول العالم في برامج تستهدف التخلص من القطاع العام ورفع يد الدولة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة وإزالة القيود والحواجز أمام الأنشطة للتنمية للقطاع الخاص (١) وإن كانت هذه الدعوة عالمية إلا أنها تختلف في أهدافها وأساليبها وآلياتها من بلد إلى آخر، وقد تأثر علم الإدارة العامة بهذه التغيرات التي عبرت عن تأثيرات البيئة الإقليمية والعالمية، وعلم الإدارة العامة ليس سوى انعكاس معرفي لطبيعة الظاهرة السياسية والاجتماعية الاقتصادية، فالأخيرة تحدد الأول وليس العكس.

وأحد أهم مجالات علم الإدارة العامة هو المرافق العام والذي تأثر بهذه التغيرات حيث تصاعدت الدعوة إلى نقل ملكية المشروعات والمرافق العامة إلى القطاع الخاص بسبب قصور التمويل الحكومي في الإنفاق على المرافق العامة وبصفة خاصة المتعلقة بالبنية التحتية وزيادة العبء على موازنة الدولة في ظل التزايد السكاني المتنامي ووضف مستوى أداء المرافق العامة لذا كفت الدعوة إلى تخصصية المرافق العامة، وهو موضوع هذا البحث الذي يؤثر العديد من الإشكاليات نحصرها في ثلاثة أمور :-

أولاً : لماذا الاتجاه العالمي نحو تخصصية المرافق العامة وأسباب اللجوء إليها.

ثانياً : هل توجد علاقة بين التطور في دور الدولة والمرفق العام.

ثالثاً : ما هي الأساليب والطرق الحديثة لتخصصية المرافق العامة في مصر والعالم وأي الأساليب تتناسب مع البيئة

المصرية في إطار المتغيرات العالمية والإقليمية.

وسوف نعرض للإجابة على هذه الإشكاليات من خلال تصميم البحث في خمسة مباحث:

المبحث الأول: المرفق العام ودور الدولة.

المبحث الثاني: الإطار العام لتخصصية المرافق العامة.

المبحث الثالث: الأساليب التقليدية لتخصصية المرافق العامة.

المبحث الرابع: الأساليب الحديثة في تخصصية المرافق العامة.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : المرفق العام ودور الدولة

الدولة بمعناها الواسع تعني مجموعة المؤسسات التي تملك وسائل الإرغام المشروع تمارسه على سكانها فوق رقعة جغرافية محددة، وتحكم وضع القواعد داخل جنوها من خلال الحكومة والتي تعني (٢) والتي تعني عملية الحكم أي ممارسة السلطة وهي أي الحكومة تتألف من ثلاث هي السلطة التشريعية ووظيفتها صنع القانون والثانية السلطة التنفيذية وهي المسؤولة عن تنفيذ القانون والثالثة السلطة القضائية ودورها تفسير القانون وتطبيقه.

ويعرف المرفق العام بأنه مشروع يستهدف النفع العام بانتظام واضطراد ويخضع لإشراف الدولة. فالدولة تلتزم بإشباع الحاجات العامة للإفراد عن طريق المرفق العام، فيحسب الأصل هي التي تقوم بإنشائه، والتخير في شكل الدولة ووظيفتها يؤثر على المرفق العام تأثيراً مباشراً.

وقد تطور دور الدولة بشكل متسارع بصفة خاصة خلال القرن العشرين، ففي حين سادت أفكار حرية التجارة رعاية



مبدأ: «Laissez Faire laissez Passer» يعمل كدعم مبدأ دور الدولة محدداً فقط في حماية وتوفير الأمن للمواطنين. وتركزت وظائف الدولة الأخرى إلى قوى السوق الأمر الذي أدى إلى زيادة دور القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة، ونتج عن ظهور الثورة الصناعية عدد من الأبعاد الاقتصادية والميسية والاجتماعية لتدخل الدولة. وأصبحت الفلسفة القائمة على أساس محدودة دور للدولة وسيطرة قوى السوق غير متلائمة مع احتياجات المجتمع الجديدة، وكان للتوسع في قطاع الصناعة وتطور صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية وظهور وسائل الإعلام أبلغ الأثر في تكثيف الحاجة إلى وجود جهاز إداري قوى ينظم المرافق العامة في ظل وظيفة الدولة الجديدة وزادت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج القومي الإجمالي في العديد من دول العالم فزاد الإنفاق من الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية من ١,٥ مليار دولار إلى ٩ مليارات دولار خلال الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٢٠ كما زادت في ألمانيا من ١٠ ٪ إلى ٣١ ٪ وفي بريطانيا من ١٠ ٪ إلى ٢٤ ٪ (٣) .

وتعالم دور الدولة وتوسع تدريجياً فتدخلت في تقديم الخدمات العامة وإنشاء وتنظيم وإدارة المرافق العامة بأنواعها المختلفة سواء اقتصادية أو إدارية أو مهنية وأصبح ذلك الأمر مقصوراً عليها دون تدخل ومشاركة القطاع الخاص منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه ويرجع ذلك للأحداث التالية :-

١ - التغييرات التي وكتبت نهاية الحرب العالمية الأولى في النظم السياسية لبعض الدول الأوروبية والتي أدت إلى تعاظم دور الدولة وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية عام ١٩١٧ التي الفت الملكية الخاصة، وجعلت الدولة مسيطرة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط المركزي، كذلك وكتبت تلك الفترة تحول الحديد من البلدان من دول زراعية إلى دول صناعية الأمر الذي استلزم ازدياد نشاط الدولة وبالتالي توسعها في إنشاء وإدارة وتنظيم المرافق العامة.

٢ - الكساد الاقتصادي الكبير الذي أصاب معظم دول العالم في الثلاثينات وأحدث دماراً في اقتصاديات الدول الغربية آنذاك والذي اعتبر فشلاً للرسمالية وترتب على ذلك

التخلي عن بعض مبادئ الاقتصاد الحر وحماية تدخل الدولة لتنظيم وتخطيط أوجه النشاط الاقتصادي في محاولة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية والتخفيف من أثارها الاجتماعية حيث تطلب ذلك دعم الجهاز الإداري للدولة حتى يتسنى القيام بالبرامج والميسات الاقتصادية من أجل استعادة الاتعاش الاقتصادي من جديد.

٣- نشوب الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار استدعي قيام الدولة بأعمال التعمير والبناء وإعادة الحياة إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بعد نهاية الحرب وتحقيق العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى تفكك الإمبراطوريات الأوروبية واستقلال المزيد من الدول للقومية التي رأت في تدخل الدولة السبيل إلى للتنمية ورفاهية الشعوب مما أدى إلى توسع دور الدولة، وفي هذه الحقبة الزمنية كانت كفاءة الدولة تقاس بقدرتها على القيام بمهامها وتم التركيز على كفاءة المرفق في تقديم السلع والخدمات العامة للأفراد بأقل تكلفة ممكنة في ظل سيادة حركة الإدارة العلمية التي قامت بالأساس على أفكار تيلور ثم تطورت من خلال كتابات هنري جرانث وفرنك جلوبريت ولقي اهتمامت بالأوضاع الداخلية للمنظمات واستخدم الموارد برشاده وتجنب سوء التنظيم في المنظمة بالإضافة إلى حركة مبادئ الإدارة التي قامت على أفكار هنري فايول ولوثر جوليوك وليندال لوريك وقد حدد فايول أربعة عشر مبدأ لتحقيق أقصى كفاءة وأقل تكلفة منها تقسيم العمل والسلطة والمسئولية والاتصايل ووحدة الأمر ومكافأة الأفراد والمركزية ونظام العدالة.

ومع بداية عقد الستينات اتسع دور الدولة وظهرت دولة الرفاهية فأردلت المرافق العامة وتنوعت وادي التدخل المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي إلى شعور المواطنين بالثقة في الأداء الإداري للحكومة وقدرتها على تحقيق حياة أفضل.

ونظر للمرفق العام على أساس أن يكون أكثر استجابة لمطلب المواطنين في تقديمه للخدمات العامة فأصبحت العدالة والمساواة أساس كفاءة المرافق العامة. وخلال فترة السبعينات من القرن العشرين تصاعدت



زيادة التفاعل والاندماج بين الأنشطة الاقتصادية في مختلف دول العالم. (٧)

وإذا كانت الدولة ترتبط بمسألة اقتصاد السوق فإن هذا الارتباط بدوره يؤثر قضية العلاقة بالدولة والدولة وتأثير ذلك على المرفق العام، وثار التساؤل التالي هل ظاهرة العولمة أدت إلى تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل تعامل دور الشركات متعددة الجنسيات والقطاع الخاص وما هو الدور الجديد للدولة ؟ وفي إطار الإجابة على هذا التساؤل أصدر البنك الدولي تقريراً عن التنمية في العالم عام ١٩٩٧ بعنوان دور الدولة في عالم متغير يناقش فيه الدور الجديد للدولة وأوضح أن التوجه لا ينحصر في إنهاء الدور التقليدي للدولة القومية ولكن يمتد لشمول نوعية الحكم الذي يطبق القيام بمهام دولة الحد الأدنى مثل الدفاع وتطبيق القانون وإدارة الاقتصاد الكلي وصيانة حقوق الملكية للقيام بالمهام الكبرى التي تتمثل في تعزيز الأسواق وتشجيع مبادرات الأفراد، وإصلاح أساليب إدارة الأعمال في المرافق العامة وتمكين فئات المجتمع من تحديد السياسات العامة ومماثلة السلطة بهدف إيجاد توازن بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني. (٨)

ووضع البنك الدولي استراتيجية الدور الجديد للدولة من شقين شكل رقم (١).

الأول : الموازنة بين دور الدولة وقدرتها.

الثاني : بحث الحيوية في المؤسسات والمرافق العامة لزيادة قدرة الدولة.

ولتحقيق الجزء الأول من الاستراتيجية وهو التوفيق والموازنة بين دور الدولة وقدرتها فإن وظيفة للدولة الأساسية هي تنفيذ القواعد التالية على نحو سليم.

١. إرساء أساس القانون.
 ٢. استقرار السياسات العامة
 ٣. الاستثمار في الخدمات العامة والبنية الأساسية الضرورية.
 ٤. حماية المستضعفين وللفئات الأكثر احتياجاً.
 ٥. حماية البيئة.
- وبدون الأسس السابقة يتحذر تحقيق التنمية المستدامة (٩).

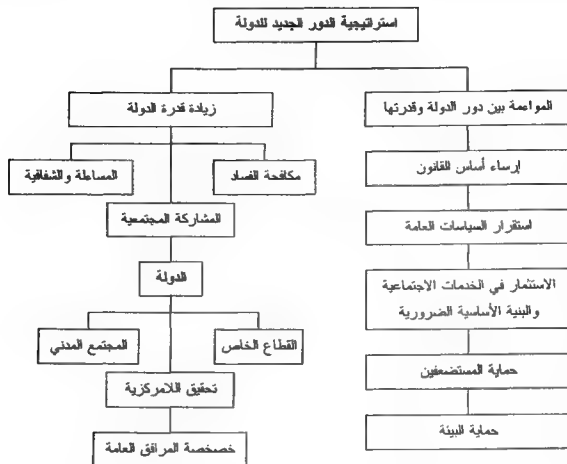
الدعوة إلى نقل ملكية المشروعات العامة التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص وكان تصاعدها في البداية سواء على صعيد الفكر الاقتصادي أو على صعيد التطبيق العملي في الدول الرأسمالية الصناعية، حيث كانت مجموعة هذه الدول تعاني من حالة ركود اقتصادي شديد مصحوب بتضخم مرتفع آنذاك، وذلك بسبب اتجاه معدل الربح نحو الهبوط المستمر في قطاعات الإنتاج المادي والتدهور في معدلات الاندثار والاستثمار وتعاظم شديد في عجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

وفي خضم موجة النقد الشديد التي وجهت إلى النظرية الكنزية (نظفة التدخل الحكومي) ومع صعود تيار مميز داخل المدرسة النيوكلاسيكية ظهرت الدعوة إلى تصفية الدولة للمشروعات العامة باعتبارها أحد الحلول للخروج من أزمة الكساد التضخمي وحل مشاكل المشروعات العامة (٥) وفي هذا السياق ظهرت الدعوة إلى الخصخصة privatization على أساس بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص وتوزيع الدخل لصالح قطاع الأعمال الخاص الأمر الذي سيؤدي إلى دعم مقرنه على الاندثار والاستثمار والإنتاج وزيادة الملكية الخاصة بين المواطنين، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور ما يسمى بالرأسمالية للشعبية people's capitalism.

وبدأت مرجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا تطبيق تلك السياسة في عام ١٩٧٩ بالتصرف في مشروعات القطاع العام والمرافق العامة التي تقوم الدولة بإنشائها وإدارتها في مجال البنية الأساسية بصفة خاصة مثل النقل والكهرباء والاتصالات (٦) ثم امتدت تلك السياسة إلى الدول النامية وشهدت تلك الحقبة تراجع تدريجي في دور الدولة،

ومع انتهاء عقد الثمانينيات وبداية التسعينات شهد العالم عدداً من التغيرات السياسية والاقتصادية التي أعلنت صياغة دور للدولة من جديد منها انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة وسيادة نمط الاقتصاد الحر والتقدم في تكنولوجيا المعلومات وانخفاض المدخرات والاستثمارات، بالإضافة إلى الخلل في ميزانيات العديد من الدول والذي تمثل في زيادة الدين المحلي وعدم القدرة على خفض الإنفاق المحلي ويزوغ ما يسمى بظاهرة العولمة والتي تجسدت في





بشكل موجز كما يلي :

أولاً: المساواة والشفافية : إن المساواة الإدارية والفساد يرتبطان بالشفافية، والمساواة في حد ذاتها هي وسيلة لتحقيق من الإنجاز المضطرب في الأداء التنموي والتغلب على الصعوبات، والافتقار إلى الشفافية يجعل الفساد يترعرع في ظل ضعف المساواة الإدارية وتوافرها يمثل قوة تدفع إلى تغيير السلوك وضمان المنافسة الصحية بين المؤسسات والأفراد وزيادة كفاءة أداء المرافق العامة مما يزيد من قدرة الدولة المؤسسية.

ثانياً : مكافحة الفساد : أن للفساد تكاليف ضخمة بالنسبة للتنمية المستدامة في المجتمع، فالمستويات الأعلى من الفساد تقترب بمستويات أدنى في التنمية، والفساد يقوض التنمية ودور الدولة باعتباره ضريبة وحاجز أمام الدخول للأسواق ويدمر شرعية الدولة وقدرتها على إقامة مؤسسات تدعم الأسواق (١٠) ومن أهم أسبابه :

أما تحقيق الشق الثاني المتمثل في بحث الجيوبية في المؤسسات والمرافق العامة فهذه المهمة جوهرية لإصلاح الدولة بزيادة قدرة المؤسسة وذلك عن طريق :

١. وضع وتطبيق قواعد ومعايير لمنع التحكم والتعسف في اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد.
 ٢. زيادة كفاءة المؤسسات والمرافق العامة عن طريق الخصخصة وتقوية أجهزة التنفيذ ونظم المساواة فيها وتبني رؤية واضحة لأهداف الحكومة.
 ٣. الأخذ بوسائل واقعية لتقييم الأداء.
 ٤. زيادة الأجور والحوافز الأخرى للخدمة المدنية.
 ٥. جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الأفراد عن طريق المشاركة وإفصاح المجال لمؤسسات المجتمع المدني وتطبيق اللامركزية
- ويمتد لنا من ذلك أن هذه الأسس للمساواة ضرورية لتوفير إطار مؤسسي سليم للتنمية ونعرض لهذه الأسس

المرافق العامة من خلال نقل الملكية وإدارة هذه المرافق للقطاع الخاص وهو ما عرف بالخصخصة.

وربّط بدور الدولة وخصخصة المرافق العامة قضية الملكية العامة والملكية الخاصة، فالملكية الخاصة تخضع لقواعد السوق والأساليب التجارية ولو كانت في يد الدولة، أما الملكية العامة فهي التي تخصص للمنفعة أو الخدمة العامة بحسب الأصل ومن ثم فهي لا تصلح لها قواعد السوق والأساليب التجارية.

ونخلص من الموضع السابق أن التطور في دور الدولة نوازي معه بالمقابل تطور في المرفق العام فالمرق العام خرج من رحم الدولة فهي التي أنشأته وحيث تغير دورها ووظيفتها تأثر مباشرة المرفق العام، فدور الدولة حينما اتسع وتوسع وتعددت المرافق العامة وحيث كان الدور الجديد للدولة في عقد التصاريح من القرن العشرين يقوم على استراتيجية محددة أحد أهم ركائزها بحث الحيوية في المرافق العامة، فهي ترتبط بالدولة لإصلاحها وزيادة كفاءتها المؤسسية هو زيادة في قدرة الدولة المؤسسية ولتحقيق هذا الهدف كان التوجه العالمي نحو خصخصة هذا المرافق في ظل تلامي إعداد السكان وقصور التمويل الحكومي في الأنفاق عليها وضعف مستوى إداها.

المبحث الثاني : الإطار العام لخصخصة المرافق العامة

أولاً : تعريف خصخصة المرافق العامة

انتشر في السنوات الأخيرة لاسيما لخصخصة (١١) في مصر والعالم بمناسبة سياسة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ولتتجاه سياسة التحرر الاقتصادي وعرفت لخصخصة بأنها السياسة الإدارية التي يمكن بمقتضاها نقل ملكية بعض الاقتصادية والإنتاجية من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة متضمنة العمليات التنموية من إنشاء وتشغيل وإدارة الإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات للقطاع الخاص بغرض تحسين وزيادة الإنتاج والأرباح (١٢) وعرفت أيضاً بأنها عملية بيع الأصول العامة تكون نتيجتها تحويل ملكية أصل عام بشكل كامل أو جزئي إلى القطاع الخاص (١٣) والبعض الآخر يرى أنها تتمثل في زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق

أ - مناخ السياسة المشوه الذي يخلق أمام الموظف العام فرصاً أكبر للتلاعب.

ب- النظام القضائي الضعيف.

ج- الإدارة الضعيفة للخدمة المدنية والأجور الضعيفة.

د- الافتقار إلى المعلومات.

لذلك يد وضع وتطبيق قواعد ومعايير لمنع التحكم والتصرف في اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد هو أحد أهم دعائم رفع القدرة المؤسسية للدولة.

ثالثاً : المشاركة المجتمعية ووفقاً لهذا المنظور فإن الدولة تتعاون مع الآخرين في سبيل تحقيق النتائج والأهداف من خلال إدخال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع القرار فهي شراكة أو مشاركة ثلاثية الأطراف وعلاقة شبكية بين القطاعين العام والخاص وللدولة هي أحد العاقلين في هذا التنظيم الشبكي.

رابعاً : تحقيق اللامركزية : من خلال تقريب الدولة من المجتمع وبمشاركتها للقطاع العام والخاص والمجتمع المدني والأفراد وبصفة خاصة المستفيدين من البرامج والمشاريع الحكومية بإشرافهم في تصميم وإدارة هذه البرامج وتقدير السياسات وتنفيذها على المستوى المحلي ونرى أن التوسع في اللامركزية بدون أطر مؤسسية واضحة له مخاطرة فكلما تعددت فرص المشاركة سيزيد سيطرة مجموعة وأصحاب المصالح لذلك ينبغي التركيز على الآليات التي تعزز المساءلة والمنافسة ومكافحة الفساد على المستوى المحلي مما يؤدي إلى استدامة التنمية وزيادة القدرة المؤسسية للدولة.

خامساً : خصخصة المرافق العامة.

كما سبق القول أن التغيير والتطور في دور الدولة أثر تأثيراً مباشراً على المرفق العام وكفاءة إداها ولا يمكن الحديث عن المرفق العام مجرداً عن دور الدولة وتطورها، فحيث تطبق الدولة نظم السوق يعود دورها السيلادي في الإشراف والرقابة على مختلف أوجه النشاط والاقتصادي فالقولة ليست طرفاً في ممارسة النشاط الاقتصادي، بقدر ما هي الحكم الذي يضع قواعد وشروط مباشرة ومراقبة هذا التنفيذ من جانب الأفراد، ومن أجل ذلك كان أحد أهم أهداف الدولة في العقدين الآخرين من القرن العشرين تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في



الاستخدام الأمثل للصالة وهو أمر شائع في مرافق المياه والكهرباء والاتصالات، وحيث يحمل المرفق بعمله زائدة مما يؤدي إلى تكاليف استقلال الإدارة وتشتيت الأهداف التنظيمية للمرفق.

١-٢- الصيانة غير الكافية :

والصيانة تقترن وترتبط بعدم كفاءة التشغيل وهذه مشكلة أساسية في الحديد من المرافق، وأحياناً تكون هذه المشكلة غائرة الجذور في التصميم الأصلي للمرفق وتشديده. عند وضع معايير غير ملائمة للتصميم تزيد الاحتياج إلى المهارات التي تملأ نقصاً في المعروض منها.

١-٣- عدم الكفاءة المالية والاستنزاف المالي :

إن الافتقار إلى الكفاءة في مستوى أداء المرافق العامة الاقتصادية يمتص الموارد المالية الشحيحة ويطيحان بالاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي.

١-٤- الافتقار إلى الاستجابة لاحتياجات المتنقلين :

حيث النتيجة المترتبة على عدم الكفاءة ورداءة الصيانة انخفاض نوعية الخدمة فتكثر شكاوى المتنقلين وصعوبة تحقيق الرضاء العام لهم.

١-٥- إهمال المرافق العامة الاقتصادية للاشتراطات البيئية :

لأن تأثير مرافق البنية الأساسية على البيئة كان سلبياً في كثير من الأحيان وتعرضت المنافع البيئية لضرر أو خسارة بسبب التقصير في السيطرة على الانبعاثات التي تخرج من بعض المرافق الاقتصادية مثل الكهرباء ويرجع ذلك بسبب إهمال الصيانة والأساليب غير السليمة في التشغيل والإدارة بالإضافة إلى هذه المعوقات توجد العديد من المعوقات الأخرى مثل تعدد التبعية الإدارية للمرفق العام (١٧) ونقص الخبرة الفنية وتدنّي مستويات الأجور والافتقار إلى الاستقلال وعدم الخضوع للمساءلة (١٨) وعدم وجود اليات فعالة لمكافحة الفساد.

٢ : سمات القطاع الخاص :

يتصف القطاع الخاص بالعديد من السمات مما جعله يقوم بدور مساند وفعال في عملية التنمية بل أصبح في العديد من الدول يقوم بالدور الأساسي في التنمية ومن أهم سماته ما

والتحلس من الترتيبات البيروقراطية (١٤)، ونرى أن للخصخصة معنيان الأول واسع والثاني ضيق أما المعنى الواسع فيشير إلى نقل الملكية أو إدارة المشروعات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. أما المعنى الضيق فيعني نقل الملكية فقط من القطاع العام إلى القطاع الخاص (١٥) ويشير المفهوم الواسع إلى الخصخصة الجريية حيث مشاركة القطاع الخاص بالحديد من الطرق والأساليب ولا يقتصر على نقل الملكية فقط أما المفهوم الضيق للخصخصة فيشير إلى الخصخصة الكلية أو الكاملة وهذان هما أنواع وأساليب الخصخصة التي سنستعرضها بالتفصيل في المبحث الثالث والرابع ونعرف خصخصة المرافق العامة بأنها نقل إشباع النفع العام الذي تقدمه الدولة إلى الأفراد بالطريقة التي تراها مناسبة لمساهمة ومشاركة القطاع الخاص في أداء ذلك النفع بحسب نوع النشاط وطبيعته وترتبط خصخصة المرافق العامة في الواقع بمنهج معقد تكمن نقطة بدايته في قرار سياسي، وتصبح نقطة نهايته انتقاله المشروع إلى القطاع الخاص. والخصخصة عكس للتأميم الذي يعني تحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة عن طريق استبعاد رأس المال الخاص فهو يرتبط بنزع الملكية وإن تنوعت صورة وتباينت أشكاله (١٦).

ثانياً : أسباب اللجوء إلى خصخصة المرافق العامة :

يتور التساؤل التالي لماذا خصخصة المرافق العامة وبمعنى آخر لماذا اللجوء إلى القطاع الخاص ومشاركته وللإجابة على ذلك نرى أن الاتجاه إلى خصخصة المرافق العامة هو وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي واجهت الدولة في إدارتها للمرافق العامة وبصفة خاصة المرافق العامة الاقتصادية المتعلقة بالبنية التحتية وأصبح أمام الدولة اتجاهان الأول الإصلاح وعلاج المشاكل والمعوقات وحدها. إن مشاركة القطاع الخاص لتليق بذلك نتيجة لوجود إيجابيات وسلبيات عديدة. وسوف نعرض لهذه المعوقات والمشاكل.

١ : معوقات المرافق العامة الاقتصادية :

١-١- عدم كفاءة التشغيل والافتقار إلى الكفاءة في المرافق العامة :

حيث واجهت العديد من الدول عدم كفاءة الأداء في المرافق الاقتصادية بسبب الفالذ الكبير من المخرجات وعدم



يلي :-

٢-١- المهارة الإدارية وفي مقدمتها سرعة ومرونة اتخاذ القرارات.

٢-٢- الكفاءة الإنتاجية :

طالما أن الربح هو القوة الدافعة الأساسية في القطاع الخاص، فإن محاولة تخفيض تكاليف الإنتاج وتوصيل الخدمات للمنتفعين تعد مسألة أساسية يساعد على تحقيق ذلك كون القطاع الخاص أقل عرضه للقيود البيروقراطية والسياسية.

٢-٣- الكفاءة الديناميكية وإمكانية المعالجة أمام المتغيرات :

حيث يوجد لدى القطاع الخاص الدوافع والمرونة اللازمة لتحقيق جودة أفضل للخدمة والاعتماد على تكنولوجيا جديدة، والاستجابة الدائمة والقوية لاحتياجات المتغيرين والشعور بالمسؤولية أمامهم.

٢-٤- الاستقلالية المالية وجذب موارد جديدة :

حيث يؤدي انتقال الخدمات العامة من الإدارة الحكومية إلى القطاع الخاص إلى فصلها عن موازنة الدولة واستقلالها المالي وتخفيف العبء المالي عن الحكومة (١٩).

ويتضح لنا مما سبق أهمية مشاركة القطاع الخاص في مرافق البنية الأساسية

ثالثاً : أهداف خصخصة المرافق العامة :

تجدر الإشارة إلى أن اتجاه الدول النامية ومنها مصر نحو خصخصة المرافق العامة وقطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادي داخلي أو ضرورات موضوعية دخلية بقدر ما كان وليد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق التمهيد لإعادة جدولة ديون هذه البلاد، وبذلك سياسة الخصخصة باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات الإصلاح الاقتصادي تحتاج إلى وضع برنامج ذي أوليات خلصة تبدأ بفتح كامل للمشروع العام ومشاكلها وتصنيفها وتحديد المشروعات المراد خصصتها، وقد قبلت الحكومة المصرية مبدأ الخصخصة بشكل عام ضمن مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢٠) وفي الواقع أن الدافع والطريقة التي تتم بها الخصخصة تختلف من دولة لأخرى وفقاً

للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويمكن أجمالاً الأهداف الرئيسية للخصخصة بصفة عامة وخصخصة المرافق العامة بصفة خاصة فيما يلي :-

١- تبني اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الأداء والتقييم

والمحاسبة عن النتائج

٢- تخفيض الأعباء المالية والإدارية التي تتحملها الدولة وإيقاف أو الحد من أو تخفيض نزيف الموارد المالية الذي يسبب العجز المالي في بعض المرافق العامة من خلال تخفيض الدعم المالي إلى هذه المرافق والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في إدارته.

٣- إتاحة موارد مالية جديدة تسهم في خلق طاقات إنتاجية وتحديث القام منها.

٤- إتاحة خدمات ومشروعات كان من الصعب إيجادها دون مشاركة القطاع الخاص.

٥- أهداف على مستوى المشروع تشمل إصلاح الهيكل الفني وإصلاح الهيكل الاقتصادي (٢١) وإصلاح الهيكل المالية والإدارية وخلق جهاز إداري كفء وفعال (٢٢).

٦- توسيع قاعدة الملكية وتنشيط أسواق المال وخلق طبقة جديدة من المظلمين الصغار.

٧- انتشار الابتكار والأداء الجيد والاستفادة من المهارات التقنية والإدارة للقطاع الخاص في إدارة المرافق العامة الاقتصادية.

٨- نقل وتوزيع المخاطر المالية والاقتصادية بين القطاعين العام والخاص.

٩- زيادة إيرادات الدولة من عملية الخصخصة (٢٤).

١٠- تقليل ومكافحة الفقر والبطالة (٢٥).

وأخيراً فإن خصخصة المرافق العامة ليست هدفاً في ذاته وإن كان البعض يعتبرها كذلك ولكنها وسيلة من أجل تحقيق كفاءة أكبر ورفاهية أعلى في ظل تنكس للموارد المالية ومعاناة الدولة من عجز الموازنة العامة.

رابعاً : مجالات خصخصة المرافق العامة

تنوع وتتعدد المرافق العامة بتنوع الخدمات والحاجات العامة التي تقوم على إشباعها وليست كل المرافق محلاً للخصخصة ويمكن تقسيم المرافق العامة إلى نوعين :-



٢-١ - المرافق العامة المحلية

وهي التي يقتصر نشاطها على إقليم محلي وهي مشروعات ذات نفع محلي تتولاها الإدارة المحلية وتختص بإبنتائها وإدارتها (٢٧).

وينطبق عليها ذات الضوابط الخاصة بالمرافق العامة القومية إذا تطلعت هذه المرافق والمشروعات العامة المحلية بسيادة واستقلال الدولة فلا يجوز خصصتها وإذا لم ترتبط بكيان الدولة ومساكنها فيجوز خصصتها ومشاركة القطاع الخاص فيها بوسائله وآلياته.

٢-٢ - المرافق العامة الاقتصادية :

وهي المرافق التي يكون موضوع نشاطها الرئيسي القيام بعمليات اقتصادية تجارية أو صناعية ويمكن التفرقة بين نوعين من الأنشطة الاقتصادية الأولى : الأنشطة التي تمثل احتكارا للدولة أي أفراد الدولة وحدها بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة مع الاستئثار بعناصر السوق وانقضاء المنافسة فهذه لا يجوز خصصتها (٢٨).

الثاني: فيما عدا الأنشطة والمشروعات التي تمثل احتكاراً للدولة ولا يجوز خصصتها فإن تحديد المرافق والمشروعات والأنشطة التي يجوز خصصتها متروك للسلطة التقديرية للإدارة وتملك سلطة واسعة في تقدير ملائمة قيام القطاع الخاص بها مثل مرافق الكهرباء والمياه والنقل والطرق والاتصالات الملكية واللاسلكية والموانئ طالما كان ذلك في إطار دستوري وقانوني واضح.

خامساً : للتنظيم القانوني لخصخصة المرافق العامة

يمثل التنظيم القانوني لخصخصة المرافق العامة الأساس الذي يكفل نجاحها في تحقيق أهدافها، وقد على المشرع في العديد من دول العالم بمعالجة هذا الموضوع سواء بالنص عليه في الدستور أو تنظيمه بقانون، واختلفت مسلك الدول في هذا التنظيم فقد درجت دساتير العالم على معالجة خصخصة المرافق العامة واتخذت اتجاهان.

الاتجاه الأول : دول تجيز خصخصة المرافق العامة بصفة عامة وإصدار المشرع فيها قانون ينظمها ومن الدول التي أخذت بهذا الاتجاه الأرجنتين والفلبين والبرازيل وفرنسا وألمانيا في ظل التحول من الملكية العامة إلى الملكية

الأول : المرافق التي لا يجوز خصصتها.

الثاني : المرافق التي يجوز خصصتها.

ونمكن نقطة الاختلاف بينهما في طبيعة ووظيفة ونشاط المرفق العام ووفقاً لذلك يمكن تقسيم المرافق العامة إلى المرافق العامة الإدارية والمرافق العامة الاقتصادية وسوف نعرض لها تفصيلاً.

١- المرافق العامة الإدارية

وهي التي تتناول نشاطاً بخلاف عن النشاط الذي يقوم به الأفراد وتخضع في تنظيمها وفي مباشرة نشاطها للقانون الإداري ومالها مال عام والعاملين بها في مركز لاثقي أو تنظيمي وتتوزع المرافق العامة الإدارية إلى نوعين.

١-١ - المرافق العامة القومية

وهذه المرافق تؤدي خدمات تمتد لتشمل إقليم الدولة بأكملها وتشرف عليها الأجهزة المركزية في الدولة وهي بدورها تنقسم إلى مرافق عامة قومية ترتبط بسيادة واستقلال الدولة ومرافق عامة قومية لا ترتبط بسيادة واستقلال الدولة وقد اتجهت الدول على اختلاف توجهاتها على ضرورة قيام الدولة بأنواع الأول مثل القضاء والبوليس والدفاع والعلاقات الدولية من إنشاء وتنظيم وهذه المرافق تستمد أهميتها من المبادئ والقواعد الدستورية الحاكمة وقد سميت بالمرافق الدستورية (٢٦) نظراً لطبيعتها المرتبطة بنصوص الدستور وهذه المرافق سيادية إجبارية مرتبطة بكيان الدولة واستقلالها وسيادتها ولا يجوز خصصتها لأنها كانت الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاكمة في الدولة.

أما المرافق العامة القومية التي لا ترتبط بسيادة الدولة واستقلالها فهي ليست مرافق إجبارية ولا تؤثر في استقلال وسيادة الدولة مثل النوع الأول وهي مكفولة دستورياً مثل التعليم والصحة فهي تقوم بإبناج الحاجات الاجتماعية والثقافية والصحية للأفراد فهذه المرافق اختيارية بحسب إنشاء السلطة العامة لها ويجوز مشاركة القطاع الخاص فيها بجانب القطاع الحكومي ولا يجب أن تحتكر الدولة هذا النوع ولذلك تم إنشاء الجامعات الخاصة وزيادة التعليم للخاص على اختلاف درجاته إلى جانب التعليم الحكومي في جميع دول العالم.

ضرورة تقديم الدولة ولجهازها العامة للخدمات العامة مثل الاتصالات والبريد، ولا يجوز أن يتدخل فيها القطاع الخاص، وذلك على الرغم من توجه دول أمريكا اللاتينية على الخصوصية وتحليل تسليتها بما يتماشى مع المتغيرات الجديدة وأهمها مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة.

أما الدستور المصري الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ فإنه يقوم على النظام الاشتراكي كما يستبين لنا من نصوص المواد ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٠ ومن ثم فإن تحول الاقتصاد المصري من النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي والملكية العامة وملكية الشعب لأدوات ووسائل الإنتاج إلى اقتصاد السوق وتحرير الاقتصادي هو قول مخالف لنصوص الدستور (٣٠) على الرغم من أن الدستور لم يخطر الخصوصية بنص صريح، ومن ثم فإن كل ما لم يحظره للقانون جاز. وهو قول لا يستقيم لأن الحظر يجب أن يكون صريحاً.

وعلى ذلك فإنه لا يوجد إطار دستوري حاكم لبرنامج الخصوصية والتحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر وتحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في مصر، ولا يتدح في ذلك القول بأن المحكمة الدستورية العليا قضت بدستورية الخصوصية في حكمها الصادر في أول فبراير ١٩٩٧ (٣١).

حيث برزت المحكمة سياسة الخصوصية بتفسيرها للدستور وفقاً لمذهب تطور التفسير بتطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وهو منهج محبب من حيث أنه في حقيقته تحديلاً لنصوص الدستور فهو لا يقتصر على التفسير بل يتعداه إلى خلق قواعد قانونية جديدة تخالف ما يشته للنص، فهذا التفسير يقوم بتعديل وإلغاء نصوص التشريع وخلق قواعد قانونية جديدة وفي هذا توسيع غير مأمون العاقبة لمصلحة المفسر (٣٢).

ولذلك فإننا نرى أن الدولة إذا أرادت التحول عن النظام الاقتصادي الوارد بنصوص الدستور فيجب تعديل الدستور، وحيث أصبح الدستور عاجزاً عن تلبية الحاضر والمستقبل ضيقاً لا يتسع لتطلعات المجتمع المصري إلى مزيد من التحرر السياسي والاقتصادي ولا يتفق طابعه العقائدي مع التوجهات المعاصرة والمستقبلية.

لما بخصوص التنظيم القانوني للحكم للخصوصية فلا

الخاصة وتطبيق اقتصاد السوق فقد نصت المادة ٣٤ من الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨ على أن (القواعد المتعلقة بتأليف المشروعات وتحول ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ينظمها القانون)، ووفقاً لذلك فقد أصدر المشرع الفرنسي قانوني ٢ يوليو ١٩٦٠ أغسطس بعد جدل قانوني ونقابي وسيلسي حول الخصوصية ومدى اتفاقها مع دستور ١٩٥٨ والمادة ٣٤ بالتحديد منه ولم يستخدم القانون اصطلاح الخصوصية ولكن استخدم عبارة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولذا بذلك المطابقة مع نص المادة ٣٤ من الدستور واستلزم المشرع الفرنسي شروطاً قانونية ثلاث لأجراء عملية الخصوصية وهي :-

١- ألا يكون المشروع المزمع خصصته مرفق عام وطني وقصد بها المشرع الفرنسي المرافق العامة الإدارية التي يتوافر فيها الملوك العضوي والمادي أو الموضوعي أما المرافق الاقتصادية فهي بحسب الأصل يتوافر فيها المعنى المادي أو الموضوعي فقط عكس المرافق العامة الفعلية وهي مشروعات خاصة تهدف إلى النفع العام.

٢- ألا ينطوي على احتكار فطري.

٣- يجب أن تتوضع الدولة في حالة نقل ملكية المشروع تمويهاً عادلاً.

ويبين لنا من ذلك أن المشرع الفرنسي حرص على حماية المستثمرين فاستبعد المرافق العامة التي تتمتع باحتكار فطري، وأقام المجلس الدستوري الفرنسي للملاحم الرئيسية لمفهوم الاحتكار الفعلي بأنه انفراد الدولة وحدها بإنتاج سلعة أو أداء خدمة ما من خلال استئثارها بمجموع عناصر السوق وتمكينها من القضاء على كل منافسها (٢٩).

ويراقب القاضي الدستوري التفسير المعادي لمفهوم الاحتكار الفعلي وعلى العكس فإن المشروعات العامة التي تمارس نشاطاً تنافسياً كنشاط الأفراد يجب تحويلها إلى القطاع الخاص.

الاتجاه الثاني : دول لا تجيز الخصوصية وتمنعها وتقتصر الخدمات العامة على الدولة مثل الدول الاشتراكية قبل التحرر الاقتصادي وتطبيق اقتصاديات السوق والدستور الحالي للسلفادور الذي ينص في المادة ١١٠ منه على

يوجد قانون موحد للخصخصة على غرار ما هو معمول به في العديد من دول العالم حيث أصدر المشروع المصري لقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لينظم عملية تحول الملكية العامة إلى القطاع الخاص فيما يتعلق بشركات قطاع الأعمال العام، أما المرافق العامة فلا يوجد قانون ينظم خصخصتها غير قانون الالتزام والذي تم تعديله لينمى مع توجهات الدولة في خصخصة مرافق الكهرباء والمطارات والطرق والموانئ ولذلك يوجد افتقار للمعالجة الشاملة، ونرى ضرورة إصدار المشرع المصري لقانون موحد يبالغ خصخصة المرافق العامة مبيها مجالات الخصخصة وأساليبها وإذا كان التأميم وفقا للمستور، قد صدر بقانون، فلماذا لا تكون الخصخصة بقانون حتى تحقق أهدافها وفقا لإطار قانوني واضح يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المبحث الثالث: الأساليب التقليدية في خصخصة المرافق العامة

بدلت نظم المرافق العامة في نطاق ضيق ومحدود هو نطاق المرافق العامة الإدارية ثم تطورت وتجاوزت نطاقها المحدود إلى ميادين النشاط الاقتصادي في صور مختلفة وأشكال عديدة، واقتصر هذا التطور بتطور ممثل في أساليب وطرق أدائها فيد أن كلفت تدار إدارة مباشرة بواسطة الدولة التي أنشأتها أصبحت تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وقل تحيدا على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المشروعات الخاصة، وتتعدد الأساليب التقليدية في مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة وتتباين من بلد إلى آخر بحسب الأهداف والتوجهات ونرى أنه يمكن تقسيم تلك الأساليب بحسب أنواع الخصخصة حيث تتنوع الخصخصة إلى نوعين :

النوع الأول : الخصخصة الكلية أو الكاملة.

النوع الثاني : الخصخصة الجزئية.

ووفقا لذلك فسوف نعرض تفصيلا لأساليب خصخصة المرافق العامة (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

مقارنه بين وأساليب مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة

شكل المشاركة	الهدف	ملكية المرفق (الأصول)	الإدارة والتشغيل	الاستثمار الرأسمالي	المخاطر التجارية	العمدة
الخصخصة الجزئية يتطلب						
١- عدد الخدمة	زيادة الطاقة الإنتاجية من حيث التكلفة	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع العام	٢-١
٢- التأجير	زيادة كفاءة تشغيل المرفق العام	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام - القطاع الخاص	القطاع العام - القطاع الخاص	١٠-٦
٣- الإدارة	تحسين القدرة الفنية للمرفق وإنجاز الأهداف المحددة	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع العام	٥-٣
٤- الائتلاف (الاستئجار)	تحسين كفاءة أداء المرفق العام ودعم القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	٣٠-٢٥
٥- البناء والتشغيل والتحويل (BOT)	الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتقليل العبء على موازنة الدولة	القطاع العام - القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	٣٠-٢٠
الخصخصة الكلية						
١- طرح المشروع للاكتتاب العام	توسيع قاعدة الملكية ونقل الملكية والإدارة للقطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	ملكية نهائية
٢- مقايضة الدين بخصص ملكية						
٣- بيع المشروع العام بالتملك						
٤- إبيع إلى العمال						
٥- التصفية وبيع الأصول						

المصدر من إعداد الباحث



أولاً : الخصخصة الكلية للمرافق العامة :-

ونعني بذلك المفهوم الضيق للخصخصة والذي يقتصر على نقل الملكية فقط إلى القطاع الخاص حيث يقوم الأخير بتشغيل المرفق وإدارته وفقاً لأساليبه وآلياته ويكون ذلك في إطار تنظيمي واضح ويتحقق نقل ملكية المرفق العلم من الدولة إلى القطاع الخاص في حالتين :-

الأولى : أن تقدم الدولة أو أي شخص معنوي علم أغلبية رأس مال المشروع وتتخلى للدولة عن الاكتتاب وتركه للأفراد فتفقد الدولة أغلبية رأس المال.

الثانية : التنازل إلى القطاع الخاص عن مجموعة الأصول كبيع الأصول بالاتفاق المباشر إلى القطاع الخاص. وهذا الأسلوب يكون أكثر جاذبية للقطاع الخاص عندما تتوفر ضمانات الحصول على إيرادات من الرسوم التي يدفعها المنتجين واتخاذ المخاطر التجارية والسياسية ويكون ذلك في المرافق التي تسمح بالمنافسة بصفة خاصة مثل الكهرباء والاتصالات (٣٣) ويتم نقل ملكية المرفق العلم إلى القطاع الخاص بأحد الأساليب الآتية :-

١- طرح المشروع للاكتتاب العام

وتستهدف هذه الطريقة توسيع نطاق المشاركة الشعبية في ملكية المرافق الاقتصادية، ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بتوافر سوق مالية نشطة (٣٤)، وقد يؤدي ضعف الأسواق المالية إلى اللجوء للمستثمر الخارجي والسماح له بتملك الأصول المعروضة وقد استخدمت هذا الأسلوب الأرجنتين ويتميز هذا الأسلوب بالبساطة والشفافية والمرونة وانتعاش سوق المال ويتفق مع سياسة توسيع الملكية.

٢- مفاوضات الدين بخصص ملكية (أسهم) :

وهذا الأسلوب يساعد على تخفيف القيود التحويلية وتيسير الوفاء في دفع قيمة أسهم المشروعات المراد خصصتها ولجأت الفلبين وشيلي والأرجنتين إلى هذا الأسلوب بغرض جذب المستثمرين الأجانب والبنوك التجارية لتمويل عمليات الخصخصة (٣٥) .

٣- بيع المشروع العام بالتعاقد المباشر :

حيث يتم اختيار أحد المستثمرين لبيع أصول وأسهم أحد المشروعات العامة بالتعاقد المباشر. وتبعت فرنسا هذه

الطريقة في خصخصة القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي والبنك الصناعي (٣٦) .

٤- البيع إلى المال :

حيث تقوم الدولة بتشجيع المال على شراء أسهم في حدود نسبة معينة من أسهم المشروع وقد شجعت بريطانيا هذا النوع من الخصخصة حيث منحت اتحاد العمال والموظفين امتيازات خاصة تتضمن قبول عرض الشراء من قبل المال حتى ولو لم تكن أعلى العروض المقدمة، وبعض الدول أعطت المال ائتمان مصرفي لتمويل حصولهم على شروط أخرى ميسرة (٣٧).

٥- التصفية وبيع الأصول :

حيث يتم تصفية المشروع في حالة عدم وجود مستثمرين وفي نفس الوقت عدم جدوى الاستمرار نظراً لزيادة خسائره وعبه على موازنه الدولة، لذا يتم تصفية المشروع وبيع أصوله عن طريق المزايده وغالباً ما يتم ذلك في المشروعات العامة المتوسطة أو الصغيرة (٣٨).

ومن أهم المرافق التي شهدت الخصخصة الكلية مرافق الاتصالات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والنقل والكهرباء في العديد من دول العالم.

فقد خصصت الأرجنتين والمملكة المتحدة وشيلي والمكسيك مرفق الاتصالات ونقلت إلى القطاع الخاص أما لولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأ نشاط الاتصالات مملوكة للقطاع الخاص وظل كذلك أيضاً في الفلبين وتنوعت وتباينت أساليب مشاركة القطاع الخاص في هذا المرفق حسب أهداف الخصخصة في كل دولة وتشير الإحصائيات إلى نسبة مشاركة القطاع الخاص في مرفق الاتصالات تبين أيضاً من قارة أخرى ففي أفريقيا كانت نسبة المشاركة ١٦٪ بينما في أمريكا اللاتينية ٢٧٪ وفي أوروبا ٣٣٪ وفي آسيا ١٩٪ بينما في الوطن العربي لم تتعدى ٥٪ (٣٨) وكانت بأسلوب الخصخصة الجزئية وإن كانت هناك جهود متسارعة نحو الخصخصة الكاملة لهذا المرفق.

أما مرفق المياه والصرف الصحي فقد قامت المملكة المتحدة وبلجيكا وبوليفيا وإيطاليا بتطبيق أسلوب الخصخصة الكلية فيه وتم تطبيق الخصخصة الكلية مرفق السكك

الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث انشئ وظل مملوكا للقطاع الخاص وقامت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وشيلي والأرجنتين وكولومبيا وبوليفيا وألمانيا وهولندا وأستراليا وإيطاليا وفنلندا بتطبيق الخصخصة الكلية في مرفق الكهرباء جدول (٣) ولكن هذه الدول تبليت في أسلوب المشاركة فمنها من سمح بالخصخصة في نشاط التوليد والتوزيع والنقل ومنها من اقتصر ذلك على التوليد والإنتاج فقط دون التوزيع والنقل ولم تطلق مصر أي من الأساليب السابقة إلا في مرفق الاتصالات فقط واقتصرت على مشاركة القطاع الخاص في إطار الخصخصة الجزئية بالنسبة لباقي المرافق الأخرى وهو ما نتحدث عنه تفصيلا لاحقا.

ونري بعد استعراض أساليب الخصخصة الكلية أو الكاملة أن هذا الأسلوب يمكن تطبيقه بتوسع في تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص اما نقل ملكية مرفق عام إلى القطاع الخاص فيؤدي إلى الاضرار بالمنفعين بخدمات المرفق بدلا من تحسين الكفاءة الاقتصادية للمرفق سيحل الاحتكار الخاص محل الاحتكارات العامة حيث الربحية هي الهدف الأساسي للمالك الجدد، فالمضار ستجاوز الفوائد عند النظر إليها نظرة شمولية بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى نجعلها فيما يلي :-

- ١- صعوبة تقيم أصول المرافق والمشروعات العامة
 - ٢- ظهور احتكارات تأخذ شكل احتكار طبيعي في الوقت الذي لا يوجد فيه قوانين لمكافحة ومنع الاحتكار.
 - ٣- الخوف من احتمال سيطرة رأس المال الأجنبي على مقرات البلاد.
 - ٤- ضعف استعداد القطاع الخاص المحلي للدخول في هذه المشروعات.
 - ٥- تهديدات حقوق العاملين في هذه المرافق.
 - ٦- للتأثيرات المالية التي ستجني عن الخصخصة الكاملة على المستهلكين والمنفعين بخدمات المرافق العامة.
- وقد أظهرت التجربة البريطانية باعتبارها من أوائل الدول التي طبقت الخصخصة الكاملة والنموذج الأمثل في

هذا المجال أن هدف الكفاءة الاقتصادية الذي كان المبرر الأول لسياسة الخصخصة قد أخذ في التلاشي عند التطبيق وقد أثبتت إحدى الدراسات قام بها ألان مينارد A.MAYNARD عن خصخصة مرفق الصحة القومي في بريطانيا وهو مرفق عام إداري أن فوائد خصخصة هذا المرفق ضئيلة وإن كفاءة المستشفيات ضعيفة وإن الاعتناء على المنافسة في هذا المرفق ينطوي على أضرار بأفراد المجتمع لاسيما الفقراء، كما أظهرت دراسة أخرى أجراها G.Petersan في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١، أن نقل ملكية وتحويل المستشفيات العامة إلى القطاع الخاص قد أدى إلى بعض التخصيصات في النفقات وترجما في الالتزامات للتوزيعية لصالح الفئات الأكثر احتياجا والتي كانت المستشفيات في ظل الملكية العامة تحافظ على الوفاء بها (٤٠) لذلك ظهر اتجاه عالمي جديد ينادي بالترجع عن الخصخصة بعد النتائج.

السلبية التي أفرزتها ومن أهمها غياب المنافسة وارتفاع الأسعار وزيادة الفساد، وضعف المساواة وزيادة الفقر والبطالة وضعف السياسات والآليات الفعالة للتعامل مع هذه الآثار وظهور حالة من السخط الاجتماعي وسط الفئات المضارة تمثلت في احتجاجات عمالية.

وللتعامل مع هذه المشكلة بدأت الحكومات في التهنية المستمرة للعاملين واتحاداتهم وإعادة هيكلة العمالة وتوسع قاعدة الملكية عن طريق تحديد حجم وخصائص العمالة للفائضة وإتاحة مجموعة من البدائل للاختيار مثل التدريب وإعادة التدريب والتقاعد وفرص العمل البديلة (٤١) وإنشاء المشاريع الصغيرة، وعلى الرغم من ذلك كانت الآثار السلبية للخصخصة الكاملة سبب عدم اعتبار الملكية العامة في حد ذاتها هي السبب في عدم الكفاءة أو تدني مستوى الأداء في المرافق العامة الاقتصادية التي تم خصخصتها في العديد من دول العالم لذلك نرى أن تطبيق هذا الأسلوب يتناسب مع طبيعة شركات القطاع العام وعدم تطبيقه على المرافق العامة بأنواعها المختلفة لإضراره الكبيرة.

جدول (٢)

أساليب الدول في خصخصة المرافق العامة

(مرافق مياه الشرب والصرف الصحي - كهرباء - النقل - الاتصالات) خلال الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٢

نوع المرفق أسلوب المشاركة	مرفق مياه الشرب والصرف الصحي	مرفق الكهرباء	مرفق النقل	مرفق الاتصالات
أولاً: الخصخصة الكافية	المملكة المتحدة-بلجيكا -إيطاليا	الولايات المتحدة الأمريكية- المملكة المتحدة-شيلي الأرجنتين - كولومبيا-بوليفيا-ألمانيا-هولندا- أستراليا-إيطاليا-فنلندا	الولايات المتحدة الأمريكية- الأرجنتين-شيلي المكسيك-تركيا	الأرجنتين المملكة المتحدة-شيلي للمكسيك- الولايات المتحدة الأمريكية الفلبين
ثانياً: الخصخصة الجزئية ١- عقود الخدمات والتوريد	شيلي-كولومبيا-مصر	فنزويلا-هندوراس	الصين-الهند-اندونيسيا ماليزيا- الفلبين-باكستان-الجزائر-شيلي- كولومبيا-الكاميرون-بنين-غانا- السنگال	
٢- التآجير	ساحل العاج-جامبيا- غينيا	ساحل العاج-جامبيا	تايلاند-كولومبيا-مالى-التشيك- الهند-الكاميرون-بوروندي	
٣- الإدارة	كولومبيا-ساحل العاج- ليس-غينيا-روندا-مصر	الهند-إندونيسيا-تايلاند-سيراليون	الجزائر-نيجيريا-مالى-الفلبين- غانا-غينيا-الكاميرون	
٤- الالتزام الامتياز	الصين-هونغ كونج- الفلبين-بوليفيا-الأرجنتين	مصر-هونغ كونج-الفلبين- بوليفيا-الأرجنتين	مصر-المغرب-تونس-الجزائر- كولومبيا-الأرجنتين-ماليزيا-تايلاند	مصر-الفلبين-بوليفيا- كولومبيا
BOT-٥	مصر-إندونيسيا- ماليزيا-شيلي-بيرو-بنما- استراليا-تايلاند	مصر-تركيا-باكستان-هولندا- سلطنة عمان-الفلبين-الصين- تونس-ماليزيا-إندونيسيا	مصر-الصين-ماليزيا-باكستان- تايلاند-الأرجنتين-إيراق-المكسيك- تونس-ساحل العاج-الكاميرون	لبنان-زيمبابوي-تايلاند

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير البنك الدولي للصناعات من ١٩٩٤ - ٢٠٠٢

ثانياً : أساليب الخصخصة الجزئية للمرافق العامة :

ونعني بذلك مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة من خلال نقل الإدارة أو الملكية الجزئية إليه وقد أُرْدهر هذا النوع من الخصخصة في السنوات الأخيرة في معظم دول العالم حيث يتمشى ويتناغم مع الفكر الإداري والاقتصاد العالمي فيما يتعلق بخصخصة الإدارة وفصلها عن الملكية، وكذلك الملكية المشتركة بين القطاعين العام والخاص في إطار تعاون تنظيمي واضح وقد تحدثت أساليب الخصخصة الجزئية للمرافق العامة جدول رقم (١) على النحو التالي :-

١- عقود الخدمات

وهو عقد تعهد بمقتضاه الحكومة أو إحدى الهيئات التابعة لها إلى إحدى الشركات الخاصة بتقديم خدمة لها مقابل مثل تشييد محطة كهرباء أو تركيب معداتها، وتظل ملكية أصول وعيابه تشغيله وصيافته على علق الجهة الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص عادة ما تكون محدودة حيث يستفاد

ب خبراته وتخصصه لمدة محدودة حيث غالباً ما تكون منه أو سنتين، ووفقاً لهذا الأسلوب تضع الحكومة مجموعة من معايير الأداء للنشاط وأسس تقييم العطاءات والإشراف ودفع رسوم متفق عليها للخدمة والتي تعتمد على أسس إجمالية أو على أساس تكلفة الوحدة أو أية أسس أخرى ولتحقيق الكفاءة من تلك التعاققات ينبغي أن تكون عطاءات تنافسية، وتعتبر عقود الخدمة ضرورية في الحالات التي لا يتوافر بالمرافق عمالة مدربة على تشغيل معدات متقدمة أو عندما تكون من الأنسب اقتصادياً ممن ناحية التكاليف بدلاً من تعيين تلك العمالة، وقد طبقت مصر هذا الأسلوب في العديد من المرافق مثل مرفق مياه الشرب والصرف الصحي حيث تعاقدت الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى مع شركة المقاولون العرب لتشغيل وصيانة محطة للصرف الصحي في حلوان والتي يمتلكها مرفق مياه القاهرة الكبرى، كما تعاقد العديد من مجالس القرى في محافظة دمياط مع شركات



٣- عقود الإدارة :-

تعد السلطة الإدارية إلى القطاع الخاص بتشغيل وصيانة المرفق العام لمدة محددة مقابل مادي قد يتطوّر بنتائج المرفق في شكل نسبة من أرباح المشروع لتخصيص شركة الإدارة وزيادة للكفاءة في مستوى الأداء، وعادة ما تكون فترة العقد من ٣ - ٥ سنوات ويكون للقطاع الخاص السلطة الكاملة والتحكم التام في إدارة المرفق طوال مدة العقد طبقاً لشروطه.

ووفقاً لهذا العقد فإن الدولة تتحمل التكاليف الإدارية وتمويل المشروع وتظل ملكية المرفق والمخاطر على عاتق الحكومة ولذلك فإنه لا يندرج أسلوباً مناسباً في حالة ما إذا كان هدف الحكومة الحصول على تمويل من القطاع الخاص لاستثمارات جديدة ومفيدة ومناسبة في حالة ما إذا كان الهدف الأساسي تحسين القدرة الفنية للمرفق وكفاءته وإنجاز أهداف محددة واحتل هذا الأسلوب مكاناً مرموقاً في التصديقات الدول الصناعية وبصفة خاصة في مرافق الاتصالات والبريد والكهرباء والمياه وطبقة العديد من الدول للنامية مثل كولومبيا وساحل العاج واليمن وغيانا ورواندا في مرفق مياه الشرب والصرف الصحي ودول الهند وأندونيسيا وتايلاند وسيراليون في مرفق الكهرباء والجزائر ونيجيريا والفلبين والكاميرون وغانا وغيانا في مرفق النقل أما في مصر فقد طبقته بإنشائها هيئة اقتصادية لمياه الشرب والصرف الصحي في سبع محافظات هي النقهلية وأسوان والمينا وبني سويف والفيوم والغربية والشرقية وهي شبه مستقلة حيث يتولى إدارتها كيان شبه مستقل يتولى إدارة خدمات المياه والصرف الصحي بعد أن أدى التشغيل غير الكفء وغياب الإدارة الاقتصادي لهذا المرفق إلى عجز في موازنه للجهات العامة في هذا المجال.

٤- عقود لتزويد المرافق للعلماء (الامتياز)

ويعرف هذا العقد بأنه اتفاق تعهد بمقتضاه الدولة إلى شخص خاص باستغلال مرفق عام نظير مقابل مادي يتحدد وفقاً للنتائج المالية للاستغلال ومؤداه نقل عبء مخاطر وتمويل وتشغيل المشروع إلى عاتق القطاع الخاص وتظل ملكية أصول المشروع خالصة للدولة وقد طبقته العديد من

هندسية خاصة لتشغيل وحدات الصرف الصحي المملوكة لتلك المجالس ومن مزايا هذا الأسلوب أن تكلفته قليلة بالمقارنة بإنشاء وحدات جديدة لريادة الطاقة الانتاجية، لذلك اتجهت الدولة إلى الشركات الخاصة لتقديم خدمات مياه الشرب في بعض مناطق جنوب سيناء والبحر الأحمر (٤٢).

٢- عقود الإيجار :

هو اتفاق تعهد بمقتضاه الجهة الحكومية إلى شركة خاصة باستغلال مرفق عام مع تقديم المنشاء إليه على أن يدفع المستأجر مقابلاً للجهة الحكومية للمتعاقدة، ويمنح هذا الأسلوب للمتعاقدين من القطاع الخاص سلطة التحكم الكامل في نشاط المرفق العام خلال فترة التعاقد ويقع على عاتقه عبء تشغيل وصيانة للمرفق خلال المدة المتفق عليها، وعبء تمويل الاستثمارات الرأسمالية للمرفق تقع على عاتق السلطة الإدارية، ومن ثم فالمخاطر تقع على عاتق المستأجر بالإضافة إلى مسئولية تمويل رأس المال العامل واحتلال الأصول ذات العمر الاقتصادي القصير، والفترة التي يغطيها العقد تتراوح بين ٦ - ١٠ سنوات لتتماشى مع فترة الاسترداد الملائمة لتلك الاستثمارات، وهذا الأسلوب له العديد من السبلات أهمها احتمال اهدار للمتعاقدين أو إهماله لأصول المشروع مما قد يرتب خسارة كبيرة مستقبلاً ومن مزاياه ضمان دخل ثابت للدولة واحتفاظها بملكية المشروع وعدم حملها بالمخاطر التجارية ومرر أضرار حالات تطبيق هذا النظام في العالم تأجير دولة التشيك لمرفق المسك الحديدية الإقليمية إلى القطاع الخاص عام ١٩٩٧ ونصت في العقد على أن تبقى ملكية الأصول الثابتة للحكومة وتنتقل ملكية الوحدات المتحركة إلى القطاع الخاص بنظام التأجير وطبقت هذا النظام تايلاند وكولومبيا ومالي والهند والكاميرون وبوروندي أيضاً في مرفق النقل أما مرفق مياه الشرب والصرف الصحي ومرفق الكهرباء فقد تم تطبيق نظام التأجير في ساحل العاج (٤٣) وجامبيا وغيانا والفلبين وهذا الأسلوب يكون مناسباً عندما تكون هناك حاجة للتشغيل بكفاءة أعلى ولا تكون هناك حاجة ماسة لتمويل استثمارات جديدة وهو خطوة أولى نحو الخصخصة الكلية للمرفق العام والخصخصة الجزئية أيضاً في أشكال أخرى مثل منح الامتياز.

المساهمة أو المسؤولية المحددة بعد تحويل المرفق العام وقد طبقت مصر أيضاً للخصخصة الجزئية في مرافق النقل والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي حسب الأسلوب والشكل الذي يتناسب مع طبيعة المرفق العام.

المبحث الرابع : الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة

يتبنى البنك الدولي والجهات الدولية الملمحة استراتيجية تقوم على تشجيع الدول القامية على التوجه نحو القطاع الخاص لتحويل وإدارة المرافق والمشروعات العامة على اختلاف أنواعها باعتبارها الاستراتيجية المناسبة في ظل ما تتطلبه هذه المرافق من اعتمادات مالية تفوق قدرات الموازنة العامة في تلك البلدان، ويسوق في سبيل ذلك العديد من المبررات أهمها حاجة مرافق البنية الأساسية لاستثمارات ضخمة أو عدم قدرة الموازنة العامة على تمويل المشروعات المطلوبة، وعدم كفاءة أعمال التشغيل والصيانة بسبب عدم القدرة على جذب الخبرات المطلوبة وعدم قدرة هذه المرافق على الاستدانة بسبب القيود القانونية التي تمنعها من الاقتراض فضعف للدول على تطبيق نظام BOT باعتباره الاستراتيجية السليمة نحو زيادة الكفاءة الإنتاجية في المرافق العامة من ناحية وخفض الأعباء عن الموازنة العامة ودعم القطاع الخاص من ناحية أخرى مع ضرورة إعادة هيكلة المرفق العام بعد خصخصته وإن كان التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ بعنوان التقرير بناء المؤسسات من أجل الأسواق يؤكد على الاهتمام بإعادة الهيكلة قبل الخصخصة والرقابة فيما بعدها (٤٤) من خلال تحسين انظم المحاسبية وإن كان البعض يرى أن نظام BOT هو بداية المادة الهيكلية (٤٥) وأولى مراحل إعادة هيكلة المرافق العامة الاقتصادية وعلى كل فلنأخذ سوف نعرض لهذين الأسلوبين باعتبارهما من الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة وتم تطبيقهما في العديد من دول العالم في مرافق البنية الأساسية بصفة خاصة مثل الكهرباء والطرق ومياه الشرب والمطارات وسوف نعرض للتجربة المصرية في مرفق الكهرباء حيث يعد أول مرفق طبق نظام BOT في مصر وإعادة الهيكلة وذلك على النحو التالي:-

دول العالم (جدول رقم ٣) وهو يهدف إلى تحسين كفاءة أداء المرفق العام ودعم القطاع الخاص للمشاركة في إدارة المرافق الاقتصادية وقد انتشر هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في العالم، وبعد انتهاء الحرب العالمية، الثانية وانتشار النظم الاشتراكية تقلصت الأهمية العملية لهذا النظام وفي منتصف الثمانينات بزغ نجمة بشكل آخر فيما عرف حديثاً بنظم البناء وتشغيل والتحويل BOT وهو أحد الأناليب والأساليب التي لاقت قبولا وتأييداً من قبل البنك الدولي كاستراتيجية لزيادة الكفاءة في المرافق العامة من ناحية وخفض الأعباء عن الموازنة العامة ودعم القطاع الخاص من ناحية أخرى وسوف نعرض له تفصيلاً في المبحث الرابع باعتباره أحد الأساليب والطرق الحديثة في إدارة المرافق العامة.

ويستبين لنا بعد عرض مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة وفقاً لأسلوب الخصخصة الجزئية أن دول العالم تسعى نحو تفعيل هذه المشاركة.

وقد طبقت مصر هذه الأساليب وتعد من أوائل الدول التي طبقت نظام الالتزام أو منح الامتياز في العديد من المرافق العامة وخصصت حديثاً مرفق الاتصالات بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة المصرية للاتصالات Telecom Egypt ونظم ذلك القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ والذي نص في المادة الثانية منه على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء ن يطرح للبيع أسهم بقيمة جزء من رأس مال الشركة للاكتتاب العام على أن تظل الأغلبية في رأس المال للدولة، ويكون للعاملين في الشركة نسبة من الأسهم المطروحة للبيع يحددها مجلس الوزراء وهو توجه تشجع فيه الدولة العمال على شراء وامتلاك أسهم شركاتهم مما يساعد على رفع إنتاجية العاملين من خلال مشاركتهم في الملكية (stock, ownership incentives) وتظل أغلبية رأس مال الشركة مملوكة للدولة فهي مشاركة تعاونية بين الأفراد والدولة وهو ما يسمى بنظم الاقتصاد المختلط وهو أحد آليات الخصخصة الجزئية أيضاً ومن الأمثلة الشائعة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ويأخذ شكل الشركة



أولاً: نظام البناء والتشغيل والنقل B.O.T

(Build, operate, transfer)

١- تعريف نظام BOT :

هو اتفاق تعهد بمقتضاه الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العاملة إلى أحد الأشخاص المعنوية الخاصة وطنياً أو أجنبياً أو مشتركا بإنشاء مشروع لإشباع حاجة عامة للأفراد على نفقته ويتولى إدارته لمدة معينة وبشروط معينة وتحت إشراف الدولة ورقابتها ثم ينتقل للمشروع إلى الدولة بحالة جيدة في نهاية المدة (٤٦) أخذت مشاركة القطاع الخاص في المرافق العاملة بنظام BOT تأخذ صورتين الأولى : تتمثل في المشاركة في مشروعات ومرافق عامة قائمة بالفعل.

الثانية : هي الأكثر شيوعاً حيث يقوم للقطاع الخاص بتنفيذ وإقامة مشروعات لم تنشأ بعد من خلال منح الدولة امتياز له لإقامة هذا المشروع بنظام BOT.

٢- أنواع مشروعات البناء والتشغيل والنقل B.O.T نوجد العديد من التطبيقات والأنواع المختلفة لنظام البناء والتشغيل والنقل ولكل منها فلسفة ونظام تعاقدي خاص ومطلبات استخدام يتعين التعرف عليها والإلمام بخصائصها حتى يمكن اختيار النوع المناسب للتطبيق وهذه الأنواع هي:

١-٢ البناء والتشغيل والتحويل BOT (Build, operate, transfer) حيث يتضمن ثلاثة مراحل متتابعة البناء والتشييد وتشغيل المشروع وتحويله إلى الدولة في نهاية مدة الامتياز وتظل الملكية الخاصة للدولة ويحصل فقط صاحب الامتياز على حقه في تشغيل المشروع وإدارته والانتفاع به لمدة معينة هي مدة الامتياز المحددة في العقد (٤٧)

٢-٣ البناء والتملك والتشغيل والنقل B.O.O.T (Build, own, operate, transfer) حيث تضاف الملكية المؤقتة طوال مدة العقد مما يكفل لصاحب حق الامتياز سهولة تشغيله وصيانته.

٣-٢ البناء والتملك والتشغيل B.O.O (Build, own, operate) وهذا النوع هو صورة مبسطة من مشروعات البنية الأساسية تكون الملكية فيها دائمة حيث ينتهي المشروع ذاتياً بانتهاء فترة الامتياز وهذا النوع بالذات من أنواع BOT التي تكون فيه الملكية دائمة أي انتقال المشروع كاملاً إلى القطاع الخاص بعد بناءه وتشبيده وتملكه لتكون المرحلة الأخيرة انتقاله إليه لتشغيله بمفرده ولا يعود مرة أخرى إلى

الدولة مثل باقي الأنواع الأخرى لذلك يعد هذا النوع أحد الساليب المتخصصة للكلفة والكلية للمرافق العامة.

٢-٤ البناء والتملك والتأجير التوطيني وتحويل الملكية B.O.L.T (Build, own, lease, Transfer) حيث يتم بناء المشروع واستلاكه مرحلياً وتأجيراً تأجيراً تمويلياً للغير وتحويل الملكية إلى الدولة في نهاية مدة الامتياز وهو من أهم صور مشروعات البنية الأساسية الممولة من القطاع الخاص وتصلح لإقامة المشروعات التي تحتاج إلى آلات ومعدات رأسمالية لتشغيلها وحسن إدارتها.

٢-٥ البناء والإيجار والتحويل B.R.T (Build, Rent, Transfer) وهذا النوع له طبيعة خاصة تستمد خصوصيتها من خصوصية المنفعة التي تحققها للأفراد وهي خصوصية ترتبط بالمكان وترتبط أيضاً بالعقد المتولد منها حيث يقوم المشروع على قابلية للتأجير سواء كان إيجاراً سنوياً قفلاً للتجديد أو طوال فترة الامتياز مثل إقامة طريق حيوي سريع.

٢-٦ البناء والتشغيل وإعادة التقييم والتجديد B.O.R (Build, operate Revaluate) ومراحل هذا النوع هي البناء والتشغيل طوال فترة الامتياز ثم تجديد عقد الامتياز لفترة جديدة وهو نوع له طبيعة تفاوضية متجددة تتجدد الحاجة إلى تجديد عقد الامتياز لضرورة التطور التكنولوجي وتحديث المشروع للتعرف على مصادر تكنولوجية جديدة.

تحديث وتملك وتشغيل وتحويل الملكية M.O.O.T (MODERN NISE OWM OPERATE & TRMSFER) وهذا النوع من المشروعات يكون قائماً بالفعل لكنه لا يصل بكفاءة لعدم صلاحية أو بسبب التطور التكنولوجي ويجعله يحتاج إلى عملية التحديث يتم من خلالها تزويد المشروع بأحدث المعدات التكنولوجية ونظم إدارة وتشغيل حديثه ومراحله تبدأ بالتحديث ثم التملك وتشغيله وتحويل الملكية إلى الدولة في نهاية مدة الامتياز إلى غير ذلك من الأنواع الأخرى مثل نظام

R.O.O (RETHA BILITATE AWN & OPERATE) ونظام D.C.M.F.O (٤٨)

(DESIGN CONSTRUCTIN MANAGE & OPERATE). هذه هي أهم أنواع نظام البناء والتشغيل والتحويل وعلى الرغم من تعددها إلا أنها جميعاً تكاد تتقارب ولا تخرج في رأينا عن أربعة أنواع أساسية هي :

B.O.T - B.O.O.T - B.O.O - M.O.O.T واختيار أي من



وبليجيكا والدنمرك والنرويج وهولندا والهند وكوريا وأستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين وشيلي والمغرب ومصر وفي مجال المياه والصرف الصحي طبقت شيلي والمكسيك ونيوزيلندا وأستراليا والصين وتايلاند وفي مجال الكهرباء طبقت دول أمريكا اللاتينية والعديد من دول العالم (جدول رقم ٢) وسوف نعرض لتجربة مصر في تطبيق نظام BOT في مجال الكهرباء.

٤. تطبيق نظام BOT في مشروعات الكهرباء في مصر.
اخترت هيئة كهرباء مصر نظام BOOT البناء والتملك والتشغيل والتحويل في تنفيذ أول مشروع لإنشاء محطة توليد هي محطة سيدي كرير البخارية لتوليد الكهرباء باعتبارها سيمطي دورا فعالا للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وسيمطي الاحتياجات التزايد من الطلب على الطاقة بعد دراسة الخبرات بعد دراسة الخبرات السابقة في بعض الدول مثل الهند وباكستان وإندونيسيا (٤٩).

فوقعت هيئة كهرباء مصر والتي تم تحويلها بمقتضى القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ إلى شركة مساهمة اتفاقية مع شركة انترجي سيدي كرير لتوليد الكهرباء وهي شركة أمريكية بمقتضاها تقوم الأخيرة ببناء وامتلاك وتشغيل محطة توليد قوى بخارية من وحدتين كل وحدة ذات قدرة إنتاجية صافية ٣٢٥ ميجاوات بمنطقة سيدي كرير بالإسكندرية وتلتزم الشركة القابضة للكهرباء بشراء ناتج الكهرباء من المحطة بعد إقامتها وفقا لسعر الشراء الوارد بالاتفاقية الرئيسية وهي اتفاقية شراء القوى الكهربائية وتقوم شركة المشروع بنقل أصول المشروع إلى الشركة القابضة للكهرباء في نهاية مدة الامتياز وهي عشرون عاما وتم إبرام عدة اتفاقات أخرى معلقة مع هيئة كهرباء فرنسا لبناء وتملك وتشغيل وتحويل محطتين لتوليد الكهرباء هما مشروع محطة توليد خليج السويس بقدرة ٦٥٠ ميجاوات ومشروع توليد شرق بور سعيد بقدرة ٦٥٠ ميجاوات ثم التعاقد عليهما في ١٠/١٩٩٩ وبمصر شراء ٢,٣٧ سنت / كيلووات ساعة.

وبالإضافة إلى المحطات الثلاثة السابقة فقد تم طرح عدد من مشروعات الطاقة الكهربائية الأخرى لتنفيذ بنظام B.O.T خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٧ مثل مشروع محطة الكريمت ومحطة التوبارية والزعفرانة وبرز العرب والكريمت ٢ حيث سيقوم القطاع الخاص بإنشاء هذه

هذه الأنواع السابقة للتطبيق تحكمه العديد من العوامل والمتغيرات والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتي تختلف من دولة لأخرى ومن نشاط اقتصادي لآخر وبما يتوافق والبيئة المحيطة ويحقق لكبر فائدة تنمية للدولة.

١-٢- مزايها وعيوب نظام B.O.T.
٢-٢- صورة من صور الاستثمار المباشر مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

٣-٢- يوفر العملة الأجنبية التي تحتاجها الدولة.
٣-٤- ينقل ويساعد على نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية الحديثة.

٣-٥- ملكية الأصول لا تنتقل للأبد إلى القطاع الخاص فهي ليست ملكية دائمة.

٣-٦- ينقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري على عاتق القطاع الخاص دائمة.

و- يرفع كفاءة تشغيل المرافق العاملة من خلال اكتساب خبرات فنية.

عيوب نظام BOT
أ - كثرة الاتفاقات والعلاقات المتعقدة المتشابكة تقتضي تحمل الدولة تكاليف باهظة لإعداد وتحضير مستندات التعاقد واستنرافها لوقت طويل مما يؤدي إلى تعطيل حركة التنمية في الدولة.

ب- تحمل ميزانية الدولة عبئا ماليا كبيرا بصداد حد أدنى شهريا للحصول على الخدمة سواء تم الانتفاع بها أم لا.

ج- عبء المخاطر السياسية يقع على عاتق الدولة مثل حالات العصيان المدني، وحالة الحرب وزيادة الرسوم الجمركية وتغيير المعاملة الضريبية أو التغيير في العملة الأجنبية.

إلا أننا نرى أنه يمكن تلافي والنقل من المعوقات والمخاطر السابقة في مصر عن طريق إنشاء جهاز إداري متخصص يقوم على إعداد الأعمال التحضيرية ودراسات الحدوى للمشروعات المستقبلية والإشراف على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بنظام BOT. وتحدد مسؤولياتها وسلطاته في إطار هيكل تنظيمي واضح.

وقد لجأت العديد من الدول إلى تطبيق هذا النظام ففي مجال النقل طبقت دول كثيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية



مع الأفراد ومن ثم فيحظر على شركة المشروع توزيع الكهرباء حيث يقتصر منح الائتزام على توليد وإنتاج الكهرباء فقط وهو ما يؤكد على عملية فصل الأنشطة التي قامت بها الدولة ولتفادي المنافسة بين القطاع الخاص في عملية التوليد والإنتاج فقط وترك ما عدا ذلك للدولة.

ولتنفيذ هذه الاتفاقيات وإنشاء وتشغيل للمشروع مر المشروع بحدّة مراحل جدول رقم (٤) تتضمنها الاتفاقيات بين شركة المشروع وهيئة كهرباء مصر وهي اتفاقيات تفصيلية وإن كنا نرى أنها يجب متوازنة وإن كثرة لاتفاقيات تؤدي إلى استنزاف الأموال الكثيرة وتكبد تكاليف باهظة في ظل عدم وجود عقود نموذجية لهذه المشروعات في مصر مما يعني ضرورة وجود جهاز إداري متخصص في الشركة القابضة لكهرباء مصر يقوم على أعداد الأعمال التفصيلية ودراسات الجدوى للمشروعات المستقبلية في ظل توجه الدولة نحو مشاركة القطاع الخاص في هذه المشروعات والرقابة عليها، وأن تحدد سلطات ومسؤولياته في إطار هيكل تنظيمي واضح وأن تضع الشركة القابضة لكهرباء مصر برنامج إدارة المخاطر على المدى القصير والطويل.

المحطات بنظام B.O.T بفترة إنتاجية ٢٨٠٠ ميجالوات مما يجعله شريكا في التنمية مع الدولة لمواجهة الاحتياجات الكهربائية في ظل التنامي المتزايد للسكان.

• العلاقات التنظيمية ومرحل تنفيذ مشروع سيدي كيرير البخارية تقوم مشروعات الكهرباء المنفذة بنظام البناء والتشغيل والتحويل بحسب الأصل على أساس منح الدولة امتياز لأحد الأشخاص المعنوية الخاصة الذي يأخذ شكل شركة، وتحكم هذه المشروعات مجموعه من العلاقات أو الضوابط الإدارية والتنظيمية التي تقوم على توازن المصالح واحترام كل طرف لالتزاماته ومسؤولياته في إطار تنظيمي واضح يتكامل فيه كل جزء مع الأجزاء الأخرى شكل رقم (٢)

ويعد منح الائتزام هو المحور الرئيسي الذي تنبثق عنه وجودا وعد ما كافة الاتفاقيات والعقود الأخرى المبرمة لإنشاء هذا المشروع وقد تم توقيع عدة اتفاقيات بين شركة المشروع وهيئة كهرباء مصر والتي حلت محلها الشركة القابضة لكهرباء مصر وهي اتفاقية حق الانتفاع واتفاقية شراء القوي الكهربائية التي تم تحريرها في ١٩٩٨/٧/٢٢ ومنها عضرون عاما وبمقتضاها تقوم شركة المشروع بإنتاج وتوليد للكهرباء وبمبها لشركة كهرباء مصر ثم تقوم الأخيرة بتوزيع للكهرباء

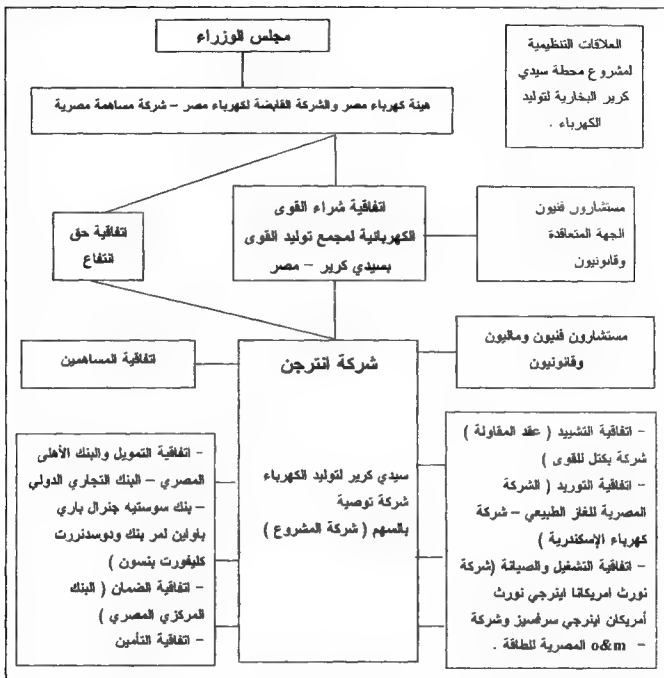
جدول رقم (٤)

مراحل تنفيذ مشروع سيدي كيرير لتوليد الكهرباء

المرحلة	الإجراءات
الأعداد للمشروع واختيار الملتزم ١٩٩٦/٦/١٣ - ١٩٩٨/١١/١١	- اختيار للمشروع وتحديد موافقاته وأساليب تمويله. - إعداد دراسات الجدوى والدعوة للمطاع - إعداد مستندات المطاع وإجراء سليفة الخبرة. - الاختيار وتوسية للمشروع.
مرحلة توقيع الاتفاقية وبدء التنفيذ. ١٩٩٨/٧/٢٢ - ١٩٩٨/٧/٢٢	- منح الائتزام لشركة المشروع. - تكوين شركة المشروع. - توقيع اتفاقات شركة المشروع مع هيئة كهرباء مصر ومع شركات أخرى كاتفاقية التشغيل والصيانة والتصميم والتوريد.
مرحلة التشييد وإنشاء المروع ١٩٩٨/٧/٢٢ - يناير ٢٠٠٢	- نقل التكنولوجيا في تصميم وتشييد المحطة. - إجراءات اختبارات المشروع (التجهيز للتشغيل) - توريد الطاقة للمشروع.
مرحلة التشغيل والصيانة يناير ٢٠٠٢ - يوليو ٢٠١٨	- تشغيل التجاري للمشروع وصيقلته ورقابة شركة القابضة لكهرباء مصر على ذلك. - تدريب العاملين بالشركة القابضة لكهرباء مصر - نقل التكنولوجيا والتطوير والتحديث.
مرحلة انتهاء مدة الامتياز ونقل ملكية المشروع يوليو ٢٠١٨	إجراءات تسليم المشروع لشركة كهرباء مصر في نهاية مدة الامتياز.

المصدر : من إعداد أبحاث بناء على الاتفاقيات المبرمة بين شركة المشروع والدولة.





وإرسالهم في تدريب خارجي حتى إذا ما توقف المشروع بعد تشييده وتشغيله سواء بسبب تقصير شركة المشروع أو الشركة القابضة لكهرباء مصر أو لأي سبب آخر يمكن الاستفادة من آخر يمكن الاستفادة من المشروع القائم. وأخيراً نؤكد على أن نظام البناء والتشغيل والتحويل هو من أهم الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة الاقتصادية ويتوقف نجاحه على إزالة العقبات والمخاطر السابقة ويقع العبء الأكبر في ذلك على الدولة.

في مشروعات الكهرباء المنفذة بنظام B.O.T (٥١) ويؤكد على ضرورة أن يتم توفير العملة الأجنبية للمشروع من خلال الاستثمار الخارجي وليس من قبل البنوك الوطنية لما يسببه ذلك من مخاطر على أسعار الصرف ومخاطر الائتمان. وأن يتم تدريب الموارد البشرية بالشركة القابضة لكهرباء مصر من خلال التعاون المشترك مع شركة المشروع للاستفادة بالتكنولوجيا المطبقة في المشروع

ثانياً : إعادة هيكلة المرافق العامة :

مختلفة متتالية (٥٣).

ففي مرفق الكهرباء طبقت معظم الدول المتقدمة فصل الأنشطة كخطوة أولى في عملية الإصلاح الهيكلي لخصخصة مرفق الكهرباء وتعد المملكة المتحدة رائدة في هذا المجال حيث قامت بهذا الإجراء عام ١٩٨٩ بتجزئة الهيئة الحكومية إلى شركتين للإنتاج، وشركة واحدة للنقل و١٢ شركة توزيع إقليمية (٥٤) وحزت دول الاتحاد الأوروبي حزو المملكة المتحدة في النصف الثاني من تسعينات في القرن الماضي فقامت بفصل الأنشطة لجذب الاستثمارات الخاصة في مجال التوليد والإنتاج أما النقل والتوزيع فقد سيطرت عليه الدولة وفي الولايات المتحدة طبقت أيضاً فصل الأنشطة أما في استراليا فقد جزئت الأنشطة إلى الإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق وسمحت للقطاع الخاص بالعمل في الإنتاج والتسويق وفي شيلي نفذت فصل الأنشطة عام ١٩٨٧ وسمحت للقطاع الخاص بالبيع المباشر للمستهلك مباشرة على عكس الدول الأخرى التي تشتري الطاقة الكهربائية من شركة الإنتاج لتوزيعها على المواطنين كذلك الأمر في دول أمريكا اللاتينية خلال فترة التسعينات مثل الأرجنتين وكولومبيا وبوليفيا قامت بفصل الأنشطة (٥٥) أيضاً ولا توجد في الدول العربية غير مصر والأردن ولبنان قلماً بفصل الأنشطة في مجال الكهرباء.

وفي مرفق المياه كانت التكلفة الثابتة للشبكات مرتفعة مما جعل فصل الأنشطة والتجزئة إلى التوليد والتوزيع عملية صعبة مما جعل نموذج عدم الفصل والاحتكار الطبيعي للدول هو الأفضل ويشارك القطاع الخاص في إنشاء المحطات وإدارة المرفق وتقديم خدمات إليه في ظل تلك الدولة له.

وفي مرفق الاتصالات الملكية واللاملكية فهي بطبيعتها يمكن تجزئتها وفصل الأنشطة فيها رأسياً وأفقياً أيضاً وتتوقف خصخصة هذا المرفق على طبيعة الخدمة المقدمة فيالنسبة للخدمات الأساسية يظل التنظيم الاحتكاري هو المسيطر في العديد من دول العالم على تقديم هذه النوعية من الخدمات أما الخدمات ذات القيمة المضافة مثل الهواتف النقالة فقد فتحت للمنافسة (٥٦) وزاد الاستثمار الخاص في هذا النشاط على مستوى العالم.

شجعت معظم دول العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين القطاع الخاص على المشاركة في تملك وإدارة المرافق العامة فزاد حجم الاستثمار الخاص حيث بلغت استثمارات القطاع الخاص في عام ١٩٩٧ في مرفق مياه الشرب والصرف الصحي في الدول النامية حوالي ٢٥ بليون دولار في حين خلال الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٠ لم يكن هناك سوى ثمانية مشروعات تم إسنادها إلى القطاع الخاص في الدول النامية باستثمارات بلغت ٢٩٧ مليون دولار (٥٧) وفي مرفق الكهرباء بلغت مشروعات الكهرباء حوالي ٥٣٤ مشروعا خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٧ باستثمارات قدرت بما يقرب من ١٢١ بليون دولار معظمها كان في دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا وتناقص هذا العدد كثيراً في نهاية التسعينات نتيجة للارزمة المالية التي مرت بها هذه الدول وبصفة خاصة دول شرق آسيا وأبقت الدول بدعم من البنك الدولي أن تشجيع الاستثمارات الخاص يمكن في عتصرين هامين هما الإصلاح السياسي والتنظيمي فبدأت في عملية الإصلاح التشريعي والمشاركة المجتمعية وإعادة هيكلة المرافق العامة عن طريق خصخصة أصول المشروعات العامة عن طريق الأساليب المتعددة التي سبق عرضها وتحقيق المنافسة وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية وإنشاء جهاز مستقل للتنظيم بعد فصل الأنشطة وتطبيق نظام للتسعير وسوف نعرض لولا لهذه المبادئ وتطبيقاتها في دول العالم المختلفة وثانياً تطبيق إعادة الهيكلة بمرفق الكهرباء في مصر.

١ - مبادئ إعادة هيكلة المرافق العامة

١-١- الفصل بين الأنشطة

ويقصد تفكيك أو تجزئة عملية تقديم الخدمات العامة التي يقدمها المرفق إلى أنشطة مستقلة بغرض التمييز بين التي تتمتع بخصائص الاحتكار الطبيعي والتي تطبق المنافسة والخصخصة فيها وهذه التجربة قد تتم أفقياً أو رأسياً ويقصد بالتجزئة الأفقية أن تقسم السوق إلى عدة مناطق جغرافية لتقسيم الأنشطة بين عدة شركات تتنافس فيها بينما لتقديم الخدمة أما للتجزئة الرأسية فتعني تجزئة النشاط إلى مراحل



٢-١ جهاز التنظيم :

عندما كلفت الدولة تقوم بإنتاج السلعة أو الخدمة بنفسها مباشرة كانت تقوم بوظيفة التنظيم والرقابة فهي الممارسة والرقاب في نفس الوقت، وأسفرت التجارب العالمية في مجالات الكهرباء والاتصالات بصفة خاصة على أن اختلاط الملكية بالتنظيم مع وظيفة الإدارة والتشغيل وهو الوضع القائم في ظل الملكية العامة للمرفق أدى إلى سوء جودة الخدمة، وتدهورها مع عدم وجود دافع كاف على رفع جودتها مما انعكس على إلحاق الضرر بالجميع المنتجين والمستهلكين والمجتمع لذلك قامت العديد من الدول بفصل وظيفة التنظيم عن مسؤولية القيام بإنتاج الخدمة وإدارتها وحتى تكون وظيفة التنظيم فعالة يجب أن تتم بالخصائص التالية :-

أ - الشمول : يجب أن يكون لجهاز التنظيم رقابة شاملة على النشاط الذي تم خصصته حتى لا توجد رقابة في جزء وعدم رقابة في جزء آخر مما يؤدي إلى حدوث التشوهات ويقلل من فعالية تنظيم المرفق.

ب- الشفافية : أصبحت مطلوبة لأنها تحول دون الانحراف وتعرف كل الأطراف بحقوقهم ومسئولياتهم مما يمكنهم من اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

ج- عدم التميز : حيث التنظيم الجيد يجب ألا يميز بين مقدمي خدمات مجال ونشاط معين ولا يعطي ميزة تفضيلية لأي منهم وذلك لضمان عدالة المنافسة بين الجميع (٥٧) وهو جهاز رقابي مستقل تماما عن الحكومة وعن المشغلين والمستثمرين ويقوم بالحد من الوظائف مثل :

- الإشراف على كل ما يتعلق بالنشاط.
- إتاحة التقارير الدورية لصانعي القرار.
- تطبيق الشفافية في عمل المناقصات وتحسين الأداء وانخفاض الأسعار
- تحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين.
- تحديد الأسعار بما يحقق فائدة للمستهلك.

ويطلب نجاح جهاز التنظيم في تحقيق تلك المهام أن تسن التشريعات الملزمة والمتوارة التي تبند عن صنع القرار المركزي في إطار زمني محدد حتى تتم عملية إعادة

الهيكلية في شكل ديناميكي سليم.

وذلك توجهت العديد من الدول إلى إنشاء جهاز تنظيمي للسيطرة على المشكلات التي تنشأ بين المستهلكين والمنتجين والمحافظة على مستوى الأسعار والاعتماد بصورة أكبر على آليات السوق فأنشأت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية أجهزة للتنظيم في قطاعات الكهرباء والاتصالات بصفة خاصة.

وتسابقا مع هذا التوجه العالمي لفصل مهمة التنظيم عن مهام التشغيل والإدارة في مرافق الكهرباء والاتصالات فقد صدر في مصر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات السلطوية والاتصالاتية والقرار رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

٢-١-٣ أساليب تنظيم التسعير

في ظل وجود المرفق العام تحت سيطرة الدولة كان التسعير يتأثر بحدّة اعتبارات مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وفي ظل الخصخصة فإن قيام جهاز تنظيم المرافق العامة بتحرير الأسعار يجب أن يراعي فيه عدة مبادئ من بينها استرداد تكاليف الخدمات وتحقيقها من ربح معقول ومراعاة قدرة الفقراء على الدفع وزيادة الاستثمارات من أجل التوسع المستمر في الخدمات مع العمل على التحديث التكنولوجي الدائم (٥٨) وفي ظل ذلك توجد عدة أساليب لتنظيم الأسعار (٥٩) هي:-

أ - تنظيم نسبة العائد ويطلق عليها تكلفة الخدمة ويعتمد هذا الأسلوب على التكلفة المتوسطة للكلية حيث يتم استرداد تكلفة الإنتاج مضافا إليه ما يعرف بالمعدل العادل للعائد على استثمارات المشروع ومن عيوب هذا الأسلوب أنه يفقد المشروع حافز تخفيض نفقات التشغيل لأنه غالبا ما يتم تقدير المعدل العادل للعائد على أساس رأس المال المستثمر بصورة مستقلة عن هذه النفقات مما يدفع المشروع إلى اللجوء إلى المغالاة في تقدير النفقات لجني الأرباح.

ب - تنظيم المنصف المعري :

وهو أحد الأدوات التطبيقية التي طبقت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاتصالات وفي إنجلترا

الكهرباء الضمانات اللازمة لهذه الاستثمارات ووفقا لذلك طبقت الحكومة نظام BOT في أكثر من مشروع كما سبق عرضة وأعلنت عن طرح العديد من المشروعات المستقبلية لتقام بذات النظام ثم صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ بشأن نقل تبعية شركات التوزيع في محافظات متعددة من الشركة القابضة للإشاعات وتوزيع لقوي الكهربائية إلى هيئة كهرباء مصر، وكانت سبع شركات جديدة لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتبع الهيئة مباشرة، وأجاز هذه القانون اندماج هذه الشركات طبقا للتقسيم الجغرافي مع محطات التوليد السبعة لإنشاء شركات تختص كل منها بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية المتولدة من تلك المحطات لتلبية احتياجات المستهلكين الواقعين في نطاقها الجغرافي ووفقا لذلك فإن الوضعي التنظيمي والمؤسس الوارد في الشكل رقم (٣) كان يشوبه عدم الاتساق مشروعات للتوزيع التي تم ضمها إلى هيئة كهرباء مصر كانت تتبع قانون الشركات وصلاحياتها تختلف عن صلاحيات الهيئة التي تتبع قانون الهيئات العامة مما أدى لعدم وجود تلسب بين الشركة المالكة للشبكة ومراكز التحكم وشبكة النقل (٦١) وشركات التوزيع من ناحية أخرى.

لذلك كان من الضروري إعادة هيكلة مرفق الكهرباء لرفع كفاءته الإنتاجية لتوفير ما يحتاجه المستهلك من الطاقة الكهربائية فتم تحويل هيئة كهرباء مصر إلى الشركة قابضة وهي شركة مساهمة بموجب القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ وفي مارس ٢٠٠١ وافقت الجمعية العامة لشركة كهرباء مصر على فصل أنشطة الإنتاج والنقل والتوزيع وتكون الشركات الآتية :

- شركات للإنتاج (٤ محطات حرارية - ومحطة واحدة مائية)
- ٧ شركات للتوزيع وشركة واحدة للنقل وهذه الشركات تابعة ومملوكة بالكامل للشركة القابضة لكهرباء مصر (شكل رقم ٤)

في الكهرباء والمياه والاتصالات ويسمح هذا الأسلوب بزيادة الإنتاجية وتخفيض النفقات في حدود أسقف سعرية خلال فترة زمنية معينة إذ يعتمد على الفرق بين معدل زيادة السعر الذي تتوقعه الشركة ومستوى الإنتاجية، فهو يبطئ حافز المنشأة لكي تزيد من كفاءتها الإنتاجية من خلال وصع سقفا للزيادة في السعر خلال فترة زمنية الأمر الذي يمكنها من الاحتفاظ بالفوائض المتحققة نتيجة للتحسن في كفاءتها، ويسمح هذا النظام أيضا بمراجعة التسعير كل ٥ سنوات مما يحقق حماية للمستهلك وللمنتج وقد طبقت ذلك دول مثل المكسيك والأرجنتين والمليزيا حيث سمحت بتعديل تعريفاتها وفقاً للتضخم وإن كانت عملية مراجعة التعريفات المطبقة عملية مكلفة فضلاً عن أنها تمثل عبئا إداريا على جهاز التنظيم.

وأخيرا فإن منظومة إعادة هيكلة المرافق العامة والتي بدأت بتشجيع الاستثمارات الخاصة ثم الفصل الأفقي والرأسي للأنشطة وأن تملب الفصل الأفقي في أغلب الدول ثم إنشاء جهاز للتنظيم ونحريير الأسعار لا تكتمل بدون وجود آلية فعالة لفض المنازعات وهي تختلف دولة لأخرى وأن كانت معظم الدول تلجأ إلى نظام التحكم التجاري الدولي (٥٩)

٢ - إعادة هيكلة مرفق الكهرباء في مصر

بدأت الحكومة المصرية بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات الكهرباء وبصفة خاصة التوليد لمواجهة الطلب المتزايد بمعدلات سريعة على الطاقة من جانب القطاع العائلي ولأغراض الصناعة واستلزم ذلك إجراء تعديلات تشريعية على القوانين الحاكمة لمرفق الكهرباء فصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ بتعديل احتصاصات هيئة كهرباء مصر وبمقتضاه أجاز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء دون التقيد بقواعد منح الامتياز المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة المنصوص عليها في القانون الالتزام رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ (٦٠) ثم صدر القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار ليمنح الذين يقدمون بإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد

شكل رقم (٣)
هيكل شركة كهرباء مصر قبل إعادة الهيكلة
شركة كهرباء مصر



المصدر : د. علي الصعدي خصخصة قطاع الكهرباء في مصر (أعمال الندوة المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٠١) تحرير من الجراف أوراق اقتصادية، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عدد ١٨ مارس ٢٠٠٢.

شكل رقم (٤)
هيكل شركة كهرباء مصر (بعد إعادة الهيكلة)



المصدر : د. علي الصعدي خصخصة قطاع الكهرباء في مصر (أعمال الندوة المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٠١) تحرير: مني الجراف، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١٨ مارس ٢٠٠٢



والسياسة والاجتماعية الراحنة.

النتائج والتوصيات

أولاً : للنتائج :

ظهرت الدعوة إلى خصخصة المرافق العامة على أساس أن مشاركة القطاع الخاص في هذه المرافق سيؤدي إلى دعم مقرته على الاندفاع والاستثمار والإنتاج وزيادة الملكية الخاصة بين الأفراد مما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالرأسمالية الشعبية وإيجاد توازن بين القطاعين العام والخاص ويجعل الدولة تتعاون مع الآخرين في سبيل تحقيق أهداف التنمية من خلال إدخال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار ليكونوا شراكة ثلاثية الأطراف مع القطاع العام بالإضافة إلى الأفراد ولطيفة خاصة المستفيدين من عملية التنمية فيقرب ذلك الدولة من المجتمع ومن ثم تحقيق اللامركزية المؤسسية.

وقد أظهرت الدراسة أن التطور في دور الدولة قد أثر تأثيراً مباشراً على المرفق العام وكفاءة أداءه حيث أفرج المرفق العام من الدولة فهي التي أنشأت لإشباع الحاجات العامة للمجتمع بل كان مقصوراً عليها فقط ولا يجوز للأفراد التدخل والمشاركة في هذه المرافق في إحدى الحقب الزمنية من القرن العشرين ولما تغير دور الدولة في العتبتين الآخرين من القرن الماضي بتطبيقها نظام السوق الذي جعلها ليست طرفاً في ممارسة النشاط الاقتصادي بل شرفاً ومرافقاً للتنفيذ من قبل الأفراد كل المرفق العام هو لحد ركنين زيادة الكفاءة المؤسسية للدولة عن طريق لبحث الحيوية في المرافق العامة من خلال تطبيق قواعد المساءلة والشفافية وبمكافحة الفساد والمشاركة المجتمعية وتحقيق اللامركزية وخصخصة المرافق العامة.

وأكدت الدراسة على أن دوافع وأساليب خصخصة المرافق العامة تختلف من دولة لأخر بحسب الظروف والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن الهدف النهائي الذي تتفق فيه هو رفع مستوى أداء الخدمات العامة وتحقيق الرفاهية في ظل تناقص الموارد المالية ومعاناة الدول من عجز المارد العامة.

وأوضحنا أن مصطلح الخصخصة يشير إلى معنيان الأول ضيق ويقتصر فقط على نقل الملكية من الدولة إلى

واستلزم ذلك إنشاء جهاز للتنظيم مستقل لضبط العلاقة بين الأطراف المختلفة في مرفق الكهرباء (الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص والمستهلك) (٦٢) ، فصدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك ويتمتع الجهاز بشخصية اعتبارية منفصلة تماماً عن شركة كهرباء مصر وله مجلس إدارة مستقل يتكون من المستخدمين والمنجيين والخبراء المستقلين ويرأسه وزير الكهرباء ويتضمن التشكيل عشرة أعضاء منهم ثلاثة يمثلون الإنتاج والتوزيع والنقل وثلاثة آخرين من ذوي الخبرة العامة (اقتصادية، قانونية، إدارية) والأربعة الباقين يمثلون المستهلكين، ويقوم الجهاز بمتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجاً ونقلًا وتوزيعاً واستهلاكاً بما يضمن توفرها واستمرارها في الوفاء بمطالبات أوجه الاستخدام المختة وبالنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة أما بالنسبة بنظام التسعير فقد تم تطبيق نظام على فكرة المشتري الواحد الذي يقوم بربط جميع الأنشطة من خلال شراء الطاقة من شركا الإنتاج بأسعار محددة سلفاً باستخدام التسعير على أساس التكلفة أو على أساس الأداء كما في BOT ثم بنقلها وبيعها إلى شركات التوزيع السبعة أو إلى كبار المستهلكين على الجهود المالية والفائقة أو إلى التصدير عن شبكات الربط الدولية.

وأخيراً فإننا نرى أنه في ضوء الإجراءات التي اتبعتها الحكومة لإعادة هيكلة مرفق الكهرباء فإنه يحسب تشجيع الاستثمارات المحلية على إقامة مشروعات إنتاج وتوليد بنظام BOT بفرض زيادة القدرة الإنتاجية لهذا المرفق الحيوي لمواجهة احتياجات المستهلكين في ظل تنادي السكان وإعطاء المستثمر المحلي نفس الامتيازات والإعفاءات التي تعطى للمستثمر الأجنبي في هذا المجال تراجع الاستثمارات الأجنبية في الآونة الأخيرة وأرجعته في الدخول في المشروعات القائمة للاستفادة منها ونرى أنه يكفي بدخول القطاع الخاص في مشروعات توليد والإنتاج وعدم اشتراكه في النقل والتوزيع لحماية المستهلك بصفة خاصة وفي ظل المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق الدولة وهذا يتماشى مع البيئة المصرية في ظل الأوضاع الاقتصادية



وحصرت لدراسة الأساليب الحديثة في خصخصة المرافق العامة في أسلوبين الأول وهو نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T والثاني إعادة هيكلة المرافق العامة

عدم وجود قطاع خاص فيمصر قاعل يأخذ شكلاً مؤسسياً ولا توجد غير بعض النماذج والمبادرات الفردية الناجحة ولذلك فينبغي على القطاع الخاص في مصر أن يتعلم من تجارب الدول الأخرى في مجال الخصخصة ويستفيد منها.

ونتهينا إلى أن نظام BOT هو أحد أساليب الخصخصة الجزئية وأن مشاركة القطاع الخاص وفقاً لهذا النظام تكثر في المشروعات الجديدة التي لم تنشأ بعد ولا يقبل على مشروعات والمرافق العامة العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن نشاط اقتصادي لأخر وبما يتوافق والبيئة المحيطة ويحقق أكبر فائدة تنموية للدولة وللأفراد أيضاً ومن مزاياه توفير العملة الأجنبية التي تحتاجها الدولة ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ويساعد على نقل التكنولوجيا وينقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري على عاتق القطاع الخاص ويرفع من كفاءة تشغيل المرافق العامة من خلال اكتساب خبرات فنية من القطاع الخاص.

ومن عيوبه كثرة الاتفاقات والعلاقات التعاقدية المتشابكة مما يحمل الدولة تكاليف باهظة وتحمل الدولة لعبء المخاطر السياسية وعبئاً مالياً كبيراً يسددها جداً لئلا شهورها للحصول على الخدمة.

سواء تم الانتفاع بها أم لا وانتهت الدراسة إلى أن مرفق الكهرباء كان سبباً في تطبيق هذا النظام في مصر رغم المعوقات والمخاطر من التطبيق وأن نجاح المرفق في التطبيق والتشجيع على الاستثمار وفق هذا النظام يتوقف على إزالة المعوقات والمخاطر والتي أوضحتها الدراسة ويقع العبء الأكبر في ذلك على عاتق الدولة.

والأسلوب الثاني هو إعادة هيكلة المرافق العامة وهو من الأساليب الحديثة التي طبقته أخيراً العديد من دول العالم وهو يقوم على عدد من المبادئ والأسس هي فصل الأنشطة سواء أفعياً أو رسياً وإنشاء جهاز للتنظيم رقابي مستقل عن الحكومة والمشتغلين والمستثمرين وأن تتصف وظيفة بالشمول والشفافية وعدم التميز ولضمان استقلال الجهاز يجب أن

القطاع الخاص والثاني واضح يشير إلى مشاركة القطاع الخاص بالعديد من الصور والأساليب بما فيها نقل الملكية. وأنه وفقاً لذلك فقد قسمنا أساليب الخصخصة بحسب نوعها :-

١- أساليب الخصخصة الكلية وبمقتضاها يتم نقل الملكية المرفق إلى القطاع الخاص عن طريق طرح الموضوع للاكتتاب العام أو مقايضة الدين بحصص ملكية أو بيع المشروع العام بالتماقد المباشر أو لبيع إلى المال أو التغطية وبيع الأصول وانهينا إلى أسلوب الخصخصة الكلية يمكن تطبيقه في تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص أما نقل الملكية مرفق عام إلى القطاع الخاص فيؤدي إلى الأضرار بالمنفعين بالخدمات المرفق وبدلاً من تحسين الكفاءة الاقتصادية للمرفق سيجل الاحتكار الخاص محل الاحتكار العام، فالمضار تتجاوز الفوائد، ولذلك ظهر اتجاه عالمي ينادي بالترجع عن الخصخصة الكلية بعد النتائج السلبية التي أفرزتها وأهمها غياب المنافسة وارتفاع الأسعار وزيادة الفساد وضيء للمساواة وزيادة الفقر والبطالة وضيء السياسات الفعالة للتعامل مع هذه الآثار مع ظهور حالة من السخط الاجتماعي وسط الفئات المضارة تمثلت في احتجاجات عمالية لذلك نرى أن تطبيق هذا الأسلوب يتناسب مع طبيعة شركات المرافق العامة وصعوبة تطبيقه على المرافق العامة في مصر في ظل أساليب الخصخصة الجزئية إلى القطاع الخاص ويتماشى هذا الأسلوب مع خصخصة الإدارة وفصلها عن الملكية وكذلك الملكية المشتركة التعاونية بين القطاعين العام والخاص ومن أهم الأساليب عقود الخدمات وعقود الإيجار وعقود الإدارة وعقود للتزلم المرافق العامة (الامتياز).

وانتهينا إلى أن معظم دول العالم تشجع على تفعيل مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة بأساليب الخصخصة الجزئية وطبقت مصر ذلك في العديد من المرافق العامة بحسب الأسلوب والشكل الذي يتقاس مع طبيعة كل مرفق لتحقيق الكفاءة والفاعلية الإنتاجية.



- خلال الاستثمار الخارجي وليس من البنوك المصرية لتقدير ذلك على سعر الصرف ومخاطر الائتمان.
- ٥- وضع برنامج لإدارة المخاطر في المشروعات التي يشارك فيها القطاع الخاص الأجنبي
- ٦- إعادة هيكلة المرافق العامة الاقتصادية وإزالة القيود بما يضمن تحقيق الكفاءة.
- ٧- إنشاء جهاز إداري رقابي داخل المرافق العامة الاقتصادية يتولى مراقبة إجراءات التعاقد وإعداد الأعمال التحضيرية ودراسات الجدوى ومراجعة برامج صيانة المشروعات المنفذة بنظام BOT وتحديد مسؤوليات ومسؤولاته في إطار هيكل تنظيمي واضح.
- الهوامش والمراجع**
- (١) د. حازم البيلاوي : دور الدولة في الاقتصاد، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية للعلمة للكتاب ط ١٩٩٩ ص ٣٥ وما بعدها، د. علي لطفي : دور الدولة في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الحر مع إشارة خاصة إلى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الحادي والعشرون للاقتصاديين المصريين بعنوان " دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة " الذي عقده جمعية الاقتصاد المصري والإحصاء والتشريع خلال الفترة من ٢١ - ٢٣ أكتوبر ١٩٩٩ ص ١-٢.
- (٢) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم بعنوان دور الدولة في عالم متغير عام ١٩٩٧، مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١٩٩٧ ص ٢٢
- (٣) د. إبراهيم سعد الدين : دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة ونظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي العدد ١٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ ص ١٠.
- (٤) البنك الدولي : تقرير للتنمية في العالم ١٩٩٧ مرجع سابق ص ٢٤.
- (٥) د. رمزي زكي : الخصخصة والإصلاح الاقتصادي بمصر، دائرة حوار مجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد للتخطيط القومي، المجلد الثاني، العدد الأول ط ١٩٩٤ ص ١٩٢ - ١٩٣.

يتصف بكفاءة العاملين والرواتب المجزية حتى يتحضر على مقدي الخدمة احتواء جهاز التنظيم في غير اغراض الصالح العام وتحديد اساليب التسعير وعرضنا لاسلوبين يتم تطبيقهما في العديد من الدول هما تنظيم نسبة العائد والمقت السعري واكدنا اخيرا على ضرورة وجود آلية فعالة لعرض المنازعات حتى تكتمل منظورة اعادة هيكلة المرفق العام وعرضنا لتجربة مصر في اعادة هيكلة مرفق الكهرباء حيث شجعت مصر القطاع الخاص في المشاركة في مجال توليد وإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق نظام BOT فقامت بالإصلاح التشريعي وإن كان ينبغي النظر لولا في تعديل الدستور المصري الحالي لآلة نقطة البدء في الإصلاح التشريعي لكي يتماشى مع التطورات والمتغيرات العالمية الجديدة وأهمها الاتجاه نحو تطبيق سياسات الاقتصاد الحر على غرار ما قامت به الدول الأخرى من تعديل لدستورها الذي تم وضعه في ظل الأنظمة الشمولية وتطبيق سياسات الاقتصاد الموجه حتى يتسنى للقطاع الخاص المشاركة في هذه المشروعات ثم قامت بفصل الأنشطة وتفكيكها إلى إنتاج ونقل وتوزيع. وأخيرا استحدثت نظام وعاء الطاقة أو منظومة تداول الطاقة كآلية لتسعير الكهرباء في مصر.

ثانيا : التوصيات :

- ١- إصدار قانون موحد يطالع عمليات الخصخصة بصفة عامة وخصخصة وإساليبها بدلا من المعالجة الجزئية التي اتبعت في مشاركة القطاع الخاص في بعض المرافق عن طريق نظام BOT لنجاح عملية التحويل الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار.
- ٢- التوسع في تطبيق اساليب للخصخصة الكاملة الجزئية أو عدم تطبيق اساليب الخصخصة الكاملة على المرافق العامة لاثارها السلبية أو الضارة على المجتمع المصري والاكتفاء بتطبيق هذه الاساليب على شركات قطاع الأعمال العام.
- ٣- عدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية فقط ودعم وتشجيع الاستثمارات المحلية للمشاركة في المشروعات التي تنفذ بنظام BOT في مصر.
- ٤- توفير العملة الأجنبية للمشروعات المنفذة بنظام BOT من



المؤسسات تستهدف تحقيق الأهداف التنموية والتوزيعية بفاعلية أكبر من خلال إطلاق آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق القوس المناقشة من أجل الكفاءة فهي رؤية متكاملة لكيفية إدارة الاقتصاد القوس بكفاءة وفاعلية، المزيد من التفصيل يراجع د. صديق المدد ٦٠ فبراير ١٩٩٣، ص، ص ٥، ٦.

(13) Dietsen Bos, Privatization : Atheasitcal tseatmmt, oxford, clasen don psey, 1991, P.2

(١٤) د. رمزي زكي الخصخصة والإصلاح الاقتصادي بمعرفة مرجع سابق ص ١٩٤ (الخصخصة) القاهرة، ط ٩٥ ص ٥.

(١٥) أن معظم المشروعات التي دخلت برنامج الخصخصة سواء في مصر أو الدول الأخرى هي ذات المشروعات التي سبق تأميمها، المزيد من التفصيل يراجع على سبيل المثال د ليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الملكية وحوافز العاملين والإدارة، المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام ١٤ فبراير ١٩٩٣ (ملحق رقم ١) بالشركات والأصول المطروحة للبيع للأفراد ويراجع أيضا قائمة المشروعات الفرنسية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون ٢ يوليو ١٩٨٦ بشأن الخصخصة في فرنسا.

(١٧) على سبيل المثال مرفق مياه الشرب والصرف الصحي في مصر يقوم على شأله وزارة الإسكان والعرايق والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية وعدد من الهيئات الحكومية مثل الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي والهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى والهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية.

(١٨) البنك الدولي : تقرير للتنمية في العالم لعام ١٩٩٤ بعنوان البيئة الأساسية لأجل للتنمية ط ١٩٨٩٤ ص ٥٤ - ٥٥.

(١٩) كسر يستكين كسينز : خصخصة مشروعات البنية الأساسية، المتطلبات والبيدائل والخبرات، تعريب د. منير إبراهيم هندي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط ١٩٩٧، ص ٥٧، د. نجلاء الاهواني :

مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية لمساعدة للنمو الاقتصادي في الدول النامية، سلسلة دراسات

(٦) د. محمد المتولي : خصخصة مشروعات الكهرباء بنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT، مجلة البحوث الإدارية، مركز البحوث، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، عدد يناير ٢٠٠١ ص ٩.

(٧) هي ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقله من المحدود للمراقب إلى غير المحدود الذي ينأى عن كل مراقب وهي ترجمة لكلمة Globalization الإنجليزية التي تعيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل لكل فهي ظاهرة من ظواهر الواقع المعاصر تقوم على أساس النمو المستمر للاعتماد المتبادل بين البشر على كوكب الأرض من خلال تحرير الأسواق والمعلومات والاتصال ونقل التكنولوجيا، المزيد من التفصيل يراجع، البنك الدولي : تقرير للتنمية في العالم بعنوان دخول القرن الحادي والعشرين لعام ١٩٩٠/٢٠٠٠ ط ٢٠٠٠

والذي تناول فيه العولمة والاتجاه نحو المحلية. Anthony G.M.C grew and Paul G Lewis , global pahitics : glalalzatation and the nation state camlridge , 1992 , p 15.

(٨) د. محمد حسن العزاوي : العولمة وتحديث الدولة، يونيو ٢٠٠ ورقة عمل غير منشورة ص ٣

(٩) البنك الدولي : تقرير لدولة في عالم متغير مرجع سابق ص ٤ (١٠) البنك الدولي : تقرير للتنمية في العالم لعام ٢٠٠٢ بعنوان "بناء المؤسسات من أجل الأسواق" مؤسسة الأهرام، مراكز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢ ص ١٠٦.

(١١) الخصخصة كلمة مستحدثة في اللغة العربية، والفعل خصخص على وزن فاعل مثل حصحص فعل متعدي بينما خصخص فعل لازم ومنه قوله تعالى (الآن حصحص الحق) وتخصخص ديني خصه بالشيء خصوصا والخاصة ضد العامة، مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد ابن بكر بن عبد القادر الرازي، دار التنوير العربي، لبنان ط ١٩٨٥ ص ١٧٧.

(12) El Wan, Ibrahim. priretization, Desegulatal and macroeomic policy : the caye of pak istaw ststuctwal and mecooeconomic policy Issues, lmf, 1992, p.86.

وعرفت أيضا وفقا لهذا الاتجاه بأنها حزمة متكاملة من



- الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ط ١٩٩٦ ص ٤٢.
لمزيد من التفصيل تراجع
Molawa, walta. the logic of Rsrization, the case of
telecommunicathe southesw Cone of latin America .
Green Wood psen Wypost 1997
- (٢٦) ظهرت فكرة عدم جواز خصخصة المرافق التي تسند
أهميتها من القواعد الدستورية من حكم المجلس
الدستوري الفرنسي في ٢٥، ٢٦ يونيو ١٩٨٦ لمزيد
من التفصيل تراجع د. محمد محمد عبد اللطيف :
النظام الدستوري للخصخصة، الناشر دار النهضة
العربية، ط ٢٠٠٠ ص ٥ - ٥٣.
- (٢٧) د. محمد الفتولي مبدأ المساواة أمام المرافق العامة
بالنظر على توزيع الخدمات الصحية في مصر،
رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس
١٩٩٧ ص ٩٤ وما بعدها الجماعة *
- (٢٨) من ذلك نص مقدمة دستور فرنسا ١٩٤٦ "كل مال أو
مشروع يكون لاستغلاله وصف المرفق العام القوي أو
الاحتكار الواقعي يجب أن تؤول ملكيته إلى الجماعة "
- (٢٩) احمد محمد محرز : النظام القانوني لتحويل القطاع
العام إلى القطاع الخاص (لخصخصة) القاهرة ط
١٩٩٥ ص ٥٨
- (٣٠) د. سعد الشرفاوي : مبادئ القانون الإداري، الطبعة
الثالثة ٢٠٠١، الناشر دار النهضة العربية ص ٣٥٥
- (٣١) حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بتاريخ
١٩٩٧/٢/١ في الدعوى رقم (٧) لسنة ١٦ ق ز،
منشور في الجريدة الرسمية العدد ١٧ (تابع) في
١٩٩٧/٢/١٣.
- (٣٢) جابر جاد نصر : عقود البوت B. D. T. والتطور
الحديث لعقود الالتزام، دراسة نقدية للنظرية التقليدية
لتعد الالتزام، ط ٢٠٠٢، ص ٧٤.
- (٣٣) البنك الدولي : تقرى التنمية في العالم البنية الأساسية
من أجل التنمية مرجع سابق ص ١٤٠، ١٤١.
- (٣٤) طبقت هذا الأسلوب بريطانيا في عملية خصخصة
مرافق الاتصالات وحقق نجاحا نتيجة لوجود أسواق
مالية قوية في حين لم يحقق النجاح في دول شرق

- شرق أوسطية رقم (٢٣) مركز بحوث الشرق الأوسط
جامعة عين شمس، القاهرة ط ١٩٩٨، ص ١٢
- (٢٠) د. رمزي ركي : الخصخصة والإصلاح الاقتصادي
بمصر، مرجع سابق ص ١٩٥.
- (٢١) د. محمد ماجد خشنه : مفاهيم وعلمية تأخير الأصول،
صمن سياسات الإصلاح الاقتصادي نع التطبيق على
مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد
التخطيط القوي، المجلد السادس (الدور الثاني) ديسمبر
١٩٩٨، ص ٦٢ وما بعدها.
- (22) David Farbharm and sylvid Hastor "pulihic service
mawagesialym Areview and Evaluatw"
Inmawaging the nowpulilic sericecy . David
Fasnham and sylvia Hastow editoy Iovdon .
macmilan 1996 p 272
- (23) Pau I Stass : the meawing of Pswatization . the
meawing of pswatization . paul stass . http : ' www
psinctow > edu / stans / meawing. ht ml
- (٢٤) زالت إيرادات الأرجنتين بنحو ١٩ مليار دولار نتيجة
عملية الخصخصة وتم تخصيص ديونها بنسبة ٤٠٪
عندما استخدمت ١١ مليار دولار من حصيلة
الخصخصة في خفض هذه الديون، وبلغت إيرادات
المكسيك من الخصخصة نحو ٢٢ مليار دولار، أما في
مصر فبلغت حصيلة بيع ٢٢ شركة تابعة حتى ١،٢
مليار جنيه ودائع للبنوك، ٤٤٥ مليون جنيه إيداعات
بالبنك المركزي، ١،٩ مليار جنيه في سداد ديون البنوك
 وإعادة هيكلة الشركات الخاسرة على الأرباح الرأسمالية
لمبيعات الأسهم، ١٥٢ مليون جنيه لتعويض الصال
وسداد الأجور.
- (٢٥) كان تحقيق هذا الهدف هو الغاية من تطبيق كوريا
الجنوبية لسياسة التحرر الاقتصادي والخصخصة بصفة
عامة واتسمت الكورية عكس تجارب الدول الأخرى في
أمريكا اللاتينية وأفريقيا بسمه غاية في الأهمية وهي
التوزيع الأكثر عدالة للدخل وتقليل الفقر والتشغيل شبه
الكامل، لمزيد التفصيل تراجع، د. هدي الشرفاوي :
التصنيع في جمهورية كوريا الجنوبية هيكل
والاستراتيجية، في د. محمد السيد سليم (محرر)
النموذج الكوري للتنمية مركز الدراسات الآسيوية، كلية



عقد تأجير ونجحت الشركة الجديدة في تحسين معدل التحصيل وزادت السيانة وتم إيقاف الدعم المالي

للتفصيل، المزيد من التفصيل يراجع

E D F international, power utility mawagement by
pesfomowce contracting semivar presented to wosld
pwer, may19. 1992

وأيضاً تقرير البنك الدولي البنية الأساسية من أجل التنمية،

مرجع سابق ص ٨٧

(٤٤) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢

بعنوان بناء المؤسسات من أجل الأسواق، مركز

الأهرام للترجمة والنشر، ط ٢٠٠٢ ص ١٦٧.

(٤٥) لمريد من التفصيل يراجع

Carnacorporation, Psirizationw in Egypt, qasterly
Review, coordination Suppart Uwit (Pcsu), o-ctolies
- December 2000 P 33

د. عادل رجب، الأساليب المختلفة لتطوير ورفع كفاءة قطاع

الكهرباء في مصر، مؤتمر انعكاسات برنامج

للخصخصة على الاقتصاد المصري، مركز البحوث

والدراسات الاقتصادية والمالية - كلية الاقتصاد جامعة

القاهرة، بالتعاون مع مؤسسة كونراد دينلور الألمانية

خلال الفترة من ٣٠ - ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٢٠.

(٤٦) وقد عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري

(اليونسكو) بأنه شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح

بمقتضاه حكومة ما لفترة من الزمن احد الاتحادات المالية

الخاصة ويدعي شركة المشروع امتياز لتنفيذ مشروع

معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببناءه وتشغيله

وبادارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق

أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً وفي نهاية

مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة، لمزيد

من التفصيل يراجع د. محمد المتولي خصخصة

مشروعات الكهرباء بنظام B O T في مصر، مجلة

البحوث الإدارية مركز البحوث لأكاديمية السادات للعلوم

الإدارية، عدد يناير ٢٠٠١ ص ١٩.

(٤٧) د. جمال الدين نصرار : تنفيذ مشروعات البنية

الأساسية باستخدام نظام البحوث ط ٢٠٠٠ ص ٢٤

التقرير الصادر عن البنك الدولي والوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية بعنوان.

أوروبا لميأب أو ضعف الأسواق المالية، ولجأت بعض

هذا الدول إلى توزيع الأسهم مجاناً أو بتكلفة منخفضة

على العاملين بهدف تشجيعهم على التملك من جهة

أخرى، لمريد من التفصيل يراجع د. محمد ماجد

خشبه، قضايا مفاهيمه وعلمية تأجير الأصول مرجع

سابق ص ٦٧.

(35) M. Victosid manile · Conviction vevaye
Necerty : pulilic vility psivatizatin in Argentina .
chile and mexico

Papes psepaned fas the 97 th Annual meeting fas the
American Science Association, san Francisco.
Augeyur 30- September 2001 P 2.

(٣٦) د. محمد عبد الطيف : النظام الدستوري للخصخصة

مرجع سابق ص ١٧.

(٣٧) من ذلك التجربة البريطانية والكندية والجاميكية، لمزيد

من التفصيل يراجع لوان دابولي : تملك الأسهم

للعاملين كركيزة لعملية التخصيصية، أضواء على

التخصيصية، العدد ٢ المجلد الأول، مطبوعات المكتب

القني لوزير قطاع الأعمال لعام يونيو ١٩٩٤ ص ٥.

(٣٨) د. عزت ملوك قنلوي : الأبعاد الاقتصادية لعملية

الخصخصة، مجلة مصر المعاصرة، عدد يناير / أبريل

٢٠٠١ السنة الثانية والتسعون ص ١٢٥.

Tendsin International, Telecommunication 1999 (39)
Telecommunication Refosm, P. 31.

(٤٠) د. احمد جمال موسى: قضية الخصخصة، مجلة

البحوث القانونية والاقتصادية حقوق المنصورة عدد

أبريل ١٩٩٣ ص ٣١.

(٤١) خالد زكريا محمد أمين الو الذهب : إدارة برامج التحول

من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دراسة للحالة

المصرية، إرسال ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، جامعة القاهرة، يونيو ١٩٩٦ ص ٢٢٣.

(٤٢) د. حسن العلواني : مشاركة القطاع الخاص في إدارة

خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بمصر، مؤتمر

دور الدولة في عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، جامعة القاهرة ٢١ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٥.

(٤٣) تد تجربة ساحل الحاج رائدة في هذا الشأن حيث

نمرض أداء هيئة الكهرباء الترددي خلال الثمانينيات من

القرن العشرين فأيد تنظيم الهيئة عام ١٩٩٠ في إطار



(٥٦) د. سلطان أبو علي : الدور الرقابي للدولة في تسعير الاتصالات في مصر، مؤتمر دور الدولة في عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، خلال الفترة من ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٦.

(٥٧) د. سلطان أبو علي مرجع سابق ص ١٢.

(٥٨) د. عادل رجب لك الأساليب المختلفة لتطوير ورفع كفاءة قطاع الكهرباء في مصر مرجع سابق ص ١٣-١٤.

(٥٩) البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٢ ص ١٥٩.

(٦٠) د. محمد المتولي : خصخصة مشروعات الكهرباء بنظام BOT مرجع سابق ص ٢٦.

(٦١) علي الصعيدي : خصخصة قطاع الكهرباء في مصر (أعمال الندوة المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٠١، تحرير د. مني الجرف ورقى اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، عدد ٨، ٢ مارس ٢٠٠٢ ص ٨.

(٦٢) بالإضافة إلى ذلك توجد مجموعة أخرى من الشركات لا تخضع لجهاز التنظيم وتساهم فيها الدولة ولكن القطاع الخاص يساهم بالجزء الأكبر وهي تقع تحت إشراف الشركة القابضة. وهي تتكون من أربعة أنواع من الشركات هي الشركات التابعة وتمتلك في الشركة الاستثمارية لهندسة محطات القوى الكهربائية التي تصمم وتشرف على تنفيذ محطات الكهرباء وبذلك فيه قطاع الكهرباء ٤٪ وشركة للصيانة والتشغيل وهي شركة تابعة للشركة الأولى وتقوم بتشغيل وصيانة محطات الكهرباء وتمتلك فيها أول شركة قطاع خاص طبقت نظم BOT بنسبة ٥٢٪ وشركة هندسة النظم وشركة لإدارة شركات التوزيع بالإضافة إلى شركات دولية مشتركة دولية مع كل من سوريا وليبيا وشركات مشتركة وشركات مشروعات وخدمات لمزيد من التفصيل يراجع د. علي الصعيدي خصخصة قطاع الكهرباء مرجع سابق ص ١٠.

Project Financing from Domestic to International Building Infrastructure Society in Emerging Market. 1995, P 2.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) : Guidelines for Infrastructure Development through Build, Operate, Transfer (B.O.T) projects. 1996 P 6

(٤٨) لمزيد من التفصيل يراجع بحثنا، خصخصة مشروعات الكهرباء بالنظام

B.O.T مرجع سابق ص ٢١-٢٣

(٤٩) مستشار : متنز كليل مرس : تجربة الكهرباء في المشروعات المنفذة بنظام

BOT د. محمد المتولي (محرر) دار النهضة العربية ط ٢٠٠١ ص ١٦٠ وما بعدها.

(٥٠) من الأساليب التي تستطيع الحكومة القومية بها لإدارة المناظر وتجميع قائمة بالتزاماتها المحتملة التي يحتمل أن تخسرها وتسبب معوقات للمشروع للنشر عن طريق شبكة الإنترنت تحت مسمى المخاطر والالتزامات المختلفة مما يشجع القطاع الخاص على المشاركة في هذه المشروعات لأن ذلك من قبل الشفافية ويحفز على الاستثمارات الأجنبية ومن الدول التي طبقته نيوزيلندا من خلال البريد الإلكتروني

(http://www.tseayun.gov.nz)

(51) World Bank, Recent trends in private Participation in infrastructure, September 1999 (www.worldbank.org/html/fpd/otes).

(٥٢) البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٢ ص ١٥٥

(٥٣) د. عادل رجب : الأساليب المختلفة لتطوير ورفع كفاءة قطاع الكهرباء في مصر

مصر مرجع سابق ص ٨

(54) M.V. Icozta Musillo, convictionveruy Necrity Pulic utility privatization in Argentina, Chile and Mexico OP Ltd, 199

(٥٥) د. علا الخواجه : خصخصة تنظيم قطاع الاتصالات

في مصر مؤتمر انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالاشتراك مع مؤسسة كورندينور الألمانية خلال الفترة من ٣٠ - ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٧.



دراسة تحليلية للسياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية في الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٢ (*)

إعداد

محمد عبد العظيم صابر

ملفحة :

في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ .

٢- تحليل لتطور أداء الصادرات المصرية وهيكلها خلال فترة الدراسة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ ، وتوضيح أثر السياسة التجارية المطبقة خلال تلك الفترة عليها ، وكذلك بيان أثر الإصلاح في السياسة التجارية التي جاءت ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على أداء الصادرات المصرية .

٣- تحليل لمعوقات تنمية الصادرات المصرية في ضوء السياسة التجارية المطبقة خلال فترة الدراسة

٤- وضع محاور لاستراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية .

ثلاثاً : أهمية البحث :

(أ) من الناحية العملية :

البحث يوضح السياسة التجارية التي طبقت في مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ ، من خلال تقسيم تلك الفترة إلى فترة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ، وفترة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ ، وأثر تلك السياسات على أداء الصادرات المصرية وهيكلها . وكذلك تحليل لمعوقات تنمية الصادرات المصرية في ضوء السياسة التجارية المتبعة ووضع محاور لبناء استراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية باعتبار أن الصادرات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي .

تمثل مسألة تنمية الصادرات إحدى أهم القضايا الرئيسية التي يهتم بها الاقتصاديون على مستوى الاقتصاد العالمي في الدول المتقدمة وللنامية على حد سواء ؛ لوجود علاقة سببية بين نمو الصادرات ونمو الاقتصاد القومي عن طريق الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي والزيادة في معدل نمو وإنتاجية عناصر الإنتاج . كما أن تبني استراتيجية للتنمية ذات توجه خارجي يؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد القومي بما يؤدي إلى تنويع قاعدة الإنتاج ، حيث يكون التصدير هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي . هذا إلى جانب أن تنمية الصادرات تعد معادلة ضرورية لعلاج العجز في الميزان التجاري .

أولاً : مشكلة البحث :

تكمن المشكلة البحثية في تحليل دور السياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ .

ثانياً : هدف البحث :

يهدف البحث إلى القيام بدراسة تحليلية للسياسة التجارية المطبقة في مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ ومدى تأثيرها في تنمية الصادرات . وذلك من خلال :

١- تحليل السياسات التجارية المطبقة قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وذلك في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ، وتحليل تلك التي طبقت بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي

(*) رسالة مقدمة للحصول على درجة العسوية بقسم الاقتصاد ؛ تمت مناقشتها بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، تحت إشراف أ.د. عبد المطلب عبد الحميد أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث والمعلومات ، وذلك عام ٢٠٠٥م .

ب) من الناحية الطمية :

يوجه البحث نظر الباحثين لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية ؛ حيث أن الكتابات في هذا المجال لا تزال محدودة.

رابعاً : فروض البحث

يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي :

١- إن سياسات التجارة الدولية التي طبقت قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تختلف عن سياسات التجارة الدولية بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالتأثير على أداء الصادرات المصرية وهيكلها.

٢- إن برنامج إصلاح السياسة التجارية الذي يأتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الصادرات .

خامساً : أسلوب البحث :

يقوم الباحث استناداً للخلفية النظرية ، ومستخدماً للاستنباط المنطقي في الكشف عن دواعي برنامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاح السياسة التجارية على أن يتم تحليل دور السياسات التجارية على أداء الصادرات وهيكلها باستخدام التحليل الوصفي والتحليل الكمي ؛ حيث يتم التحليل اعتماداً على بعض أدوات النظرية الاقتصادية وبعض الأدوات الإحصائية.

يعتمد البحث على البيانات والإحصاءات المحلية والمالية المنشورة في تقارير : البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك المركزي المصري ، والبنك الأهلي المصري ، وكذلك الدوريات المتخصصة.

سادساً : حدود البحث :

أ) الحدود الزمانية

يشمل البحث الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ حيث يتم تقسيمها إلى فترتين :

تبدأ الفترة الأولى من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ، وهي : الفترة السابقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

الفترة الثانية تبدأ من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ ، وهي : فترة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

ب) الحدود المكثية :

ينصب الاهتمام على تأثير السياسة التجارية على أداء الصادرات وهيكلها في الاقتصاد المصري
سبعاً : خطة البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول بخلاف المقدمة وللتنتج والتوصيات.

ويتناول الفصل الأول : سياسات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي من خلال دراسة سياسة حماية التجارة الدولية ، وكذلك سياسة حرية التجارة الدولية ، ثم اتجاهات السياسة التجارية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

ويتناول الفصل الثاني : تطور السياسة التجارية في مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ وذلك بالتعرض لأهم عناصرها المتمثلة في هيكل التعريف الجمركي، والتقيود الغير جمركية ، ومصر الصرف.

ويتناول الفصل الثالث : تطور أداء الصادرات وهيكلها في ضوء السياسة التجارية المطبقة خلال : فترة الدراسة ، ومن سنة ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢ ، وتوضيح أثر الإصلاحات التي تمت في السياسة التجارية خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٠ على أداء الصادرات المصرية .

ويتناول الفصل الرابع : تحليلاً لمعوقات تنمية الصادرات المصرية المتمثلة في: استراتيجيات التنمية المطبقة، والاختلالات الهيكلية، والمعوقات الخاصة بالسياسات الاقتصادية والتجارية، وكذلك الخاصة بالإطار المؤسسي والبنية التحتية للتصدير، وأخيراً المعوقات المتعلقة بالبيئة الخارجية.

ويتناول الفصل الخامس : المحاور الرئيسية للاستراتيجية المقترحة لتنمية الصادرات المصرية. وتتمثل في : محاور تتعلق بالتوجه نحو الاقتصاد التصديري وبناء القدرة التنافسية ، وكذلك محاور للسياسات الاقتصادية والتجارية ، وأخرى ترتبط بالإطار المؤسسي والبنية التحتية للتصدير ، وأخيراً محاور مرتبطة بالبيئة الخارجية .

ثامناً : النتائج والتوصيات

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يتم تناولها وفقاً لما يلي :



أ [النتائج :

- ١- دراسة سياسة التجارة الدولية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي تدوير لوجود نوعين من السياسات كلفت محوراً لتفسير وإدارة للمعاملات الخارجية هما: سياسة حماية التجارة الدولية ، وسياسة حرية التجارة الدولية.
 - ٢- التحولات الاقتصادية التي تؤثر في اتجاهات السياسة التجارية في عالمنا اليوم تمثلت في أربعة تحولات رئيسة أولها: اتساع نطاق " الجات " نحو تحرير التجارة واستبدال سكرتارية " الجات " بمنظمة التجارة العالمية ، وثانيها: اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية ، وثالثها: الاتجاه نحو العولمة وتناظم دور الشركات المتعدية الجنسيات، ورابعها: التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج نحو التصدير .
 - ٣- تميزت السياسة التجارية في مصر منذ منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات بإحلال القيود السعرية المرتفعة محل القيود الكمية - والتي ظلت موجودة أيضاً - واستحدثت بعضاً من الحوافز الغير جمركية الأخرى إلا أنها كانت ذات طبيعة مؤقتة. ورغم ذلك ظل قطاع التجارة الخارجية مكبلاً بالقيود الكمية وظل سعر الصرف مغالاً في قيمته بشكل لا يساعد على تحسين التعامل مع العالم الخارجي وزيادة الصادرات .
 - ٤- منذ أوائل التسعينات وبعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهدت السياسة التجارية في مصر اتجاهات تدريجياً نحو تخفيض التعريفات الجمركية من جهة، والحد من القيود الغير جمركية من ناحية أخرى، وذلك نحو تحرير التجارة وبما يتصل مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتزامات مصر في إطار اتفاقية الجات. ورغم ذلك يلاحظ على تلك الإجراءات أنها غير مؤثرة على القدرة التنافسية للصادرات بدرجة يُعتد بها .
 - ٥- اتسم أداء الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة بالضعف الشديد حيث تشير الدراسة إلى تقلب معدل نمو الصادرات المصرية واتجاهها الدائم نحو الانخفاض ، وكذلك انخفاض مؤشر نسبة تغطية
- ٦- من دراسة وتحليل هيكل التوزيع السلمي للصادرات المصرية يتبين لنا: وجود عيوب هيكلية، حيث مازالت تسيطر المواد الأولية على هيكل الصادرات السلعية - حتى بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي - والذي يعتبر أحد معوقات الصادرات المصرية في الأجل الطويل لما تشهده أسعار تلك المنتجات الأولية من عدم استقرار ، ولما تنسم به معظم تلك المنتجات من انخفاض في مرونة الطلب الداخلية الخاصة بها .
 - ٧- من دراسة للتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية ، نجد أن الصادرات المصرية تتصف بالتركيز، حيث أوضحت الدراسة أنه خلال النصف الثاني من الثمانينيات كان للشريك التجاري لمصر: سوق دول الاتحاد الأوربي، ثم سوق الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني ، ثم سوق مجموعة الدول العربية في المركز الثالث.
 - ٨- عناصر السياسة التجارية المطبقة في مصر خلال فترة الدراسة كانت غالباً أداة للتأثير السلبي على الصناعات التصديرية، حيث تميزت عناصر تلك السياسة بالتحيز ضد الصادرات ، فكان هيكل التعريفات الجمركية: يتسم بالتحيزات المتكررة بالإضافة إلى الارتفاع النسبي في مستوى التعريفات الجمركية خلال فترة الدراسة، وبما يمثله هذا من حماية فعالة تعزل المنتجين المحليين عن المنافسة في الأسواق العالمية، وتدفعهم إلى الإنتاج في السوق المحلي دون التفكير في التصدير على الرغم من أن الغرض الأساسي من منح الحماية للصناعات المحلية كلى هو حماية الصناعات الناشئة لجعلها قادرة على النمو والمنافسة في المستقبل، إلا أن الحماية أثرت سلباً على تحويل الموارد من قطاعات التصدير إلى قطاعات الإحلال محل الواردات. ومن ناحية أخرى كان للحماية أثر ضار على جودة الإنتاج المحلي بما أفقدها عنصراً من عناصر تطورها بجانب خلق صناعات صغيرة الحجم مرتفعة التكاليف يصعب تحويلها إلى صناعات تصديرية .



أوضحت الدراسة ارتفاع أسعار الخدمات بالمواني والمطارات المصرية، كذلك ارتفاع أسعار نولون النقل الجوي والبحري بشكل مبالغ فيه ، كذلك ضئف الطاقة التخزينية لمجمع البضائع بميناء القاهرة الجوي. ويلاحظ عدم توافر وسائل نقل جوى وبحري منتظمة، وقلة عدد السفن التي تعمل في المواني المصرية إلى الأسواق العربية ، فضلاً عن عدم وجود خطوط ملاحية لأسواق إفريقيا على الرغم من أهمية هذه الأسواق في المرحلة المقبلة لتنمية الصادرات المصرية .

١٤- تعدد وتنوّع الإجراءات التي تواجه عملية التصدير والواقع أن مسألة تبسيط الإجراءات ليست مسألة خاصة بالتصدير وإنما قضية عامة تشكو منها معظم قطاعات الإنتاج ، وعلى الرغم مما بذل من جهود وخاصة في الآونة الأخيرة لتبسيط إجراءات التصدير وتيسيرها إلا أنه لازالت هناك بعض الأمور محل شكوى من جانب المصدرين تؤثر على العملية التصديرية ، هذا بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الأجهزة الرقابية العاملة في مجال خدمة العملية التصديرية وعدم وجود شفافية في التعامل وكثرة التعديلات والتغييرات في الإجراءات والرسوم التي تفرضها الحكومة .

١٥- أوضحت الدراسة تأثير التكتلات الاقتصادية على نمو الصادرات المصرية وذلك من خلال شدة المنافسة الخارجية بعد تحرير التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO خاصة مع سماحها بوجود معاملة تفضيلية للتكتلات الاقتصادية الكبرى ، هذا بالإضافة إلى الدعم المستمر والمعلن الذي تقدمه بعض الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها أو لغزو أسواق جديدة ، فضلاً عن قيام بعض الدول والاحتكارات الدولية إلى اتباع أساليب الإغراق في بعض الأسواق المحلية .

ب [التوصيات :

في ضوء الحقائق والاستنتاجات السابقة يمكن أن يسوق الباحث عدداً من التوصيات التي يرى أهمية أخذها في

٩- كانت سياسات سعر الصرف المطبقة خلال فترة الدراسة من أهم عناصر التحيز ضد الصادرات المصرية حيث كان سعر صرف الجنيه المصري مقوماً بأعلى من قيمته الحقيقية.

١٠- نتيجة للآثار السلبية التي ترتبت على الأخذ باستراتيجية الإحلال محل الواردات: اتجهت مصر لاتباع استراتيجية التصنيع للتصدير على أساس أن الصادرات هي مصدر إضافة للدخل القومي والاهتمام بالتصدير يفتح المجال أمام توسيع الأسواق والأخذ بالإنتاج الكبير وما يتولد عن هذا من انخفاض في تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات تحول دون نجاح هذه السياسة، منها: عدم وجود تخطيط للإنتاج التصديري، وانخفاض المستوى الفني للإنتاج، وعدم توافر المهارات والقدرات التنظيمية اللازمة للوصول بكفاءة الصادرات السلعية وجودة منتجاتها إلى المستوى العالمي .

١١- أوضحت الدراسة أن مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة تحميل الإنتاج مآعباً مالية من خلال فرض رسوم جمركية ورسوم خدمات ودمغات ومصروفات إدارية ورسوم مقابل استخدام الحاسوب ، فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة بالنسبة للوحدات الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المعدة للتصدير ، وضيء القدرة التنافسية للصادرات المصرية .

١٢- أوضحت الدراسة عدم وجود أي ارتباط بين السياسة الإنتاجية والسياسة التسويقية، بل وعدم وجود فكر تسويقي على المستوى القومي ينظر إلى الإنتاج والتسويق كمنظومة متكاملة بداية من: الإنتاج ، والجودة، والتعبئة والتغليف ، والنقل والتخزين ، ثم البيع والتسويق ، بل إن الفكرة السائدة لمفهوم التسويق لدى غالبية تصرف في الغالب إلى التسويق المحلي .

١٣- يتطلب نجاح العملية التصديرية توافر وسائل نقل سريعة ومتطورة تحقق التواجد الدائم والمستمر للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، لكن



لذلك هناك حاجة لتحديل هذا النص الضريبي بما يسمح بمرئان المعاملات التمييزية على كامل صافي الوعاء الضريبي لتجنب الانزواجية وللتشجيع على الجمع بين نشاطي التصنيع والتصدير .

٥- اتباع سياسة سعر صرف واقعية تعكس القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وعلاقتها بالعملة الأجنبية القابلة للتداول عالمياً، وذلك لتدعيم المركز التنافسي للصادرات. لذلك لابد من إجراء الدراسات حول تنافسية الصادرات المصرية والتي تنوقف على التغيرات في الأسعار الدولية الحقيقية والتغيرات في تكاليف الإنتاج المحلية وتحديد العوامل الأخرى غير سعر الصرف التي تسهم في زيادة معدلات الأداء التصديري بدلا من الاتجاه إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة للعمل على زيادة الصادرات، حيث لم تنجح هذه السياسة حتى الآن في زيادة الصادرات .

٦- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي: فتجارب الدول الناجحة في التصدير تؤكد على أهمية دور الاستثمار الأجنبي كمحرك أساسي للنجاح التصديري. فالاستثمار الأجنبي يصاحبه رأس مال وتكنولوجيا حديثة وخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، ويساعد الاستثمار الأجنبي على زيادة الإنتاجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة . وكذلك تطوير المناطق الحرة حتى تصبح هذه المناطق إنتاجية وتصديرية في الوقت نفسه وكذلك مناطق لجذب رؤوس الأموال وليس مجرد مناطق تجارية للسلع الترفيهية أو الاستهلاكية .

٧- ضرورة إعادة النظر في معدلات الفائدة على القروض الاستثمارية وتقليل الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والعمل على تمويل الصادرات من خلال قروض بسيطة وليست مركبة وتطوير العمليات المصرفية المشجعة لتمويل الإنتاج بغرض التصدير ، كذلك ينبغي تدعيم الهيكل التمويلي للبنك المصري لتمويل الصادرات وتوفير المبالغ المالية له وبشرط ميسرة تتيج له القيام بدور في تمويل الأنشطة

الاعتبار، وتتمثل فيما يلي :

١- حتى تستطيع السياسة التجارية العمل على تنمية الصادرات المصرية يجب أن تستمر مصر في تحرير تجارتها الخارجية تدريجياً وبالكامل حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة وبالتالي زيادة كفاءة تخصيص الموارد ، هذا فضلاً عن أن تحرير التجارة اتجاه عالمي توج أخيراً بقيام منظمة التجارة العالمية WTO والتي انضمت إليها مصر. وتشكل هذه المنظمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معالم للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وبالتالي لا يجب أن تتأخر مصر عن الاندماج في هذا النظام .

٢- حتى نساهم التعريفات الجمركية في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية لابد وأن يكون معدل التعريفات الفعال موجبا بمعنى ألا يتضمن الهيكل السائد للتعريفات الجمركية رسوماً على مستلزمات الإنتاج بنسبة أعلى من تلك التي تفرض على المنتج النهائي، حتى لا يؤثر ذلك الوضع على المقدرة التنافسية للصادرات .

٣- إعادة النظر في موضوع الأثر السلبى لضريبة المبيعات، ومحاولة تخفيض التعريفات الجمركية على المعدات الرأسمالية اللازمة للإنتاج وزيادة تطوير أنظمة السماح المؤقت والدوريات؛ تشجيعاً للصادرات، حيث يتم رد الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات السابق تحصيلها على الخامات والمكونات الداخلة في السلع المصدرة .

٤- بالنسبة لأرباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعي والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فإنه يدخل في وعاء الضريبة الثمانية آلاف جنيه الأولى من صافي الربح وما يزيد عن هذا القدر يدخل في الوعاء بنسبة ٨٠٪ للنشاط الصناعي و ٧٠٪ لنشاط التصدير. ويثير التطبيق العملي لهذا النص مشكلات عند تحديد وعاء الضريبة للمنشآت الفردية التي تجمع بين نشاطي التصدير والتصنيع وكذا بالنسبة لشركات الأشخاص حيث يكون هناك ازدواجية في الحساب الضريبي،



١٧- تحديد دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص على نحو يسمح بقيام كل منهما بمسؤولياته بشكل أفضل.

١٢- لا بد من وجود رقابة من قبل الدولة على جودة المنتجات المصدرة مع توحيد جهات الرقابة حتى لا يؤدي تعددها إلى عرقلة عمليات التصدير.

١٤- ضرورة العمل على تنظيم إجراءات الانضمام إلى اتفاقية ومنظمة التجارة العالمية؛ لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة لمنتجاتنا وصادراتنا من تحرير التجارة العالمية، والعمل في نفس الوقت على الحد من سلبيات هذا الانضمام.

١٥- إحداث إصلاحات سياسية على نطاق واسع من شأنها إرساء الديمقراطية الحقيقية، التي تجعل من الانتخابات الحرة: الوسيلة الوحيدة لاختيار للنخبة الحاكمة وهو ما يدفعها لتحسين فرص انتخابها من خلال تحقيق إنجازات اقتصادية حقيقية والقضاء على الفساد الإداري .

التصديرية، وبما يتماشى مع أسعار الفقد التي تمنحها بنك تمويل الصادرات في العالم .

٨- يجب إعادة النظر في أسس تسعير خدمات المواني والمطارات بحيث يراعى فيها للنظم والتواعد العالمية على أن تكون أسعارها في مستوى نظائرها بمواني حوض البحر المتوسط ، كذلك سرعة العمل على تطوير مجمع الصناعات مع تطوير نظام العمل بداخله على نحو يوفر الاستجابة المطلوبة لأعمال الشحن والتفريغ ، كذلك ينبغي تطوير المطارات المختلفة داخل مصر لتصبح قادرة على القيام بأعمال الشحن الجوي.

٩- فيما يتعلق بالتسويق والترويج يجب إعادة النظر في أداء الأجهزة التصديرية بحيث لا تكون مجرد أجهزة رقابية، إنما أجهزة تساعد على تسويق الصادرات ويفتضى ذلك تطوير أساليب عملها وتنمية مهارات العاملين فيها وتغذيتها بعناصر تسويقية ذات كفاءة قيادية عالية .

١٠- اختصار عدد الإجراءات اللازمة لإتمام العملية التصديرية الواحدة إلى أقل مستوى ممكن بالإضافة إلى محاولة تبسيطها والتحقق من ضمان فاعلية هذه الإجراءات قدر المستطاع باعتبارها تمثل أمس السبل لتنمية الصادرات المصرية ، وهذا بجانب ضرورة مراعاة الوضوح والشفافية فيما تتخذه الحكومة من قرارات وإجراءات وما تفرضه من رسوم، وكذلك مراعاة عدم المغالاة في استخراج الشهادات اللازمة للعملية التصديرية من مختلف الجهات المعنية حتى لا تتحمل السلع المصدرة أعباء إضافية تضعف من قدرتها التنافسية .

١١- إنشاء شبكة معلومات للتجارة الخارجية تقوم بتوفير البيانات الخاصة بالتجارة الداخلية والتصدير والاستيراد وربط هذه الشبكة بنقاط التجارة الدولية (IIP) المنتشرة في العواصم العالمية وكذلك الإسراع من خلال هذه الشبكة: بإصدار الرقم القومي للمنشآت على غرار الرقم القومي للأفراد.



أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول (*)

إعداد

رضا مصيلحي أحمد إسماعيل

سنة ٢٠٠٣/٠٢

أولاً: مقدمة الدراسة

ومع ذلك يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي لم يحقق ما كان مقوداً عليه من آمال، حيث ما زال يعاني ميزان المدفوعات المصري من عجزه المزمن، كما ارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى (٩,٥٪) عام ٢٠٠٣/٠٢، وبلغ عدد المتطلين عن العمل أكثر من (٢) مليون فرد، وبلغت نسبة البطالة حوالي (١٠٪) بينما زاد معدل النمو السكاني بحوالي (٢٪) سنوياً، كما زاد معدل نمو قوة العمل للسكان بحوالي ٨,٢٪ سنوياً، وارتفعت نسبة قوة العمل إلى السكان بحوالي ٣٠٪ سنوياً خلال نفس العام.

وفي هذا الشأن تم إجراء دراسات عديدة استهدفت تقييم كافة الآثار المترتبة على مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق بعض أهداف خطط التنمية في مصر. إلا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل سواء في مجال فتح فرص عمل جديدة أو في مجال تنمية مهارات العاملين لم يحظ بالاهتمام الواجب من قبل الباحثين في قطاع البترول خاصة وأن تنقلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر دعامة تنمية الصناعة البترولية في الدول النامية. حيث تمثل رافداً أساسياً من روافد الدخل القومي ومصدراً رئيسياً لزيادة الناتج المحلي وتنمية الصادرات، كما تساهم بفاعلية في فتح فرص العمل ومؤشراً موزناً لقياس ما بلغته الدول من تقدم حضاري، كما أن له دلالاته في مجال التطور التكنولوجي.

شهد الاقتصاد المصري مع بداية التسعينات تطورات هيكلية هامة في ظل سياسة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال بالاقتصاد المصري إلى مرحلة جديدة تعتمد على تحرير الاقتصاد من كافة القيود، والاعتماد على قوى السوق، بما يتيح استخدام موارد الاقتصاد القومي بشكل أكثر كفاءة وفاعلية؛ بهدف توفير مناخ أفضل للاستثمار يعمل على جذب رؤوس الأموال الداخلية والأجنبية للاستثمار في مصر ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العقد الأخير من القرن العشرين ولعبت دوراً كبيراً في نقل التكنولوجيا وزيادة حجم التوظيف ورفع كفاءة الموارد البشرية، وتوفير المزيد من السيولة التي تساهم في تمويل مشروعات التنمية، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات للناتج عن زيادة الصادرات، وما تساهم في تحقيق نقله حضارية تمحو عصوراً من التخلف الفكري والتكنولوجي في بعض الدول.

ووفقاً لإحصائيات هيئة الاستثمار فقد ارتقاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من (١٩٩١/٠٢-٢٠٠٣) من ١٢٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩١/٠٢ ليصل إلى ٣٠٠٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٣/٠٢ بزيادة قدرها ١٣٨ مليون دولار، كما ارتفع حجم تلك الاستثمارات بقطاع البترول خلال نفس الفترة من ١٠٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩١/٠٢ لتصل إلى ٢١٢٣ مليون دولار

(*) رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية بقسم الاقتصاد؛ تمت مناقشتها بكلية العلوم الإدارية، تحت إشراف أ.د. حسن حسني و أ.د. محمد عبد المولى.

مليون دولار. وتتمثل جميع هذه البيانات أرقاما صماء عن حجم وتنشقات الاستثمار الأجنبي دون الإشارة إلى نتائجها المختلفة في مجال التنمية البشرية بقطاع البترول، وأن كلفت هناك بعض الدراسات التي اهتمت بتقييم دور الاستثمارات الأجنبية في مجال الاستكشاف وزيادة الإنتاج، كما اهتمت دراسات أخرى بتقييم دور رأس المال الأجنبي على التنمية البشرية بقطاعات أخرى.

ويوضح الملحق رقم (١) أهم أهداف ونتائج للدراسات والبحوث العلمية السابقة التي تمت في هذا الشأن.

وبالتالي تبرز مشكلة الدراسة في قصور تقييم دور وأثر الاستثمار الأجنبي في مجال التوظيف وتنمية مهارات العاملين بقطاع البترول، باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية أو الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس وتقييم تلك الآثار. خاصة وأن معظم الدراسات السابقة لم تهتم بوضع المعايير المناسبة أو القيام بمحاولة قياس آثار تنشقات رأس المال الأجنبي على الاستثمار في الثروة البشرية وما قد يترتب على ذلك من فتح فرص عمل جديدة أو تنمية مهارات العاملين.

الأمر الذي تحاول هذه الدراسة تغطيته في ضوء البيانات التي أمكن الحصول عليها من قطاع البترول ووزارة التخطيط خلال الفترة من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠٧ أي على خمسة عشر عاماً تقريباً.

وعلى ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في كيفية التعرف على دور رأس المال الأجنبي المباشر في فتح فرص عمل جديدة وتنمية المهارات بقطاع البترول في مصر من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :-

التساؤل الأول :

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح فرص عمل جديدة بقطاع البترول ؟

التساؤل الثاني :

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الإنتاجية وتطوير الأداء في قطاع البترول من خلال ما تنتجه من سياسات لرفع مستوى المهارة والمعرفة التكنولوجية ؟

وعليه تمثل هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على دور وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فيما يتعلق بمسوق العمل بقطاع البترول واتجاهات ذلك للتأثير.

ثانياً : مشكلة الدراسة

يعتبر قطاع البترول في مصر من أهم القطاعات الإنتاجية حيث يوفر نسبة تزيد على ٩٢٪ من إجمالي احتياجات الطاقة على المستوى القومي. وقد بلغ إنتاج القطاع خلال تلك الفترة من (١٩٨٢/٨١-٢٠٠٣/٠٢) إلى ما يزيد عن (١١.٠٧) مليون طن من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية للرفاء باحتياجات السوق المحلي تقدر قيمتها بالأسعار العالمية المائدة (٩٨) مليار دولار. كما بلغت قيمة صادرات قطاع البترول خلال نفس الفترة (٥٢) مليار دولار، كما حصلت الدولة من عائدات البترول ما يعادل ١٣٣ مليار جنيه تقريباً.

ويقدر عدد العاملين بقطاع البترول عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بحوالي (١٠٤) ألف عامل منها (٤٦,٧) ألف عامل بالوزارة والهيئة العامة للبترول وشركته، (١٤,٢) ألف عامل بالقطاع المشترك، (٤٢,٥) ألف بالقطاع الاستثماري، (٥٥٦) عامل بالقطاع الخاص.

وتتميز صناعة البترول بخصائص تتفرد بها عن غيرها من الصناعات. أهمها حجم الاستثمارات الضخمة المطلوبة لهذه الصناعة، سواء في عمليات البحث والتنقيب بواسطة التكنولوجيا الحديثة والمتطورة أو خلال مراحل الإنتاج والتوزيع. الأمر الذي يؤدي إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية لتقوم بالدور الأعظم في مجال هذه الاستثمارات خاصة المتعلقة بانشطة البحث والاستكشاف الذي تتطلب فيها درجة المخاطرة وعدم التأكد. فضلاً عن أنها المدخل الفعال لنقل التكنولوجيا الحديثة وما تنطوي عليه من مستحدث طرق للإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية وغزو الأسواق الخارجية.

وفي ضوء البيانات المتاحة قد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول خلال الفترة من (١٩٨٢/٨١-٢٠٠٣/٠٢) ٣١ مليار دولار، كما بلغ عدد اتفاقيات البحث عن البترول والغاز للطبيعي ٢٣٧ اتفاقية، كما بلغت المبالغ التي حصلت عليها الحكومة كمنح توقيع (٣٧٠,٢٦)



ثالثاً : أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع مسيرة التنمية البشرية في قطاع البترول، اعتماداً على مدى ما يوفره من فرص عمل جديدة أو تنمية مهارات العاملين الفنية والإدارية، وذلك من خلال :

١- حساب الآثار الإيجابية لتدفق الاستثمار الأجنبي في مجال فتح فرص العمل الجديدة وزيادة الأجور بقطاع البترول.

٢- حساب الآثار الإيجابية لتدفق الاستثمار الأجنبي في مجال تنمية مهارات العاملين من خلال بعض مؤشرات الإنتاجية بقطاع البترول.

رابعاً : أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات عديدة أهمها:-

١- التعرف على العوامل والمتغيرات الحديثة المؤثرة على سوق العمل والاستثمار في مصر بصفة عامة وقطاع البترول بصفة خاصة.

٢- تقييم دور الشركات الأجنبية في توفير فرص عمل جديدة ومدى مساهمتها في رفع مستوى الإنتاجية.

٣- مساهمة هذه الدراسة في تحديد نوعية المهارات التي تركز عليها شركات الاستثمار الأجنبي، بما يساعد المسؤولين عن وضع برامج التدريب والتعليم للمواكبة المتغيرات التكنولوجية والمهنية على المستوى الدولي والقومي.

٤- تركيز هذه الدراسة على قطاع البترول باعتباره قطاعاً حيوياً في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، خاصة في مجال استيعاب الموجات المتعاقبة من الريادة في قوة العمل.

خامساً : فروض الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار مجموعة من الفروض التالية:

الفرض الأول :

هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار بصفة عامة

وبين فتح فرص عمل جديدة.

الفرض الثاني :

هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لقطاع البترول وبين تنمية مهارات العاملين.

الفرض الثالث :

يترقب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع البترول توفير فرص عمل جديدة مباشرة داخل القطاع وغير مباشرة في قطاعات أخرى.

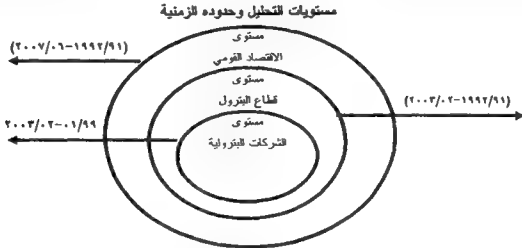
ويقصد بالآثار المباشرة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في فتح فرص عمل جديدة في مجالات التقيب والإنتاج والخدمات بقطاع البترول، بينما يقصد بالآثار غير المباشرة ما يتم توفيره من فرص عمل ودخول إضافية وتأهيل كوادر جديدة داخل القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى نتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول وما يتم تحقيقه من عوائد تساهم في تمويل بعض مشروعات خطط وبرامج التنمية.

سادساً : مناهج ومحددات الدراسة

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض دور وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التمويل والتنمية البترولية والبشرية في مصر، واستخدام المنهج التحليلي في تقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح فرص عمل جديدة وتحسين الإنتاجية وزيادة الأجور داخل قطاع البترول، مع إجراء بعض المقارنات التحليلية لتقييم أداء بعض الشركات الأجنبية والشركات الوطنية العاملة في قطاع البترول في مجال الاستثمار والإنتاج والعوائد والتنمية البشرية.

ولذلك في ضوء ما يوضحه الشكل رقم (١) الذي يبين الإطار العام لمستويات التحليل ومحدداته الزمنية باعتبار أن البحث ينصب على دراسة الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي داخل قطاع البترول دون التطرق لحساب الآثار غير المباشرة.





شكل رقم (١)

المصدر : من إعداد الباحث

(٨) شركات، منها (٧) قطاع علم وشركة مشتركة.

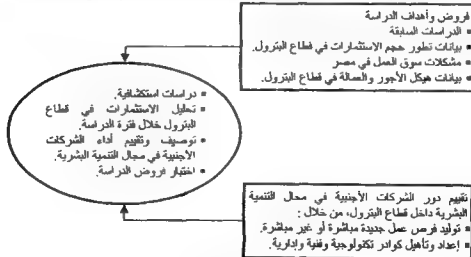
- الشركات العاملة في مجال للتوزيع والنقل والتسويق وعددها (١٣) منها (٤) شركات مشتركة.

ويوضح الشكل رقم (٢) للنموذج المطبق في أعداد الدراسة متضمناً: المدخلات والمخرجات وخطوات التطبيق، والنظام الذي صممه عليه الباحث في تنفيذ عملية تقييم أثر سياسات الاستثمار الأجنبي للمبتشر على سوق العمل في قطاع البترول.

ويمثل مجتمع الدراسة في قطاع البترول بشركته المختلفة والبالغ عددها (٧٤) متمثلة في أربع مجموعات من الشركات هي :

- الشركات العاملة في مجال البحث والاستكشاف وعددها (٢١) شركة ورأس المال المبتشر فيها رأس مال أجنبي بالكامل.
- الشركات العاملة في مجال الإنتاج وعددها (٣٢) شركة، منها (٣١) شركة مشتركة.
- الشركات العاملة في مجال التكرير والتصنيع وعددها

نظام تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول



شكل رقم (٢)

المصدر : من إعداد الباحث



ثالثاً : نتائج الدراسة

استهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية تقييم مساهمات رأس المال الأجنبي في مجال سوق العمل في قطاع البنزول، وقد شملت عملية التقييم ثلاثة جوانب رئيسية هي :-
 أولاً : قياس مساهمة الاستثمار بصفة عامة في مجال توفير فرص عمل جديدة على المستوى القومي.

ثانياً : قياس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال توفير فرص العمل وامتصاص فائض العمالة في سوق العمل داخل قطاع البنزول.

ثالثاً : التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إثراء سوق العمل داخل قطاع البنزول من خلال ما تنتجه من سياسات للتنمية ورفع مهارات العاملين، وبالتالي التأثير في جودة المهارات المتوفرة.

وفي ضوء مختلف التحليلات التي تم إجراؤها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمؤشرات الهامة التي يمكن إيرادها على النحو التالي :-

أولاً : فيما يتعلق بأهداف التنمية والاستثمار في مصر

١- تتبع مصر خطاً وبرامجاً للتنمية منذ منتصف القرن العشرين وبداية منتصف الستينيات، حيث اختلفت سياسات التنمية من مرحلة إلى أخرى، إلا أنها اتحدت في أهدافها فيما يتعلق بتنمية واستغلال الموارد المتاحة وزيادة الدخل القومي، وفتح فرص عمل تستوعب الزيادة المستمرة في قوة العمل.

٢- حققت خطط وبرامج التنمية في مصر مع نهاية القرن العشرين إنجازات هامة في مجال الاستثمار والتوظيف وزيادة الدخل القومي والمحلي، حيث بلغ حجم الاستثمارات المعنفة خلال الفترة من (١٩٩٢/٩١-٢٠٠٢/٠١) ٥١٧ مليار جنيه، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة من ١٣١ مليار في بداية الفترة ليصل إلى ٢٢٩,٥ مليار في نهاية الفترة، كما بلغ عدد فرص العمل الجديدة ٢١٢,٤ مليون فرصة عمل خلال نفس الفترة، كما تقدر حجم الاستثمارات خلال الفترة من (٢٠٠٢/٠١-٢٠٠٧/٠٦) ٤٤٥ مليار جنيه، تساهم في فتح فرص عمل جديدة قدرها ٤,٣ مليون فرصة.

سابعاً : الإطار العام للدراسة

وفي ضوء ما سبق تتضمن الدراسة أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات.
 وقد تناولت المقدمة: مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، ونسائلات وفروض الدراسة، ومنهج وأسلوب الدراسة وحدودها.

ثم ناقش الفصل الأول: مفاهيم وأنواع الاستثمار، وصور ومجالات الاستثمار الأجنبي، ودور الشركات متعددة الجنسيات والشركات المشتركة في التنمية، ومفاهيم ومجالات التنمية البشرية وانعكاساتها، وخصائص سوق العمل في مصر وأهم العوامل المؤثرة فيه، ثم انتهى الفصل بتشخيص العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وتنشيط سوق العمل والتوظيف ومسيرة التنمية في مصر.

ثم أشغل الفصل الثاني إلى : استعراض مسارات وأهداف التنمية والاستثمار في مصر ودور رأس المال الأجنبي بصفة عامة وفي قطاع البنزول بصفة خاصة خلال ثلاث خطط خمسية للتنمية في مصر خلال الفترة من (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٧/٠٦).

لما للفصل الثالث فقد تناول : بالتحليل اقتصاديات التنمية والاستثمار بقطاع البنزول موضحاً الخصائص المميزة للصناعة البترولية وأهمية البنزول في الاقتصاد المصري واستراتيجيات وسياسات التنمية البترولية وأهم منجزاتها في مجال تنمية الموارد البترولية (الاستكشاف والإنتاج والتوزيع) والتنمية البشرية معيراً عنها بمؤشرات العمالة والأجور والإنتاجية.

وأخيراً ناقش الفصل الرابع: مؤشرات ومنجزات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية البشرية في قطاع البنزول موضحاً تطور الاستثمارات البترولية ومساهمات رأس المال الأجنبي كمداخلات في مسيرة التنمية، ثم تحليل وتقييم عوائد هذا الاستثمار في مجال العمالة بقطاع البنزول من خلال حساب بعض المؤشرات المؤيدة لدوره المؤثر في سوق العمل داخل قطاع البنزول، والمتمثلة في عدد فرص العمل الجديدة ونكفتها ومتوسط إنتاجية الجنيه المستثمر وإنتاجية العاملين.

واختتمت الدراسة: بمرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وإدراج مجموعة من التوصيات المرتبطة بهذا الشأن.

ب- فيما يتعلق بالآثار غير المباشرة لقطاع البترول في توفير فرص عمل جديدة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى :

يمثل قطاع البترول أحد أهم قطاعات التنمية والاستثمار في مصر حيث حقق لقطاع مجموعة من النتائج، ساهمت في تمويل خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بوجه علم وفي توفير فرص عمل جديدة بوجه خاص، وذلك خلال الفترة من (٨١-١٩٨٢-٢٠٠٣/٠٢). حيث بلغ عدد الاتفاقيات البترولية (٢٣٧) ثقافية، وبلغ حجم الاتفاق على عمليات البحث عن البترول والغاز الطبيعي (٣١) مليار دولار كما بلغ حجم المبالغ التي حصلت عليها الحكومة كمكافآت توقيع حوالي (٤٨٥) مليون دولار، وبلغ حجم الإنتاج من الغاز الخام والمكثفات والغازات الطبيعية (١١٠٧) مليون طن، كما بلغ فائض ميزان مدفوعات القطاع (٢٢) مليار دولار، كما بلغت قيمة صادرات القطاع (٥٢) مليار دولار، كما بلغت قيمة ما آل للغازات العملة (١٣٣) مليار جنيه. إلا أن في ضوء محدودات البحث لم يتطرق الباحث إلى حساب الآثار غير المباشرة المترتبة على ذلك. وفي ضوء ما سبق نتأكد صحة الفرض الثالث بوجود علاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي بقطاع البترول وبين فتح فرص عمل جديدة مباشرة داخل القطاع وغير مباشرة في قطاعات أخرى.

ج - فيما يتعلق بتنمية مهارات وقدرات العاملين :

١- ارتفاع إنتاجية العامل بقطاع البترول خلال الفترة من (٩٩/٢٠٠٠/٢٠٠٣) من ٣٧٠ ألف جنيه سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٣٥ ألف جنيه سنة ٢٠٠٣ بزيادة قدرها ١٦٥ ألف جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ١١٪، كما ارتفعت إنتاجية العامل من كمية الإنتاج خلال تلك الفترة من ٨٥٩ طن إلى ٨٩٤ طن بزيادة قدرها ٣٥ طن، بمعدل نمو قدره ٤٪.

٢- ارتفعت إنتاجية الجنيه أجر بقطاع البترول خلال الفترة من (٩٩/٢٠٠٠/٢٠٠٣) من ٦,١٠ إلى ١٥,١٢ جنيه، نتيجة زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي في زيادة الإنتاج. بينما انخفضت إنتاجية الجنيه أجر من قيمة الإنتاج من ٥,٢٤ إلى ٣,٢٠ طن، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط أجر العامل الذي ارتفع من ٩,٣٤ ألف جنيه إلى ٩,٣٤ ألف جنيه. وقد يرجع إلى ارتفاع الأجور

مما يؤكد صحة الفرض الأول بوجود علاقة طردية بين تدفق الاستثمار بصفة عامة وبين فتح فرص عمل جديدة.

ثانياً : فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي والتنمية داخل قطاع البترول

١- فيما يتعلق بفتح فرص عمل جديدة ورفع مستوى الأجور : تتميز صناعة البترول بكثافة الاستثمار الذي يصعب معه مقابله احتياجاته التمويلية من مصادر محلية، مما يبرز أهمية دور الاستثمار الأجنبي في تنمية المشروعات البترولية حيث ترتفع درجة المخاطرة وعدم التكد خاصة في مرحلتي البحث والاستكشاف، كما يؤمن استخدام التكنولوجيا الحديثة.

٢- بلغ حجم الاستثمارات المنفذة بقطاع البترول خلال الفترة (٩٩/١٩٩٢-٢٠٠٢/٠١) ٤٨,٩ مليار جنيه، وقد بلغ قيمة مساهمة القطاع الوطني حوالي ١٤,٨ مليار جنيه بنسبة ٣٠٪، بينما بلغت قيمة مساهمة القطاع الأجنبي حوالي ١,٣٤ مليار جنيه بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات البترولية المنفذة خلال تلك الفترة. وقد ساهمت استثمارات تلك الفترة في فتح فرص عمل جديدة بالقطاع قدرها (٢٤) ألف فرص عمل بتكلفة استثمارية قدرها (٤,١) مليون جنيه للفرصة الواحدة. كما تقدر حجم الاستثمارات الموجه لقطاع البترول خلال الفترة من (٠١/٢٠٠٢-٠٦/٢٠٠٧) بحوالي ٩,٤٠ مليار جنيه، يساهم للقطاع الوطني بحوالي ٢٧,١٢ جنيه بنسبة ٣٠٪، بينما يساهم للقطاع الأجنبي بحوالي ٦٣,٢٨ مليار جنيه بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات البترولية المنفذة خلال تلك الفترة. وتقدر حجم فرص العمل الجديدة التي توفرها استثمارات تلك الفترة بحوالي ٣٢ ألف فرصة.

٣- ارتفاع متوسط أجر العامل بقطاع البترول خلال الفترة من (٩٩/٢٠٠٠-٠٢/٢٠٠٣) من ٣٠,٢ ألف جنيه سنة ٢٠٠٠/٩٩ ليصل إلى ٣٥,٨ ألف جنيه سنة ٢٠٠٣/٠٢ بزيادة قدرها حوالي ٦,٥ ألف جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ٤,٦٪. ويرجع ذلك إلى اختلاف نوعية وطبيعة العمل بهذا القطاع التي تنسم بالمخاطرة والعوامل البيئية لتغير صحية ومستوى المهارة المطلوب توفرها في العاملين.

بالبِطاع الأَجَنِي.

٣- بَلِغ مُوسَط إِنتاجِيَة الجَنِيَة المُستَمِر بِطِقا ع البِتْرول خِلال لِقْطَرَة مِ (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٣) ٥١ جَنِيَة، بِمِما بَلِغ مِحل إِنتاجِيَة الجَنِيَة المُستَمِر بِالبِطاع الأَجَنِي ٦٧ جَنِيَة، ومِعدَل إِنتاجِيَة الجَنِيَة المُستَمِر بِالبِطاع الوِطَنِي ١٣,٢ جَنِيَة، مِما يَؤْكَد نِجاح السِياسَة البِتْروليَة في تَخْفيص أَعباء الاسْتِمثار عَلى الجَناب المِحلِي مِقالِل زِيادَة الاسْتِمثار الأَجَنِي.

وَفِي ضِواء ما سَبَق تَكلَّد صِحَة الفَرَض الثَّانِي بِوُجود عِلاقَة طَرديَة بَين تَدْفِيق الاسْتِمثار الأَجَنِي بِطِقا ع البِتْرول وارْتِقا ع الإِنتاجِيَة باَعْتِبارها مِحصَلَة مِجْهُودات التَّعْمِيَة البِشريَة دِخِل القِطا ع.

وعِصْماً بِتَسم هِيكَل القُوَى العَمَلِيَة في قِطا ع البِتْرول بِضِاللَة حِجمه مِقالِناً بِباقي القِطا عات الإِقتِصادِيَة؛ بِالإِضافَة إِلى أَنَّ تَكوِينه يَعتَد بِصِفا ة أَساسِيَة عَلى الصِلا ة الدَّامَة ذات التَّأهِي ل العِلْمِي والصِّلِي المَرْتَبِع، وَهو أَمْر يَتَقَّ مِع طَبِيعَة وأَمِيَة القِطا ع.لِذا كَ تَعبَّر تَعمِيَة مِهارات وَقدرات العَمالِين بِطِقا ع البِتْرول أَحد الأَهْدا ف أَساسِيَة لتي لا بُد مِ إِزالم المُستَمِر الأَجَنِي مِراعاة تَحْقِيقِها عَلى الرِّعْم مِما يَشبُوهَا مِ فِصُور وَتَقْليل اِحْتِما لات تَحْقِيقِها.حِث يَرجع ذلِكَ إِلى مِجموعَتَين مِن الإِعتِبارات إِحْداها: يَربِط بِأَهْدا ف المُستَمِر الأَجَنِي الَّذِي يَستَهدَف أَساساً تَعمِي م عِولاد الاسْتِمثار مِع تَقْليل المِخْطِطَر والأَعباء المَالِيَة كَلِما كان ذلِكَ مُستَطا عاً، وَالثَّانِي فَإن تَعْمُود بِرامِج تَستَهدِف التَّعْمِيَة البِشريَة ذات تِكالِيف عَالِيَة إِحْدا د وَتَأهِي ل المِهارات وَالقِيادات لا تَستَعرِى اِعتِماله إِلا إِذا كَانَت عِولادها تَوفِيق ما يَتَقَّ عَليها، بِمِما تَربِط بِالمِجموعَة الثَّانِيَة مِن العِولم بِمِدى الجِدِيَة والاهْتِما م الَّذِي يَولِيه المُستَمِر الوِطَنِي في دَفْع مِسيرَة التَّعْمِيَة البِشريَة وَتَكوِين الكَوادر وَالمِهارات وإِعداد القِيادات.حِث يَلاحِظ عِدم اِاهْتِما م بِالنَّشاطات التَّربِي ي كُفُوَة دَلِعة لِمِسيرَة التَّعْمِيَة البِشريَة مِن نَاحِيَة فَو عِدم اِاهْتِما م بِالنَّص في عَعود اِستِما ز وَالمِشارَكَة عَلى أَمِيَة تَعمِيَة المِهارات العِرفِيَة وَالتَّكْوَلي جِيَة لِلصِلا ة المِحلِيَة مِن نَاحِيَة أُخَرِي.

تالِسا : تَوصِيلات لِلمِرا صَة

في ضِواء ما سَبَق يَوصِي البِباحْث بِما يَلي :

١- اسْتِطلاع آراء أَصْحاب الأَعمال وَالمِساهِمِين وَالعَمالِين في

قَوانين وَتَشرِيعات الصِلا ة المِحلِيَة وَمِدى مِناسِبَتِها لِلتَّطْبِيق في ضِواء المُتَغَيِّرات الدَّوليَة المِعا صِرَة حِث يَتَم تَحْدِيقها لِتَناسِب مِع الظُرُوف مِن نَاحِيَة وَتَعمِيَة القُدْرَة التَّنافِسيَة مِن نَاحِيَة أُخَرِي فَضْلاً عَن تَأْمِين حُقوق العَمالِين في مِجال المِعرُفَة وَتَعمِيَة مِهاراتِهم الفَنِيَة والإِدَارِيَة وَفَتْح مِجالَات التَّربِي لِالإِدارَة الطَّيّا في بَعض الشَّرِكات المُشْترَكَة.

٢- تَبْنِي سِياسات وَمِمارِسات أَكْثَر مِلاءَة لِمَوقِف سِوق العَمَل المِصرِي، وَلِإِيجاد نِوع مِن التَّفا ل مِع طَبِيعَة هِذا السِوق.وَذلِكَ مِن خِلال دَعْم جِسُور الاتِّصَال وَالتَّعاُون مِع المُؤَسَّسات التَّعْمِيَة وَالتَّربِي ي في مِصر وَبَين الهِيْئَة العَامَة لِلبِتْرول، بِما يَمَكِّنها مِن اسْتِطْلاب حاجَتِها مِن الخِريجِين لِجَدد عَلى أَنَّ يَكون لِهَذا الشَّرِكات البِتْروليَة دِور في تَحْدِيق نِوعِيَة وَمِحتَويات البَرامِج التَّعْمِيَة وَالتَّربِي ي لِلاَزمَة.

٣- الصِّل عَلى تَعمِيَة القُدْرَات المِهارِيَة لِلعَمال المِصرِي أَمام الصِلا ة الأَجَنِيَة وَخاصَة في قِطا ع البِتْرول؛ مِن خِلال إِثْشاء مِراكِز مِختَصاصَة لِتَعمِيَة المِهارات الَّتِي بِحِنا ج إِليها سِوق العَمَل مِع تَعمِيَة مِشاعِر الوِلاء وَالاِئْتِما م وَالتَّجَوِيد في العَمَل في ظِل طُموحات عَريِضَة لِلتَّربِي وَالتَّقدِم، وَسد الثَّغَرَة في سِياسات الأَجُور بَين القِطا ع لِخاص وَالاِستِمثاري وَالقِطا ع العام وَالحُكُومِي.

٤- رِبط مِنتَح بَعض الحِوافِز وَالإِعْدا ف الضَرِيبِيَة لِلْمُستَمِر الأَجَنِي في فَتْح فِرْص لَكمَر للصِلا ة المِحلِيَة.

٥- رِبط الاسْتِثْنا ات المِمنُوحَة لِبَعض المُستَمِرِين الأَجانب في مِجال البِتْرول بِمِدى نِجَاحِهم في تَأهِي ل كِوادر فَنِيَة وإِعداد مِهارات وَطَنِيَة في مِجال تَكْوَلي جِيَة الاسْتِشْشاف وَالاِنتِاج وَالتَّوزِيع.

٦- رِبط مُخْتَلِف المِزا يا الأُخَرِي المِمنُوحَة لِلْمُستَمِر الأَجَنِي بِمِدى ما يَساهِم بِه تَربِي جِي في إِحْلال الصِلا ة الوِطَنِيَة بِدَلاً مِن الصِلا ة الأَجَنِيَة.

٧- اسْتِبعاد ما يَتَم إِنفالُه عَلى تَربِي الصِلا ة المِحلِيَة مِن الوِعا ة الضَرِيبِي لِشَّرِكات الاسْتِمثار الأَجَنِي.



قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ م

في شأن إعادة تنظيم أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس الجمهورية

ثانياً : فرع الإسكندرية : ويضم :

١. المعهد القومي للإدارة العليا.
٢. مركز للتدريب الإداري.
٣. المعهد القومي للإدارة العليا بمدينة دمهور.
٤. مركز التدريب الإداري بمدينة دمهور.

ثالثاً : فرع بورسعيد : ويضم :

١. كلية الإدارة.
٢. المعهد القومي للإدارة العليا بمدينة دمهور.
٣. مركز التدريب الإداري.

رابعاً : فرع طنطا : ويضم :

١. المعهد القومي للإدارة العليا.
٢. مركز التدريب الإداري.
٣. كلية الإدارة بذكرنس.
٤. المعهد القومي للإدارة العليا بذكرنس.
٥. مركز التدريب الإداري بذكرنس.

خامساً : فرع أسيوط ويضم :

١. المعهد القومي للإدارة العليا.
٢. مركز التدريب الإداري.

كما تضم الأكاديمية ما يصدر بشأنه قرار من رئيس الجمهورية من كليات أو معاهد بناء على اقتراح مجلس الأكاديمية.

ويشترط لإنشاء أي فرع واستمرار أي كلية أو معهد أو مركز يتبع الأكاديمية وجود المكان المناسب واستكمال التجهيزات المطلوبة وتوفير الحد الكافي من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين ووجود حاجة إلى خريجيه.

كما يجوز للوزير المختص بالتقنية الإدارية بقرار منه إيقاف للدراسة في فرع أو أكثر من الفروع السابقة لو أي

بعد الإطلاع على الدستور وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة.

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن إنشاء أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

وعلى اللائحة التنفيذية لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٢.

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

مادة ١- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية هيئة عامة ذات طابع علمي وثقافي. وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتتبع الوزير المختص بالتقنية الإدارية.

مادة ٢- تكون الأكاديمية من :

أولاً : المقر الرئيسي للأكاديمية بمدينة القاهرة ويضم :

١. كلية العلوم الإدارية.
٢. المعهد القومي للإدارة العليا.
٣. مركز التدريب الإداري.
٤. مركز البحوث الإدارية.
٥. مركز الاستشارات الإدارية.
٦. مركز تنمية الإدارة المحلية والبيئة.

أربع سنوات.

٢. درجة الماجستير في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية، ويشترط في الطالب لنيل درجة ((الماجستير)) أن يكون حاصلاً على درجة ((البكالوريوس في الإدارة)) في شعبة للتخصص أو ما يعادلها من الجامعات المصرية أو الكليات العسكرية، أو دبلوم من دبلومات الدراسات العليا المتصلة بشعبة التخصص، وأن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في الإدارة في غير شعبة للتخصص بشرط اجتياز الامتحان في المقررات التي يحددها مجلس الكلية. وتحدد اللائحة الداخلية الحد الأدنى للتقدير العام للطالب بشرط أن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

٣. درجة ((دكتوراه الفلسفة)) حيث يشترط أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في شعبة التخصص من الأكاديمية أو ما يعادلها من الجامعات المصرية، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية.

ثانياً: دبلوم ((الدراسة العليا)) في إحدى الفروع المبينة في اللائحة الداخلية :

ويشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في الإدارة أو ما يعادلها من الجامعات المصرية أو الكليات العسكرية. وأن يتابع الدراسة لمدة سنتين وتحدد اللائحة الداخلية الحد الأدنى للتقدير العام للطالب.

ولا تمنح تلك الدرجات أو الدبلومات إلا لمن أدى بنجاح الامتحانات المقررة للحصول عليها وفق أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وأحكام اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد التي يصدرها الوزير المختص بالتنمية الإدارية. ويجب أن تتضمن اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد - كل فيما يخصه - الشروط الأخرى اللازمة للحصول على هذه الدرجات العلمية أو الدبلومات. ويطبق بشأن القبول وسير الدراسة ونظام منح الدرجات العلمية قانون تنظيم الجامعات، ولائحته التنفيذية وقرارات المجلس الأعلى للجامعات.

وحدة من وحداته في حالة عدم استكمال الهيئة التطبيقية اعتباراً من العام الدراسي أو للتدريب اللاحق.

مادة ٣- تعتبر الأكاديمية من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه.

مادة ٤- تهدف الأكاديمية إلى تنمية الإدارة في جميع المجالات والقطاعات وعلى جميع المستويات بالجمهورية ولها في سبيل تحقيق أغراضها ما يلي :

١. إنشاء كلية أو أكثر من الكليات المختصة في علوم الإدارة.

٢. تنمية المهارات لدى العاملين على مختلف مستوياتهم وفي شتى القطاعات من خلال تدريبهم وفي ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ووضع النظم والبرامج اللازمة لتنفيذ ذلك. كما يجوز لأي وحدة إدارية أو اقتصادية أو خدمية أن تعهد إلى الأكاديمية بالإشراف على تدريب العاملين بها.

٣. تقديم المشورة اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض طريق تطوير الإنتاج أو الخدمات، وذلك في ضوء الحقائق العلمية والميدانية.

٤. تشجيع وتطوير البحوث العلمية التي تعالج مشاكل التنمية الإدارية.

٥. القيام بأعمال النشر والتوثيق وتجميع المعلومات بالإدارة.

٦. تبادل الخدمات والمعلومات الفنية في مجال تخصص الأكاديمية مع الدول والمنظمات الدولية والهيئات والمعاهد الأجنبية المعترف بها والمرخص في التعامل معها طبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.

مادة ٥- يمنح مجلس الأكاديمية العلمي بناء على طلب مجلس كلية الإدارة أو مجلس المعهد القومي للإدارة العليا الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً : للدرجات العلمية :

١. درجة ((البكالوريوس في العلوم الإدارية)) في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية، وتكون مدة الدراسة لنيل درجة ((البكالوريوس في الإدارة))

٨. تنظيم قبول الدارسين والمتربين وتحديد أعدادهم ونظم الامتحانات والانتداب إليها والتدريب وتنظيم شئون الخدمات الطلابية في الأكاديمية، وكذا تنظيم شئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية.
٩. تحديد المصروفات الدراسية السنوية للدارسين والمتربين ونظم تحصيلها والإعفاء منها أو تخفيضها ولوجه صرفها.
١٠. منح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات والدرجات الفخرية التي تفضل الأكاديمية بمنحها وفقاً لأحكام هذا القرار.
١١. النظر في اقتراحات مجالس الكليات والمعاهد ومراكز التدريب والبحوث والأقسام العلمية، ولا تكون هذه الاقتراحات نافذة إلا باعتماد مجلس الأكاديمية لها.
١٢. وضع خطة استكمال وإنشاء المباني اللازمة للأكاديمية وفروعها ودعم التجهيزات والمكتبات.
١٣. اقتراح إنشاء مراكز أو فروع للأكاديمية.
١٤. تدبير أموال الأكاديمية واستثمارها وإدارتها والتصرف بها.
١٥. قبول التبرعات والهبات والوصايا التي لا تتعارض وأهداف الأكاديمية.
١٦. إقرار مشروع للموازنة السنوية واعتماد الحساب الختامي للأكاديمية.
١٧. تنظيم الشئون المالية والإدارية في الأكاديمية. ووضع اللوائح الخاصة بالمكافآت والحوافز التي تصرف لأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية وغيرها من العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس.
١٨. مباشرة الاختصاصات الأخرى المقررة في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية.
١٩. النظر في كل ما يرى الوزير المختص بالتنمية الإدارية ورئيس الأكاديمية عرضه على المجلس.
- مادة ١٠- الوزير المختص بالتنمية الإدارية هو الرئيس الأعلى للأكاديمية ويشرف عليه بحكم منصبه، وله عليها السلطات المقررة في القوانين واللوائح للمجلس الأعلى للجامعات والوزير التعليم العالي بالتمسك للجامعة.
- وله أن يطلب إلى مجلس الأكاديمية العلمي أو المجالس

- مادة ٦- تخضع للدرجات العلمية التي تمنح في مرحلة ما بعد البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسة في هذه المرحلة للتقييم الذي يقوم به المجلس الأعلى للجامعات شقها في ذلك شأن الجامعات المصرية.
- مادة ٧- يجوز للوزير المختص بالتنمية الإدارية إيقاف الدراسة المؤهلة لأية درجة علمية إذا لم تستوف الشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات.
- مادة ٨- يشكل مجلس الأكاديمية العلمي برئاسة رئيس الأكاديمية وعضوية كل من :
 - نواب رئيس الأكاديمية.
 - اثنان من العلماء.
 - أحد رؤساء الأقسام العلمية.
 - أربعة من ذوي الخبرة من القيادات الإدارية في قطاع الأعمال.
- ويحضر الأمين العام جلسات المجلس ويشارك في مناقشاته دون أن يكون له صوت محدود في مدلولاته، ويتولى الأمين العام الإشراف على شئون أمانة المجلس.
- مادة ٩- مجلس الأكاديمية هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الأكاديمية وتصريف أمورها واتخاذ ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التي تقوم عليها وله على الأخص :
 ١. رسم السياسة العامة لمختلف أوجه النشاط بالأكاديمية وإقرار البرامج الخاصة بها.
 ٢. وضع الخطة للتفكيك بتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهداف الأكاديمية.
 ٣. تعيين أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية ونقله وفق الأحكام المقررة في قانون تنظيم الجامعات.
 ٤. تعيين المعيد والمدرسين للمساعدين وفق أحكام قانون تنظيم الجامعات.
 ٥. تحديد مدة عطلة منتصف العام الجامعي.
 ٦. وقف الدراسة في الكليات والمعاهد والمراكز التابعة للأكاديمية.
 ٧. وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العملية وبرامج التدريب والاندماج إليها.



لبإحدى الجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات. ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويستمر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفة أستاذ على سبيل التنكرار؛ فإذا لم تجد مدته أو ترك رئاسة الأكاديمية قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو.

مادة ١٤- يتولى رئيس الأكاديمية إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية، وهو الذي يملأ أمام جهات القضاء والهيئات الأخرى وهو المسؤول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجماعية وقرارات مجلس الأكاديمية العلمي والوزير المختص بالتنمية الإدارية، وله في حالة الإخلال بالنظام أن يوقف الدراسة كلها أو بعضها على أن يعرض قرار الوقف على الوزير المختص بالتنمية الإدارية خلال ثلاثة أيام وعلى مجلس الأكاديمية العلمي خلال أسبوع، ويقدم بعد العرض على مجلس الأكاديمية العلمي في نهاية كل عام تقريراً إلى الوزير المختص بالتنمية الإدارية يتضمن عرضاً لإنتاجاتها وبياناتها بنوعيها النقص أو القصور التي تعرقل نشاطها وما يجب اتخاذه من تدابير لمواجهتها وللنهوض بالأكاديمية.

مادة ١٥- يعاون رئيس الأكاديمية في إدارة شئونها نائبان يكون أحدهما لشئون التدريب ووحدات الإدارة المحلية والثاني لشئون التعليم والبحث.

ويكون تعيين نائب رئيس الأكاديمية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالتنمية الإدارية بعد أخذ رأي رئيس الأكاديمية.

ويشترط فيمن يعين نائباً لرئيس الأكاديمية أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ في الأكاديمية أو في إحدى الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات.

ويكون تعيين نائب رئيس الأكاديمية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويستمر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفة أستاذ على سبيل التنكرار، فإذا لم تجد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو.

الأخرى بحث أو دراسة موضوعات معينة وخلصه ما اتصل منها بالسياسة العامة للتعليم الإداري وربطه باحتياجات البلاد ومطالب نهضتها، وذلك لإبداء الرأي فيها أو اتخاذ القرار بشأنها وله أن يدعو المجالس واللجان المشكلة وفقاً لأحكام هذا القرار إلى الاجتماع تحت رئاسته، ليعرض عليها ما يراه من موضوعات.

وله أن يطلب من رئيس الأكاديمية التحقيق في الواقع التي يحيلها إليه وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات المقررة وفقاً لهذا القرار وموافاته بتقرير عن نتيجة التحقيق.

مادة ١٦- تتولى المجالس والقيادات المبينة في هذا القرار كل في دائرة اختصاصه مسؤولية العمل الجماعي وإطلاقه بما يحقق أهداف الأكاديمية في حدود القواعد المقررة في هذا القرار، وتعتبر القرارات الصادرة من كل مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا القانون في حدود اختصاصها ملزمة للمجالس الأدنى منه.

وترفع قرارات مجلس الأكاديمية العلمي إلى الوزير المختص بالتنمية الإدارية خلال ثمانية أيام من صدورها؛ لاعتمادها قبل تنفيذها. كما ترفع إليه مشروعات قرارات رئيس الأكاديمية بتشكيل مجلس الأكاديمية العلمي ومجالس الكليات والمعاهد والأقسام وكذا مشروعات قرارات تعيين العمداء والوكلاء لاعتمادها قبل إصدارها وله في حالة مخالفة هذه القرارات التشريعية أن يعيد الأمر لاتخاذ ما يلزم. فإذا لم يصدر منه قرار في خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ وصولها تكون نافذة.

مادة ١٧- يدعو رئيس الأكاديمية المجلس للاتعداد مرة على الأقل كل شهر، وكلما رأى ضرورة لذلك ويكون انعقاد المجلس صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التماسي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة ١٨- يصدر بتعيين رئيس الأكاديمية وتحديد مرتبه وبإلغائه قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالتنمية الإدارية، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ بالأكاديمية أو



مادة ١٦- يقوم أقدم نواب رئيس الأكاديمية مقام رئيس الأكاديمية في اختصاصاته عند غيابه أو قيام مانع لديه.

مادة ٢١- تسري على جميع شئون الأكاديمية سائر أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليها ويكون لها ما للجامعات من سلطات، وعليها ما عليها من التزامات في كل ما يرد بشأنها نص خاص في هذا القرار.

وتخضع مجالس الأكاديمية المختلفة ووظائفها سواء ما تعلق منها بأعضاء هيئة التدريس، أو معاونهم من المدرسين المساعدين والمعيدين ومدرسي اللغات، وكذا العاملين بالأكاديمية والطلاب في كافة شئونهم والمزايا المقررة لهم بجدول المرتبات والبدلات لسائر الأحكام الواردة في قانون تنظيم الجامعات ولرئيس الأكاديمية سلطة رئيس الجامعة كما ورد في قانون تنظيم الجامعات. وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق : بختيار وتعيين رؤساء الأقسام وتكوين واختصاصات ونظم العمل في المجالس، وشئون أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين، والدراسة والامتحانات، والتقيد وإعادة التقيد والتحويل بين كليات الأكاديمية وكافة شئون الطلاب وشئون الدراسات العليا، ونظم التدريب، والدرجات العلمية والدبلومات التي تمنحها الأكاديمية والنظام المالي، وكذا جميع الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات؛ فيما عدا ما ورد بشأنها نص خاص في هذا القرار وتكون مسميات الوظائف الرئيسية بالأكاديمية والمناظرة لمثيلاتها من الوظائف بالجامعات على النحو التالي :

- الوزير للمختص بالتنمية الإدارية - وزير التعليم العالي - والمجلس الأعلى للجامعات.
- مجلس الأكاديمية العلمي - مجلس لجامعة.
- مجلس لأكلية أو المعهد - مجلس الكلية.
- مجلس القسم - مجلس القسم.
- رئيس الأكاديمية - رئيس الجامعة.
- نائب رئيس الأكاديمية - نائب رئيس الجامعة.
- عميد الكلية أو المعهد أو المركز العلمي - عميد الكلية.
- وكيل لكلية أو المعهد أو المركز العلمي - وكيل الكلية.
- رئيس مجلس القسم - رئيس مجلس القسم.

مادة ١٦- يقوم أقدم نواب رئيس الأكاديمية مقام رئيس الأكاديمية في اختصاصاته عند غيابه أو قيام مانع لديه.

مادة ١٧- يكون للأكاديمية مجلس للأمناء برئاسة الوزير المختص بالتنمية الإدارية وعضوية رئيس الأكاديمية وعشرة أعضاء من القيادات الإدارية الناجحة في المشروعات الاقتصادية وأربعة من رؤساء منظمات الأعمال؛ ويعهد إليه بمهمة الربط بين الأكاديمية واحتياجات المجتمع ودعم أنشطتها العلمية والثقافية والمساعدة في تنمية مواردها المالية وتدعيم دورها في التنمية البشرية في شتى القطاعات. ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية بتشكيل مجلس الأمناء وبيان اختصاصاته والقواعد المنظمة لسير أعماله. ويكون من مهام المجلس اقتراح التعديلات في برامج التدريس والتدريب واقتراح ومعاونة الأكاديمية في تنمية مواردها وتدريب طلابها.

مادة ١٨- يكون للأكاديمية أمين عام يعين وفقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه.

ويتولى الأمين العام الأعمال الإدارية والمالية في الأكاديمية تحت إشراف رئيس الأكاديمية وتولييه كما يكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المقررة في حدود اختصاصاته وتكون له بالنسبة إليها الاختصاصات المقررة لرئيس الإدارة المركزية.

ويعاون الأمين العام أمينان مساعداً من بين العاملين ذوي الكفاءة الشاغلين للوظائف العليا وفق القواعد المقررة.

مادة ١٩- تتكون موارد الأكاديمية من :

١. المبالغ التي تخصصها الدولة للأكاديمية في الموازنة العامة.
٢. حصيلة الأعمال والخدمات التي تؤديها الأكاديمية للطلاب والمتدربين وغير.
٣. حصيلة استثمار أموال الأكاديمية وموافاتها ومنشأتها في حدود الغرض الذي أقيمت من أجله.
٤. الهبات والتبرعات والوصايا التي تقدم إلى الأكاديمية.

مادة ٢٠- تكون للأكاديمية موازنة خاصة تعد على نمط موازنة الدولة وتبدأ السنة المالية للأكاديمية ببداية السنة



وتختص مجالس الأقسام العلمية كل فيما يخصه بما يأتي:

١. الاختصاصات العلمية والفنية المنصوص عليها في قانون الجامعات ولائحته التنفيذية
 ٢. رسم السياسة العامة للتعليم والبحث العلمي والتدريب والاستشارات في القسم ومتابعة تنفيذها.
 ٣. اقتراح نظم العمل بالقسم والتنسيق بين مختلف التخصصات.
 ٤. تحديد المقررات الدراسية التي يتولى القسم تدريسها وتحديد محتواها العلمي.
 ٥. تحديد الكتب والمراجع في مواد القسم وتدعيم المكتبة بها.
 ٦. وضع وتنسيق خطة البحوث وتوزيع الإشراف عليها.
 ٧. اقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتطبيقات العلمية وقاعات البحث.
 ٨. اقتراح توزيع أعمال الامتحان وتشكيل لجانها فيما يخص القسم.
 ٩. اقتراح منح مكافآت التفرغ للدراسات العليا.
 ١٠. اقتراح تعيين المشرفين على الرسائل وتشكيل لجان الحكم عليها بالنسبة للدرجات العلمية التي تمنحها الأكاديمية.
 ١١. مناقشة التقرير السنوي لرئيس القسم وتقييم نظم الدراسة والتدريب ونتائج الامتحان والمقررات الكفيلة بنظورها بما يتماشى مع مطلب المجتمع وحاجته المتطورة.
 ١٢. متابعة الدراسات والبحوث التي يقوم بها المدرسون للمساعدون والمعيدون بالقسم لتبلغ المستوى العلمي الذي يهيئهم لعضوية هيئة التدريس بالقسم.
 ١٣. اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم ونقلهم وإعازتهم وإيفادهم في مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية واقتراح الترخيص بإجازات التفرغ العلمي.
 ١٤. اقتراح تعيين المدرسين المساعدين والمعيدين وندبهم ونقلهم وإيفادهم في بعثات أو على منح أجنبية والترخيص لهم بالإجازات الدراسية.
- ويمارس كل قسم من الأقسام العلمية اختصاصاته بواسطة مجلس يشكل برئاسة رئيس القسم وعضوية جميع الأساتذة والأمثلة للمساعدين في القسم ومن خمسة من المدرسين فيه

- أستاذ - أستاذ.
- أستاذ مساعد - أستاذ مساعد.
- مدرس - مدرس.
- مدرس مساعد - مدرس مساعد.
- معيد - معيد.
- العاملون من غير أعضاء هيئة التدريس - العاملون من غير أعضاء هيئة التدريس.
- الطلاب - الطلاب.

مادة ٢٢- يتكون الهيكل التنظيمي العام للأكاديمية من :

١. الوزير المختص بالتمتية الإدارية.
٢. مجلس الأكاديمية العلمي.
٣. رئيس الأكاديمية.
٤. نواب رئيس الأكاديمية.
٥. الأقسام العلمية.
٦. المراكز العلمية.
٧. الكليات والمعاهد.
٨. الأمانة العامة.

مادة ٢٣- تتكون الأكاديمية من عدد من الأقسام العلمية والمراكز العلمية والوحدات الاستشارية والمعاهد والكليات العلمية وذلك على النحو التالي :

أولاً : الأقسام العلمية

١. قسم إدارة الأعمال.
٢. قسم الإدارة العامة والمحلية.
٣. قسم العلوم السلوكية وإدارة الأفراد.
٤. قسم القانون الإداري.
٥. قسم المحاسبة.
٦. قسم الاقتصاد.
٧. قسم الرياضيات والإحصاء والتأمين.
٨. قسم الحاسب الآلي ونظم المعلومات.
٩. قسم إدارة الإنتاج.
١٠. قسم اللغات.

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الأكاديمية العلمي وعرض الوزير المختص بالتمتية الإدارية إنشاء أو تحويل الأقسام العلمية.

- الاستعانة بجهود الأكاديمية مع العمل على إيجاد العلاقة بين الأكاديمية والعمل.
٣. اقتراح أعضاء الفريق الاستشاري في كل عملية وكلفة الجوانب العملية سواء من ناحية الدراسة المطلوبة وتكاليفها ومدة التنفيذ.
- ويختص مركز البحوث والمعلومات بما يلي :
١. التعرف على المشاكل الإدارية المعاصرة.
 ٢. دراسة العوامل المؤثرة في إحداث تطوير الوحدات الإدارية الاقتصادية والخدمية، وكذا الوحدات الإنتاجية.
 ٣. تقييم الأداء للوحدات الإدارية الاقتصادية والخدمية، وكذا الوحدات الإنتاجية.
 ٤. تقييم مدى كفاءة الأنظمة الإدارية والمحاسبية في الوحدات الإنتاجية.
 ٥. دراسة نظم المعلومات الإدارية في قطاعات الدولة.
 ٦. دراسة أثر الإنتاج الاقتصادي علي كفاءة الوحدات الإدارية الاقتصادية والخدمية وكذا الوحدات الإنتاجية.
 ٧. دراسة مشاكل تطبيق البحوث العلمية في قطاعات الدولة.
 ٨. اقتراح خطة البحوث المرتبطة بالمشاكل العلمية بالاشتراك مع الأقسام العلمية المختلفة.
 ٩. اقتراح خطة المؤتمرات والندوات التي تعقدها الأكاديمية.
 ١٠. اقتراح خطة النشر والترجمة والبحوث والدراسات المتصلة بمجالات أنشطة الأكاديمية.
 ١١. اقتراح خطة عامة لتطوير المواد والبرامج والوسائل التدريبية والمكتبات بالأكاديمية.
 ١٢. إعداد مشروع موازنة البحث العلمي في الأكاديمية.
- ويختص مركز تنمية الإدارة المحلية بما يلي :
١. التعرف على المشاكل الإدارية في مجال الإدارة المحلية وإيجاد الحلول المناسبة لها والاستفادة من التجارب والمعلومات المختلفة.
 ٢. تصميم برامج متفرغة بالكامل ومدد كافية من التدريب المتكامل والجاد؛ بهدف إعداد مجموعة ناضجة من العاملين في مجال الإدارة المحلية الذين يمثلون قطاعات وتخصصات مختلفة.

- على الأكثر يتقاربون العضوية فيما بينهم دورياً كل سنة بالأكاديمية في وظيفة مدرس على ألا يزيد عدد المدرسين في المجلس عن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس فيه.
- ولا يحضر اجتماعات مجلس القسم إلا الأساتذة عند النظر في شئون توظيف الأساتذة، ولا يحضر المدرسون عند النظر في شئون توظيف الأساتذة المساعدين.
- وتعرض قرارات المجلس على رئيس الأكاديمية خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها؛ لعرضها على مجلس الأكاديمية العلمي.
- ثانياً : المراكز العلمية والوحدات الاستشارية :
١. مركز التدريب.
 ٢. مركز الاستشارات.
 ٣. مركز البحوث والمعلومات.
 ٤. مركز تنمية الإدارة للإدارة المحلية.
- ويختص مركز التدريب بما يلي :
١. التعرف على المشاكل الإدارية التي يعاني منها المديرين ومعاونوهم وإيجاد الحلول المناسبة لها والاستفادة المستمرة من التجارب والمعلومات المختلفة في تطوير خبراتهم والتفاعل مع المجتمع الذي يسهمون في تنميته.
 ٢. تصميم برامج متفرغة بالكامل ومدد كافية يمكن أثناءها التركيز على تدريب متكامل وجاد، وتنظيم مجموعة ناضجة من المديرين الذين يمثلون قطاعات وتخصصات مختلفة.
 ٣. اقتراح خطة التدريب بالأكاديمية وذلك قبل شهر مبتدئ من كل عام بأربعة أشهر.
 ٤. اقتراح خطة التنمية الذاتية المستمرة لأعضاء الهيئة الفنية بما في ذلك خطة البعثات والإجازات الدراسية.
- ويختص مركز الاستشارات بما يلي :
١. معاونو المديرين على تخصيص حقيقة أساليب ما يواجههم من مشاكل ونقل حصيلة الخبرات المفيدة لهم للاسترشاد بها ومعاونتهم على استخدام أحدث الوسائل العلمية والمنطقية في حل مشاكلهم العملية في حدود البيئة المحلية التي تعمل فيها نشاطاتهم.
 ٢. تقديم المشورة اللازمة للملاء الذين يرغبون في

٤. إقرار المستوى العلمي لمقررات الدراسة بالكلية أو المعهد.
 ٥. اقتراح للاتحة الداخلية.
 ٦. اقتراح نظم قبول الطلاب وتحديد أعدادهم، والمصروفات الدراسية السنوية ونظم تحصيلها والإعفاء منها أو تخفيضها وأوجه صرفها.
 ٧. نظم الدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العملية وأعمال الامتحان والتدريب.
 ٨. مناقشة التقرير السنوي عن نشاط الكلية أو المعهد.
 ٩. تحويل الطلاب وقبول قديمهم وإيقاف قديمهم.
 ١٠. اقتراح توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية.
 ١١. اقتراح تحديد مواعيد الامتحان ووضع جداوله وتوزيع أسأله.
 ١٢. اقتراح منح الدرجات العلمية.
 ١٣. رعاية الشؤون الاجتماعية والرياضية والثقافية للطلاب.
 ١٤. النظر في كافة المسائل الأخرى التي يحيلها عليه مجلس الأكاديمية العلمي أو رئيسها، وتبلغ قرارات المجلس أو توصيتها إلى رئيس الأكاديمية خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها؛ لعرضها على مجلس الأكاديمية العلمي.
- مادة ٢٤ -** يكلف رئيس الأكاديمية لجنة من خبراء الإدارة؛ لدراسة أوضاع معاهد إدارة الأعمال المماثلة في الدول التي حققت لمعاهدها النجاح والمكانة الدولية وتعرض للجنة توصياتها ومقترحاتها على مجلس الأكاديمية العلمي ثم الوزير المختص بالتنمية الإدارية.
- وتقدم هذه اللجنة توصياتها بشأن تطوير المعهد القومي للإدارة العليا خلال مدة قصصاها ستة شهور، كما يقدم الوزير المختص بالتنمية الإدارية بمشروع التطوير؛ لاعتماده من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذ هذا القرار.
- كما يكلف رئيس الأكاديمية لجنة من خبراء الإدارة لدراسة الأوضاع العلمية للكلية واستكمال التجهيزات وأعضاء هيئة التدريس المتفرغين والمقررات الدراسية ونظم تعليم الطلاب. وتعد اللجنة توصياتها للعرض على مجلس الأكاديمية العلمي ثم الوزير المختص بالتنمية الإدارية.

٣. المشاركة في إعداد الخطة السنوية للتدريب في الإدارة المحلية، ويمارس كل مركز من المراكز العلمية اختصاصاته بواسطة مجلس يشكل من :

- عميد المركز.
 - ستة من أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية بدرجة أستاذ مساعد على الأقل يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الأكاديمية.
- وتبلغ قرارات المجلس إلى رئيس الأكاديمية خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لعرضها على مجلس الأكاديمية العلمي.

وتتكون موارد هذه المراكز من حصيلة الخدمات التي تقدم للمستفيدين من خدماتها، ويجوز تقديم مساعدة لها من موازنة الأكاديمية ولفترة لا تزيد على سنتين.

ثالثاً : الكليات والمعاهد العلمية :

تضم الأكاديمية معنيين علميين متخصصين يقومان على تنظيم الدراسات التخصصية في مجالات التنمية الإدارية، ويكون أولهما على مستوى درجة البكالوريوس ويسمى ((كلية العلوم الإدارية))، ويختص المعهد الثاني بالدراسات العليا المتخصصة في هذه المجالات ويسمى ((المعهد القومي للإدارة العليا)).

وتمارس الكلية أو المعهد اختصاصاتها بواسطة مجلس يشكل برئاسة عميد الكلية أو المعهد وعضوية :

- وكيل الكلية أو المعهد.
- رؤساء الأقسام العلمية بالأكاديمية.
- اثنان من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية من ذوي التخصصات العلمية ذات الصلة بالمواد التي تدرس بالمعهد يصدر بتعيينهما قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي رئيس الأكاديمية.

ويختص مجلس الكلية أو المعهد العلمي بالنظر في المسائل الآتية:

١. اقتراح السياسة العامة للتعليم داخل الكلية أو المعهد.
٢. اقتراح الخطة اللازمة لاستكمال المباني ودعم المعامل والتجهيزات في الكلية أو المعهد.
٣. إعداد السياسة الكلية لتسهيل حصول الطلاب على الكتب والمذكرات.



مادة ٢٥- يضع مجلس الأكاديمية العلمي اللوائح الخاصة بالمكلفات والحوافز التي تصرف لأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية وللمعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس بما لا يجاوز ما يقرره قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما.

مادة ٢٦- تسري على الأكاديمية أحكام النظام المالي المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها فيما لم يرد به نص خاص.

مادة ٢٧- يكون للأكاديمية إنشاء صناديق خلسة تتفق مع طبيعة نشاط الأكاديمية طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ويقر مجلس الأكاديمية العلمي اللائحة الداخلية لكل من هذه الصناديق والتي تنظم استقبال وإنفاق الأموال وضوابط استخدامها وتخضع هذه الصناديق لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

مادة ٢٨- يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١م في شأن إنشاء أكاديمية للسادات للعلوم الإدارية واللائحة الخاصة بالأكاديمية السادات للعلوم الإدارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٥٦) لسنة ١٩٨٢.

مادة ٢٩- يصدر الوزير المختص بالتنمية الإدارية اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القرار واللوائح الداخلية للأكاديمية والكليات والمعاهد والمراكز التابعة لها.

مادة ٣٠- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.



الملتقى العلمي السنوي الأول لقطاع الاستثمار والتمويل العقاري

" منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر "

المشاكل والحلول المقترحة

٢٠٠٤/٨/١ - ٢٠٠٤/٧/٣١

أولاً : مقدمة

أصبح من المعروف في مصر أن مشكلة الإسكان تمس كل أسرة مصرية، وقد تراكمت وتحدثت أبعادها وأسبابها وجوانبها، وتمثل أهم هذه الجوانب في الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على الوحدات السكنية وانتشار الإسكان غير الرسمي والفخال في سوق الإسكان والسوق العقاري وغيرها، بالإضافة إلى ما يعاني منه السوق العقاري من حالة الركود المستمرة .

ومن ناحية أخرى بدأت تتكون ثقافة لدى الجميع بضرورة تكوين منظومة للاستثمار والتمويل العقاري تتعامل بكفاءة وفعالية مع هذه المشكلة المتفاقمة؛ بل وتعمل على إحداث رواج في السوق العقاري وتنشيطه ليكون أحد مدخل تحريك النشاط الاقتصادي في مصر والخروج من مرحلة الركود التي طالبت أكثر مما يجب وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد المصري .

ومع ترقب الجميع لمدى ما يمكن أن تحققه تلك المنظومة وخاصة بعد إصدار قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، ومع إنشاء وزارة جديدة تحت مسمى تنمية الاستثمار؛ فإن الآمال معقودة على كيفية الوصول للمداخل الصحيحة لتفعيل منظومة الاستثمار والتمويل العقاري .

وفي إطار مواصلة رسالة مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للتصدي للمقضايا الهامة بالبحث والتحليل والمناقشة العلمية الهادفة؛ من خلال المتخصصين من أساتذة الجامعات والأكاديميين والخبراء ورجال الأعمال للوصول إلى حلول عملية مناسبة تكون داعمة لصانع القرار وهادئة له؛ فقد نقرر عقد هذا الملتقى الهام .

ثانياً : أهداف الملتقى

- (١) مناقشة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفعيل قانون التمويل العقاري .
- (٢) عرض أهم إجراءات تنشيط قطاع التمويل العقاري التي تم اتخاذها، وخاصة في مجالات (تذليل مشكلات تسجيل العقارات، التمويل، التقييم العقاري، إثبات الدخل، ارتفاع أسعار المعادن على القروض) .
- (٣) التعرف على الجدارة الائتمانية لطالبي التمويل العقاري، والمعلومات المتعلقة بسوق التمويل العقاري .
- (٤) إيجاد مناخ ملائم لانتشار التمويل العقاري بالصورة المطلوبة، وتعزيز دوره في النمو الاقتصادي باعتباره أحد القطاعات الهامة للتنمية الاقتصادية في أية دولة .

ثالثاً : محاور الملتقى

تتاول الملتقى المحاور التالية :

- المحور الأول :** منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر .
- المحور الثاني :** دور وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية والبنوك العقارية وهيئة التمويل العقاري وشركات التمويل العقاري في منظومة الاستثمار والتمويل العقاري .
- المحور الثالث :** دور البورصة وسوق المال وآلية التوزيع لتمويل الاستثمارات العقارية .
- المحور الرابع :** دور تشريعات الاستثمار العقاري في توفير المناخ الملائم للاستثمار والتمويل العقاري وإمكانيات تفعيل قانون التمويل العقاري .
- المحور الخامس :** مدى ملائمة التمويل العقاري لهيكل الطلب المستقبلي للإسكان العقاري .



المحور السادس : مشاكل الاستثمار والتمويل العقاري من

حيث :

١. مشاكل تصريف المخزون العقاري للركد .
 ٢. مشاكل الاستثمار في المدن والمجتمعات العمرانية .
 ٣. المشاكل الخاصة بالمستثمرين والشركات الممولة .
 ٤. مشكلة عدم ملائمة أسعار الوحدات السكنية مع التكاليف محدودة الدخل والمقبلين على الزواج من الشباب .
- المحور السابع : ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج وأثرها على الاستثمار العقاري .
- المحور الثامن : مداخل وآليات إيجاد الرواج في السوق العقاري .

رابعاً : المشاركون المستهدفون

- ١) قطاع الوزارات : (وزارة الاستثمار . وزارة الإسكان والتنمية) .
- ٢) قطاع البنوك
- ٣) قطاع الهيئات : (هيئة التمويل العقاري ، الهيئة المصرية العامة للمساواة) .
- ٤) قطاع الاستثمار العقاري : شركات التمويل العقاري .
- ٥) معهد التخطيط القومي ، اتحاد المستثمرين العرب ، مركز التقييم العقاري .

خامساً : المتحدثون الرئيسيون

- ١) أ.د/ علي شاكور . رئيس هيئة التمويل العقاري .
- ٢) أ/ فتحي السباعي . مدير معهد التخطيط القومي .
- ٣) م/ مجد الدين إبراهيم . رئيس مجلس إدارة شركة التمويل العقاري .
- ٤) سيدة المغيرة / جمال بيومي . رئيس اتحاد المستثمرين العرب .
- ٥) اللواء المهندس/ هشام نصر . رئيس الهيئة المصرية العامة للمساواة .

سابعاً : الأوراق البحثية

- قدم المشاركون أوراقاً بحثية كان لها أثر كبير في إثراء المنتدى ، وهي كما يلي :
- ١) " تقرير لجنة الإسكان والمرافق والتنمية بمجلس الشعب " إعداد الأستاذ / محمد محمد أبو العينين رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة مجموعة

ميراميكيا كليبوترا .

٢) "مشاكل ومداخل تفعيل منظومة التسجيل والاستثمار العقاري في مصر" إعداد : أ.د/ حسن حسني نائب رئيس أكاديمية السادات الأسبق .

٣) "معلومات بحثية عن منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر" إعداد مركز البحوث والمعلومات .

٤) "دور شركات التأمين في تنشيط سوق التمويل العقاري في مصر" إعداد د. صفوت حميدة الأستاذ المساعد بقسم التأمين والإحصاء والرياضيات .

٥) "المركز القانونية لأطراف عقد القرض العقاري" إعداد : أ.د/ سميرة القليوبي كلية الحقوق - جامعة القاهرة .

٦) "خواطر على طريق اقتحام مشاكل الاستثمار العقاري" إعداد فريق أول/ يوسف صبري أبو طالب رئيس مجلس إدارة شركة أكتوبر للتنمية والاستثمار العقاري ، وزير الدفاع والتنمية الشعبية ، ومحافظ القاهرة الأسبق .

سابعاً : برنامج المنتدى

عقدت أربع جلسات على مدار يومي للمنتدى كانت على النحو التالي :

الجلسة الأولى :

منظومة الاستثمار والتمويل العقاري في مصر ، وتشتمل على دور كل من :

- وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية .
- البنوك العقارية والتجارية وشركات التأمين وهيئة التمويل العقاري وشركات التمويل العقاري .
- دور البورصة وسوق المال وآلية التوزيع لتمويل الاستثمارات العقارية .

الجلسة الثانية :

دور تشريعات الاستثمار العقاري في توفير المناخ الملائم للاستثمار والتمويل العقاري وإمكانات تفعيل قانون التمويل العقاري .

الجلسة الثالثة :

مشاكل الاستثمار والتمويل العقاري من حيث :
→ مدى ملائمة التمويل العقاري لهيكل الطلب المستقبلي للإسكان العقاري .



ب- الحزم في تطبيق القوانين، والاشتراطات البنائية، والإزالة الفورية لأية مخالفة .

المحور الثاني : دور القطاع الخاص والأفراد

(١) الاستثمار في أنشطة للخدمات بالمدن الجديدة.

(٢) نقل الأنشطة الملوثة للبيئة أو مخازن التجارة إلى المدن الجديدة.

المحور الثالث : دور البنوك وشركات لتأمين وغيرها

(١) تخفيض سعر الفائدة على الإقراض.

(٢) دعم الإسكان الاجتماعي.

المحور الرابع : دور الجمعيات التعاونية

يتمثل هذا المحور في التوجه نحو البناء في المدن الجديدة.

وفي النهاية دعا المؤتمرون إلى تكرار هذه الملتقيات بما تتخلله من اجتماعات وحوارات ومناقشات تقري وتعمل نشاط التمويل العقاري.

→ مشاكل تصريف المخزون العقاري الركد .

→ المشاكل الخاصة بالمتجيبين والشركات الممولة .

→ مشاكل عدم ملائمة أسعار الوحدات السكنية مع الفئات

محدودة الدخل والمقيمين على الأزواج من الشباب .

→ ارتفاع عناصر الإنتاج وآثارها على الاستثمار العقاري .
الجلسة الرابعة :

مداخل وأليات إحداث الرواج في السوق العقاري .

ثامناً : توصيات الملتقى

اتفق المشاركون والمؤتمرون على التوصيات التالية :

المحور الأول : دور الدولة

تضمن هذا المحور سبعة أبعاد، وهي :

(١) البعد التشريعي :

أ- إصدار قانون البناء الموحد .

ب- إصدار قانون جديد للعلاقة بين المالك والمستأجر في الوحدات السكنية .

(٢) البعد المعلوماتي :

أ- التحديد الدقيق للشريحة المستحقة للدعم، وحجم طلبها على الإسكان .

ب- تحديد القدرة الاستيعابية للقرى والمدن الحالية في إطار حدودها الحالية .

(٣) البعد المتعلق بالسياسات :

ينتمثل في رسم خريطة عمرانية جديدة .

(٤) البعد المتعلق بالتمويل :

أ- تخصيص الأموال اللازمة لدعم محدود الدخل .

ب- توفير التمويل الميسر لتنفيذ قرارات الترميم والهدم .

(٥) لابد الخاص بالإدارات المحلية :

أ- إعداد التخطيط العمراني للمدن والقرى .

ب- إصدار تراخيص البناء والهدم، ومراقبة تنفيذ للشروط البنائية .

(٦) البعد المؤسسي :

أ- دراسة إنشاء مجلس أعلى للمعمران .

ب- تحويل الأقاليم التخطيطية إلى أقاليم إدارية .

(٧) البعد الرقابي :

أ- اعتبار الأراضي الزراعية محمية طبيعية .

ندوة

مشكلات تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي

والحلول المقترحة (٢٠٠٤/٩/١٩)

أولاً : مقدمة

يشهد المجتمع المصري في الفترة الحالية العديد من المتغيرات التي تؤثر على كافة الأنشطة للدولة، وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الاتجاه نحو التخصصية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، والخروج بالتنمية الشاملة من الوادي الضيق والاتجاه بها إلى أماكن جديدة وخاصة في جنوب الوادي بنشكى وسيناء للقضاء على عزلة هذه الأماكن وتنمية مختلف الأنشطة (زراعية، وتعليمية، وصناعية، وسياحية، وعمرانية) إضافة إلى إعادة توزيع الخريطة السكانية وخلقة الأماكن ذات الكثافة السكانية .

وفي سبيل تحقيق هذه التنمية؛ قامت الدولة بضخ استثمارات ضخمة لتنفيذ العديد من المشروعات التنموية الصالحة لزيادة مولد الدولة ولاستيعاب الزيادة السكانية وتوفير وسائل المعيشة وفرص العمل وتحسين الدخل للمواطنين .

إن نجاح هذه المشروعات يرتبط أساساً بمدى توافر وتطور شبكات ووسائل النقل؛ حيث أن النقل يعد بمثابة الشرايين التي تمتد إلى جميع الأماكن وترتبط بعضها ببعض؛ ويلعب دوراً حيوياً في أداء واقتصاديات إنتاج كافة القطاعات الأخرى .

ومن هنا؛ فقد عقد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ندوة علمية بعنوان: " مشكلات تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي والحلول المقترحة "، وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٠٤/٩/١٩م برعاية الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات، ومعالي الوزير/ عصام شرف وزير النقل، وقد أدار الندوة الأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات؛ بحضور نخبة ممتازة من قيادات القطاع والخبراء المعنيين .

ثانياً : أهداف الندوة

- ١) التعرف على دور وزارة النقل في تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي .
- ٢) التعرف على أهمية التخطيط لمشروعات النقل على المستوى القومي .
- ٣) دراسة ومناقشة المشكلات التي تواجه أحكام تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي .
- ٤) التوصل إلى الحلول المقترحة لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي للنقل في مصر .

ثالثاً : محاور الندوة

تتناول الندوة المحاور التالية :

- المحور الأول : الدور المحوري والحيوي لقطاع النقل في الاقتصاد القومي .
- المحور الثاني : تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي .
- المحور الثالث : قياس كفاءة النقل في الموانئ المصرية .
- المحور الرابع : قياس كفاءة النقل البحري .
- المحور الخامس : قياس الكفاءة الاقتصادية للنقل الجوي ودوره في التنمية .
- المحور السادس : قياس كفاءة النقل البري، وإمكانيات ترشيد تكلفته لخدمة القطاعات للتنمية .
- المحور السابع : إدارة أخطار النقل والإدارة المثلى لأخطار النقل على المستوى القومي بقطاعاته المختلفة .
- المحور الثامن : أثر تغيير أسعار الدولار على تكلفة النقل في مصر .
- المحور التاسع : أثر كفاءة النقل على التوطن في المدن الجديدة .
- المحور العاشر : نحو وضع خطة قومية جديدة للنقل أكثر كفاءة وفعالية .

رابعاً : المشاركون المستهدفون

١) وزارة النقل.

٢) الهيئة العامة للطرق والكباري.

٣) شركة أتوبيس القاهرة الكبرى.

٤) هيئة الطرق.

٥) المعهد القومي للنقل.

خامساً : المتحدثون الرئيسيون

١) أ.د. سعد العشماوي، أستاذ إدارة النقل وعميد كلية التجارة الأسبق جامعة الأزهر.

٢) م. طلعت خطاب، وكيل أول وزارة النقل - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل.

٣) الفريق أول/ يوسف صبري أبو طالب، الوزير ومحافظ القاهرة الأسبق ورئيس شركة أكتوبر للتنمية والاستثمار العقاري.

٤) أ.د./ حزين أحمد حزين، أستاذ الطرق والمرور - كلية الهندسة - جامعة القاهرة .

سادساً : الأوراق البحثية

قدم المشاركون أوراقاً بحثية كان لها أكبر الأثر في إثراء الندوة، وهي كما يلي :

١) " ملخص لدراسة : مشكلات تخطيط وتنظيم النقل على المستوى القومي وحلولها " إعداد الدكتور/ سعد الدين عشماوي أستاذ تنظيم وإدارة النقل، عميد كلية التجارة - جامعة الأزهر الأسبق .

٢) " تأمين سلامة عبور المشاة على محاور النقل الرئيسية بين الواقع والمتوقع " إعداد الأستاذ الدكتور/ حزين أحمد حزين أستاذ الطرق والمرور .

٣) " دور سيلة الإحلال والتجديد لوسائل النقل في رفع مستويات الأمن والسلامة على الطرق المصرية " إعداد الدكتور/ موسى عبد الرحمن محمد سعيد، رئيس قسم هندسة المياريات .

٤) " إدارة أخطار النقل الداخلي في مصر " إعداد الدكتور/ صفوت حميدة الأستاذ المساعد وعميد كلية الإدارة - فرع بورسعيد.

٥) " دور التخطيط الاستراتيجي للنقل في حل مشكلات النقل

في مصر " إعداد م/ محمد طلعت خطاب وكيل أول وزارة النقل.

سابعاً : برنامج الندوة

عقدت ثلاث جلسات وكانت على النحو التالي :

الجلسة الأولى : - الدور المحوري والحيوي لتطاع النقل في الاقتصاد القومي .

- إطار كلي لتنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومي .

- دور التخطيط الاستراتيجي في هذا المجال .

الجلسة الثانية : مشكلات تطبيقية حول إدارة النقل وأفكاره في مصر .

الجلسة الثالثة : مناقشة مفتوحة وإدارة حوار وإعلان التوصيات .

ثامناً : توصيات الندوة

توصل المشاركون والمؤتمرون إلى التوصيات التالية :

١) تشكيل كيان مؤسسي (مجلس أعلى للنقل) ينبثق من مجلس الوزراء ويتكون من للوزارات المعنية وإقرار خطة قومية للنقل ومقررن أن تمثل فيه وزارات (النقل، الطيران المدني، الداخلية، الحكم المحلي، الإسكان والمرافق، الاستثمار) .

٢) ضرورة أن تقوم الدولة بدورها في إنشاء البنية الأساسية لمشروعات النقل أخذة في الحسبان أن تمويلها لمشروعات النقل له عائد اقتصادي واجتماعي وسياسي يعود على المجتمع ككل وإن لم يظهر في حسابات الأرباح والخسائر.

٣) ربط تخطيطات النقل على المستوى القومي سواء ما بين النقل الجوي والبحري بأنواعه وكذا بالنقل المائي داخل المدن من جهة ومن جهة أخرى بشبكات النقل الإقليمية الواسعة للمنافذ البرية والبحرية والجوية.

٤) استخدام نظم الضرائب والرسوم وشروط الترخيص لتوجيه الناقلين لاستخدام وسائل النقل الاقتصادية؛ منعا لإهدار الاستثمارات في الطرق لتقليل الحوادث ورفع مستوى الأمان.

٥) تدعيم السكك الحديدية لتأخذ دورها خاصة في مجال نقل البضائع حيث أن النظم الحالية تؤدي (في ضوء



نظام للتعرفة المتبع) إلى توجيه المنقول من السلع
تامة الصنع أو النصف مصنعة - كذا المحمولات على
مدار العام إلى استخدام اللوريت ومن ثم رفع كفاءة
النقل بالمسك الحديدية بتدعيم خدماته.

٦) تجميع وثائق التأمين على مختلف وسائل النقل في
صندوق واحد لتسهيل الماند.

٧) التخطيط للتخلص من وسائل النقل العشوائي بحزم
وذلك أخذاً في الحسبان الظروف الاجتماعية والسياسية
التي تتطلب تدرج إلغائها.

٨) تلبية رغبات ذوي الاحتياجات الخاصة من الطريق
ووسيلة النقل.

٩) تدعيم مشروع وزارة النقل لتسهيل دور النقل النهري
في نقل البضائع لاقتصاديات تشغيله بهدف تقليل الكلفة
المرورية على الطرق ووسائل النقل الأخرى.

١٠) توعية المواطنين لمساندة الدولة في خططها لتطوير
مرافق النقل سريعاً لأداء الخدمة بأحسن الوسائل وأقل
التكاليف.

١١) إيجاد آلية تشريعية لتنفيذ قرارات الكيان المؤسسي للنقل
وتوحيد القوانين والتشريعات المختلفة.



إطلالة على الجديد

في النشاط العلمي بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أولاً : يوم الوفاء

اليوبيل الذهبي لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

(١٩٥٤ - ٢٠٠٤)

الرئيس محمد حسني مبارك لازدهار الأكاديمية وتعميم دورها في فترة رئاسته.

كما أعقب كلمة رئيس الأكاديمية الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم، كلمة السيدة الفاضلة/ جيهان السادات التي عبرت عن مكون فرحتها وسعادتها بدعوة سيادتها لحضور هذه الاحتفالية في عغوية تامة، موجبة الشكر الجزيل لأكاديمية السادات ممثلة في شخص رئيس الأكاديمية.

ومما لا شك فيه؛ أن حضور الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية، وإلقاء سيادته كلمة؛ أعرب من خلالها عن امتنانه العميق بحضور سيادته نائباً عن الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس الوزراء - يمثل دلالة عميقة؛ أعرب سيادته عنها بتوجيه وإعلان رسالة الأستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس الوزراء لرئيس الأكاديمية والسادة الحضور بامتنانه العميق لدعوة سيادته لهذا الحفل الكبير، راجياً التقدم والريادة في علم الإدارة وتمييزها، لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، بعدما وصفها سيادته بوصولها إلى مرحلة " الحكمة " في الإدارة.

ثم أعقب كلمة سيادة الوزير/ أحمد درويش؛ كلمة الأستاذ/ إبراهيم عليوة نوابه عن وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور/ عمرو عزت سلامة، أعرب من خلالها عن امتنانه بالحقاوة وأضاد بالتعظيم الجيد للاحتفالية.

وهذا إن دل؛ إنما يدل على دور ومكانة أكاديمية السادات الرائد في تعظيم وتفعيل وتطبيق علم الإدارة على المستويين القومي والإقليمي.

وفي نهاية الحفل قام الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش وزير التنمية الإدارية بتكريم وتوزيع الدروع على السادة المكرمين، والذين بلغ عددهم اثنين وأربعين شخصية مكرمة. ومن أسماء القيادات والشخصيات التي ساهمت في إثراء ودعم دور الأكاديمية ومعايها السابقة (١٩٥٤ - ٢٠٠٤) ما يلي :

قامت أكاديمية السادات للعلوم الإدارية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٤/١٢/١٧ بالاحتفال باليوبيل الذهبي وممرور خمسين عاماً على إنشاء اللجنة الأولى لها ممثلة في المعهد القومي للإدارة العليا، الذي كان له أكبر الأثر في ترسيخ دور الإدارة بمصر والعالم العربي، ومن ثم تم بناء هذا الصرح الأكاديمي؛ ليقوم بدوره في تحقيق أهداف التنمية البشرية والإدارية، والارتقاء بمستوى الخدمات العليا والمهنية.

وقد بدأ الحفل بالسلام الوطني لجمهورية مصر العربية، تلاه قراءة بعض آيات من الذكر الحكيم بصوت الشيخ/ أحمد بمام، ثم أعقبها كلمة للأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات وأمين عام الاحتفالية؛ أعرب من خلالها عن شكر الأكاديمية العميق للسادة الحضور، وكذلك وجه الشكر للسادة للمكرمين الذين حملوا رسالة الأكاديمية، معلناً سيادته أنه (يوم الوفاء) لهؤلاء الرموز العظيمة.

وبعد ذلك تحدث الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية موجهاً عظيم الشكر والامتنان للسيدة الفاضلة/ جيهان السادات حرم الرئيس السابق (محمد أنور السادات) بتشريف سيادتها بالحضور لهذه المناسبة.

وهو ما تلاقى حقاً كبيرة لدى السادة الحضور بسيادتها، كما عبر سيادته عن شكره لكوكبة المكرمين من رؤساء الأكاديمية السابقين وكل من ساهم في بناء هذا الصرح الأكاديمي الكبير، ونكر سيادته عدداً كبيراً من قلعة المكرمين الاثنين والأربعين؛ تلياً على حقوة سيادته للكبرى بوفاء الأكاديمية لرموزها.

وقد وجه سيادته الشكر كذلك لسيادة رئيس الجمهورية،



الجلسة الثالثة :

" دور الموارد البشرية في التنمية الإدارية والإصلاح الإداري الإداري في المستقبل "

الجلسة الثالثة :

" دور الإدارة العامة والمحلية والبلدية في التنمية لإدارية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة "

الجلسة الرابعة :

" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التنمية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة "

الجلسة الخامسة :

" دور الأكاديمية في التنمية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة "

وأهم ما توصل إليه المؤتمر والمشاركون في هذا المؤتمر ما يلي :

أولاً :

تحتاج مصر في الألفية الثالثة إلى برنامج إصلاح إداري واضح ومحدد وله فترة زمنية معروفة وأهداف إستراتيجية متوافقة مع مراحل الإصلاح الإداري الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد المصري، ولابد أن يسير الإصلاح الاقتصادي والإداري معاً في وقت واحد، بل وإعطاء الأولوية والأهمية للقوى لبرنامج الإصلاح الإداري.

ثانياً :

لا بد أن يتضمن برنامج الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية : مشروعاً قومياً لتنمية الموارد البشرية، ويرتبط ذلك بالإصلاح الجذري للتعليم، ووضع المشروع القومي للتدريب وتنمية الكوادر والهيئات الإدارية موضع التنفيذ.

ثالثاً :

إن الإصلاح الإداري لا يتم إلا بالتغيير الجذري للتفكير والأهداف والقوانين والتحديث والتطوير والابتكار الإداري.

رابعاً :

يجب الأخذ بأسس اللامركزية، من خلال الشفافية في عرض الحقائق والمعلومات، وكذلك من خلال تمكين المجتمع المدني من مساهلة المسؤولين عند حدوث فساد أو تحريف، واستجابة المسؤولين لذلك: في إطار دعم الممارسة الديمقراطية.

١. أسرة الزعيم الراحل/ محمد أنور السادات رئيس الجمهورية السابق، وتسلمتها السيدة الفاضلة/ جيهان السادات.

٢. اسم المرحوم السيد/ عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية الأسبق، والذي أشرف على المعهد القومي للإدارة العليا، وتسلمتها نوابه عن سيادته الأسرة/هبة الله عبد اللطيف البغدادي.

٣. السيد الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز حجازي وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء الأسبق، الذي أشرف على المعهد القومي للإدارة العليا والمعهد القومي للتنمية الإدارية.

٤. اسم المرحوم السيد الأستاذ الدكتور/ محمد حافظ غانم نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق، والذي أشرف على المعهد القومي للإدارة العليا وتسلمتها الأستاذة/ سناء محمد محمد حافظ غانم.

٥. اسم المرحوم السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد شريف وزير الدولة للتنمية الإدارية الأسبق، ورئيس مجلس إدارة المعهد القومي للإدارة العليا الأسبق، وتسلمتها السيدة/ حرمه. وفي الختام: تم عزف السلام الوطني لجمهورية مصر العربية.

وقد سبق عقد المؤتمر العلمي السنوي التاسع لمركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات تحت عنوان " أفق التنمية والإصلاح الإداري في مصر الألفية الثالثة ودور أكاديمية السادات للعلوم الإدارية "

وفي إطار خطته السنوية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ برئاسة أ.د/ حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية ورئيس المؤتمر، وتشريف أ.د/ علي لطفي رئيس الوزراء الأسبق، وبحضور أ.د. عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات وأمين علم المؤتمر، ونخبه ممتازة من قيادات الإدارة في مصر، وكذلك الخبراء المتخصصين وأساقفة الجامعات والأكاديمية، حيث عقدت خمس جلسات على مدار يومين على النحو التالي :

الجلسة الأولى :

" التنمية الاقتصادية ودورها في التنمية والإصلاح الإداري "



خامساً :

تقديم دعوة لقاء مع السيد رئيس لوزراء؛ لمناقشة مستقبلات العمل بالأكاديمية، وتحديد رسالتها المستقبلية بهدف تأكيد دور الأكاديمية على المستوى الإقليمي والقومي. سادساً :

مواجهة تحديات نجاح تنفيذ برامج الحكومة الالكترونية، وذلك من خلال : تطوير البنية الأساسية، سد الفجوة الرقمية، تشجيع استيعاب المعرفة الالكترونية لدى جمهور المتعاملين، بناء الثقة، التشغيل البيئي المتداخل.

ثانياً : عقد اتفاقيات - رئاسة الأكاديمية

سوف تقوم رئاسة أكاديمية الساعات للعلوم الإدارية بعد اتفاقية علمية بينها وبين الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة القادمة.

ثالثاً : إعداد الندوات والمؤتمرات بمركز

البحوث

أ] إعداد مؤتمر التعلم الالكتروني وعصر المعرفة

(١٥ - ١٧ فبراير ٢٠٠٥م)

يقوم مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية الساعات للعلوم الإدارية كذلك بالتخصيص للمؤتمر العلمي الثاني عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات تحت عنوان: "التعلم الالكتروني وعصر المعرفة" الموافق يومي ١٥-١٧ فبراير ٢٠٠٥م.

وفيما يلي عرض لأهداف المؤتمر ومحاوره والمشاركين المستهدفون :

أهداف المؤتمر:

- ١- متابعة كل القضايا الرئيسية والتطورات والاتجاهات الحديثة في التعلم الالكتروني.
- ٢- التعرف على كيفية اختيار واستخدام التكنولوجيات والمنتجات والخدمات المتعددة في التعلم الالكتروني.
- ٣- فهم ماهر ضروري عند إنتاج موارد ومصادر التعلم الالكتروني.
- ٤- متابعة دراسات الحالة التي تعرض المدخل والاستراتيجيات والأساليب الناجحة في التعلم الالكتروني.

٥- فحص مكونات التطبيقات الفعالة الرئيسية في التعلم

الالكتروني.

محاور المؤتمر:

- ١- بناء وتطبيق استراتيجيات التعلم الالكتروني في الشركات ومنظمات القطاع العام.
 - ٢- بناء وصيانة التعليم العالي الافتراضي.
 - ٣- التعلم الالكتروني الفعال والكفاء.
 - ٤- بيئات التعلم الالكتروني التفاعلية والمتراصة معا.
 - ٥- إدارة عملية التعلم الالكتروني.
 - ٦- الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا التعلم الالكتروني.
 - ٧- نشر للتعلم الالكتروني على نطاق واسع.
 - ٨- تحسين جودة التعلم الالكتروني خلال التقييم المستمر ومنح الشهادات على الخط.
 - ٩- التعلم الالكتروني كأداة للتغيير الاجتماعي.
- المشاركون المستهدفون :

- ١- وزارات: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التربية والتعليم والبحث العلمي، التعليم العالي.
- ٢- المراكز البحثية المعنية بنظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.
- ٣- الأكاديميات والكليات المختصة بعلم الحاسب.
- ٤- أعضاء هيئة التدريس والمعيدون المختصون بعلم الحاسب.
- ٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

ب] إعداد ندوة الديون المصرفية المتعثرة

(٢٦ / ٢ / ٢٠٠٥م)

يقوم مركز البحوث والمعلومات بالتخصيص لندوة علمية بعنوان: " الديون المصرفية المتعثرة وسبل علاجها في ضوء القانون الجديد للبنوك " الموافق ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٥م.

وفيما يلي عرض لأهداف الندوة ومحاورها والمشاركين المستهدفون :

أهداف الندوة

- ١) دراسة أسباب تسر الديون المصرفية.
- ٢) التعرف على أساليب المواجهة وسبل العلاج.
- ٣) مناقشة قانون البنوك الجديد للديون المتعثرة.



محاور الندوة

وتتناول الندوة المحاور التالية:

المحور الأول:

مفهوم وماهية القطاع المصرفي ومؤشرات الاستدلال عليه.

المحور الثاني:

مراحل تطور البنوك المصرفية ومظاهرها.

المحور الثالث:

أسباب تفاقم مشكلة الديون المصرفية المتعثرة ودور

البنوك في إحداث التغير.

المحور الرابع:

الآثار الاقتصادية للديون المصرفية المتعثرة.

المحور الخامس:

دور الجهاز المصرفي في مواجهة الديون المتعثرة

واستراتيجيات التعامل مع الديون المتعثرة.

المحور السادس:

نظرة تحليلية على بعض الحالات التي تم تسويتها في

مجال الديون المصرفية المتعثرة.

المحور السابع:

دور البنك المركزي في علاج مشكلة الديون المتعثرة في

ضوء قانون البنوك الجديد.

المشاركون المستهدفون

(١) قطاع البنوك.

(٢) وزارة المالية.

(٣) قطاع المقترضين من البنوك.

(٤) العملاء المتضررون.

(٥) مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

(٦) المحاسبون القانونيون.

(٧) محافظ البنك المركزي.

رابعاً : مناقشة الرسائل العلمية بالمعهد القومي للإدارة العليا

يقوم المعهد القومي بمناقشة مجموعة من الرسائل العلمية خلال الفترة القادمة، ويأهيا كالتالي :

ID	مسلسل	اسم الباحث	المشرف	مشرف مشارك	عنوان الرسالة	القسم العلمي	نوع الرسالة	السنة	تاريخ منح الرسالة
٢٠٩٣	٧٣	فاطمة على حميد سعيد المهيري	سود عبد الرحيم عبد المعوي	نور عبد الدود ندا	تقييم سياسات تنمية الصادرات بدولة الامارات العربية المتحدة	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
١٨٩١	١٣	اشرف صابر كامل صابر	سمير محمد فريد		دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات على تطوير العملية التوزيعية بوزارة الداخلية والمحلية	الادارة العامة والمحلية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢١٠٦	٧٧	ماجد عبد الله علي ابو شلوبي	عبد المطلب عبد الحميد		دور التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢١٣١	٨٤	محمد شرف احمد عبده سميد	محمد شرف حسن قاسم	عبد القادر عدت الرحمن همام	التطوير التنظيمي بالمؤسسات المصرفية - دراسة تطبيقية على البنك المصري المتحد	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢٢٤٨	١٢	عبد الواحد احمد محمد حواس	فتح الباب جلال فتح الباب	احمد فهمي ابو القمصان	ابعد مشاكل التضرر المالي في الشركات ذات الكثافة الاستثمارية المرتفعة	ادارة الاعمال	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
١٨٨٠	٩	اسامة محمد سعيد الباسوسي	صلاح الدين محمد صادق	زهير عبد السلام مصطفى	العلومية وتنمية القدرات التنافسية المنفسية لها - دراسة مقارنة للتجربتين المصرية والامانية مع التطبيق على العملية التطبيقية	الادارة العامة والمحلية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢١٤٥	٧٠	محمد علي عبد الله علي حروبك الشحي	محمد عبد القوافي البكري شاهين		الالتزام التنظيمي وعلاقته بالمشاركة في اتخاذ القرار دراسة ميدانية	ادارة الافراد والعلوم السلوكية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢

ID	ممثل	اسم الباحث	المشرف	مشرف مشارك	عنوان الرسالة	المصنف العلمي	نوع الرسالة	السنة	تاريخ منح الرسالة
١٨٧٢	احمد محمد عبد الرحيم إبراهيم	عبد القادر عبد الرحمن فهمام	نور عدد الودود ندا		أثر ثقافة المنظمة على فعالية نشاط التدريب - دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك مصر الدولي	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
٢٠٧٢	عسران دلال عسران حسن نصير	محمد محمود حسن هلال	عادل مبروك محمد		أثر متغيرات سوق الأوراق المالية على أداء صناديق الاستثمار	إدارة الأعمال	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
١٨٦١	احمد حسن توفيق حسن	احمد حسين عبد المنعم			الحماية عن الأداء لرفع كفاءة القبول والتقييم المحاسبي على مستوى القطاعات بالمنشآت الصحفية	المحاسبة	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٢
١٨٩٠	أكمل أنور راتب عوض	محمد حسن العزيزي	محمد المتولي السيد يوسف		دور نظم دعم القرار في تحسين أداء منظمات الأعمال	الإدارة العامة والمحاسبة	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٩٨٤	رضا مصطفى احمد بسماعيل	حسن حسن محمد حسن	سيد عبد الرحيم عبد المولى		أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
٢١٣٧	محمد عبد العليم صابر صابر	عبد المطلب عبد الحميد			دراسة تحليلية للسياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية في الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٢	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٩٧٧	دنيا عبد العليم احمد غازي	محمد بدر السوسى			A Decision Support Model Based on Mobile Agent Concept With Application on Heterogeneous Environment	الحاسب الآلي ونظم المعلومات	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٩٥٦	حليمة زيد محمد صالح الهلالى الشحى	محمد محمد عفيفي بدر			تقييم استثمارات القطاع الخاص في مجال التعليم العام والتجاهات تطويره بدولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة تطبيقية	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٨٥٢	أحلام جاسم إبراهيم حسن	محمد ماهر الصواب	محمد المتولي السيد يوسف		تقييم فعالية التنظيم الإداري بالمنظمات العامة - دراسة تطبيقية على وزارة الصحة بدولة الإمارات العربية المتحدة	الإدارة العامة والمحاسبة	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
٢٢٦٦	إيمان على محمد البوصى	إبراهيم محمد المصري			أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على التنمية السياحية بدولة الإمارات العربية المتحدة	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
٢٢٠٢	نادية محمد بنوى عبد القادر	محمد حسن العزيزي	سمير محمد ميناوي		تفعيل دور الإدارة العامة للأوعية الصحية الأساسية بوزارة الصحة والمكان في التثقيف الصحي - دراسة تطبيقية في محافظتي دمياط وبني سويف	الإدارة العامة والمحاسبة	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥
١٩٠١	ارمن احمد فؤاد احمد المعراوى	محمد ماهر الصواب			دور جهاز شؤون البيئة في حل المشكلات الإدارية والتقنية في مصر - دراسة تطبيقية في إدارة المشكلات البيئية	الإدارة العامة والمحاسبة	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/٠٤/٠٥



خامساً : دورات تدريبية بمركز للتدريب

يقوم مركز التدريب خلال المرحلة القادمة بعدد دورات تدريبية متخصصة، ويبلغها كالتالي :

برامج شهر يناير ٢٠٠٥

العدد	تاريخ الانطلاق	اسم البرنامج
١	٢٠٠٥/١/٥ - ١/١	تنمية مهارات مدير المستقبل للعمال
٢	٢٠٠٥/١/٥ - ١/١	تحليل المشكلات واتخاذ القرارات
٣	٢٠٠٥/١/٥ - ١/١	المعايير المحاسبية في ظل الحولمة
٤	٢٠٠٥/١/٥ - ١/١	تنمية مهارات إدارة الخطر
٥	٢٠٠٥/١/٥ - ١/١	تنمية مهارات المرأة في إدارة البيئة
٦	٢٠٠٥/١/٥ - ١/١	تطبيقات الجداول الإلكترونية في إدارة المشروعات
٧	٢٠٠٥/١/١٢ - ١/٨	إعادة الهندسة الإدارية للمنظمات
٨	٢٠٠٥/١/١٢ - ١/٨	استراتيجيات التسويق لمواجهة التحديات المعاصرة
٩	٢٠٠٥/١/١٢ - ١/٨	دور المحاسب الإداري في مجال صنع واتخاذ القرار
١٠	٢٠٠٥/١/١٢ - ١/٨	إدارة محافظ الأوراق المالية
١١	٢٠٠٥/١/١٢ - ١/٨	الأساليب القانونية الحديثة لتوصيف الوظائف
١٢	٢٠٠٥/١/١٢ - ١/٨	تنمية مهارات إدارة الاجتماعات
١٣	٢٠٠٥/١/١٢ - ١/٨	نظم المعلومات في قطاع المستشفيات
١٤	٢٠٠٥/١/١٩ - ١/١٥	تقويض السلطات بهدف بناء صف ثاني
١٥	٢٠٠٥/١/١٩ - ١/١٥	تنمية مهارات التعامل مع العملاء
١٦	٢٠٠٥/١/١٩ - ١/١٥	نظم الرقابة والمراجعة الداخلية
١٧	٢٠٠٥/١/١٩ - ١/١٥	أساليب مواجهة عمليات غسل الأموال
١٨	٢٠٠٥/١/١٩ - ١/١٥	الأساليب الكمية في إدارة الإنتاج
١٩	٢٠٠٥/٢/٢ - ١/٢٩	إدارة التغيير والتطوير التطويري
٢٠	٢٠٠٥/٢/٢ - ١/٢٩	تنمية مهارات مندوبي البيع
٢١	٢٠٠٥/٢/٢ - ١/٢٩	الأساليب الحديثة لنظم التكاليف
٢٢	٢٠٠٥/٢/٢ - ١/٢٩	إدارة الأخطار التأمينية
٢٣	٢٠٠٥/٢/٢ - ١/٢٩	الأساليب الحديثة للتعامل مع مخاطر الائتمان المصرفي
٢٤	٢٠٠٥/٢/٢ - ١/٢٩	المعقد الدولي

برامج شهر فبراير ٢٠٠٥

العدد	تاريخ الانطلاق	اسم البرنامج
١	٢٠٠٥/٢/٩ - ٢/٥	الإعداد لشغل الوظائف القيادية العليا (رئيس قطاع) للدورة الثانية
٢	٢٠٠٥/٢/٩ - ٢/٥	المرأة وتحديات القيادة
٣	٢٠٠٥/٢/٩ - ٢/٥	تحليل وحصر والقراءة النقدية للقوائم المالية
٤	٢٠٠٥/٢/٩ - ٢/٥	إدارة الاستثمارات في المصارف الإسلامية
٥	٢٠٠٥/٢/٩ - ٢/٥	لصوابط التشريعية لإبرام العقود
٦	٢٠٠٥/٢/٩ - ٢/٥	الإدارة البيئية للمنشآت البترولية
٧	٢٠٠٥/٢/٩ - ٢/٥	أساليب تصميم البحوث التسويقية
٨	٢٠٠٥/٢/٩ - ٢/٥	الاجتماعات الحديثة في المحاسبة



م	اسم البرنامج	تاريخ الانطلاق	المدة
٩	المراقبة الإحصائية لجودة الإنتاج	٢٠٠٥/٢/١٥ - ٢/١٥	أسبوع
١٠	تنمية مهارات إدارة الوقت	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١١	دراسة الجدوى التسويقية للمشروعات	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٢	الاجتماعات الحديثة في مراجعة وقصص الحسابات	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٣	التأمين البحري	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٤	قواعد البيانات ودورها في تطوير الأداء	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٥	المنهج العلمي والعمل في إعداد وكتابة التقارير	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٦	التخطيط والرقابة المالية	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٧	إدارة المشروعات بنظام B.O.O.T-B.O.T	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٨	الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٩	أمن المنشآت ومكافحة التخريب	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
٢٠	القواعد القانونية للمقود الدولية في مجال القبول	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
٢١	تأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع

برامج شهر مارس ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانطلاق	المدة
١	التفكير الابتكاري ودوره في تطوير الأداء	٢٠٠٥/٢/١٥ - ٢/١٥	أسبوع
٢	تنمية مهارات التعامل مع الآخرين	٢٠٠٥/٢/١٥ - ٢/١٥	أسبوع
٣	تنمية المهارات الحاسوبية لتغير العالمين	٢٠٠٥/٢/١٥ - ٢/١٥	أسبوع
٤	الأساليب الكمية كأداة لدعم اتخاذ القرارات	٢٠٠٥/٢/١٥ - ٢/١٥	أسبوع
٥	البرنامج المتكامل للشؤون القانونية	٢٠٠٥/٢/١٥ - ٢/١٥	أسبوع
٦	الحوكمة واقتصاديات البنوك	٢٠٠٥/٢/١٥ - ٢/١٥	أسبوع
٧	الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية	٢٠٠٥/٢/١٦ - ٢/١٢	أسبوع
٨	خدمات ما بعد البيع كمدخل للاحتفاظ بالعملاء	٢٠٠٥/٢/١٦ - ٢/١٢	أسبوع
٩	مشاكل حسابات المخزون	٢٠٠٥/٢/١٦ - ٢/١٢	أسبوع
١٠	تنمية مهارات التعامل مع تكنولوجيا الخدمات المصرفية	٢٠٠٥/٢/١٦ - ٢/١٢	أسبوع
١١	تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	٢٠٠٥/٢/١٦ - ٢/١٢	أسبوع
١٢	المهارات القانونية للتفاوض وإبرام العقود	٢٠٠٥/٢/١٦ - ٢/١٢	أسبوع
١٣	أساليب ومهارات وتخطيط المسار الوظيفي	٢٠٠٥/٢/١٦ - ٢/١٢	أسبوع
١٤	التحليل المالي للقوائم المالية	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٥	التجارة الإلكترونية	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٦	البرنامج المتكامل للتطبيقات الحاسوبية	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٧	التأمين وإدارة المخاطر في قطاع المصرفي	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٨	المهارات القانونية لأعداد العروض الفنية والمالية والمناقصات والمسابقات الدولية	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
١٩	أساليب تبسيط وتطوير نظم وإجراءات العمل	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
٢٠	التخطيط المالي وإعداد الموازنات	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
٢١	تنمية مهارات التعامل مع المبيعات الدولية	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع
٢٢	فن البيع وإجراءات المبيعات البيعية الفعالة	٢٠٠٥/٢/٢٣ - ٢/١٩	أسبوع

الأستاذ الدكتور كمال السيد أبو هند

المسادات فيما بعد)، ثم استأذاً بضم الأفراد والملوك التنظيمي بالمعهد القومي للتنمية الإدارية (أكاديمية المسادات فيما بعد) عام ١٩٧٤م.

كما عمل سيارته مستشاراً بالمعهد العربي للتخطيط بالكوييت خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩م، وعين سيارته رئيساً لقسم الأفراد والملوك التنظيمي بالمعهد القومي للتنمية الإدارية (الأكاديمية فيما بعد) منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٧٥م، ثم عيذاً لمركز البحوث والمعلومات بالأكاديمية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦م.

منذ عام ١٩٨٦م وحتى الآن يعمل سيارته استأذاً متفرغاً بالدراسات العليا بالأكاديمية المسادات للعلوم الإدارية، حيث إن مكتبه مفتوح للدارسين سواء داخل أو خارج الأكاديمية.

لقد اكتسب الأستاذ الدكتور كمال السيد أبو هند خبرات عديدة في حياته المهنية ؛ نتيجة عمله في مجالات متنوعة، منها : التدريب والتدريس والاستشارات والبحوث.

ففي مجال التدريب قام سيارته بإدارة برامج التدريب والمشاركة في تنفيذها بالمعهد العربي للتخطيط بالكوييت خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩م، وكذلك إدارة برامج التدريب والمشاركة في تنفيذها بالمعهد القومي لإدارة العليا ثم المعهد القومي للتنمية الإدارية بالأكاديمية لاحقاً منذ عام ١٩٦٥م حتى الآن.

أما مجال التدريس ؛ فعمل سيارته محاضراً بمعض الوقت في الدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨م، ١٩٧٠ - ١٩٧٣م، وأيضاً محاضراً بمعض الوقت بكلية التربية جامعة الأزهر ١٩٧٠ - ١٩٧١م.

كما عمل سيارته محاضراً في الدراسات العليا بالأكاديمية المسادات للعلوم الإدارية منذ عام ١٩٨١م حتى الآن.

من ناحية أخرى ؛ قام سيارته بإدارة والاشتراك في معض العمليات الاستشارية بالمعهد القومي للإدارة العليا في الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩م، وفي المعهد العربي للتخطيط بالكوييت في الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩م.

ولد الأستاذ الدكتور كمال السيد أبو هند في مدينة طنطا عام ١٩٦٦م، حيث حصل سيارته على دكتوراه في فلسفة التربية والإدارة من جامعة بنسلفانيا - فيلادلفيا بالولايات المتحدة ١٩٦٤.

لقد تخرج سيارته في كلية الزراعة بجامعة القاهرة عام ١٩٦٩، وحصل على دبلوم عام في التربية وعلم النفس بمعهد التربية العالي للمعلمين ومقره للقاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٤٧م.

ثم انتقل سيارته إلى دراسة علم الإدارة الذي لا غنى عنه لأي متخصص في شتى العلوم، ومن ثم حصل على دبلوم إدارة عامة بمعهد الإدارة العامة ومقره للقاهرة عام ١٩٥٨م. وفي عام ١٩٥٩ حصل سيارته على دبلوم خاص في التربية وعلم نفس تخصص إدارة وقياس نفسي كلية التربية جامعة عين شمس.

وبعد ذلك اجتاز سيارته مرحلة الدكتوراه في فلسفة التربية والإدارة، وتلاها حصوله على البرنامج الدولي لمعلمي الإدارة بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٦٩م.

من ناحية أخرى ؛ تدرج الأستاذ الدكتور كمال السيد أبو هند في السلم الوظيفي، حيث عمل سيارته في بداية حياته العملية مدرساً بوزارة التربية والتعليم خلال الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٥م.

وبعد حصول سيارته على درجة الدكتوراه عمل مديراً لفرع مركز الاستشارات الإدارية بالإسكندرية بالمعهد القومي للإدارة العليا للتنمية الإدارية (أكاديمية المسادات فيما بعد) وذلك عام ١٩٦٥م، ثم استأذاً مساعداً بقسم الأفراد والسلوك التنظيمي بالمعهد القومي للإدارة العليا للتنمية الإدارية (أكاديمية المسادات فيما بعد) وذلك خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩م.

وفي عام ١٩٧٠م عمل سيارته نائباً لمدير مركز التدريب بالمعهد القومي للإدارة العليا للتنمية الإدارية (أكاديمية



مادتهم وتخصصهم العلمي الدقيق.

حيث قام سيلفته بتحكيم مجموعة كبيرة من الأبحاث للمُحكِّمة للمجلات العلمية المتخصصة، سواء بالقبول أو الرفض أو بإيداء الملاحظات التي تجعل البحث يرقى لدرجة القبول والإجازة للترقية.

من ناحية أخرى يتسم أستاذنا الجليل الأستاذ الدكتور/ كمال السيد أبو هند بشيم للعلماء؛ وخاصة سمة للتواضع التي لامستها من سيلفته - عن قرب - حيث أنها تمثل سجية أصيلة غير مصطنعة؛ تحكم الجانب الملوكي في معاملته مع طلابه وأصدقائه.

وفى مجال البحوث؛ قام سيلفته بالعديد من البحوث الإدارية بالمعهد القومي للإدارة العليا ثم المعهد القومي للتنمية الإدارية فأكاديمية السادات للعلوم الإدارية في الفترة من ١٩٦٥ حتى الآن، بجانب الاشتراك في بعض البحوث التعاونية التي تم التعاقد عليها مع الأكاديمية.

ومما لا شك فيه أن مؤلفات أستاذنا الفاضل قد احتلت موقعا متميزا في المكتبة العربية في مجال تخصصه في العلوم السلوكية، حيث كتب سيلفته مجموعة من الكتب مثلت مصادر ومراجع رئيسية لا غنى عنها لباحثي الدراسات السلوكية وإدارة الأفراد.

ومن هذه الكتب : التدريب والتنمية الإدارية - مدخل سلوكي، القيادة واستراتيجياتها، إدارة اللجان والجمعيات، المغالبة والإقناع، التفاوض.

كما تنوعت أوراؤه العلمية المقدمة للندوات والمؤتمرات، ومنها : مشاكل إدارات العلاقات الصناعية في مصر - دراسة ميدانية، والدافعية والسلوك الإداري - دراسة نظرية، والقيادة والتحكم في الصراعات الداخلية بالمنظمة، ودراسة مقارنة لانتطاعات العاملين في المناخ التنظيمي السائد في منظماتهم بالكويت - دراسة ميدانية.

أما التمارين والأوراق التدريبية التي قام سيلفته بها حول كل من العلوم السلوكية وإدارة الأفراد فهي على درجة كبيرة من الأهمية كما وكيفا، ومنها : الجانب الملوكي في الإدارة، الاتصال وأثره في العناية الإدارية، الابتكار، حل المشكلات، تنمية الموارد البشرية، تنمية المهارات القيادية، التدريب طرقه ووسائله وتقييمه، إدارة الوقت، إدارة الأزمات، إدارة الصراعات، المقابلة والإقناع.

من ناحية أخرى؛ قام سيلفته بالإشراف والمناقشة على عشرات الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه، سواء داخل الأكاديمية أو خارجها من الجامعات المصرية، أو الأكاديميات الخاصة والحكومية.

مما سبق يتبين لنا أن الأستاذ الدكتور كمال أبو هند قد نبأ مكانة علمية مرموقة أطلته لتحكيم بُحُث الترقية للمدرسين والمساعدين والمدرسين والأساتذة المساعدين، وهذه مكانة لا يصل إليها إلا الأساتذة المتميزون والمتمكنون من



البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة

قسمة اشتراك

الاسم :
العنوان :
هاتف :
البريد الإلكتروني :

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الأفراد	المؤسسات	الاشتراكات السنوية:
٦٠ جنيهاً مصرياً	١٥٠ جنيهاً مصرياً	١- جمهورية مصر العربية:
٤٠ دولاراً	١٠٠ دولار	٢- الدول العربية والأجنبية:

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعيد مركز البحوث والمعلومات بالأكاديمية للعلوم الإدارية - كورنيش النيل - منخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فلكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

البريد الإلكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقررات وشكوى :

فى هذا العدد

أولاً: افتتاحية العدد:

★ دور التنمية البشرية فى دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

★ أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإدارى والإصلاح الاقتصادى

ثانياً: بحوث مُحَكَّمَة:

★ رؤية جديدة للتكامل الاقتصادى العربى فى ظل

تجربة الاتحاد الأوروبى

★ معوقات التأمين بالاتحاد الكويتى لكرة القدم

★ الإصلاح الإدارى وبيئة الإدارة فى النظرية

والتطبيق: حالة الجزائر

★ استراتيجيات التنمية البشرية فى ظل

التغيرات العالمية الجديدة

★ Population Growth, Subsidies and their

Impact on Egypt's Environmental Crisis

ثالثاً: بحوث مرجعية:

★ الاتجاهات الحديثة فى تخصصات المرافق العامة

رابعاً: ملخصات الرسائل العلمية:

★ دراسة تحليلية للسياسة التجارية فى تنمية الصادرات المصرية

★ أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على سوق العمل فى قطاع البترول

خامساً: أحدث الفتاوى والأحكام الإدارية:

★ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٤

سادساً: المؤتمرات والندوات:

★ (١) «منظومة الاستثمار والتمويل العقارى فى مصر» (المشاكل والحلول المقترحة)

٢٠٠٤/٧/٣١، ٢٠٠٤/٨/١

★ (٢) مشكلات تنظيم وتخطيط النقل على المستوى القومى والحلول المقترحة (٢٠٠٤/٩/١٩م)

سابعاً:

★ إطلالة على الجديد فى النشاط العلمى بالأكاديمية

ثامناً: شخصية العدد:

★ الأستاذ الدكتور/ كمال السيد أبوهند

أ.د/ هدى صقر
رئيس أكاديمية السادات
أ.د/ عبدالمطلب عبدالحمد
عميد مركز البحوث والمعلومات

د. عمرو التقي

د. عدلة عيسى مطر

د. سنوسى خنيش

د. عنتر عبدالرازق النهساوى

Dr. Sherifa Fouad Sherif

إعداد: د. محمد المتولى

إعداد: محمد عبدالمليم صابر

إعداد: رضا مصيلحى أحمد

